الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري



كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

عامة غرناطة في عصر بني الأحمر

629 . 898 هـ / 1232 . 1492 م

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي الوسيط

إعداد الطالب :

سليم حاج سعد

إشراف الدكتور :

عبد العزيز فيلالي

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بوبة مجاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	رئيسا
عبد العزيز فيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	مشرفا ومقررا
الطاهر بونابي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
عمارة علاوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة	عضوا مناقشا
فاتح خلفات	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
محمد فرقاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة	عضوا مناقشا

نوقشت يوم : 27 / 01 / 2021

الموسم الجامعي : 2015 . 2016 م


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والسلام على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم

أحمدك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

لأن الشكر ترجمان النية ولسان الطوية وشاهد الإخلاص وعنوان الاختصاص

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور المحترم والفاضل

عبد العزيز فيلالي

الذي لم يبخل علي بإسداء النصائح والإرشادات، فجزاه الله عني خير الجزاء

وجعل ذلك في ميزان حسناته، وجعل الجنة مستقره ومقامه

آميــــن



الإهـــــــداء

إلى أمـى وأبـــى

إلى زوجتى

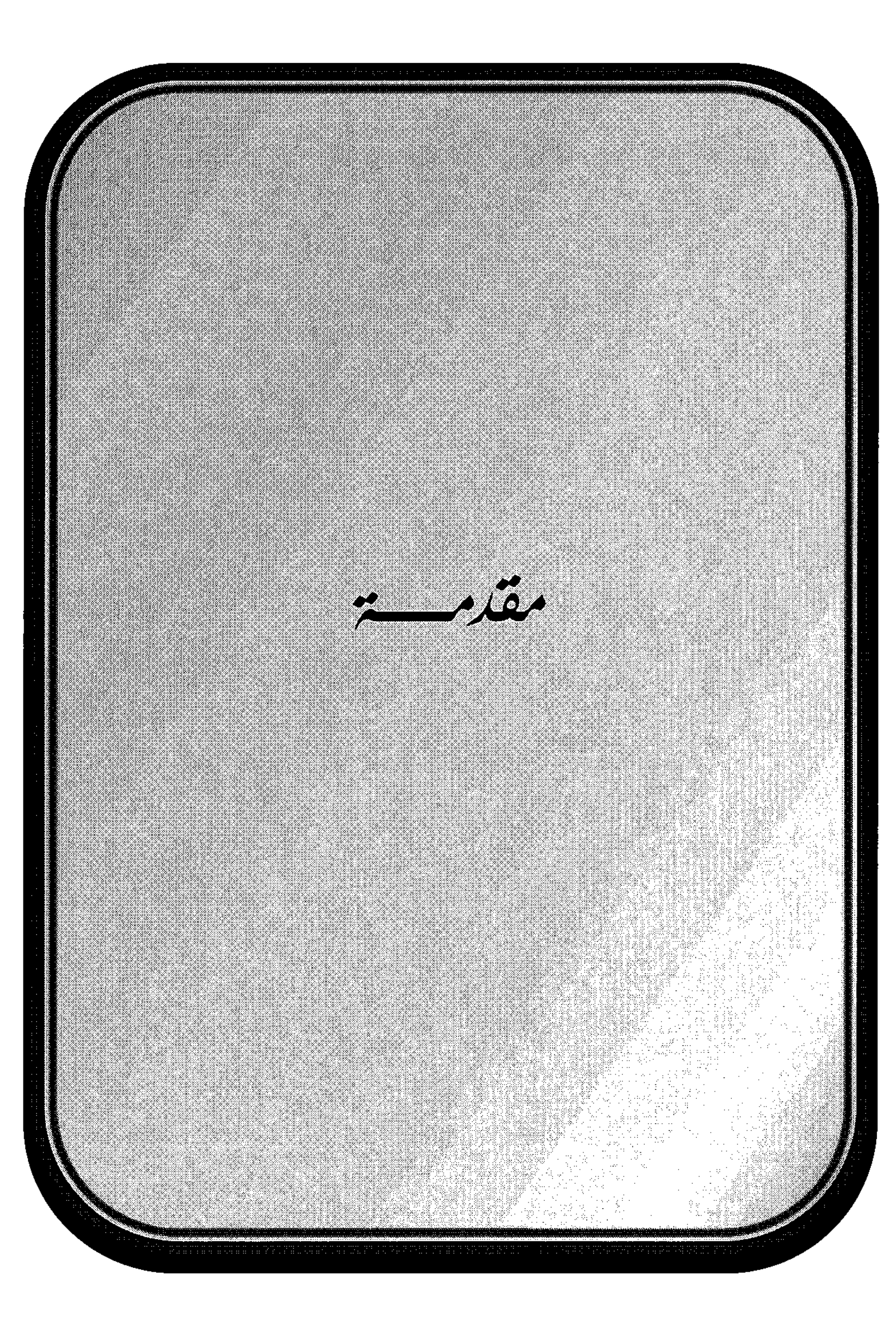
إلى ابنتى لميــــــــس

إلى ابنى

إلـــــــــــياس ومحمد أنيس

قائمة المختصرات

الاختصار	المعنى
م	التاريخ الميلادي
هـ	التاريخ الهجري
ج	الجزء
ط	الطبعة
مج	المجلد
د ط	دون طبعة
د ن	دون دار النشر
د م ن	دون مكان النشر
د ت	دون تاريخ النشر
ت	المتوفى
/	فاصل بين التاريخ الهجري والميلادي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ص	صفحة


مقدمة

شكل تاريخ الأندلس فترة زاهية من فترات الحضارة الإسلامية، لذلك انبرت أقلام المؤرخين والباحثين في دراسة وتصنيف العديد من الأعمال التاريخية لبلاد الأندلس، خاصة فترة الدولة الأموية وملوك الطوائف وما بعدها، وقد ركزت الكتابة التاريخية في العصر الإسلامي الوسيط في تأريخها على قمة الهرم الاجتماعي، حيث أهملت القاعدة التي تشكل غالبية المجتمع، وعليه كان لزاما علينا ونحن نخوض غمار هذا البحث أن نتخلى عن فكرة البطل، وإسناد الفعل التاريخي إلى بعض الأفراد الذين قادوا المجتمع نحو التغييرات التاريخية الجبارة، والذين يتمثلون في الغالب بالملوك والأمراء والوزراء والقادة العسكريين (الخاصة)، فهم الذين نسبت إليهم الانتصارات والإنجازات، وفي المقابل نسعى إلى التركيز على باقي أفراد المجتمع الذين قامت على أعناقهم التغيرات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية وهم عامة المجتمع.

من الصعب الوصول إلى أسباب تغييب العامة[1] من الكتابات التاريخية للعصر الإسلامي الوسيط، إلا أن الأمر الظاهر هو انتماء بعض المؤرخين للسلطة الحاكمة وتواجدهم داخل البلاط، جعل منهم أداة خادمة للطرف الحاكم على أساس أن العامة هي الطرف المحكوم، فإن تمردت العامة على السلطة وصفت بالعصاة والمارقين، وإن رضخت واستكانت لم يكن لها أي وزن في نظر المؤرخين فيكون موضعهم على هامش التاريخ[2] ، كما قد يكون الوضع الثقافي لهؤلاء المؤرخين بالإضافة إلى مناصبهم الرفيعة، تجعلهم يحجمون عن الخوض في تفاصيل حياة البسطاء من الناس وتتبع نشاطهم الاقتصادي في الأسواق والمزارع والدروب، فينصرفون إلى تسجيل الأحداث المتعلقة بالحكام والقادة الكبار.

وإذا أردنا أن نجد مفهوما لفئة العامة في المجتمع الإسلامي الوسيط، فإنه يمكننا القول بأنها الفئة الأكثر عددا في المجتمع، فهي خلاف "الخاصة" من القوم، كما يمكن القول بأن العامة هي "جمهور الناس وأصحاب المعايش من دهماء الجماعة"[3]، الذين عملوا في مختلف المهن والحرف وامتازوا

---

[1] أطلقت المصادر العربية على فئة العامة عددا من النعوت أهمها : السواد ، الدهماء ، السوقة ، الجمهور، الأخلاط ، الغوغاء ، السوقة ، السفلة ، الرعاع ، الطغام ، الهمج وغيرها من الأوصاف التي تدل في مجملها على الكثرة العددية والمستوى الاجتماعي المنحط، أنظر : موفق سالم نوري : **العامة والسلطة في بغداد** ، دار الكتاب ، الأردن ، 2002، ص 29.

[2] إبراهيم القادري بوتشيش : **تاريخ العوام في مغرب العصر الوسيط بين فقر الوثائق وإمكانية التجاوز**(تاريخ الغرب الإسلامي قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة) دار الطلية ، بيروت ، 1994، ص 28 ، 29.

[3] موفق سالم نوري : المرجع السابق، ص 29.

بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية معينة شكلت الإطار العام لهذه الفئة، وكانت على الدوام "منقادة غير قائدة"[1]، ويكون الانقياد في هذه الحالة علامة فاصلة لتحديد مفهوم دقيق لفئة العامة، فالعامة في النهاية هي تلك الفئة الاجتماعية المنقادة لفئة الخاصة في جميع الميادين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

ومن هنا كانت الفكرة في اختيار موضوع هذه الدراسة، والذي يتعلق بفئة العامة في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، فهي الدولة التي ورثت ما بقي للمسلمين في بلاد الأندلس، فتركزت إليها الهجرات، فكانت نموذجا لدراسة العامة ودورها، وبذلك يكون عنوان الدراسة كالآتي :

عامة غرناطة في عصر بني الأحمر (629 . 898 هـ / 1232 . 1492 م)

ويكتسي الموضوع أهميته وخصوصيته من أهمية وخصوصية الفترة الزمنية لموضوع الدراسة، حيث هي الحلقة الأخيرة من الوجود السياسي للمسلمين في الأندلس، وهي فترة حكم بني الأحمر في غرناطة حيث القرون من السابع حتى التاسع الهجري، فهذه المملكة جمعت ما بقي من الوجود الاسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية، وما بقي من تراث القرون السابقة، رغم أن الوجود استمر بعد السقوط لكن دون أن يحمل الطابع السياسي المستقل، حتى كان الطرد النهائي من المنطقة والنزوح إلى بلدان المغرب الاسلامي، فمن خلال دراسة هذه الفترة يمكننا الوقوف على الوضعية الحضارية التي تأثرت بها أوربا فترة بداية إنتقالها وإرتقائها في السلم الحضاري.

خاصة إذا وضعنا في الحسبان وضعية مملكة غرناطة من حيث الضعف والاضطراب السياسي بدليل كثرة الانقلابات والاغتيالات ومحاصرة الممالك النصرانية لها مع سقوط الكثير من الأراضي والحصون حتى السقوط النهائي، هذا مع عدم استقرار الوضع الاقتصادي وهو ما انعكس على الفرد الغرناطي ومستواه المعيشي، فتراجع وجود الدولة وحضورها في جميع المجالات خاصة في المناطق البعيدة عن العاصمة غرناطة.

هناك العديد من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع والتعمق فيه، من بينها رغبتي بالخوض في المواضيع التي تتعلق بالحياة الاجتماعية بالأندلس عموما وفي فترة بني نصر بشكل خاص، مع

[1] فهمي عبد الرزاق سعد : **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين** ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983 ، ص27.

اهتمامي بدراسة الفئة الأكبر عددا في مجتمع مملكة غرناطة على اعتبار أنهم هم من يصنعون التاريخ، ومن ثم الوصول إلى صورة تقريبية عن طبيعة الحياة التي كانت تعيشها تلك الفئة، إضافة إلى قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت موضوع العامة بمملكة غرناطة، هذا على اعتبار أنه مجتمع عاش الأزمة بجميع أشكالها خاصة منها الوضعية السياسة التي جعلته في مواجهة الممالك النصرانية، ويضاف إلى ذلك كله عدم اهتمام المصادر التاريخية الكلاسيكية بالعامة كفئة فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات في العصر الوسيط والتي كان تركيزها على الخاصة مع إهمال واضح لفئة العامة، ومن خلال ذلك أرغب في تسليط الضوء على الوضعية الاجتماعية لفئة العامة وتبيان دورها الاقتصادي وما كانت تقدمه وتساهم به في جميع المجالات إضافة إلى تبيان علاقتها بالسلطة السياسية التي كانت قائمة في هذا العصر.

أما بخصوص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فإنه وحسب إطلاعي، وجدت أن الدراسات التي تناولت موضوع العامة في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر قليلة جدا، هذا على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت عصر دولة بني الأحمر، أو وجود دراسات أخرى تناولت موضوع العامة في العديد من الحواضر الاسلامية الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك: رسالة الدكتوراه المعنونة ب: الحياة الاجتماعية في غرناطة في عصر دولة بني الأحمر للباحث أحمد ثاني الدوسري، وكذا طبقة العامة في المجتمع الإسلامي ـ إمكانية البحث من خلال النموذج الأندلسي للدكتور أحمد الطاهري، إضافة إلى كتاب تاريخ العوام في مغرب العصر الوسيط بين فقر الوثائق وإمكانية التجاوز للدكتور إبراهيم القادري بوتشيش، ومن بين الدراسات تناولت موضوع العامة في العديد من حواضر العالم الإسلامي مثل : العامة في بغداد في القرن الخامس الهجري للباحث بدري محمد فهد، إضافة إلى دراسة للعامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين للباحث فهمي عبد الرزاق سعد، وأكرم ضياء العمري في موضوع العامة في العهد الإيلخاني، كما قام الباحث أحمد الطاهري بدراسة لعامة قرطبة في عصر الخلافة، وبعده أنجز الدكتور عمر عثمان الشبراوي بحث لرسالة الدكتوراه بعنوان : عامة بغداد من ظهور السلاجقة حتى سقوط الخلافة العباسية (448 ـ 656 هـ)، إضافة إلى رسالة الماجستير التي قام بها الباحث صلاح أبو خليل إبراهيم والمعنونة ب : عامة إشبيلية في عصر بني عباد، والدكتور إبراهيم القادري بوتشيش في بحث بعنوان: عوام مراكش ضمن الإسلام ، والباحثة أمل إبراهيم أبو

سنة في رسالة دكتوراه بعنوان : عامة دمشق في العصر الفاطمي (158 . 468 هـ)، وأخيرا الباحثة دلال لواتي في بحثها لنيل شهادة الماجستير والذي حمل عنوان : عامة القيروان في العصر الأغلبي (184 . 296هـ).

إن هذا الموضوع يحاول أن يتناول بشيء من الدراسة والتحليل، فئة العامة في مجتمع مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، هذا المجتمع الذي عاش الأزمة بشتى أشكالها فانعكست على جميع مناحي الحياة، أضف إلى ذلك بداية تغير موازين القوى الحضارية، حيث بدأ المسلمون يدخلون طور التراجع والانحدار والتخلف، وفي المقابل دخل العدو النصراني المتربص بمملكة غرناطة طور التقدم، ومن هذا المنطلق سأحاول الإجابة على التساؤلات التالية :

كيف كان التركيب العرقي والديني لعامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر ؟

كيف كانت الوضعية الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر ؟ وإلى أي حد أثر تراجع المستوى الحضارى في مواجهة الممالك النصرانية إجتماعيا وحضاريا؟ وفيما تجلت صورة الأزمة التي كان يعيشها الفرد البسيط في هذا المجتمع؟ وما هو الدور الاقتصادي الذي لعبته عامة مملكة غرناطة في المجالات الاقتصادية من فلاحة وصناعة وتجارة ؟ وما مدى الحضور السياسي لعامة مملكة غرناطة، وكيف كانت علاقاتهم بالسلطة السياسة القائمة في عصر بني الأحمر ؟

إن هاته التساؤلات، تمثل في مجملها أهم الإشكاليات التي أسعى من خلال هذا العمل إلى دراسة شاملة لعامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمت البحث إلى فصل تمهيدي وثلاثة أبواب ، خصص الفصل التمهيدي لمقدمة تاريخية حول تاريخ مملكة غرناطة من النشأة حتى السقوط في يد النصارى الأسبان.

أما الباب الأول فقد خصصته للوضعية الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، وقد تضمن هذا الباب ثلاثة فصول ، كان الفصل الأول منها حول التركيب لديني والعرقي لعامة مملكة غرناطة من مسلمين ونصارى ويهود ، أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الأحوال المعاشية لعامة مملكة

غرناطة، فتضمن مبحثه الأول مستوى معيشة العامة والمبحث الثاني المشاكل الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة أما الثالث فكان لمظاهر الحياة الاجتماعية لعامة المملكة.

وخصصت الفصل الثالث للعلاقات الاجتماعية للعامة بالإضافة إلى الذهنيات، فكان المبحث الأول للعلاقات الاجتماعية بين أفراد العامة في مملكة غرناطة، والمبحث الثاني لثقافة العامة وعلاقاتهم بمجالس الغناء والمجون من جهة ، والاتصوف ومجالس الذكر من جهة أخرى.

أما الباب الثاني فقد تم تخصيصه للدور الاقتصادي لعامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، وبدوره قسم إلى ثلاث فصول ، خصص الفصل الأول لدور العامة في المجال الفلاحي حيث تضمن مبحثين كان المبحث الأول لأنواع الأراضي وأصناف الفلاحين من العامة ، وكان المبحث الثاني لمقومات وإنتاج العامة الفلاحي .

أما الفصل الثاني فقد خصص لدور العامة في المجال الصناعي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، كان المبحث الأول منه لإنتاج عامة المملكة الصناعي أما المبحث الثاني فقد تركز حول الروابط الحرفية وعلاقة الصناع من العامة بالسلطة من جهة وكذا علاقتهم فيما بينهم.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدور عامة مملكة غرناطة في المجال التجاري، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول منه أصناف التجار من العامة والوسطاء في الأسواق، أما المبحث الثاني فكان مخصصا لأسواق مملكة غرناطة وتنظيمها، بالإضافة إلى دور السلطة في النشاط التجاري لعامة مملكة غرناطة.

أما الباب الثالث فقد تناولت فيه الحضور السياسي والدور العسكري لعامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، وقد تم تقسيمه إلى فصلين ، تناول الفصل الأول الحضور السياسي لعامة مملكة غرناطة، فتضمن ثلاث مباحث، كان الأول لدور عامة غرناطة في قيام المملكة والمبحث الثاني حول مظاهر القرب بين العامة والسلطة في مملكة غرناطة، أما المبحث الثالث فكان لمظاهر البعد بين العامة والسلطة الغرناطية.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدور عامة مملكة غرناطة في الثورات وكذا مقاومة النصارى، فتضمن المبحث الأول منه دور عامة مملكة غرناطة في الثورات، أما المبحث الثاني فخصص لدور العامة في مقاومة النصارى .

أما خاتمة الدراسة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال ما تناولته أبواب وفصول الرسالة.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وطريقة طرحه، فإني حاولت استخدام بعض الأدوات المنهجية، فكان المنهج الوصفي حاضرا في تتبع حركة العامة في المجال الاقتصادي وإظهار وضعها الاجتماعي، وأمام ندرة المادة التاريخية التي تناولت موضوع العامة في مملكة غرناطة يكون الاستقراء ضروريا لتجاوز النقص وبناء الموضوع، كما يكون المنهج التحليلي ضروريا لإبراز الدور الذي لعبته العامة في المجتمع الغرناطي وكذا علاقتها بالسلطة الحاكمة .

وقد واجهتني العديد من الصعوبات وأنا أخوض غمار هذا البحث وأدون فصوله كان أهمها :

. قلة النصوص التاريخية التي تخص حياة العامة من سكان مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر ، وهذا كما ذكرنا سابقا كان نتيجة تغييب هذه الفئة من المصادر التاريخية الوسيطية ، والتي كان اهتمامها في الغالب منصبا على الخاصة من المجتمع حيث رجال السياسة والثقافة والدين، وهو ما دفعنا إلى البحث في عدد من كتب النوازل والفتاوى التي تضمنت العديد من الإشارات المهمة عن تفاصيل حياة العامة.

. ضياع العديد من المصادر التاريخية الغرناطية بعد سقوط المدينة وإنهاء الوجود الإسلامي السياسي من الأندلس، والتي إن وجدت كانت ستميط اللثام عن العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة عامة مملكة غرناطة، لذا اضطررنا لاستخدام العديد من المصادر التي تعود إلى أواخر عهد الموحدين لسد العجز وهي على الغالب لن تكون بدرجة كبيرة من الاختلاف عن عصر مملكة غرناطة.

. الاختلاف الكبير بين الدارسين بخصوص المعايير المعتمدة في التصنيف الاجتماعي، وفي الأغلب راجع إلى اختلاف المشارب الفكرية والتوجهات الأيديولوجية لكل باحث ، كمصطلح الطبقة، وهو

ما دفعني إلى عدم الخوض والتعمق في مثل هذه الإشكاليات، فاكتفيت باستعمال كلمة العامة مفردة في الكثير من الأحيان، وفي أحيان أخرى أردفت لها مصطلح الفئة، وركزت في المقابل على وضعيتها وفعلها التاريخي، حيث رصد العامة في المجالات التي تؤثر بها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العسكري.

وما كان ليخرج هذا العمل بهذه الصورة، لولا اعتماده على طاقـة معرفية وجهت مساره وعمقت إشكالاته وهذبت أسلوبه ولغته، فكان الدكتور الفاضل عبد العزيز فيلالي مرشدا وموجها لهذا العمل، فله مني فائق الشكر والامتنان، سائلا من المولى عز وجل أن يجازيه أوفى الجزاء وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته آمين.

كما أوجه شكري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة البحث، لتقويم اعوجاجه بما يزيدها تهذيبا، فلهم مني جميعا فائق التقدير والاحترام.

عرض أهم مصادر البحث ومراجعه

إن أول ما يثير انتباه الباحث في التاريخ الأندلسي هو عدد المخطوطات الأندلسية التي أتلفت وبصورة متعمدة سنة864هـ/ 1459م ، وهذا نتيجة للقرار الذي اتخذه الكاردينال خيمينيث ximenez حيث تسبب في حرق ثمانين ألفا من الكتب الأندلسية العربية في الساحات العامة لمدينة غرناطة[1]، أما ما بقي من تلك المخطوطات فقد ظلت في حوزة بعض الرهبان أو على رفوف عدد من المكتبات، حتى جمعت من قبل الملك فيليب الثاني963-1007هـ/ 1556- 1598م) (philipe II فأمر بجمعها في دير الأسكوريال والذي لا يزال قائما إلى الشمال الغربي من العاصمة مدريد، ولم تسلم حتى هذه المجموعة فقد أتلفت ثلاثة أرباعها على إثر حريق اندلع في الأسكوريال سنة 1082هـ / 1671م[2].

وعلى الرغم من ذلك فقد وصلت إلينا العديد من هذه المصادر الأندلسية محققة أو ما تزال مخطوطة حيث أثرت وبشكل كبير موضوع دراستنا حول عامة غرناطة في عصر بني الأحمر.

---

[1] P . de gayangos , the history of the mohammedan dynasties in spain , new York , 1964, vol 1 pp 7 – 9.

[2] عبد الواحد ذنون طه : **الفتح والاستقرار العربي في شمال إفريقيا والأندلس** ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982، ص 17.

1 . كتب الحسبة والنوازل الفقهية والوثائق والعقود :

تعتبر كتب الحسبة والنوازل والعقود من أهم المصادر التي يمكن من خلالها تتبع حياة العامة من المجتمع، حيث هي المرآة العاكسة لهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، إلى جانب ما تختزنه من وثائق تقد لنا معلومات مهمة جدا.

والنوازل عبارة عن أسئلة وأجوبة حول قضايا ترتبط بمختلف جوانب حياة الأفراد والجماعات، وقد اعتمدنا على مجموعة من كتب الحسبة والنوازل الفقهية ومن أهمها " ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب " لكل من محمد بن أحمد بن عبدون وابن عبد الرؤوف (أوائل القرن السادس الهجري) وابن عثمان الجرسيفي في كتاب " رسالة في آداب الحسبة " لأبي عبد الله محمد بن أحمد السقطي (أواخر القرن السادس وأوائل السابع الهجري) ، وحسبنا أننا أفدنا من هذه المصادر التي مكنتنا من التعرف على الحركة التجارية للعامة بالأسواق وكذا دراسة الروابط الحرفية وأهم صناعات العامة وكيفية محاربة الغش والتدليس، هذا الرغم من أن هذين المصدرين لا ينتميان إلى الفترة المدروسة، إلا أنهما كانتا من الناحية الزمنية تكاد تكون مع بداية فترة حكم بني نصر، ومن المنطق أن المجتمع لن يكون يتغير بشكل جذري، هذا مع عدم وجود مصادر معاصرة لفترة الدراسة تعوض تلك المعلومات.

أما كتب النوازل التي كانت رافدا مهما لتتبع حياة العامة الاجتماعية والاقتصادية فكان أهمها فتاوى الإمام الشاطبي 790 هـ / 1388م وفتاوى قاضي الجماعة في غرناطة أبي القاسم بن سراج 848هـ / 1444م ، وكتاب تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد لابن لب أبو سعد فرج بن قاسم (ت782هـ/1380م)[1] والتي قدمت مجموعة مهمة من المعلومات بخصوص تفاصيل الحياة الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة، حيث حوى هذا الكتاب الكثير من الفتاوى المتعلقة بالشركات والأوقاف التي بينت طبيعة المعاملات والأنشطة الاقتصادية بين أفراد المجتمع وتأثيرها على الجانب الاجتماعي، وكذا أسرى الحرةب وحرفة الفكاكة أضف إلى ذلك ورود بعض العادات والتقاليد .

---

[1] هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي يكنى أبا سعيد من أهل غرناطة هو شيخ ابن سراج، له اضطلاع بالفقه والعربية واللغة والقراءات والتفسير وله نظم ونثر وفتاوى قال عنه ابن الخطيب أنه من أهل الخير والطهارة وأنه معظم عند الخاصة والعامة . أنظر : ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج4، ص409. أحمد بابا التنبكتي : **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، كلية الدعوة الإسلامية ، ليبيا، 1329هـ ، ص 212.

أما نوازل أبي العباس الونشريسي 914هـ/ 1508م التي جمعها في كتابه " المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب" الذي يعد بحق مصدرا جليلا لاستقاء المادة العلمية الخاصة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي ببلاد الأندلس والمغرب، إذ جمع فيها فتاوى فقهاء الغرب الإسلامي فتضمنت العديد من فتاوى فقهاء غرناطة مثل فتاوى القباب أحمد بن قاسم قاضي جبل طارق(ت722هـ/1322م)، وفتاوى الحفار محمد بن علي(811هـ/1408م)، والكثير من الفتاوى الأخرى، وقد أستفدنا من الكتاب ما تعلق بنظم الزراعة واستغلال الماء من قبل عامة المملكة، وبعض عقود الكراء للأراضي والأرحاء والسقي والكثير من العادات والتقاليد الغرناطية وبعض مظاهر الحياة الاجتماعية وغيرها.

ومن أهم النوازل التي أفادتني في بحثي أجد فتاوى الإمام الشاطبي إضافة إلى كتابه "الاعتصام" و "الموافقات" في معرفة الكثير من أنواع البدع والانحرافات مثل المعلومات الخاصة بـ"الطريقة الفقرية" في التصوف وغيرهم ممن انتحل التصوف لأغراض خاصة من ابتزاز واستغلال وهو ما كان له تأثير كبير على الحياة الاجتماعية في بعض المناطق مثل البوادي والحصون البعيدة عن السلطة المركزية في العاصمة غرناطة.

ومن أهم النوازل التي أفاذتني في بحثي كذلك نجد فتاوى قاضي الجماعة ابن سراج، والذي تضمن العديد من الفتاوى المتعلقة ببعض مظاهر الحياة الاجتماعية وبعض الأنشطة الاقتصادية لعامة غرناطة خاصة الصناعات النسيجية وشركات الحرير، ومساهمة المرأة في النشاطات الصناعية، وكذا بعض مظاهر الحياة الدينية من علاقة المسلمين باليهود ضمن المجتمع الغرناطي، كما تضمن بعض قضايا الأسرى ومؤسسات التعليم مثل المساجد وغيرها.

ومن مجاميع الفتوى الغرناطية استعملنا كتاب " مجموع فتاوى فقهاء غرناطة : لأبي القاسم بن طركاط العكي (كان حيا 854هـ/1450م)، والذي كان معاصرا للونشريسي، فجمع في كتابه عددا معتبرا من فتاوى فقهاء غرناطة، ووهو الذي كان معاصرا للونشريسي، كان هذا المصدر مهما بخصوص نظام الأراضي والتعامل في الأسواق والخلافات حول اقتسام الماء وغيرها من القضايا التي حدثت في مملكة غرناطة.

وكذلك كتاب لمؤلف مجهول بعنوان " الحديقة المستقلة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة" وهو الذي جمع فيه مؤلفه الكثير من فتاوى فقهاء العاصمة غرناطة ومن أبرزهم الإمام المنتوري والحفار وابن سراج، وقد أفادني هذا المؤلف بما تعلق بالعلاقات الأسرية وبعض المعاملات الاقتصادية.

ومن بين المؤلفات أيضا كتاب سنن المهتدين للإمام المواق حيث تضمن العديد من الفتاوى المتعلقة ببعض العادات والتقاليد ما تعلق منها باللباس وما صاحبه من تأثر العامة من أهل غرناطة بالنصارى المحاورين لهم، ويكتسي هذا المصدر أهمية بالغة على اعتبار أن مؤلفه كان شاهدا على نهاية فترة الحكم السياسي للأندلس وشهد تسليم العاصمة للنصارى.

كما تعتبر وثائق ابن سلمون الغرناطي "العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من الأحكام"، مصدرا مهما في معرفة تفاصيل الحياة الاجتماعية بما احتواه من الكثير من صيغ عقود الزواج والصداق، والتي كانت موافقة للكثير من أعراف وعادات المجتمع الغرناطي، أضف إلى ذلك عقود الزواج الخاصة بالمسلمين مع النصارى.

كما اعتمدت في هذا البحث على مجموعة من المصادر اهتمت بصناعة التوثيق وكتابة العقود، ومنها كتاب "المقصد المحمود في تلخيص العقود" لأبي الحسن علي بن القاسم الجزيري (585هـ/1189م) من المصادر التي لا غنى عنها في مجال العقود والتوثيق، فهو ما يمكن اعتباره مرجعا للموثقين، فهو الذي يتضمن صيغا متنوعة من العقود مثل البيع والشراء والإيجارات وغيرها كما عرفنا أيضا على عقود المغارسة والمساقاة وعقود كراء المحلات والمركب وغير ذلك.

ويعد كتاب "وثائق عربية غرناطية من القرن التاسع الهجري" للمستشرق الإسباني لويس سيكو دي لوثينا، كتابا مهما فيما يتعلق في أغلبه بحياة العامة من أهل مملكة غرناطة، وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه تضمن عددا كبيرا من الوثائق والعقود التي كانت مبعثرة بين مكتبة جامعة غرناطة وأرشيفات بعض الأديرة بالإضافة إلى ما عثر عليه بعد هدم عدد من المنازل المتداعية ، كان قاطنوها

من عامة غرناطة قد خبؤوها في جدرانها[1]، وتعود هذه الوثائق إلى الثلثين الأولين من القرن الرابع عشر الميلادي الثامن الهجري، ومما يؤكد لنا أن معظم هذه الوثائق تتعلق بالعامة من أهل مملكة غرناطة هو خلو أسماء أصحابها من الألقاب[2] والتشريفات، إلا في عدد قليل من هذه الوثائق.

2. كتب الجغرافية والرحلات :

شكلت كتب الجغرافية والرحلات أحد أهم المصادر التي اعتمد عليها البحث وذلك لاحتوائها على مجموعة من المعلومات التي تتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للعامة من أهل غرناطة ، ويأتي في مقدمتها كتاب " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" للشريف الإدريسي (560هـ/1166م) والذي يعد مصدرا مهما لدارسي التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للأندلس، حيث أفادني بالجوانب المتعلق بالزراعة والصناعة للعامة وطرق عملهم، وكذا حديثه عن التربية الحيوانية ومناطق الرعي بغرناطة.

كما استفاد البحث كذلك من كتاب " ترصيع الأخبار وتنويع الآثار"[3] للعذري المعروف بابن الدلائي (ت 478هـ/1085م)، وعلى الرغم من كونه لم يصلنا من هذا الكتاب سوى بعض النصوص المتعلقة بالأندلس، إلا أنها تبقى معلومات تسد بعض الثغرات، فكان الاعتماد عليه فيما تزخر به مدينة غرناطة من محاصيل زراعية ومعادن وصناعات ووسائل الري التي كانت سائدة عند العامة.

وبفضل ما تجمع لديه من أخبار ومعلومات جغرافية مهمة ، أمدنا كتاب " فرحة الأنفس " لابن غالب الأندلسي الغرناطي (من أهل القرن السادس الهجري) بمعلومات قيمة، وهو عبارة عن قطعة

---

[1] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية لم تنشر** ، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلد الرابع ، العدد 1 -2 ، مدريد 1956 ، ص 169.

[2] لويس سيكو دي لوثينا : **الوثائق العربية الغرناطية وقيمتها التاريخية** ، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلدان السابع والثامن ، مدريد ، 1959 – 1960، ص 94.

[3] العذري أبو العباس أحمد بن عمر : **نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسلك إلى جميع الممالك**، تحقيق عبد العزيز الأهواني، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد ، 1965.

من القسم الجغرافي للكتاب، وقد استفدنا منه بخصوص التعريف بثروات غرناطة المعدنية وكذا الحرف اليدوية للعامة[1].

وأمدنا ابن سعيد المغربي (ت 685هـ / 1286م) بمعلومات قيمة تتعلق بالزراعة والصناعة في مدينة غرناطة في كتابين " كتاب الجغرافية "[2] وكذا"المغرب في حلى المغرب"[3]، وابن سعيد الذي ينتمي إلى أسرة من المؤرخين حكمت قلعة يحصب (Alcala la real) أو قلعة بني سعيد من أعمال غرناطة في القرنين السادس والسابع الهجريين (12 و 13م)، هذه الأسرة التي اهتمت بكتابة التاريخ الشامل للأندلس في مدة استغرقت أكثر من القرن ، وتضمن هذا الكتاب تراجم لبعض الشخصيات البارزة في الأندلس من العصر الأموي حتى نهاية العصر الموحدي ، هذا مع اشتماله على إشارات هامة عن أحوال الأندلس الاقتصادية، فأفادني في الوقوف على أهم مناطق الزراعة والمحاصيل في مدينة غرناطة وغيرها، فتكمن أهمية كتبه في كونه كان معاصر لفترة من عصر بني الأحمر.

ويعد كتاب " الروض المعطار في خبر الأقطار"[4] لمحمد بن عبد المنعم الحميري (ت في القرن الثامن الهجري 14م) مصدر مهما في التأريخ لحياة العامة من أهل غرناطة، حيث يحفل بالعديد من الأخبار والإشارات التي ساعدت على التعرف على عدد من النواحي الاقتصادية لمدينة غرناطة، كذكره للأنواع الصناعات والمحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات من ماشية وخيول وبغال ، وكذلك تربية النحل ودودة الحرير وغيرها.

كما تعتبر جغرافية ابن فضل الله العمري (ت749هـ/1348م) الموسومة بـ " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار"[5] مهمة في هذا الموضوع ، وقد أفادنا بمعلومات تخص الفلاحة ومناطق المزروعات

---

[1] ابن غالب أبو عبد الله محمد بن أيوب : **قطعة من كتاب فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس**، منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 1 ، ج 1 ، القاهرة ، 1955.

[2] ابن سعيد المغربي أبو الحسن علي بن موسى : **كتاب الجغرافية** ، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1970.

[3] ابن سعيد المغربي أبو الحسن علي بن موسى : **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، 1964.

[4] الحميري أبو عبد الله محمد بن عبد الله : **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.

[5] العمري شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله: **وصف إفريقية والمغرب والأندلس – مقتطف من كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة النهضة تونس، 1339 هـ.

وأهمية المحاصيل وأشهر المناطق المختصة في التربية الحيوانية، كما عرف بالمعادن المتوفرة وأماكن استغلالها وأهم الصناعات والحرف وغيرها.

ولا تعوز المعلومات الجغرافية المتعلقة بمدينة غرناطة مصادر جغرافية أخرى ككتاب "معجم البلدان"[1] لياقوت الحموي (ت 626هـ / 1228م) الذي أفادنا بعدد من المعلومات الهامة.

ومن كتب الرحلات رجعنا إلى كتاب " رحلة ابن بطوطة " المسماة " تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار "[2] لأبي عبد الله محمد بن بطوطة اللواتي الطنجي (ت779هـ/1377م)، والذي زار مملكة غرناطة سنة 733هـ/ 1335م في فترة ملوك بني نصر، وقضى بها ما يقارب العام، وقد أفادنا في العديد من الجوانب المتعلقة بحياة العامة من أهل غرناطة خاصة منها التي تتعلق بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية، فكان بمثابة شاهد عيان تجول في أسواق المدينة فحدثنا عن الأسعار وعن جملة المنتجات المحلية الزراعية والصناعية .

3. كتب الفلاحة والنبات :

تزخر المكتبة الأندلسية بعدد مهم من كتب الفلاحة والنبات، إلا أن أغلبها صنف ما بين القرنين الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) والسابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، ورغم ذلك فقد رجعنا إليها في عدد من المواضع رغم بعدها الزمني عن فترة بني الأحمر، فأفادتني في التعرف على النظم والهياكل المتبعة في الإنتاج الفلاحي وكذلك الأدوات والتقنيات والوسائل الزراعية التي استعملها الفلاحون من عامة غرناطة في نشاطهم اليومي.

ومن بين هذه المصنفات نجد " كتاب الفلاحة "[3] لمؤلفة ابن بصال محمد بن إبراهيم (ت499هـ/1105م)، والذي يعد خلاصة تجاربه الشخصية العلمية في ميدان الفلاحة، فهو بذلك يعد امتدادا لتلك المدرسة الفلاحية التي كانت فترة الخلافة الأموية بقرطبة، وقد أعاننا كتاب ابن

---

[1] الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله: **معجم البلدان** ، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، ط 1 ، 1997.

[2] ابن بطوطة أبو عبد الله محمد الطنجي اللواتي : **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ، نشر وترجمة ديفريمري وسانجنيتي ، باريس ، 1922 .

[3] ابن بصال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الطليطلي : **كتاب الفلاحة** ، نشر خوسي ماريا مياس بيكروسا، محمد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1955.

بصال في إعطاء نظرة عن التنظيم الزراعي الذي كان سائدا لدى العامة والخاصة في غرناطة، وكذا أنواع المياه والسماد ..إلخ.

كما يعد محمد بن مالك الطغنري (عاش بعد 512هـ/ 1118م) الذي يعود أصله إلى غرناطة ، من رواد علم الفلاحة في عصره، فهو الذي قام بجولات عديدة في المشرق والمغرب مكنته من تأليف كتابه " زهرة البستان ونزهة الأذهان "[1]، وللأسف وصلنا هذا الكتاب ناقصا بشكل كبير، إلا أنه يعد من أفضل الكتب الزراعية الأندلسية نظاما وترتيبا، إذ تمتزج فيه المعرفة النظرية بالخبرة والتجربة، وقد استقينا منه عددا من المعلومات التي تخص كيفية اختيار الأرض وطرق استخراج المياه والآلات التي كان يستخدمها الفلاح العامي الغرناطي إلى غير ذلك من المعلومات.

ويعد كتاب " **إبداء المَلاحة وإنهاء الرجاحة في أصول صناعة الفلاحة** "[2] لابن ليون التجيبي (ت 749هـ / 1349م) من الكتب الفلاحية الأساسية، حيث كان معاصرا لحكم أسرة بني الأحمر في غرناطة، وقد تحصلت على نسخة واضحة من مكتبة مدرسة الدراسات العربية في غرناطة إلا أنني كنت اعتمدت في وقت سابق نسخة المكتبة الوطنية بالرباط، وقد أمدنا هذا المصدر بمعلومات مهمة في مجال الفلاحة بمملكة غرناطة، فتطرق إلى طرق استعمال المياه ونوعية الأراضي وكيفية التمييز بينها ودور السماد والزبال في تجويدها ، وطرق تهذيب الأشجار وغيرها من المعارف الزراعية التي كانت متداولة في أغلب الأحيان عند الفلاح الغرناطي.

4 . المصنفات التاريخية :

تميزت كتب التاريخ بمعلومات وافرة عن تاريخ غرناطة ، على الرغم من اهتمامها الكبير بالأخبار السياسية والعسكرية أو بمعنى آخر بحياة الخاصة من مجتمع غرناطة، وقد اعتمدنا عليها في العديد من المواضع .

ويأتي في مقدمة المؤرخين الذي أرخوا لفترة ملوك بني نصر بمملكة غرناطة بشكل عام، ولمدينة غرناطة بشكل خاص لسان الدين ابن الخطيب (776هـ/1374م)، وقد خلف هذا الأخير مجموعة

[1] الطغنري أبو عبد الله محمد : **زهر البستان ونزهة الأذان** ، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط ، رقم 1394 د.

[2] ابن ليون أبو عثمان سعد بن أبي جعفر التجيبي : **إبداء المَلاحة وإنهاء الرجاحة في أصول صناعة الفلاحة** ، مخطوط المكتبة الوطنية ، الرباط، رقم 1240د.

قيمة من المؤلفات التاريخية تخص فترة بني نصر ، خاصة وأنه شغل منصب الوزارة ما أتاح له الإطلاع على الوثائق والمراسلات الرسمية المحفوظة بقصر الحمراء بغرناطة واستخدام مادتها في مؤلفاته التاريخية.

ومن أهم مؤلفات ابن الخطيب على الإطلاق كتابه " الإحاطة في أخبار غرناطة"[1] والذي يعد موسوعة كبيرة مخصصة لمدينة غرناطة، فأورد فيه أخبارا مهمة عن المجالات الفلاحية والصناعية والتجارية كما تضمن عادات وتقاليد وخصائص وملابس العامة والخاصة من أهل المدينة، فترجم لعدد كبير من العلماء والفقهاء ورجال السياسة كما عرف بالمدينة غرناطة وفصل فيما يتعلق بذلك ، كل هذه المعلومات أتاحت لي البحث عن عدد من الإشارات التي ساعدتني على الوقوف على دور العامة في المجال السياسي من قيام سلطة بني الأحمر ، ومظاهر القرب والبعد بينها وبين السلطة الحاكمة، هذا إضافة إلى تتبع دور العامة في الثورات التي قامت على سلطة بني الأحمر .

ومن المصنفات المهمة التي خلفها لنا ابن الخطيب كتاب " اللمحة البدرية في تاريخ الدولة النصرية"[2] والتي تضمن العديد من الإشارات التي تخص المجال الفلاحي ، وكذا عادات وتقاليد وصفات العامة من سكان مملكة غرناطة.

ومن مؤلفات ابن الخطيب المهمة أيضا كتاب " معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار"[3] وكتاب " خطرة الطيف في رحلة الشتاء والصيف"[4] واللذان تضمنا معلومات مهمة بخصوص دور العامة الاقتصادي، ففصلا في خيرات مدينة غرناطة ومياهها وثرواتها المعدنية والحيوانية وغابات كثيفة وغيرها.

---

[1] لسان الدين بن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2003.

[2] ابن الخطيب لسان الدين محمد بن عبد الله : **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1978.

[3] ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد : **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، 2002.

[4] ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد : **خطرة الطيف في رحلة الشتاء والصيف** ، تحقيق أحمد مختار العبادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

يضاف إلى كتب ابن الخطيب السابقة كتاب " كناسة الدكان بعد انتقال السكان"[1] والذي ساعدني ببعض الإشارات التي تضمنها عن العاصمة غرناطة، وكذا كتاب "نفاضة الجراب في علالة الإغتراب"[2]، والذي تضمن كذلك العديد من الإشارات التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية لحياة عامة مملكة غرناطة.

أما ابن خلدون (ت 808هـ / 1406م) فيعد من خيرة مؤرخي الإسلام، لما يمتاز به من أسلوب علمي ومنهج تاريخي سليم، والدقة والموضوعية في التعامل مع الأحداث ، ويبقى كتابه " المقدمة " وهي مقدمة كتابه الموسوعة " العبر " من أهم ما ألفه ابن خلدون ، حيث فجر فيها كل معارفه وضمنها تحليلاته الرائعة، كأنه عالم اجتماع، فهو الذي قضى ربع قرن في المناصب السياسية مكنته من الوقوف عن كثب على أخبار هذه الدول وسيرها وأحوالها، فخرج بملاحظات قيمة واستنتاجات عميقة ، أفادتنا كثيرا في بعض جوانب هذه الرسالة، كما كانت الاستفادة من باقي أجزاء كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر" والذي يعرف أيضا بتاريخ ابن خلدون، والذي تناول في معلومات مهمة تخص الدور الاقتصادي للعامة وغيرها.

كما استفدت كثيرا من كتاب " البيان المغرب " لابن عذاري المراكشي (كان حيا سنة 712هـ/ 1312م) في هذا البحث، فهو الذي يتميز بالتفصيل في وصف الأحداث التاريخية، وهذا خاصة في الجزء الخامس من مصنفه[3]، فاشتمل على عدد من الإشارات التي تتعلق بحياة العامة من أهل غرناطة خاصة ما تعلق بالنشاط الاقتصادي لهم.

---

[1] ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد: **كناسة الدكان بعد انتقال السكان** ، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط 1 ، 2003.

[2] ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد : **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، تحقيق أحمد مختار العبادي، القاهرة، 1967.

[3] ابن عذاري المراكشي : **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** – قسم الموحدين ، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط 1 ، لبنان، 1985.

وتم الاعتماد كذلك على كتاب " الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس"[1] لابن أبي زرع الفاسي (ت726هـ/1325م)، حيث احتوى على إشارات عن المجاعة التي عانى منها أهل غرناطة إضافة إلى بعض الإشارات التي تخص الفلاحة في غرناطة.

ومن أهم الكتب التاريخية التي أفادتني في القسم الأخير من هذه الأطروحة كتاب "نبذة العصر في ملوك بني نصر" لمؤلف مجهول، ويكتسي هذا الكتاب أهمية كبيرة فيما يتعلق بالتاريخ السياسي على اعتبار معاصرته وقربه منها.

5 . كتب الموسوعات :

تزخر كتب الموسوعات بمعلومات قيمة أفادتني كثيرا في التعرف على جوانب مهمة في وضعية العامة في غرناطة وكذا دورهم الاقتصادي ، ويأتي في مقدمة هذه الموسوعات كتاب " نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب"[2] لأحمد المقري التلمساني (ت1041هـ/ 1632م) ، وهو مصدر مهم اشتمل على عدد كبير من المعلومات التي تعني النواحي الاقتصادية والاجتماعية وبعض الإشارات السياسية حول عامة غرناطة، هذا على الرغم من عدم تنظيم معلومات هذا المصدر إضافة إلى النقل الكثير عن المصادر الأخرى، وهو الأمر الذي قد يحسب للمقري من جانب آخر على اعتبار الكثير من المصادر التي نقل عنها ضاعت، ومن هنا يكون قد حفظ لنا الكثير من المعلومات المهمة، هذا ناهيك عن أن سبب تأليفه لهذه الموسوعة كان في الأصل انتصارا للوزير لسان الدين ابن الخطيب، فكان بذلك التركيز الكبير على مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر.

كما يعتبر الكتاب الموسوعي لعبد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ) "كتاب العبر" من الكتب المهمة لعصر مملكة بني الأحمر على اعتبار أنه كان معاصرا لها، كما أنه ارتحل إلى المملكة بعدما حصل بينه وبين وزيرها لسان الدين بن الخطيب من الاشتياق، فكان سفيرا بلسلطة بني الأحمر في قشتالة، إضافة إلى ما احتوته المقدمة من معلومات قيمة.

---

[1] ابن ابن أبي زرع الفاسي : ***الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس*** ، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ، 1972.

[2] المقري أحمد بن محمد التلمساني : **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، 1988.

ومن الموسوعات التي أفادتني في هذا البحث نجد كتاب " صبح الأعشى في صناعة الإنشا "[1] لأبي العباس أحمد القلقشندي (ت821هـ/ 1418م)وعلى الرغم من أن مؤلف الكتاب اهتم بجانب كبير بالدبلوماسية السياسية وجمع عددا كبيرا من الرسائل الديوانية والمراسلات السلطانية وكيفية كتابتها، إلا أنه ذكر معلومات جد قيمة عن مملكة غرناطة، فتناول عددا من المعلومات التي تتعلق بجوانب من الحياة الاقتصادية لعامة غرناطة.

كما اعتمدت الرسالة على مصادر أخرى ذات مواضيع مختلفة ، ساهمت بنصيب وافر في دعم فصولها، مثل الكتب التي تتحدث عن صناعة الأغذية وفن الطبخ بالأندلس، نذكر منها " كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس"[2] لمؤلف مجهول والذي نشره أويثي ميراندا، و"كتاب فضالة الخوان في طيبات الطعام"[3] لابن رزين التجيبي (توفي بعد 636هـ/ 1238م).

وإلى جانب المصادر ، فقد اعتمد البحث على مجموعة مهمة من الدراسات الأجنبية، والتي قام بها فئة من الباحثين المتخصصين أمثال Torres ballbas[4]، والذي تركزت مجمل دراساته بمجلة الأندلس"Alandalus" والتي تصدر عن مدرسة الدراسات العربية بغرناطة ومدريد، كما اعتمدت

---

[1] القلقشندي أبو العباس أحمد: *صبح الأعشى في صناعة الإنشا* ، تحقيق محمد إبراهيم ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مصر ، (د،ت).

[2] مؤلف مجهول : **كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس في عصر الموحدين**، نشر أويثي ميراندا، مجلة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1961- 1962.

[3] ابن رزين التجيبي : **فضالة الخوان في طيبات الطعام** ، صورة من فن الطبخ في الأندلس والمغرب في بداية عصر بني مرين، تحقيق محمد بن شقرون ، دار الغرب الإسلامي ، ط 2 ، بيروت ، 1984.

[4] Torres ballbas . elmaristan de granada . Alandalus . vol XII – fase 11 . 1944 . pp 484 – 486

. Torres balbas . plazas ,zocos y yiendas delas ccuindades hispano-musulmanas . Alandalus . VOL XII – fase 11 . 1947

Torres balbas , las Alhondigas his panomusulmans y el corral del carbon de granada – alandalus , vol XI , fasc 11 . 1946 . p449.

على دراستين مترجمتين لنفس الباحث تتمحوران حول الجانب المعماري في غرناطة[1] و Luis seco de lucena[2] و Rachel arie[3] و . Lévi Provençal[4] وغيرهم.

كما لا يمكن إغفال عدد من الدراسات العربية المتخصصة في التاريخ الأندلسي بشكل عام، ونذكر على الخصوص دراسات أحمد محمد الطوخي[5] ومحمد عبد الله عنان في موسوعته "دولة الإسلام في الأندلس"[6]، بالإضافة إلى عدد من المقالات التي تناولت جزئيات مهمة حول تاريخ غرناطة[7]، والدكتور أحمد مختار العبادي في كتابه "دراسات في تاريخ المغرب والأندلس"[8]، والمقال المهم المهم والذي جاء بعنوان"الأعياد في مملكة غرناطة"[9]، والدكتور عبد العزيز فيلالي في عدد من المصنفات أهمها كتاب "العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب"[10]، بالإضافة إلى كتاب "دراسات في تاريخ الجزائر والغرب الإسلامي"[11]، وكتاب "تلمسان في العهد الزياني"[12].

هذا بالإضافة إلى الكتاب الكبير "يوسف الأول ابن الأحمر سلطان غرناطة"[13] للدكتور محمد كمال شبانه والدكتور أحمد ثاني الدوسري في دراسته لنيل شهادة الدكتوراه "الحياة الاجتماعية في

---

[1] طريس بالباس : **الحواضر الأندلسية**، ترجمة الدكتور محمد يعلي ، دار أبي رقراق، الرباط ، 2007.

طريس بالباس : **الأبنية الإسلامية** ، ترجمة علية إبراهيم العناني . مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد ، العدد الأول، السنة الأولى، 1953.

[2] Luis seco de lucena , las puertas de la cerca de granata en el siglo XIV . Alandalus vol VII 1942 pasc 2

[3] Rachel arie. l'Espagne musulmane au temps de nasrides, paris , 1973 , p 301

[4] Lévi Provençal , L'Espagne musulmane au x siécle, Institutions et vie sociale. Paris. La rose. 1932.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

[6] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس**، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4، 1987 ،

[7] محمد عبد الله عنان : **وثيقة أندلسية قشتالية من القرن التاسع الهجري**، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد، العددان 1 ، 2، 1954، وأيضا : محمد عبد الله عنان : **فترة مضطربة من تاريخ غرناطة** ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد ، المجلد الخامس عشر ، 1970.

[8] أحمد مختار العبادي : **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس** ، ط1 ، الإسكندرية، 1968.

[9] أحمد مختار العبادي : **الأعياد في مملكة غرناطة**، صحيفة المعهد المصري الدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الخامس عشر ، 1970.

[10] عبد العزيز فيلالي : **العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982.

[11] عبد العزيز فيلالي : **دراسات في تاريخ الجزائر والغرب الإسلامي**، دار الهدى ، الجزائر، 2012.

[12] عبد العزيز فيلالي : **تلمسان في العهد الزياني** ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

[13] محمد كمال شبانة : **يوسف الأول بن الأحمر سلطان غرناطة** ، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، القاهرة ، 2004.

غرناطة في عصر دولة بني الأحمر"[1]، وغيرهم من الباحثين الذين قدمو عددا من الدراسات التي ساهمت بشكل أو بآخر في إنجاز هذا البحث.

---

[1] أحمد ثاني الدوسري : **الحياة الاجتماعية في غرناطة في عصر دولة بني الأحمر** – دكتوراه دولة، إشراف الدكتور إبراهيم حركات، جامعة محمد الخامس ، الرباط، 2002 / 2003.

الفصل

التمهيـــــــــدي

غرناطة – المعقل الأخير للمسلمين في الأندلس

المبحث الأول : مملكة غرناطة المستقلة

أ . قيام الدولة وتوطيد أركانها :

اهتز عرش الموحدين بعد الهزيمة التي تكبدوها في معركة العقاب[1] أمام الجيوش الإسبانية والأوربية المتحالفة في 15 صفر 609 هـ / 16 جويلية 1212م، فاختلت أمور الدولة وكثر الثوار والمنتزين في كل ناحية وضعفت سيطرتهم على ممتلكاتهم الواسعة، فأخذت قواعد الأندلس تسقط من أيديهم فبعضها يقع تحت سيطرة النصارى، والبعض الأخر يسيطر عليه ابن هود[2].

وفي هذه الأثناء ظهر محمد بن يوسف بن نصر(629-672هـ/ 1232-1273م)[3]، والذي وصف بالقائد الشجاع المجاهد حسب قول بعض المؤرخين[4]، فالتف حوله الأصحاب والأنصار أولا في مدينة أرجونه موطن أسرته، فبويع له بعد صلاة الجمعة

---

[1] العقاب بكسر العين ، جمع عقبة وهو الجبل الطويل الذي يعرض للطريق، وهو طويل صعب شديد، والمقصود به موقع بين قلعة رباح وجيان، فهذه المعركة وقعت في عقاب وأوعار بجبال الشارات . ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري: **لسان العرب المحيط**، إعداد وتصنيف يوسف خياط، نديم مرعشي، دار لسان العرب، بيروت ، ج2 ، ص 833.

[2] هو محمد بن يوسف بن هود من نسل المستعين بن هود، كان من أصناف الجند سيطر على مناطق عديدة في جنوب الأندلس بداية بالاستقلال بمرسية ، حيث أرسل إلى الخليفة في بغداد ببيعته فوصله التقليد من الخليفة المستنصر العباسي، فشاع خبره فجيش الجيوش، كما عرف بالعجلة والتهور ، توفي سنة 635هـ / 1238م. لسان الدين بن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2003، ج 2 ، ص 74. 76.

[3] هو محمد بن يوسف بن أحمد بن خميس بن نصر بن قيس الخزرجي الأنصاري الملقب بالغالب بالله وكنيته أبو عبد الله، وهو من بيت أندلسي عريق ، حيث يعود نسبهم إلى سعد بن عبادة سيد الخزرج ، نشأ بأحواز أرجونة قرب قرطبة ، أسس مملكة غرناطة بعد ضياع ملك الموحدين حكمها من 629هـ/ 1232م إلى وفاته سنة 672هـ/ 1273م ، أنظر : المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 51.

[4] المقري أحمد بن محمد التلمساني : **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ، بيروت ، 1988، ج 1 ، ص 201. ابن الخطيب لسان الدين : **كناسة الدكان بعد انتقال السكان** ، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط 1 ، 2003، ص 15.

من يوم 26 رمضان سنة 629 هـ /16 جويلية 1232م، فانتشرت دعوته في المناطق المجاورة[1].

وفي الأول من شهر رمضان من سنة 634 هـ / 28 أفريل 1237م ثارت مدينة غرناطة[2] على قائدها ثم دخلت في طاعة ابن الأحمر[3]، وهو ما دفع ابن الأحمر إلى الإسراع إليها فدخلها في رمضان سنة 635هـ/ أفريل 1238م، حيث اتخذها عاصمة لدولته الجديدة[4].

لم يستقر ابن الأحمر في العاصمة الجديدة طويلا حتى توجه إلى مدينة المرية ، لينتزعها من حاكمها أبي عبد الله محمد بن الرميمي[5] ، الذي قام بحصارها أمدا حتى اتفق الطرفان على تسليم المدينة لابن الأحمر[6].

وفي مالقة ثار الأهالي على عبد الله بن ذنون وبعثوا بسفارة لمبايعة ابن الأحمر والانضمام لدولته وكان ذلك سنة 636هـ/1239م[7].

---

[1] ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد: **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار ابن حزم ، بيروت ط 1 ، ص 2001، ج4 ، ص 336.

[2] غرناطة : عرفت المدينة غرناطة أهمية بالغة مع الأسرة النصرية، فشهدت وصول أعدادا كبيرة من الأندلسيين المهاجرين من المدن التي سقطت في يد النصاري، فهي التي كانت عبارة عن مدينة صغيرة زمن الفتح الإسلامي من أعمال كورة إلبيرة[2]، وبقيت كذلك حتى جاء الزيريون واتخذوها عاصمة لمملكتهم[2] سنة 403 هـ / 1012م، فازدهرت مدينة غرناطة بشكل كبير، ابن بلقين بن زيري : **مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان**، تحقيق ليفي بروفنسال ، دار المعارف، مصر، 1955، ص 22.

[3] ابن الخطيب لسان الدين محمد بن عبد الله : **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1978، ص 35.

[4] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 2 ، ص 65.

[5] هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن يحيى الرميمي يعود أصله إلى أمراء بني أمية بالأندلس، وينسبون إلى رميمة من أعمال قرطبة، كان تابعا لابن هود، أنظر : ابن سعيد علي بن موسى المغربي : **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، 1964، ، ج 2 ، ص 198. مؤلف مجهول : **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، تحقيق ونشر محمد بن أبي شنب ، الجزائر 1920 ،

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق يوسف علي طويل، ج 2 ، ص 54.

[7] ابن الخطيب : **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، تحقيق أحمد مختار العبادي، القاهرة، 1967، ص 331، ابن الخطيب : **كتاب أعمال الأعلام فيمن بويع من ملوك الاسلام** ، تحقيق ليفي بروفنسال، ط2 ، دار المكشوفة ، بيروت ، 1956 ، ص 287.

وبسيطرة ابن الأحمر على هاذين الميناءين الهامين "المرية ومالقة"، تمكن من أكبر العوامل التي ساعدت على تقوية هذه الدولة الناشئة، وذلك لأهميتهما العظمى في المجالين التجاري والعسكري.

وقد واجهت ابن الأحمر العديد من المشاكل كان أبرزها مشكلة نقص المال، والذي يعد عنصرا هاما في تدعيم أركان دولته والدفاع عنها، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان ارتفاع عدد الأندلسيين المهاجرين من القواعد والمدن الأندلسية التي سقطت في يد النصارى إلى منطقة غرناطة، فما كان منه إلا أن قام بمصادرة أموال المشرفين[1] وممتلكاتهم مبتدئا بمشرف المرية[2]، إضافة إلى طلب المساعدة من الدول القريبة مثل الدولة الحفصية، حيث بايع ملكها مقابل الحصول على بعض الأموال[3].

كما شكلت الممالك النصرانية في الشمال خطرا حقيقيا على مستقبل الدولة النصرية، وذلك عندما قرروا القضاء عليها، وهو ما دعى ابن الأحمر للاستعانة ببني مرين في المغرب الأقصى، إلا أن قوة النصارى وتفوقهم العسكري[4] أجبرته على مهادنتهم لمدة عشرين سنة، وكان ذلك سنة 643 هـ / 1245م، مقابل أن يكون ابن الأحمر تابعا لهم في حكمه لمملكة غرناطة، وأن يؤدي جزية سنوية كبيرة ويساعدهم في حروبهم ضد أعدائهم من المسلمين والنصارى، وبذلك شارك ابن الأحمر ملك قشتالة في حصاره لأشبيلية حتى سقطت في 3 شعبان سنة 646 هـ / 20نوفمبر 1248م[5].

---

[1] جمع مشرف، حيث كان لكل مدينة أندلسية مشرف يقيم في دار الإشراف ، وهو الموظف المالي الذي يجمع الضرائب والإيجارات الخاصة بممتلكات السلطان،. أنظر أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997،ص 211.

[2] ابن عذارى أبو العباس أحمد بن محمد : ***البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*** ، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الثقافة ،ط 2، بيروت ،1980، ج 3 ، ص 345.

[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 31.

[4] Rachel arie. l'Espagne musulmane au temps de nasrides, paris , 1973 , p 181.

[5] ابن عذاري : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 385.

وعند وفاة الشيخ ابن الأحمر في جمادى الثانية سنة 671هـ /700م [1] ديسمبر 1272م، اعتلى ابنه محمد الثاني[2] (672 – 701هـ/ 1273-1302م)العرش، فرتب أمور الدولة ووضع ألقاب خدمها ونظم دواوينها وجبايتها[3]، كما انتصر على النصارى في عدة مواقع، إلا أنه سرعان ما عاد للتحالف معهم ضد بني مرين الذين طمعوا في السيطرة على الأندلس[4].

توفي محمد الثاني في شعبان من سنة 701 هـ ماي 1302م، فخلفه ابنه أبو عبد الله محمد (701-708هـ/1302-1309م)، الذي افتتح سبتة، فتدهورت العلاقات بين غرناطة وفاس[5]، كما واجه التحالف الأراغوني القشتالي الذي حاول غزو غرناطة، وهو ما أدى إلى فتنة داخلية في المملكة أدت إلى عزل أبي عبد الله، وتنصيب أبي الجيوش نصر(708-713هـ/1309-1314م) مكانه[6]، والذي كانت فترة حكمه مليئة بالمآسي، حيث سقطت الجزيرة الخضراء في يد فرناندو الرابع(694. -712هـ/ 1295-1312م) ملك قشتالة، وازدادت الأمور سوءا عندما أعلنت مالقة الثورة والعصيان، ودارت الفتنة حتى وفاة أبو الجيوش نصر سنة 713هـ[7] / 1314م.

تولى أبو الوليد إسماعيل بن فرج (713-725هـ/1314-1325م) مقاليد الأمور في مملكة غرناطة، وهو الذي تصفه الكثير من المصادر بأن سيرته كانت حسنة مع الرعية وأنه كان عادلا، ففي عهده قام القشتاليون بهجوم ضخم على غرناطة انتهى بهزيمة المعتدين ومقتل الأميرين دون بيدرو don pedro ودون خوان don juan الوصيان

[1] ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص 191.

[2] Rachel arie . op cit . p 76.

[3] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 32.

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 44 ، مؤلف مجهول : **الذخيرة السنية** ، ص 159. 170.

[5] ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص 228 ، 229.

[6] Rachel arie . op cit . p 89.

[7] أحمد مختار العبادي : **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس** ، ط1 ، الإسكندرية، 1968، ص 409 ، 411

على عرش ألفونسو الحادي عشر(712 – 751هـ / 1312-1350م)[1]، فانتهز أبو الوليد الفرصة وقام باسترجاع بعض المدن الأندلسية من سيطرة القشتاليين مثل بسطة وأشكر[2].

وكانت نهاية أبي الوليد إسماعيل مقتولا بباب قصره، عند عودته من هذه الانتصارات سنة 725 هـ / 1325م بيد ابن عمه محمد بن إسماعيل بن فرج[3]، والذي خلفه في الحكم (725-733هـ / 1325- 1333م)[4]، اتسم عهده بالفتنة والنزاع مع شيخ الغزاة أبي سعيد عثمان بن أبي العلاء[5]، وهو الأمر الذي شجع القشتاليين لانتهاز الفرصة، فاستولوا على عدد من الحصون الشمالية. كما أحرز أسطولهم انتصارات على الأسطول الغرناطي في مياه المرية ومالقة، وقد انتهت هذه الظروف بمقتل السلطان محمد الرابع (725-733هـ / 1325- 1333م)، فخلفه على عرش المملكة أبو الحجاج يوسف الأول بن إسماعيل (733 - 755 هـ / 1333 - 1354م)[6].

ب . عصر القوة والازدهار :

يبدأ العصر الذهبي لمملكة غرناطة بتولية أبي الحجاج يوسف الأول (733 – 755 هـ / 1333 - 1354م) ، ففي عهده تأسست المدرسة اليوسفية أو النصرية سنة 750 هـ / 1349م، كما أنشأ عددا من المصانع[7]، وحصن البلاد فجدد حصن فارة

---

[1] ابن الخطيب : **ديوان الصيب والجهام والماضي والكهام** ، دراسة وتحقيق محمد الشريف قاهر ، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر ، 1973 ، ص 591 .

[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 27 ، ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص 188.

[3] المصدر نفسه ، ص 74.

[4] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 37.

[5] ابن الخطيب : **أعمال الأعلام**، ص 296. ابن خلدون : **العبر** ، ج 4 ، ص 174.

[6] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 83 ، ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل، ج 4 ، ص 280-296.

[7] محمد كمال شبانة : المرجع السابق ، ص 101.

بمالقة[1]، وأنشأ السور العظيم حول ربض البيازين[2]، كما أقام باب الشريعة في قصر الحمراء[3]، وكذا برج قمارش والحمامات السلطانية وقصر متشوكة ومصلى البرطل، فاهتم بمصالح شعبه فكان يقوم برحلات يتفقد من خلالها أحوالهم[4].

وقد حدث في عهد هذا السلطان الوباء العظيم أو الطاعون الأسود الذي تفشى في حوض البحر المتوسط سنتي 749 – 750 هـ / 1347 – 1348م، والذي حصد عددا عظيما من الناس ومن علماء الأندلس ورجال الدين والأدب والسياسة، كما اشتد الصراع في عهد أبي الحجاج يوسف حول السيطرة على جبل طارق بينه وبين المرينيين من جهة ضد مملكة قشتالة وأراغون والبرتغال من جهة أخرى، على الرغم من اتفاق الصلح الذي عقد مع قشتالة سنة 734 هـ / 1334م[5]، فبدأت المعارك سنة 740 هـ / 1340م، كان النصر في البداية لقوات المسلمين، إلا أنهم في النهاية انهزموا في موقعة طريف في جمادى الأولى سنة 741 هـ / أكتوبر 1340م[6]، وعلى إثر ذلك استولى ملك قشتالة على قلعة يحصب وباغو، كما حاصر الجزيرة الخضراء حتى سقطت في يده سنة

---

1 ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 96.

2 حي كبير ومشهور من أحياء غرناطة يقع في الشمال الشرقي على التل المواجه لتل قصور الحمراء وحصونها، وهو حي شعبي شارك في العديد من الفتن أيام بني نصر ويسمى اليوم AL BAICINS، والآن أصبحت فيه ساحة تحمل اسم القديس نيقولا تشرف على نهر حدارة، وما زالت بهذا الحي شوارع ضيقة وبيوت أندلسية الطراز .أنظر : حسين مؤنس : **رحلة الأندلس** ، مطابع كوستا تسوماس ، القاهرة ، 1964، ص 224 – 226 ، محمد كمال شبانة : المرجع السابق ، ص 104.

3 Rachel arie . op cit . p 104.

4 ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس**، الإسكندرية ، 1985، ص 25 – 35. محمد كمال شبانة : **يوسف الأول بن الأحمر سلطان غرناطة** ، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، القاهرة ، 2004، ص 108.

5 ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 81

6 أحمد مختار العبادي : **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس** ، ص 419.

744 هـ / 1344م، وانتهت المواجهات بعقد صلح بين قشتالة وغرناطة والمغرب مدته عشر سنوات[1].

توفي السلطان يوسف الأول قتيلا في شوال من سنة 755 هـ / أكتوبر 1354م، فخلفه ابنه محمد الخامس الغني بالله (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) في عهده حاول السلطان المريني أبي عنان فارس[2] (748-759هـ/ 1348-1358م) غزو الأندلس والسيطرة على مضيق جبل طارق[3]، فتحالف مع بدرو الرابع (736-789هـ/ 1336-1387م) ملك أراغون ضد بني مرين، إلا أن هذا الغزو لم ينفذ بسبب وفاة السلطان أبي عنان سنة 759 هـ /1358م فتوقفت هذه الخطة، حيث تحالف سلطان المغرب الجديد أبو سالم ت796هـ/ 1393م مع قشتالة وغرناطة[4].

وكانت نتيجة لتحالف محمد الخامس مع ملك قشتالة، هي مساعدته بأسطول حربي ضم عشر شواني بجميع بحارتها وأسلحتها، كما سمح له باستخدام القواعد البحرية الغرناطية، لخوض حربه ضد أراغون، وفي هذه الأثناء وقع انقلاب عسكري في مملكة غرناطة انتهى بخلع السلطان محمد الخامس وتولية أخيه أبي الوليد إسماعيل الثاني(760هـ/1359-1360م) في رمضان سنة 760هـ /جوان 1359م[5]، فما كان من محمد الخامس إلا أن فر إلى المغرب ولجأ إلى السلطان المريني أبي سالم[6].

---

[1] ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص264.

[2] ابن الخطيب : **أعمال الأعلام** ، ص 304.

[3] Rachel arie . op cit . p 107.

[4] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 40.

[5] أحمد مختار العبادي : **فترة مضطربة في تاريخ غرناطة** . صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد ، 1959 ، المجلد السابع والثامن، ص 43.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج 7 ، ص 33- 35، أحمد المقري التلمساني : **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض** ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، (دت)، ج 1 ، ص 204.

لم يطل حكم سلطان غرناطة الجديد أبي الوليد أكثر من سنة، حيث قام عليه زوج أخته وابن عمه أبو سعيد محمد البرميخو elbermego فقتله في شعبان من سنة 761 هـ / جوان 1360م، ، وتحالف مع أراغون ضد قشتالة بسعي من ملكها بدرو الأول الذي طلب مساعدة محمد الخامس في استرداد عرشه[1]، بحكم الاتفاق المبرم بينهما ، فغير السلطان الغرناطي المخلوع وجهته إلى رندة التابعة لبني مرين[2]، فخاض حروبا ومعارك بمساعدة ملك قشتالة انتهت باسترجاعه ملك غرناطة[3]، وقد أظهر محمد الخامس حنكة ولباقة في سياسته مع بني مرين بفضل دهاء وزيره لسان الدين بن الخطيب، ورغم ذلك فقد وقع هذا الأخير ضحية التآمر داخل البلاط النصري، وقتل في المغرب بتحريض من تلميذه ابن زمرك[4].

وعند اشتعال الحرب الأهلية في قشتالة، انتهز محمد الخامس الفرصة وقام بعقد حلف مع ملك البرتغال فرناندو الأول(746-785هـ/1345-1383م) وسلطان المغرب أبو فارس عبد العزيز المريني (767 – 774هـ/ 1366 - 1372م)، وكان الاتفاق[5] بأن يهاجم سلطان غرناطة الجزيرة الخضراء جنوبا[6]، بينما يقوم ملك المغرب بالهجوم على قشتالة، ونجحت الخطة وتم استرجاع الجزيرة الخضراء وذلك سنة 770 هـ / 1369م[7]، وكان هذا السلطان خاتمة لعصر تميز بالقوة والازدهار في مملكة غرناطة إذا ما قورن بالعصور الأخرى.

---

[1] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس** ، ص 41.

[2] ابن الخطيب : **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب** ، ص 184.

[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 117.

[4] هو محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد الصريحي ، يعرف بابن زمرك ، أصله من شرق الأندلس ، ولد في الرابع عشر من شوال سنة ثلاثة وثلاثين وسبعمائة ،أنظر : ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق يوسف علي طويل ج 2 ، ص 196 . 206.

[5] Rachel arie . op cit . p 113.

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة** ، ج 2 ، ص 24.

[7] ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص 317، 328.

المبحث الثاني : نهاية مملكة غرناطة الإسلامية.

أ . عصر الاضمحلال :

بعد وفاة السلطان محمد الخامس سنة 794 هـ / 1391م تعاقب على عرش مملكة غرناطة عدد من السلاطين الضعفاء عانت معهم المملكة وضعفت، كان في مقدمتهم السلطان يوسف الثاني (793 – 795 هـ/ 1392 – 1393م) بن محمد الخامس والذي كان مستبدا، وعند وفاته خلفه ابنه محمد السادس الغني بالله[1] (795 – 810 هـ / 1393 – 1408م)، الذي كانت له العديد من الغزوات داخل مملكة قشتالة مستغلا بذلك الاضطرابات التي وقعت فيها، وتمكن من خلالها من الظفر بغنائم كثيرة[2].

توفي محمد السادس في 16 ذي الحجة سنة 810 هـ ، 13 ماي 1308م فخلفه أخوه يوسف الثالث (810 – 820 هـ / 1408 – 1417م)[3]، الذي كان مسجونا طيلة حكم السلطان السابق، فاستهل عهده بهدنة دامت سنتين مع قشتالة، وعند انقضائها رفض القشتاليون التجديد، فحاصروا مدينة انتكير[4] حتى سقطت في أيديهم سنة 812 هـ / 1410م، لم تفلح مقاومة أبناء المدينة ولا الجهود التي بذلها السلطان، وفي النهاية خضع يوسف الثالث لشروط القشتاليين حيث أصبح تابعا لهم حتى توفي سنة 820 هـ / 1417م[5].

خلف يوسف الثالث ابنه محمد السابع[6] (820 – 858 هـ / 1417 – 1454م)، الذي طال عهده رغم سوء السيرة التي انتهجها مع الرعية بإطلاق يد وزرائه

---

1 Rachel arie . op cit . p 123

2 يوسف شكري فرحات : **غرناطة في ظل بني الأحمر . دراسة حضارية .** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1982، ص 51 ، 52.

3 محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس**، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4، 1987 ،ج 4 ، ص 152.

4 مدينة قديمة آهلة بالسكان تبعد عن مالقة بنحو 59 كلم، ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس** ، أحمد مختار العبادي، الإسكندرية ، 1985، ص 87.

5 المقري : **نفح الطيب** ، ج 5 ، ص 140.

6 محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 155.

من بني سراج [1] في التحكم في رقاب الناس ، فثاروا عليه عدة مرات في غرناطة، حتى خلع، وبايع أهل المدينة أحد أبناء عمه الأمير محمد الزغير (831 – 833هـ / 1428 – 1430م)، فاضطر السلطان المخلوع إلى الرحيل مع أهله إلى تونس[2].

غير أن أبا عبد الله الزغير لم يفلح في إخماد الفتن والإضطرابات بسبب نفوذ بني سراج، فاستغل محمد السابع هذه الأحداث ونزل المرية مع فرسان من المغاربة وقام بتقديم هدايا لملك قشتالة حتى يساعده، فنودي به سلطانا وبايعه قسم كبير من الجند، ثم دخل غرناطة وحاصر قصر الحمراء حتى سيطر عليه، فقتل محمد الزغير سنة 833هـ / 1430م، وتربع على العرش من جديد.

اهتم محمد السابع بتنظيم المملكة وترتيب أحوالها فأعاد بني سراج إلى الوزارة وطلب تجديد الهدنة مع قشتاله، فاشترط عليه ملكها دفع الجزية والدخول في الطاعة، فرفض سلطان غرناطة ذلك، فكثرت هجمات القشتاليين على الثغور الغرناطية مما دفع ببعض الأمراء الطموحين إلى الطمع في الحكم وانقسموا إلى أحزاب متنازعة، فظهر منهم سعد بن إسماعيل(858-868هـ/1454-1464م)[3] النصري الذي تعهد بدفع الجزية للقشتاليين وكان يحضر مجلس الأعيان للحصول على دعمهم وتأييدهم، فدبر مؤامرة لخلع محمد السابع، وقصد غرناطة فدخلها سنة 839 هـ / 1436م، فأطاعته العامة والخاصة من أهل المدينة فاضطر السلطان المخلوع إلى الفرار إلى مالقة. غير أن حكم السلطان سعد لم يدم أكثر من سنة واحدة حيث توفي، فاتفقت الأحزاب على رد السلطان محمد السابع للمرة الثالثة[4].

---

[1] بنو سراج ينتسبون إلى قبيلة قضاعة اليمنية، وقد عهد إليهم الأمويون حراسة سواحل إقليم بجانة في شرق الأندلس، وظهرت هذه الأسرة بقوة عندما لعبت دورا بارزا في مملكة غرناطة في القرن التاسع الهجري. الحميري محمد بن عبد المنعم : **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975. 1984، ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص 156.

[3] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 55 ، 60.

[4] المرجع نفسه ، ص 53.

لم تهدأ الأمور في غرناطة حيث ناصر أهل المرية ابن شقيق السلطان محمد الثامن الذي يدعى محمد الأحنف، فتمكن من عمه وعياله وزجهم في السجن ونادى نفسه سلطانا، وقيل أنه قتل عمه في السجن سنة 858 هـ / 1454م[1]، إلا أن هذا العمل لقي معارضة فاستنجد أهل غرناطة بابن عمه سعد بن إسماعيل (858 – 868 هـ / 1454 – 1464م) الذي انتقل إلى غرناطة مع فرسان من النصارى، فانتهى الأمر بهزيمة محمد الثامن وفراره، فدخل سعد المدينة وتسلم الملك[2].

وفي عهد هذا الأخير كثرت غارات القشتاليين على غرناطة ولم تتوقف حتى أعلن سعد تبعيته لملك قشتالة، بدفع جزية كبيرة، وكان من أبرز نتائج هذه الغارات سقوط جبل طارق في يد القشتاليين وبذلك قطعت طرق الإمداد من المغرب إلى الأندلس وأصبح الغرناطيون وحدهم في مواجهة الخطر النصراني[3].

كثرت الاضطرابات في مملكة غرناطة حيث ثار بنو سراج عندما حاول سعد التخلص من نفوذهم، فبايعوا السلطان علي الذي ثار على والده وسجنه حتى توفي سنة 868 هـ / 1464م[4] ، وبهذا بدأت غرناطة تنحدر للسقوط بيد النصارى.

---

[1] محمد عبد الله عنان : **وثيقة أندلسية قشتالية من القرن التاسع الهجري**، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد، العددان 1 ، 2 ، 1954، ص38.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج2 ، ص 607.

[3] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 167.

[4] المرجع نفسه ، ج 4 ، ص 168.

ب . سقوط المملكة :

اتسم أبو الحسن علي (868 – 887 هـ / 1464 – 1482م) بالشجاعة والحزم حيث عمد في مطلع عهده إلى تحصين البلاد وترميم الحصون وتنظيم الدولة، وانعكس ذلك بالإيجاب على المملكة[1].

كان لأبي الحسن علي زوجة عربية اسمها عائشة ابنة عمه السلطان أبي عبد الله الثامن، وتعرف بعائشة الحرة[2]، وكان له منها ولدان أبو عبد الله وأبو الحجاج يوسف، وعندما تقدمت به السن تزوج من جارية إسبانية اسمها إيزابيلا وتعرف باسم ثريا الرومية[3]، وعند ذلك تغيرت طباع السلطان وغدا ميالا إلى الملذات وإلى مطالب زوجته الرومية الفتية، هذه الأخيرة أرادت أن يكون ولدها يحيى وليا للعهد، وما هي إلا فترة حتى تنكر السلطان أبو الحسن لزوجته عائشة وولديها واعتقلهم في برج قمارش بالحمراء وشدد الرقابة عليهم[4].

وكنتيجة لهذا العمل انقسم أهل غرناطة إلى مؤيد لعائشة الحرة ومؤيد للحظية الرومية، فاشتد السخط على السلطان وزوجته الرومية التي أصبحت سيدة الدولة الحقيقية[5]، فما كان من عائشة الحرة وولديها إلا أن قاموا بالفرار من القصر بمساعدة بني سراج حيث اختفوا لمدة حتى ظهر أبو عبد الله في وادي آش[6].

أما في الجهة المقابلة حيث الصراع مع نصارى الشمال، فقد حاول السلطان أبو الحسن تجديد الهدنة معهم، إلا أنه فشل نتيجة للشروط القاسية التي فرضوها عليه، ولهذا تجددت الغارات المتبادلة بين الطرفين، فقام أبو الحسن بالعديد من الغزوات، ففي سنة

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 512.

[2] المصدر نفسه ، ج 4، ص 512

[3] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 199.

[4] جمال يحياوي : **سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين** ، دار هومة ، الجزائر ، 2009، ص 32.

[5] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص57.

[6] مؤلف مجهول :**نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، تحقيق الفريد البستاني ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2002 ، ص 10.

875 هـ / 1371م سيطر على قلعة الصخرة، كما غزى سنة 881 هـ / 1477 م منطقة مرسية، حيث أحرق المواسم وهدم القلاع ، وفي شتاء سنة 885 هـ 1481م اقتحم قلعة الزهرة والقرى المجاورة لها[1].

كما قام القشتاليون بغارات على القرى والحصون الغرناطية، ففي ذي الحجة من سنة 887 هـ فيفري 1483م هاجموا قلعة الحامة المنيعة فاقتحموها وأحرقوها بعد معركة كبيرة مع سكانها[2]، وكان لسقوطها أثر كبير على الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية لأنها تشرف على الطرقات والممرات الرابطة بين غرناطة ومالقة ورندة، فكان سقوطها خسارة عظمى تكبدتها مملكة بني الأحمر[3].

وقد تتطلب هذه الحرب المتواصلة التي تعيشها المملكة نفقات باهظة مما اضطر السلطان أبو الحسن إلى فرض ضرائب جديدة على السكان فأثار بذلك غضب العامة واستنكروا هذا الإجراء ، فعمت الفوضى أحياء عديدة من العاصمة، خاصة منها حي البيازين. ، فاغتنم أهل المدينة غياب السلطان عنها ليعلنوا عن بيعتهم لأبي عبد الله بن عائشة الحرة (887 . 888 هـ / 1482ـ 1483م)، وذلك بإيعاز من بني سراج، فدخلها أبو عبد الله سلطان غرناطة الجديد وسيطر على مقاليد الحكم، فما كان من والده السلطان المخلوع إلا الفرار إلى مالقة[4] حيث أخوه ومنافسه أبو عبد الله محمد المعروف بالزغل[5].

ومع هذه الأحداث غزى القشتاليون مالقة فحاولوا محاصرتها بعدما سيطروا على المناطق المجاورة لها، إلا أنهم انهزموا عندما واجههم الزغل بعدد من الفرسان، وكان ذلك

---

[1] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 200.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 513.

[3] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 513.

[4] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 515.

[5] مؤلف مجهول :**نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص10-13.

في 11 صفر 888 هـ / 21 مارس 1483م[1]، فشجع ذلك سلطان غرناطة أبي عبد الله فأعلن حربا على القشتاليين، فاجتاح خلالها عدة حصون ومدن، بعد معارك ضارية قتل فيها عدد كبير من جنده، وتمكن القشتاليون من أسر السلطان أبي عبد الله الصغير[2].

على إثر هذا الحدث قرر كبار غرناطة وقادتها إرجاع والده أبي الحسن علي (888 . 890هـ / 1483 . 1485م) إلى حكم البلاد[3]، في الوقت الذي قامت فيه قوات قشتالة بمحاصرة مدينة رندة التي استطاعت دخولها صلحا سنة 890 هـ / 1485م[4]، فلم يتمكن السلطان أبي الحسن من المقاومة لأنه أصبح شيخا ضريرا، عند ذلك تنازل عن العرش لأخيه أبو عبد الله محمد الزغل (890 – 892هـ / 1485- 1487م)، ثم انتقل إلى المنكب حيث توفي فيه سنة 890 هـ / 1485م[5].

لم يتميز السلطان الجديد الزغل بالحنكة السياسية والخبرة العسكرية فاندلعت الفتنة داخل العاصمة، وثار عليه حي البيازين، كما قام ملك قشتالة فرناندو بإطلاق سراح أبي عبد الله الصغير بعد أن أملى عليه شروطه، فانتقل إلى العاصمة غرناطة حيث يوجد أنصاره الذين التفوا حوله[6]، فاشتعلت حرب داخلية بين الإخوة الأعداء في 16 شوال 891 هـ / 14 ديسمبر 1486م، انتهت بانتصار أبي عبد الله الصغير في 5 جمادى الأولى 892 هـ / 29 أفريل 1487م[7]، فانتقل بذلك الزغل إلى وادي آش فبقي الانقسام يهز أركان الدولة في سنواتها الأخيرة.

---

[1] عبد الحميد العبادي : **المجمل في تاريخ الأندلس**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1958، ص 192.

[2] أطلق عليه الصغير تمييزا له عن عمه أبو عبد الله الزغل.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 515.

[4] مؤلف مجهول :**نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر**، ص 37 ، 38.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس** ، ص 45.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 516 ، 517.

[7] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 519.

كان أبو عبد الله الصغير يحكم باسم ملك قشتالة وتحت حمايته، ومع هذه الأحداث سقطت العديد من مدن الأندلس مثل لوشة في 26 جمادي الأولى سنة 891 هـ / 30 ماي 1486م وبلش 892 هـ / 1487م ومالقة وبسطة في خريف سنة 892 هـ / 1487م[1]، كما سقطت مدينة المرية أواخر سنة 892 هـ / 1487م ، وبالإضافة إلى ذلك سلم الزغل مدينة وادي آش سنة 893 هـ / 1488م مقابل مبلغ من المال ثم جاز البحر إلى تلمسان[2].

لم يبق أمام الأسبان من المدن الأندلسية إلا غرناطة ، فأرسلوا إلى سلطانها أبي عبد الله يطلبون منه تسليمها ، إلا أن السلطان رفض عقب اجتماعه بالأعيان والقادة، فقرر الأسبان محاصرة المدينة في جمادى الثانية من سنة 897 هـ أفريل 1492م، كما أنشأ المحاصرون بأمر من الملكة إيزابيلا مخيما تحول إلى مدينة حصار[3].

استمر الحصار سبعة أشهر فشل خلالها الأسبان من اقتحام مدينة غرناطة، وبحلول شهر محرم 897هـ / ديسمبر 1491م، انقطعت طرق الاتصال بالخارج على الغرناطيين، فعم اليأس وانتشر الجوع والمرض فاتفق أعيان المدينة على تسليمها للأسبان، فأرسلوا الوزير أبو القاسم عبد الملك للتفاوض مع الأسبان، وبحلول الثالث من شهر صفر سنة 897هـ الخامس ديسمبر سنة 1491م تم التوقيع على معاهدة التسليم المشهورة[4]، حيث اتفق على أن يتوقف القتال لمدة سبعين يوما بعدها تسلم المدينة ، على أن يغادر السلطان أبو عبد الله غرناطة إلى منطقة البشارات، أين يمنح ضياعا يعيش من مداخيلها ويكون في طاعة الملكين[5].

---

[1] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 214، 215.

[2] المرجع نفسه ، 226 ، 127.

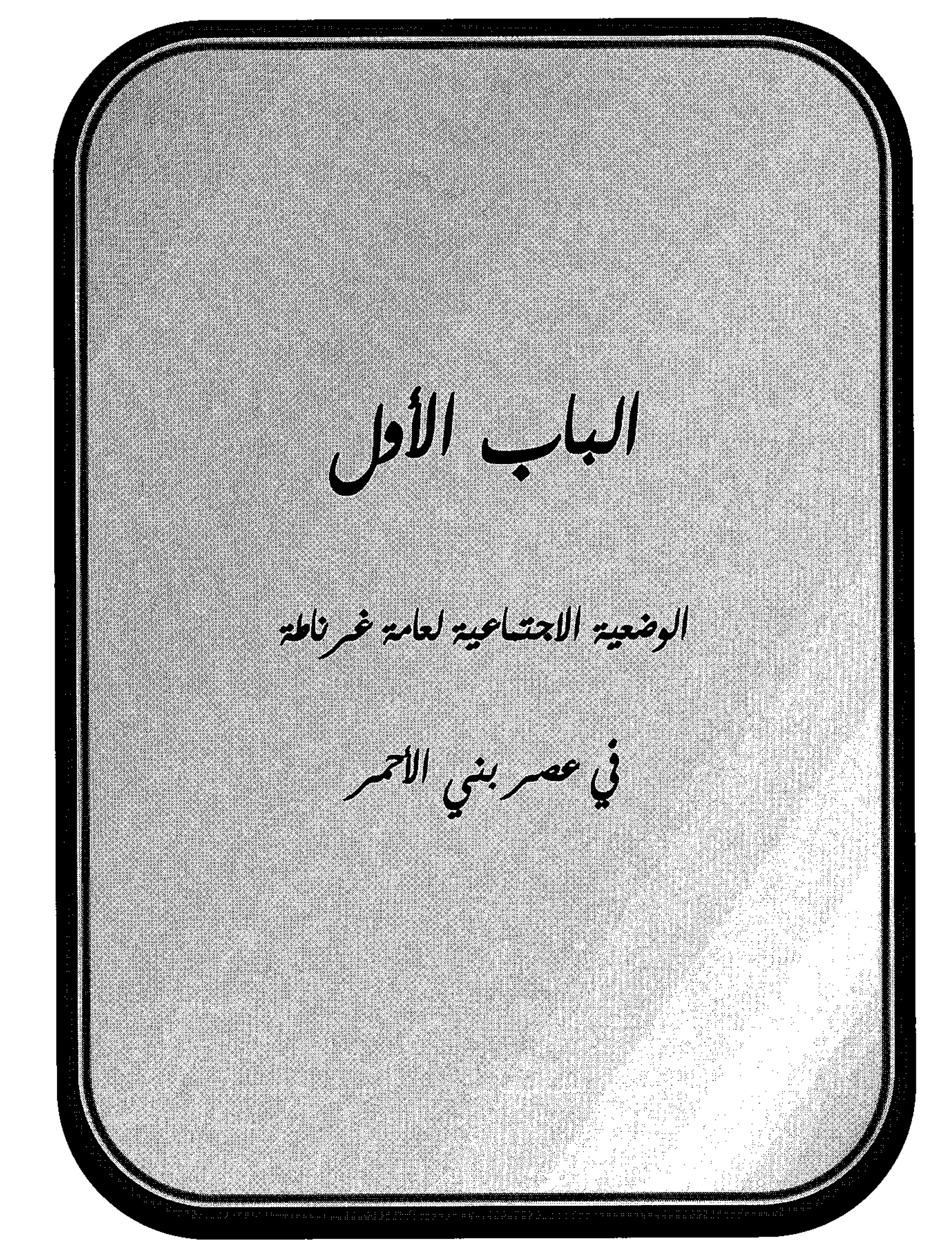
[3] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 63.

[4] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 244 ، 245.

[5] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 65.

ولم ينتظر أبو عبد الله انقضاء المدة المحددة للتسليم، فقد فتح أبواب المدينة فجر الثاني من ربيع الأول سنة 898هـ /2 جانفي 1492م فرفع الصليب فوق برج الحمراء[1]، ودخل الملكين المدينة فطويت بذلك مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي الأندلسي في شبه الجزيرة الأيبيرية.

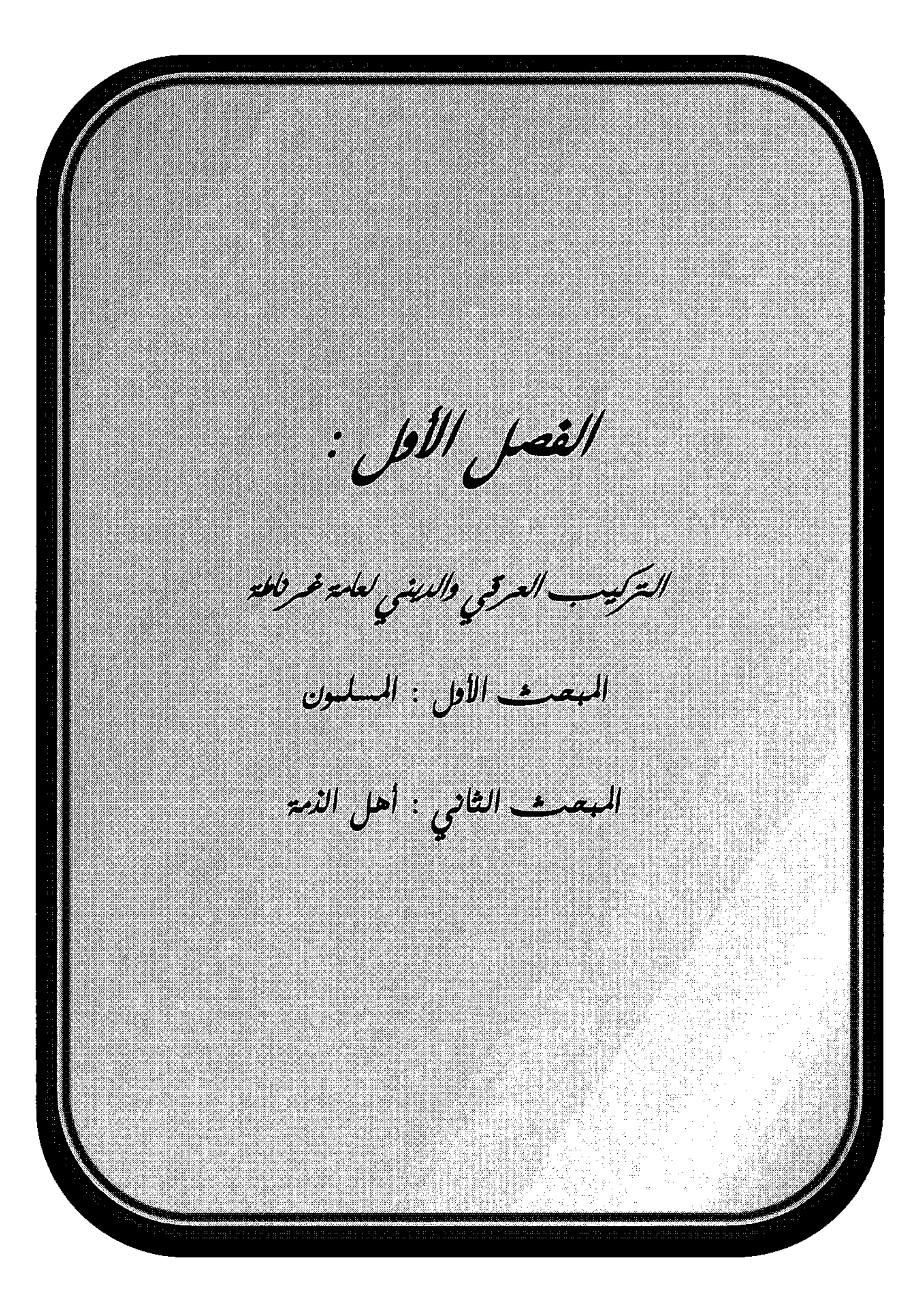
[1] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 260.



الباب الأول

الوضعية الاجتماعية لعامة غرناطة

في عصر بني الأحمر



الفصل الأول :

التركيب العرقي والديني لعامة غرناطة

المبحث الأول : المسلمون

المبحث الثاني : أهل الذمة

المبحث الأول : المسلمون

عبر ثمانية قرون من الوجود الإسلامي، طرأت على المجتمع الأندلسي العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية، حيث تدفقت على المنطقة منذ فترة الفتح هجرات عديدة كان أغلبها من الشرق وبلاد المغرب، فكان العرب والبربر بالإضافة إلى الأفارقة ، هذا مع وجود القوط السكان الأصليين لشبه الجزيرة واليهـود ممـا أصبح يعرف فيـما بعد بالأسبان[1].

وقد شكلت مكونات المجتمع عاملا مهما لتفسير الظواهر الاجتماعية، بل إن قيام الدول في العصور الوسطى قام أصلا على أساس العصبية القبلية، وعليه استغل الحكام والثوار أماكن اماكن استقرار القبائل العربية والبربرية والخلافات القائمة بينهم في ترجيح كفة الصراع.

ومن هنا ساهم الوجود الإسلامي في اندماج هذه العناصر وتكاملها إلى درجات معتبرة رغم اختلاف الدول والأسر الحاكمة عبر كل هذه الفترة، وهو الأمر الذي صعّب على الباحث في التاريخ الأندلسي التمييز بين كل هذه العناصر والأجناس البشرية، خاصة مع بداية القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، حيث بدأ يقل استخدام بعض المصطلحات في الأبجديات العامة مثل "المسالمة" و"المولدين" و "المستعربين" وغيرها، وأصبح المصطلح الشائع الاستعمال هو لفظ الأندلسيين[2].

ولنا أن نلاحظ هذا المصطلح في العديد من المصادر التاريخية، فمثلا نجد ابن عبدون يفرق بين الأندلسيين والمرابطين في موضعين من رسالته[3]، ويؤكد ذلك لسان الدين بن الخطيب عندما كان يتكلم عن أهل غرناطة فقال : "... وجندهم صنفان، أندلسي وبربري، والأندلسي منها يقودهم رئيس من القرابة ..."[4]، وبنفس اللفظ كان الاستعمال عند الموحدين في تشكيلاتهم الإدارية، فقد

---

[1] خوليو كارو باروخا : **مسلمو مملكة غرناطة** ، ترجمة جمال عبد الرحمن ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2003، ص 88.

[2] سامية مصطفى محمد مسعد : **الحياة الاقتصادية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين**، مكتبة الثقافة الدينية ن ط 1، القاهرة، 2003، ص 215.

[3] ابن عبدون محمد بن أحمد التجيبي : **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب** ، نشرت ضمن **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب** ،تحقيق ليفي بروفنسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات الشرقية بالقاهرة، القاهرة ، 1955، ص 9 ، ص 16.

[4] . لسان الدين بن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2003، ج 1 ، ص 136.

كانت عندهم هيئة استشارية من أشياخ الأندلسيين[1].

وعليه فالأندلسيون بداية من القرن الخامس الهجري هم خليط من أجناس وأعراق مختلفة، فمنهم من كانت أصولهم غير عربية مثل ابن همشك[2] وبني مردنيش[3]، وكثير منهم العربي، حيث يعدد لنا ابن الخطيب أنساب العرب من أهل غرناطة فيقول : "... يكثر فيها القرشي والفهري والأموي والآمي والأنصاري والأوسي والخزرجي والقحطاني والحميري والمخزومي ... والقشيري والقضاعي ..."[4].

ومن خلال تصفحنا للوثائق العربية الغرناطية المتأخرة، نلاحظ أن المجتمع الغرناطي لم يعد يبحث كثيرا عن إرجاع نسبه إلى الأسر العربية العريقة مثلما كان في عهود سبقت، وإنما أصبح مجتمعا أندلسيا أصيلا، وهو ما يذهب إليه عدد من الباحثين الإسبان أمثال لويس سيكو دي لوثينا حيث يستخلص بأن المجتمع الغرناطي في القرن الخامس عشر الميلادي، كان مجتمعا أندلسيا متأصلا لا يكاد الفرد فيه يحافظ على نسبه ليثبت أنه يرجع إلى قبيلة عربية رغم وجود بعض الاستثناءات، بل يعتز بأنه مسلم أندلسي ينسب في الغالب إلى بلده[5]، ونلاحظ ذلك من خلال أسماء وألقاب أكثرهم، فلا نجد فيها الصفة المشرقية حاضرة بكثرة، فهم ينسبون أنفسهم بفخر إلى الأسر الأندلسية المسلمة العريقة، فأصبحت الألقاب تنسب إلى المدن والنواحي بدل الأصول العربية، مثل الطرطوشي والحامي والمالقي والغرناطي[6] وغيرها من أسماء الحواضر المشهورة، فالأندلسيون أصبحوا أشبه بعرقية جديدة ناشئة تكاملت في فترات وتصادمت في فترات أخرى، لهذا نجد الدكتور حسين مؤنس يصفهم بأنهم كانوا من أوفر العناصر البشرية نشاطا وأكثرها تلاؤما مع ظروف الحياة في شبه الجزيرة الأيبيرية

---

[1] سامية مصطفى محمد مسعد : **الحياة الاقتصادية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين**، مكتبة الثقافة الدينية ن ط 1، القاهرة، 2003 ص 216.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 305.

[3] سامية مصطفى: المرجع السابق ، ص 216.

[4] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 135.

[5] لويس سيكو دي لوثينا : **الوثائق العربية الغرناطية وقيمتها التاريخية**، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد السابع والثامن، 1959 . 1960 ، ص 93.

[6] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 73 ، 74.

وهو ما يحدث عادة عند تنوع الأعراق[1].

وحين الكلام عن عصر بني الأحمر في غرناطة، فإننا نجد أن هذه الفترة متأخرة جدا في التاريخ الأندلسي، فهذه العناصر ازدادت انسجاما وتداخلا إلا مع العناصر المختلفة دينيا كاليهود والنصارى، أو مع العناصر الوافدة حديثا كالبربر، وهذا ما يجعل صعوبة التمييز بين عناصر المجتمع الغرناطي بالغة، ورغم ذلك سنحاول تتبع هذه العناصر مع ما توفر لدينا من مصادر تاريخية، وقد اشتملت عامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر على عناصر أساسية من المسلمين وأهل الذمة، فتشكل المسلمون من عنصرين رئيسيين هما العرب والبربر، أما أهل الذمة فقد تشكلوا من النصارى واليهود.

إضافة إلى تلك العناصر تواجدت عناصر أخرى مختلفة، لم تكن بالكثافة التي تسمح لنا بأن نفرد لها عنصرا خاصا، وإنما وردت على شكل إشارات بسيطة عابرة في المصادر التاريخية والجغرافية، فمثلا يحدثنا ابن الخطيب عن وجود عناصر سودانية كان لهم رباط خارج مالقة فيقول : "... ونزل برباط السودان من خارج مالقة واشتهر ..."[2]، إضافة إلى ذلك نجد إشارة عن عناصر من المتصوفة جاؤوا من الهند وبلاد الفرس وخراسان للمرابطة في سبيل الله وقتال النصارى بعد تهاوي المدن الأندلسية تباعا[3].

[1] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ط 2 ، الدار السعودية ، 1985 ، ص 435.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 4 ، ص 427.

[3] ابن بطوطة أبو عبد الله محمد الطنجي اللواتي : **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ، نشر وترجمة ديفريمري وسانجنيتي ، باريس ، 1922، ج 4 ، ص 372، 373 ، أحمد مختار العبادي : **الأعياد في مملكة غرناطة**، صحيفة المعهد المصري الدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الخامس عشر ، 1970.، ص147.

أ. العرب :

تسمى الموجات البشرية التي دخل بها العرب إلى الأندلس بالطوالع، وأول هذه الطوالع هي طالعة موسى بن نصير في رجب من سنة 93 هـ[1] / 711م، وكانت تتألف من ثمانية عشر ألفا من وجوه العرب والموالي وعرفاء البربر[2]، وقد استقرت هذه الطالعة في كل النواحي الواقعة على طول الطريق التي سار فيها موسى بن نصير، أي نواحي الجزيرة الخضراء وأشبيلية وسرقسطة، وبعض المناطق المتفرقة في أقصى الشمال والشمال الغربي، فيما تسميه المصادر التاريخية بـ "ما وراء الدروب "، وقد غلب على هذه الطالعة اليمنيون مقارنة بالقيسيين[3] والذين تركز استقرارهم بشكل كبير في جنوب الأندلس.

أما الطالعة العربية الثانية والتي قدمت إلى الأندلس، فهي طالعة الحر بن عبد الرحمن الثقفي، والتي كانت في ذي الحجة من سنة 97 هـ أوت 716م، وذلك بقدومه واليا ومعه أربعمائة عربي من إفريقية[4]، وبما أن أغلب عرب إفريقية من اليمنيين، فإن هذه الطالعة كانت بطبيعة الحال يمنية في مجملها على الأقل، وبما أن الحر قدم بهم ليشدوا أزره، فقد أقاموا في قرطبة وما حولها[5]، فسموا أنفسهم بالبلديين فاعتبروا أنفسهم بذلك أهل الأندلس وأصحابها[6].

ومن بين أهم الطوالع العربية التي قدمت الأندلس بعد طالعة موسى بن نصير هي طالعة بلج بن بشر بن عياض القشيري في ذي القعدة من سنة 123هـ/ سبتمبر 741م، وكان أغلبها من العرب

[1] مؤلف مجهول : **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها** ، تحقيق إسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989، ص100.

[2] ابن عبد الحكم عبد الرحمن : **فتوح مصر والمغرب**، تحقيق عبد المنعم عامر، الأمل للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص 280.

[3] حسين مؤنس : **فجر الأندلس**، ص 335.

[4] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس** ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1988 ، ص 120.

[5] المقري أحمد بن محمد التلمساني : **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، 1988، ص 223.

[6] خوليو كارو باروخا : المرجع السابق ، ص 68.

القيسيين الشاميين[1] ممن تحصنوا بسبته، بعد الهزيمة النكراء التي لحقت العرب أمام الثوار البربر الصفرية في موقعة الأشراف، وذلك بعد أن اضطر والي الأندلس عبد الملك بن قطن الفهري، في ولايته الثانية إلى الاستعانة بهم للقضاء على ثورة البربر في الأندلس، وقد كان عدد العرب في هذه الطالعة[2] ما يقارب العشرة آلاف عربي من الفرسان.

إذا ما أخذنا بالمعلومات القليلة التي لدينا عن أعداد العرب الذين وصلوا الأندلس واستقروا بها، نجد أنه قد قدم إليها ثمانية عشر ألفا مع موسى بن نصير، وعشرة آلاف مع بلج بن بشر القشيري، وأربعمائة مع الحر بن عبد الرحمن الثقفي، ومجموع كل هذه الأعداد يصل إلى حوالي ثلاثون ألف عربي، هذا ما لم نحسب من استشهد في فتح البلاد وما ورائها من نواحي غالة، وكذلك أعداد من عاد إلى المشرق أو إلى إفريقية بعد الفتح، يعتبر عدد العرب بهذا الشكل قليلا، إلا أننا سنجد الأندلس يموج بهم في أغلب نواحيه[3] حسب تعبير المقري، فمن أين بهذه الأعداد الكبيرة ؟

من الواضح أن هناك أعدادا أخرى من العرب قدمت إلى الأندلس في شكل فرادى أو جماعات، سكتت عنها المصادر التاريخية التي تكلمت عن هذا الجانب، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه المستشرق ليفي بروفنسال[4]، حين تكلم عن هجرات عربية متأخرة قد تكون شهدتها الأندلس، أو ربما تكون سرعة التعريب كانت كبيرة جدا إلى درجة أن ظهر للمقري التلمساني، وكأن الأندلس يموج بأغلبية عربية، ناهيك عن التزاوج الذي حدث بين العرب والنساء الأسبانيات على اعتبار أن الفاتحين لم يصحبوا معهم عائلاتهم، فنشئ بذلك جيل معرب اللسان تمازج مع العرب الأصليين، ومع الأخذ بشرف الانتساب أخذوا يوصفون بأنهم من أصل عربي[5].

وقد تركز استقرار العرب في مناطق أندلسية بعينها منها قرطبة وأشبيلية وسرقسطة وأستجة والجزيرة

---

[1] ابن الخطيب لسان الدين محمد بن عبد الله : **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1978، ص 16 ، 17.

[2] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 356.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 271.

[4] ليفي بروفنسال : **حضارة العرب في الأندلس** ، ترجمة ذوقان قرقوط ، مكتبة الحياة ، بيروت، (دت)، ص39.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج1 ، ص 213.

الخضراء وباجة وألبيرة وغرناطة[1]، وعلى اعتبار أن العرب هم القوة التي فتحت بلاد الأندلس وكانت لهم السلطة في أغلب الفترات، فقد سيطروا على الأراضي الخصبة في السهول والوديان[2] امتيازات مالية وإقطاعات في أحواز الأندلس[3].

يشكل المسلمون أغلب سكان مملكة غرناطة النصرية على اختلاف أصولهم العرقية، وقد شكل العرب منهم نسبة كبيرة جدا، رغم المحاولات الأسبانية القديمة والحديثة للتقليل من نسبتهم، ففي سنة 710 هـ / 1311م، أعلن الرسل الأراغونيون المبعوثون إلى القصر البابوي لكليمون الحادي عشر clemon XI أثناء الاحتفال بالمجمع الديني العام، أن عدد العرب في غرناطة لا يتجاوز مائتي شخص[4]، إلا أن ابن الخطيب يشير إلى أن معظم سكان مملكة غرناطة كانوا من العرب وذلك بالرجوع إلى أصولهم[5]، حيث منهم السوريون الذين استوطنوا غرناطة في البداية بالإضافة إلى الذين هاجروا إلى مملكة غرناطة على إثر الغزو النصراني المتواصل على القواعد الإسلامية الأندلسية[6]، فابن الخطيب يذكر لنا أن أغلب أنساب أهل غرناطة عربية، ويرجع ذلك إلى إنزال أبي الخطار الكلبي العرب الشاميين بهذه الكورة[7].

ويذكر لنا ابن الخطيب في كتاب الاحاطة عند استعماله للوثائق والعقود والنوازل في تقصي

---

1. Provençal- Lévi . histoire de l'Espagne musulmane , t 1 , paris, maisonneuve, 1950, p 84.

2. عبد العزيز فيلالي : **العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982، ص 47.

3. ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 103 – 105.

4. Rachel arie: l'Espagne musulmane au temps de nasrides, paris , 1973 , p 301

5. ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 103.

6. خوليو كارو باروخا : المرجع السابق، ص64.

7. ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 106.

أنساب مملكة غرناطة، أن نسب القيسيين يكثر فيها، في الاسترعاءات[1] والبيعات السلطانية والإجازات والشهادات[2]، وكلها وثائق مهمة مكنته وضيفته السامية في الدولة من الاطلاع عليها.

كما يذكر لنا ابن لب في نوازله نسب عائلة عربية قيسية وهم ابراهيم بن أحمد بن عبو بن طفيل القيسي من تاجلة، وأبا القاسم بن أبي القاسم بن طفيل القيسي، وعلي بن حميد بن أبي القاسم بن طفيل القيسي[3]، وفي نفس السياق يذكر ابن الخطيب بأن ممن نزل بكورة ألبيرة من أعلام العرب الذين فيها إلى عصره بيوتهم جملة منهم : بيوتات من قيس عيلان ثم يذكر جل القبائل العربية بالتفصيل[4]، وهو نفس الأمر الذي يؤكده المقري التلمساني[5]، ومن القبائل العربية التي نجد لها ذكرا في النوازل الغرناطية قبيلة "لخم"[6]، وكذلك قبيلتي الأوس والخزرج[7]، هذا رغم أنه في كثير من الأحيان يذكر لقب الأنصاري دون تحديد أكان من الأوس أم من الخزرج، وهو ما نلاحظه في عقد بيع رحى فيه ذكر لمريم بنت أبي عبد الله محمد بن سليمان الأنصاري[8]، وكذلك أسرة ابن خميس العربية والتي يرد ذكرها في أحد النوازل التي وقعت في الجزيرة الخضراء حيث كان استقرار عدد من العرب من أفراد هذه القبيلة العربية[9].

وقد حاول ابن الخطيب أن يقدم لنا صورة لعرب غرناطة واصفا إياهم حيث قال عنهم : "... رجال متوسطي القامة صورهم حسنة أنوفهم معتدلة غير حادة، شعورهم سوداء مرسلة، ألسنتهم

---

[1] ذكر محمد عبد الله عنان في تعليقة على هذه اللفظة أن كل المخطوطات التي اعتمدها في التحقيق استعملت هذه اللفظة، وأرجع معناها إلى الإشراعات مفرد إشراع وتعني المرسوم أو الظهير، أو أن افظ استرعات لفظ أندلسي قديم يدل على معنى مرسوم أو ظهير ، المصدر نفسه ، ج10، ص 200.

[2] المصدر نفسه ، ج 1، ص 136.

[3] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، ج2، ص 112.

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 17.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج1 ، ص 292.

[6] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، ج2، ص162

[7] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص ص17

[8] الونشريسي : المعيار ، ج 09، ص 264.

[9] ابن عبد الملك المراكشي : **الذيل والتكملة** ، السفر السادس، ص 313.

فصيحة وأنسابهم عربية..."[1]،كما سرد لنا ابن الخطيب الأصول العرقية المنتسبة إلى القبائل العربية للعديد منها على سبيل المثال : القرشي، الفهري، الأموي ، الأزدي، القيسي، الكناني، الخزرجي، القحطاني، الحميري، الكلابي وغيرها من الأصول التي كان ابن الخطيب يرى فيها دليلا على أصالة ونزاهة العرق العربي[2]، لذلك يفتخر هو بنسبه الذي يمتد إلى قبيلة السلمانيين المتفرعة من المراديين وهم من عرب اليمن القحطانية[3]، وكان النسب العربي في غرناطة النصرية مدعاة للفخر والاعتزاز عند بعض الفئات مثل جلساء الأمراء النصريين الذين كانوا يفخرون بأصولهم العربية[4]، بالإضافة إلى نساء الأسرة الحاكمة اللائي كن أشد اعتزازا بنسبهن العربي الأصيل، فيصف لنا ابن الخطيب نساء العرب بالجمال والرشاقة والسحر ونبل الخلال، لكنه ينعي عليهن المبالغة في التزين والتبهرج[5].

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ،ج 1 ، ص 27، ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 27.

[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 27.

[3] المصدر نفسه ، ص 2 ، 3 .

[4] Rachel arie . op cit . p 304 .

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 139.

ب . البربر[1] :

ساهم البربر بدور هام في فتح الأندلس، فكان الجيش الذي قاده طارق بن زياد مغربيا خالصا عدى عدد بسيط من العرب، وقد بلغ تعداد هذا الجيش سبعة آلاف رجل[2]، ثم بعث إليه موسى بن نصير خمسة آلاف رجل قبل المعركة الحاسمة[3]، وهي تنتمي إلى قبائل حددها ابن خلدون[4] وهي : مطغره، مديونة، مكناسة وهواره، وكلها متفرعة من القبيلة الكبيرة زناته.

وبعد انتشار أنباء النصر الذي أحرزه طارق بن زياد على القوط في بلاد الأندلس، حتى أخذت جموع البربر وحدانا وجماعات تهاجر إليها، التماسا للغنائم أو للاستقرار في هذه البلاد الغنية، وقد عبر عن هذا المقري بقوله : "...وتسامع الناس من أهل بر العدوة بالفتح على طارق بالأندلس وسعة المغنم فيها، فأقبلوا نحوه من كل وجه، وخرقوا البحر على كل ما قدروا عليه من مركب وقشر، فلحقوا بطارق..."[5] ، تواصلت تلك الهجرات البربرية طيلة العهد الأموي، حيث نجد بعض خلفاء بني أمية يستكثرون منهم معتمدين عليهم في الجيش وبلغ ذلك ذروته مع عهد الحكم المستنصر والمنصور بن أبي عامر[6]، حيث أصبح الجيش الأندلسي جيشا مغربيا خالصا.

---

[1] يقصد بالبربر الجماعات التي أقامت منذ أحقاب بعيدة في الشمال الأفريقي من برقة شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً ويرجع ابن خلدون الكلمة إلى كثرة بربرتهم ، والبربرة بلسان العرب هي اختلاط الأصوات غير المفهومة ويرجعهم ، وقد عاش البربر على شكل جماعات وبعضهم عاش داخل المدن واختلطوا بمن احتل البلاد كالرومان والوندال وغيرهم والغالبية عاشت على شكل قبائل وجماعات واتخذت من سهول وجبال المنطقة موطنا وسكناً أنظر : ابن خلدون : **المقدمة** ، تحقيق أحمد الزغبي، دار الأرقم، بيروت، (دت)، ص 43.

[2] هناك اختلاف بين المصادر التاريخية في تعداد الجيش، فهناك من يقول اثنتا عشر ألفا ولم يكن فيه من العرب إلا عدد يسير . أنظر : المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 216، أما ابن خلدون فيحدد الجيش بعشرة آلاف من البربر ومائتي من العرب . أنظر : ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد: **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار ابن حزم، بيروت ط 1 ، ص 2001، ج 6 ، ص 260.

[3] المقري : **نفح الطيب** ،ج1 ، ص ص 216 . 241.

[4] ابن خلدون : **كتاب العبر** ، ج 6 ، ص 106.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1، 278.

[6] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس** ، ص 122.

استقر البربر بالمناطق الجبلية الوعرة من بلاد الأندلس، خاصة الشمالية منها، مثل لاردة وإسترقه، و"المداين" التي خلف الدروب، أي نواحي الهضاب الشمالية[1] بالإضافة إلى شذونة وشعاب رندة ومالقة وسفوح جبل شلير بغرناطة[2]، وقد ذهب ليفي بروفنسال إلى أن البربر لم يكن لهم الخيار في منطقة أخرى غير تلك المناطق الجبلية، لأن العرب اختصوا أنفسهم بالأراضي الخصبة، وهو الشيء الذي أدى بالبربر إلى الثورة عليهم فيما بعد[3]، إلا أن الدكتور حسين مؤنس[4] لا يتوافق مع هذا الطرح، حيث يرجع مجمل أسباب ثورات البربر إلى سوء معاملة العرب لهم، وقد اعتمدت الدولة الأموية على البربر بشكل كبير في الجيش، وبذلك زادت هجرتهم إلى الأندلس خاصة في القرن الرابع الهجري حينها بلغت أوجها، حيث شجعها الخليفة عبد الرحمن الناصر.

وفي هذا يقول ابن حيان : "... اجتذاب كثير من فرسان البرابر وحماة حضرته ... استعان بهم في حروبه ... قويت أسباب ملكه وبعد صيته وهابته ملوك الأمم حوله ..."[5]، وقد كان استقرارهم في هذه الفترة في الأغلب منحصرا في وسط البلاد وجنوبها حيث غرناطة وما جاورها، إلا أن هذا التواجد سرعان ما تأثر وذلك عقب الفتنة القرطبية[6]، التي أدت إلى نهاية نظام الخلافة في الأندلس، وبذلك زالت الدولة الأموية[7]، أو كما يسميها الدكتور عبد العزيز فيلالي بفتنة محمد بن هشام المهدي[8]، وليس كما تسميه بعض المصادر التاريخية ظلما بـ "الفتنة البربرية".

يتواصل رغم ذلك الوجود البربري في الأندلس، بل ويتدعم بعد ذلك في فترة ملوك الطوائف،

---

[1] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 196.

[2] ابن عذارى : المصدر السابق ، ج2 ، ص 43.

[3] ليفي بروفنسال : **حضارة العرب في الأندلس** ، ص116.

[4] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 379.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 353.

[6] أنظر بحثنا لنيل شهادة الماجستير حول الفتنة القرطبية . سليم حاج سعد : **الكتابة التاريخية والفتنة القرطبية (دراسة تحليلية للمصادر العربية)**، إشراف الدكتور عبد العزيز فيلالي، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2008.

[7] للتوسع في الموضوع أنظر : عبد القادر بوباية : **البربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي**، رسالة دكتوراه إشراف الدكتور غازي جاسم الشمري، وهران ، 2002.

[8] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق، ص 255.

وذلك عندما أسسوا لهم مملكة[1] في منطقة غرناطة بداية القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، فكان لصنهاجة دور بارز فيها[2]، حينها نجح القائد حبوس بن ماكسن الزيري(420-429هـ / 1029-1037م)[3] في تأسيس دولة مستقلة في غرناطة، وكون لها جيشا وعقد بينه وبين جيرانه روابط المودة والصداقة[4]، محافظا بذلك على الثقافة المغربية، وهو ما أثر بشكل كبير على زيادة عددهم في هذه المدينة وضواحيها، فكانت موجة كبيرة للهجرة نحو إقليم غرناطة[5]، ودام هذا الوضع حتى انتهت هذه الدولة على أيدي المرابطين الفاتحين الجدد للعدوة الأندلسية في نهاية القرن الخامس الهجري الحادي عشر ميلادي[6].

وتدعم الوجود المغربي في الأندلس فترة المرابطين والموحدين بهجرات إضافية، على أساس أن هاتين الدولتين مغربيتي الأصل والنشأة، فكانت لهم الكلمة العليا في السياسة والإدارة ببلاد الأندلس[7]، رغم ما كانت تعرفه العدوة من عداوة تقليدية بين الأندلسيين من جهة وبين البربر الوافدين الجدد، وهو الشيء الذي يؤكده المقري التلمساني في قوله : "... عُرف أهل الأندلس ببغضهم وعداوتهم للبربر فلا تجد أندلسيا إلا مبغضا بربريا، وبالعكس ..."[8].

---

[1] حول هذا الموضوع انظر . مريم قاسم طويل : **مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر**، مكتبة الوحدة العربية ، الدار البيضاء، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1994.

[2] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 2، ص 44 وما بعدها.

[3] هو حبوس بن ماكسن بن زيري الصنهاجي قال عنه ابن سعيد نقلا عن ابن حيان : كان على ما فيه من القسوة يصغي إلى الأدب وكان غليظ العقاب فارسا شجاعا جبارا مستكبرا كامل الرجولة توفي سنة 429 هـ / 1037م، أنظر : سعيد علي بن موسى المغربي : **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص 107، ابن عذارى أبو العباس أحمد بن محمد : ***البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*** ، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الثقافة ،ط 2، بيروت ،1980، ج 3 ، ص 262.

[4] ابن بلقين بن زيري : **مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان**، تحقيق ليفي بروفنسال ، دار المعارف، مصر، 1955، ص 25، 26.

[5] المرجع نفسه ، ص 245.

[6] ابن ابن أبي زرع الفاسي : ***الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس*** ، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط، 1972، ص 152، ابن بلقين عبد : المصدر السابق ، ص 103.

[7] سامية مصطفى: المرجع السابق، ص 211.

[8] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 228، 229.

وبالنسبة لعصر بني الأحمر، فكان استمرارا للوضع السابق من وجود كبير للأسر البربرية القديمة الوجود في مملكة غرناطة، إضافة إلى الأسر النازحة من المناطق التي سقطت تباعا بأيدي النصارى، هذا بالإضافة إلى حدوث هجرات جديدة من العدوة المغربية إلى مملكة بني الأحمر، ويتعلق الأمر بما عرف بخطة مشيخة الغزاة، حيث شكل البربر عماد الجيش الحامي للملكة من الأخطار الداخلية والخارجية، فكانت هذه الهجرات في شكل ثلاث دفعات، الدفعة الأولى أواخر أيام محمد الأول (629-672هـ/ 1232-1273م) الذي استقدم فريقا من بني زناتة لمساعدته في مجابهة الاضطرابات الداخلية .

أما الدفعة الثانية فكانت سنة 671 هـ / 1273م، وذلك حين شهدت منطقة غمارة الجبلية في دولة بني مرين ثورة على السلطان أبي يوسف يعقـوب (657-685هـ / 1259-1286م) ، وعندما هزمهـم فروا إلى تلمسان، ومنها عبروا إلى مملكة غرناطة حيث أكرمهم سلطانها محمد الثـاني الفقيه (672 – 701هـ / 1273-1302م) ، وقبلهم عنده حيث استعان بهم السلطان لمحاربة أقربائه من بني أشقيلولة الخارجين عن طاعته ، كما حقق بهم نصرا كبيرا على القشتاليين[1] سنة 672 هـ / 1274م.

أما الدفعة الثالثة فكانت سنة 686 هـ / 1287 م، وذلك على إثر ثورة نشبت في دولة بني مرين ضد السلطان الجديد أبي يوسف يعقوب (685-705هـ/1286-1306م)، وعند انهزام الثوار خرجوا إلى مملكة غرناطة وانخرطوا في صفوف جيش الغزاة المغاربة فيها[2].

وتتردد علينا الإشارات التي تورد لنا ذكرا لأشخاص من البربر في كتب النوازل والوثائق والعقود، ففي مسألة لابن لب نجد فيها ذكرا لعائلة التيجاني البربرية في مدينة مالقة[3]، وهم في الغالب من البذين عملوا في مشيخة الغزاة المغاربة للدفاع ضد الممالك النصرانية، وهم الذين ذكرهم ابن الخطيب على أن جند الإمارة كان يضم صنفان : أندلسي وبربري، وأن البربري منه المرينية والزيانية والتجانية

[1] ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص 368 – 371.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 3 ، ص 208 ، 209.

[3] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، ج2، ص105.

والعجيسية[1]، وهو نفس الأمر الذي يؤكده ابن خلدون[2].

وتورد لنا إحدى النوازل التي تخص نزاعا حول إحدى الرحى الواقعة على وادي العسل على مقربة من رحى العجسي[3]، وهو لقب لمالك الرحى ذو الأصول البربرية، وفي موضع آخر في أحد عقود البيع التي يرد فيها إسم الشاهد محمد بن محمد النفزي[4]، والذي من الأرجح أن يعود إلى ورفجومة التي كانت مستقرة بسواحل تلمسان حيث هي قريبة من الجزيرة الخضراء وبلاد الأندلس[5].

كما نجد ذكرا لقبيلة مصمودة في نازلة سئل عنها الإمام الحفار[6]، حول الصداق في زواج مصمودي بمصمودية في غرناطة، وفي الغالب تسمى البربر في مملكة غرناطة بأسماء أنسابهم، فكانوا ينسبون إلى إلى قبائلهم البربرية كالنفزي والعجسي والمصمودي، وهذا ربما يبدوا على خلاف ما أشرنا إليه سابقا في نسبة الأندلسيين إلى مدنهم أكثر من نسبهم في التسمية إلى قبائلهم، وهذا ربما يرجع إلى استمرار الهجرات البربرية إلى الأندلس حتى آخر عهد المسلمين بشبه الجزيرة، على عكس الفئات الأخرى التي لا نجد في المصادر التاريخية ذكرا لوجود هجرات عربية متأخرة، فربما بقيت التسميات للقبائل أكثر شيوعا بالنسبة للبربر أكثر منها للعرب على اعتبار قدم العرب في البلاد عاى عكس الكثير من البربر الذين هم حديثي عهد بها، فهل هذه الظاهرة يمكن أن نعزوها إلى حساسية العلاقة بين الأندلسيين والبربر؟ أم أنها غير ذلك؟

فإذا تتبعنا أمثال العوام من أهل غرناطة ونظرتهم إلى البربر المغاربة، فإننا سنلاحظ بما لا يدع مجالا للشك المستوى الكبير للحساسية والريبة التي يحملها الأندلسيون نحو البربر، كقول المثل العامي الأندلسي "بحال الغازي لا ينكرك ولا يعطيك" والغازي هنا يقصد به جيش الغزاة من البربر من بني مرين والذي في حالة مداينته فإنه يقر لك بدينك عليه دون تسديده، وفي مثل عامي آخر يقول :

---

[1] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 28.

[2] ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص **485**.

[3] الونشريسي : المعيار ، ج 09، ص**261- 266**.

[4] المصدر نفسه ، ج 9، ص 264.

[5] ابن خلدون : **العبر** ، ج 6 ، ص 281.

[6] الونشريسي : المعيار ، ج 03، ص148

"البربري والفار لا تعلمهم باب الدار"[1]، وهنا تظهر بجلاء نظرة الأندلسي الغرناطي للبربري المغربي الوافد الجديد على مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، إلى درجة أن ابن الخطيب يقر بوجود هذه الحساسية بين الفريقين في مملكة غرناطة حيث يسميها النفرة الطبيعية بين الأندلسيين والمغاربة[2].

[1] الزجالي أبو يحيى عبيد الله : **أمثال العوام في الأندلس** ، تحقيق محمد بن شريفة ، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، مطبعة محمد الخامس الثقافية الجامعية، فاس ، 1971 ، ج 2 ، رقم 175.

[2] ابن الخطيب : **أعمال الأعلام** ، ص227.

المبحث الثاني : أهل الذمة

شكل أهل الذمة عنصرا مهما بالمجتمع الأندلسي الغرناطي مع المسلمين من عرب وبربر، الذين كانوا يشكلون أغلب سكان مدينة غرناطة، وأهل الذمة هم الكتابيون الذين آثروا الحفاظ على دينهم، فكان لزاما على المسلمين القبول بوجودهم والسماح لهم بالقيام بشعائرهم وتوفير الحماية لهم مقابل ضرائب يدفعونها للسلطة تسمى الجزية، وهذا تطبيقا لقول الله تعالى ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾[1]

أ. **النصارى**[2] :كان النصارى يشكلون جزءا معتبرا من المجتمع الأندلسي خاصة في عصر الولاة، وقد كان المسلمون بعد الفتح يطلقون عليهم اسم العجم[3] أو عجم الأندلس، كما أطلق عليهم اسم الروم ومفردها رومي[4]، إلا أنه وبعد أن بسط المسلمون سلطانهم على الأندلس واستقرت الأمور لهم[5]، أصبحوا يسمونهم بعجم الذمة[6] ، أما من كان لهم عهد منهم فقد سموا بالمعاهدين[7]، لكن بعد أن بدأ أهل البلاد من النصارى يدخلون في الإسلام ويحسن إسلامهم، أطلق على من أسلم منهم المسالمة ومفردها مسالم، ثم أطلق على أولادهم الذين نشئوا في الإسلام اسم المولدين ومفردها مولد، كما يطلق لفظ المولدين على الذين كانوا نتاج التزاوج بين المسلمين عربا وبربرا مع النساء الأسبانيات، وبمرور الوقت ضعفت فئة المولدين بسبب الاختلاط والاندماج بالسكان الأندلسيين[8].

---

[1] سورة البقرة ، الآية 256.

[2] النصارى : لفظة مشتقة من النصر، إما لأن قريتهم تسمى ناصرة، وإما لأنهم تناصروا، وإما لقول عيسى عليه السلام " من أنصاري إلى الله"(الصف : الآية 14) ، أنظر . خالد بن ناصر بن سعيد الغامدي : **الصراع العقائدي في الأندلس خلال ثمانية قرون بين المسلمين والنصارى**، مكتبة الكوثر ، ط 1 ، المملكة العربية السعودية، 1429 هـ ، ص 37

[3] ابن حيان القرطبي : **المقتبس في أخبار بلد الأندلس** ، تحقيق ب شالميتا و ف كورنيطي، وم صبيح، المعهد الأسباني العربي للثقافة، وكلية الآداب جامعة محمد الخامس ، مدريد ، 1979، ج 5 ، ص 114 ، 131.

[4] ابن عذاري : المصدر السابق ، ج2 ، ص 170،ابن حيان القرطبي : المصدر السابق ،ج5، ص 135، حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 425.

[5] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس** ، ص 130.

[6] ابن عذاري: المصدر السابق ، ج2 ، ص 106.

[7] ابن الخطيب : **تاريخ أسبانية الإسلامية أو كتاب أعمال الأعلام** ، تحقيق ليفي بروفنسال، ط2 ، دار المكشوفة ، بيروت ، 1956، ص 18.

[8] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس** ، ص 129.

وكان من بين النصارى العجم، حيث حافظوا على لغتهم، وآخرون استعربوا إلى درجة إتقانهم للغة العربية وقواعدها[1] فسموا بالمستعربين Los mozarabes[2]، فبعضهم كان يقيم الصلواة بلغة عجمية، وهي عبارة عن خليط من الأيبيرية والرومانية القديمة، واللاتينية الدارجة والقوطية بالإضافة إلى العربية، وآخرون يقيمونها باللغة العربية، كما اتخذوا لهم أسماء عربية إلى جانب أسمائهم المحلية، فلعبوا أدوارا مهمة في نقل الثقافة العربية الإسلامية إلى الممالك النصرانية[3]، فتمتع هؤلاء النصارى ولعهود طويلة في ظل حكم المسلمين للأندلس، بمعاملة طيبة متسامحة متقبلة لشعائرهم الدينية وتقاليدهم المحلية[4]، وهذا عملا بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[5].

إن أغلب نصارى الأندلس الإسلامية من أصل أسباني روماني، احتوى على قلة من القوط الوافدين إليهم قبل الفتح الإسلامي[6] ، وليست لدينا أي إحصاءات دقيقة لسكان الأندلس ، نستطيع من خلالها أن نقف على عدد النصارى وباقي عناصر السكان، رغم أن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز عندما أرسل السمح بن مالك الخولاني [7] واليا على الأندلس سنة 99 هـ/ 717م، أمره أن يخمس أرضها بالإضافة إلى إحصاء سكانها على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم ، إلا أن وفاة الخليفة عمر بن عبد العزيز وقفت دون إكمال هذه المهمة، هذا بالإضافة إلى استشهاد السمح بن مالك الخولاني سنة 102هـ/721م .

وإذا ما اعتمدنا على الإشارات التاريخية التي عثرنا عليها في المصادر التي وصلتنا، نجد أن شبه الجزيرة لم تكن نصرانية بشكل كامل، وإنما كان من بين السكان الأصليين من يعتنق ديانات أخرى،

---

[1] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 426.

[2] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج5، ص40.

[3] أحمد مختار العبادي : **في التاريخ العباسي والأندلسي**، دار النهضة العربية ، بيروت 1981 ، ص 374.

[4] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4، ص 46.

[5] سورة البقرة الآية رقم 256.

[6] عبادة كحيلة : **تاريخ النصارى في الأندلس** ، ط 1 ، دار النهضة ، بيروت، 1996، ص 87.

[7] مؤلف مجهول : **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها** ، ص 106. أنظر : أبي بكر بن القوطية : **تاريخ افتتاح الأندلس** ، تحقيق إسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989،، ص 25.

فعبد الواحد المراكشي يخبرنا بأن أهل الجزيرة كانوا على دين الصابئة من عبادة الكواكب والتقرب إليها بأنواع القرابين[1]، أما المقري التلمساني فيذهب إلى أنهم كانوا على دين المجوس والإلحاد والإفساد في الأرض[2]، أما بخصوص أماكن وجودهم في شبه الجزيرة، فقد كان شاملا لكل البلاد خاصة في القرون الأولى من الوجود الإسلامي، إلا أنهم يتركزون بأعداد كبيرة في مناطق معينة مثل كورة ألبيرة ورية وجيان، بالإضافة إلى سرقسطة[3]، هذا مع وجود أحياء خاصة بهم في باقي المدن، أو يتواجدون في شكل فرادى أو أسر أو عبيدا وجواري مندمجين في المجتمع الأندلسي المسلم[4].

وقد كان للنصارى تحت رعاية السلطة الإسلامية في العهد الأموي ديوان خاص بهم يدير شؤونهم ويرعى مصالحهم الدينية والدنيوية يسمى " قومس أهل الذمة "، والذي كان يتولاه أحد أحبارهم المشهورين، وفي الغالب يكون من بين الذين يتمتعون بعلاقة حسنة مع سلطة الخلافة، وبهذا يمكن اعتباره رئيسهم والمسؤول عنهم أمام السلطة الإسلامية المركزية، فيتولى الدفاع عنهم ويرعى شؤونهم، كما يجمع منهم الضرائب المستحقة عليهم، ويساعده في مهامه " قاضي العجم "، والذي يكلف بفض المنازعات بين النصارى وفقا لشريعتهم وتقاليدهم[5].

وبناء على الضوابط التي وضعتها الدولة الإسلامية لتنظيم حياة أهل الذمة، عاش معظم نصارى الأندلس في قرى منفصلة وأحياء خاصة بهم في داخل المدن، وهذا ليستفيدوا من القوانين الإسلامية التي تسمح لهم ببناء الكنائس والأديرة والأسقفيات وصيانتها والقيام بأوقافها، حيث نجد لهذا عدة

---

[1] عبد الواحد بن علي المراكشي (ت 647 هـ / 1229 م) : **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** ، تحقيق محمد سعيد العريان ، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1963.، ص 450، شكيب أرسلان : **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية** ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1997، ج1 ، ص 219.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 133، خالد بن ناصر: المرجع السابق ، ص 37 ، 38.

[3] الإدريسي أبو عبد الله : **القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس** ، جرده وحققه من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق إسماعيل العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983، ص 278.

[4] الدهماني سالم الدهماني : **التاريخ السياسي والاجتماعي لمملكة غرناطة في ظل بني الأحمر** – دكتوراه دولة، إشراف الدكتور محمد رزوق ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء، 2002/2001، ص 56.

[5] أحمد ثاني الدوسري : **الحياة الاجتماعية في غرناطة في عصر دولة بني الأحمر** – دكتوراه دولة، إشراف الدكتور إبراهيم حركات، جامعة محمد الخامس ، الرباط، 2002 / 2003، ص 55.

إشارات عند ابن الخطيب، فيقول في موضع : " ... ولما بان للمسلمين من مكيدة جيرانهم المعاهدين ... "[1]، ويفهم من ذلك أنه كانت للمعاهدين مناطق منفصلة عن المسلمين يقيمون فيها، وهذا لا يعني عدم وجود نصارى يعيشون بين المسلمين، فمن الواضح أن عدد النصارى الموجودين وسط المسلمين كان كبيرا قبل سنة 515هـ / 1121م، وهذا بعد الخيانة التي قاموا بها تجاه مسلمي غرناطة، حيث أقدموا على استدعاء ملك أراغون ألفونسو السادس (498-528هـ/1105. 1134م) ورغبوه في السيطرة على البلاد[2] بل وأرسلوا إليه عددا كبيرا من شبابهم ليكونوا جندا معه[3]، إلا أنه وبعد هزيمة هذه الحملة وفشلها من السيطرة على دولة غرناطة فقام مسلموا الأندلس " ... بتغريمهم وإجلائهم عن أوطانهم ... "[4]، فاستقر بعضهم في مرج غرناطة والبعض الآخر بقي داخل المدينة ذاتها ، لذلك يخبرنا ابن الخطيب على أنهم كانوا يقيمون شعائرهم الدينية في كنيسة تقع خارج الأسوار قرب باب ألبيرة[5]، فيقول :" ... كانت لهم بخارج باب الحضرة على غلوتين تجاه باب ألبيرة في اعتراض الطريق إلى فولجر[6] كنيسة شهيرة اتخذها لهم أحد الزعماء من أهل دينهم..."[7]

ومن خلال هذه الحادثة التي كانت في غرناطة قبل عهد مملكة بني نصر، يمكن أن نأخذ فكرة عن قلة عدد النصارى المعاهدين داخل أراضي غرناطة، وهو الأمر الذي جعل الباحث الإسباني Isidro de las cagigas يعتبر أنهم انقرضوا من مملكة غرناطة أواسط القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي[8] ورغم ذلك لا ينعدم الوجود النصراني في شكل أفراد حيث نجد العديد من الإشارات التي

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 113.

[2] يوسف شكري فرحات : **غرناطة في ظل بني الأحمر . دراسة حضارية .** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1982، ص 109.

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 108، 109.

[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 114.

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 107.

[6] فولجر : تسمى حاليا cuejar sierra على مقربة من غرناطة في الجهة الشرقية . ابن الخطيب : الإحاطة ، ج 1، ص 107 هامش 5.

[7] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 107.

[8] Isidro de los cagigas : los Mudéjares. T2. P428.

تشير إلى أن هناك العديد من الجواري النصرانيات اللائي كن أمهات لأولاد سلاطين المملكة[1]، ناهيك عن باقي فئات المجتمع[2]، كما استخدم بعض السلاطين النصارى كحرس شخصي لهم[3] ومن أمثلة ذلك محمد الخامس (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) الغني بالله الذي تبعه حرسه من النصارى إلى ملجئه في بلاد المغرب[4].

بالإضافة إلى ذلك كان عدد الأسرى النصارى في مملكة غرناطة معتبرا، وهذا راجع إلى كثرة الحروب والكمائن والمعارك المتكررة بين ملوك بني نصر وملوك النصارى، فكانوا يشتغلون بالحقول وفي عمليات الحفر والرعي في المناطق الريفية، وفي أغلب الصناعات في المدينة[5]، كطحن حب الذرة وجمع خيوط الكتان وصنع الأخفاف وقطع الأخشاب وتسخين الحمامات الخاصة والعامة وخدما في المنازل وجلب الحطب وفي الأرحاء وفي أعمال البناء وغيرها من الأشغال اليومية التي يحتاجها سكان مدينة غرناطة[6].

وحتى السنوات الأخيرة من حكم بني الأحمر، واصل ملوكها جلب الأسرى، ففي سنة 890هـ/ 1485 م تم شراء أربعمائة أسير من رندة، وفي السنة الموالية أربعون أسير من لوشة[7]، وفي سنة894 هـ/ 1489 م كان تحرير ألف وخمسمائة أسير[8]، هذا ناهيك عن أن أعدادا كبيرة من الأسرى النصارى لم يحافظوا على ديانتهم الأصلية، حيث اعتنقوا الإسلام فأصبحت لهم كل الحقوق كباقي مسلمي المملكة وبذلك يتخلصون مما هم فيه، ففي القرن الثالث عشر اعتنق خوان مارتينز juan

---

1 المصدر نفسه ، ج1 ، ص 546.

2 أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 136.

3 Rachel arie . op . cit , p178.

4 أحمد المقري التلمساني : **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض** ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، (دت)، ج 2 ، ص 55 ، 56.

5 الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق، ص 244.

6 Rachel arie . op cit pp 318.319.

7 أحمد الدوسري ثاني : المرجع السابق ، ص 59.

8 Rachel arie . op cit p 323.

maetinez الإسلام مع ثلاثة عشر آخرين[1]، وهنا تكثر الإشارات الواردة في النوازل الفقهية الغرناطية، ففي نازلة وقعت بمالقة، فبعدما أفتى فيها علماء هذه المدينة عرضت على فقهاء غرناطة بما قوله : أن رجلا من أهل مالقة كان له مملوك رومي نصراني فجاء الفكاك من أرض الحرب وفداه من سيده بمال ، وبعد ذلك أسلم المملوك فقام الفكاك يطلب أن يمكن من العلج الذي افتكه أو يرجع إليه ماله الذي دفعه، فمنع من العلج بسبب إسلامه وأبى سيد العلج أن يرد له المال[2]، وهذه الحادثة تثبت قناعة العلج في اسلامه وخروجه من النصرانية رغم أنه كان سينال حريته، وهو نفس الأمر الذي تثبته عقود إسلام النصارى واليهود التي وصلتنا من الأندلس حيث يسجل في العقد أنه إنما أسلم طواعية وخرج عن دين النصرانية ربة منه، وأنه دخل دين الاسلام ربة فيه واغتباطا به لعلمه أن الله تعالى لا يقبل سواه[3]، وفي المقابل لم تغفل النوازل ذكر العملية العكسية من تنصر بعض الأندلسيين وانتقالهم إلى النصرانية ففي مثال على ذلك أندلسي تنصر وتزوج من نصرانية إلا أنه ما لبث أن عاد معها إلى غرناطة حيث أسلم وأسلمت زوجته معه[4].

وفي مسألة حول رجل من أهل مربلة فقد أخاه في معركة بغربية الأندلس فظل يبحث عنه، إلا أنه لم يعثر عليه، ففكر في العودة إلى بلاد الاسلام، إلا أن المدجنين هناك طلبوا منه البقاء كوسيط ومترجم حتى لا يقعوا في أزمات مع النصارى، فكانت الفتوى من الونشريسي بوجوب الهجرة خوفا على الدين حيث يقول في هذا الموضوع : "...ومنها الخوف من سريان سيرهم ولسانهم ولباسهم وعوائدهم المذمومة معهم بطول السنين، كما عرض لأهل آبلة وغيرهم، وفقدوا اللسان العربي جملة، وإذا فقد اللسان العربي فقدت متعبداته ..."[5]، وهذا يبين وعي الونشريسي وكثير من الفقهاء خطر هذه الوضعية وذوبان العامة من المسلمين الواقعين تحت سيطة النصارى إما بشكل طبيعي أو قسري، أو حتى بطرق الازدراء والمهانة وغيرها من الطرق.

---

[1] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 141.

[2] الونشريسي : المعيار ، ج 11، ص112

[3] ابن سلمون أبو القاسم : **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام**، تحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول، دار الآفاق العربية، القاهرة ، 2001، ص 571.

[4] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 141،140.

[5] الونشريسي : المعيار ، ج 02، ص 138.

وكان للنصارى في مملكة غرناطة دور بارز في حقل التجارة على الرغم من قلة عددهم، وخاصة منهم الذين استقروا في المناطق الحدودية مع الممالك النصرانية، ففي مدينة المرية ساهم التجار النصارى في تنشيط حركة الميناء التجارية مع دفعهم للضرائب للسلطة النصرية[1]، ولحماية حقوقهم كان يتواجد قنصل نصراني دائم في المرية وقناصل آخرين في مالقة وغرناطة[2].

كما كانت العلاقة بين المسلمين والنصارى المعاهدين علاقة جيدة في غالب الأحيان، وهذا رغم الصراع الذي كان محتدما بين ملوك بني نصر وبني ملتهم من ملوك النصارى في الشمال ، ويرجع هذا الوضع الغريب إلى الامتزاج والتجاور الطويل الذي حدث في الأندلس، وهو الشيء الذي ساهم في تبادل التأثيرات بين الجانبين من عادات وتقاليد وأعياد ومناسبات، فأتقن النصارى اللغة العربية والنظم الإسلامية وتأثروا بها[3]، كما شغلوا بعض المناصب الرفيعة بالدولة النصرية في الإدارة والجيش رغم مساندهم لبني ملتهم وخيانتهم للمسلمين في بعض الأحيان[4].

---

[1] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 110.

[2] Rachel arie . op cit p 317.

[3] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 59 ، 60.

[4] المرجع نفسه ، ص 60.

ب . اليهود : تميز موقف الإمبراطورية الرومانية من اليهود بالعدائية، حيث عانوا من المعاملة السيئة في مختلف مراحل إمبراطوريتهم، إلى درجة إجبارهم على اعتناق المسيحية بالقوة[1]، وبعد القضاء على تجمع اليهود في فلسطين، تفرقوا في مناطق عديدة من العالم، وبما أن الكنيسة الكاثوليكية ورثت عن الدولة الرومانية هذه الكراهية، فقد هرب اليهود وتفرقوا في المناطق التي كان سلطان هذه الكنيسة فيها ضعيفا، مثل أسبانيا والشمال الأفريقي وبلاد الشرق، وشمال أوربا[2].

وقد هاجرت جماعات يهودية معتبرة إلى أسبانيا، فأصبحت هناك مدنا يهودية خالصة ، وكان ذلك في العهد القوطي، ومن بين تلك المدن نذكر ألبيرة وغرناطة، إلا أنه ومنذ وصول رجال الدين النصارى إلى مراكز هامة من السلطة القوطية في أسبانيا، بدأت المجامع الطليطلية تضيق عليهم الخناق وتحاصر وجودهم واستقرارهم في هذه البلاد، فقد أصدر المجمع الطليطلي الثالث 589م قرارا بضرورة تعميد كل الأولاد الذين يولدون من زيجات يهودية نصرانية[3]، كما أن المجمع الطليطلي الثامن ذهب إلى أن حرم عليهم إقامة شعائرهم الدينية، لكن سرعان ما تآمر اليهود ضد النصارى في أسبانيا وحكمهم المتمثل في مملكة القوط كنتيجة لما لاقوه من تعسف واضطهاد نصراني بالإضافة إلى طبيعتهم[4]، وكل ذلك أدى في النهاية إلى نتائج وخيمة على وضعيتهم ووجودهم في هذه المنطقة، حيث زاد التضييق عليهم سنة 694 م وصدور القانون الذي يقضي باستعباد جميع يهود الأندلس، بما فيهم المنصرين، ومصادرة جميع ممتلكاتهم، ويلزم أسيادهم النصارى بمراقبتهم، ومنعهم من ممارسة طقوسهم، كما يقضي بانتزاع أطفالهم منهم، إذا بلغوا سن السابعة، وتوزيعهم على عائلات نصرانية ليتنصروا في أحضانها، ويزوجوا عندما يكبروا من النصارى[5].

ومع مجيء المسلمين الفاتحين لبلاد الأندلس، كانت بداية عصر جديد بالنسبة لليهود، حيث

---

[1] عبد العزيز فيلالي : **دراسات في تاريخ الجزائر والغرب الإسلامي**، دار الهدى ، الجزائر، 2012، ص 57.

[2] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 521.

[3] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس** ، ص 153.

[4] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 522، يقودنا هذا الأمر إلى النظر في تعاليم التوراة الموجودة لديهم، حيث تعج بعبارات العداء لغير اليهود، واعتبار الشعوب الأخرى خدما خلقهم الله لخدمتهم، وعندما ندرك تماما ما للدين من تأثير بالغ في حياة الإنسان ، نعلم سبب طبيعة اليهود التي عرفوا بها عبر تاريخهم.

[5] عبد العزيز فيلالي : **دراسات في تاريخ الجزائر والغرب الإسلامي**، دار الهدى ، الجزائر، 2012، ص 58.

تمتعوا في ظل الوجود الإسلامي بحرية نادرا ما تمتع بها اليهود عبر تاريخهم، وذلك إلى درجة أنهم تعاونوا مع المسلمين الفاتحين للبلاد في المجال الحربي، وهو ما يمكن اعتباره نكاية بالحكم القوطي النصراني الذي ذاقوا خلاله شتى أصناف العذاب والتهميش، فبلغ الأمر بالمسلمين إلى أن استأمنوهم على حراسة المدن الأندلسية المفتوحة حديثا[1]، وكان ذلك جنبا إلى جنب مع الجنود المسلمين، وذلك ليتمكنوا من مواصلة التقدم في الفتح وفي هذا الشأن يقول لسان الدين ابن الخطيب : " ... قال فمضى الجيش الذي وجه طارق إلى مالقة ففتحها، ... ثم لحق ذلك الجيش بالجيش المتوجه إلى إلبيرة، فحاصروا مدينتها وفتحوها عنوة وألفوا بها يهودا ضموهم إلى قصبة غرناطة، وصار لهم سنة متبعة متى وجدوا بمدينة فتحوها يهودا يضمونهم إلى قصبتها ويجعلون معهم طائفة من المسلمين يسدونها ..."[2].

وقد كان تواجد اليهود يشمل العديد من المدن الأندلسية المهمة، ففي الثغر الأعلى كانت منطقة روطة وضواحيها[3]، هذا بالإضافة إلى مدينة أشبيلية والتي كان بها عدد وافر منهم، إلا أن أكبر مركز للتواجد اليهودي في الأندلس كان في مدينة اليسانة قرب حصن قبرة في الجنوب من بلاد الأندلس[4]، وهي كلها مناطق تابعة للحيز الجغرافي الذي كانت تشغله مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر.

أقام اليهود في المدن الأندلسية في أحياء مستقلة، وكان باب المدينة المؤدي إلى حي اليهود يعرف أحيانا بـ "باب اليهود"[5]، إلا أن الدكتور حسين مؤنس ينفي وجود أحياء مستقلة عن باقي السكان، بالإضافة إلى نفيه الشديد لوجود الجدار الفاصل الذي يحيط الحي اليهودي مثلما كان في بولندة وألمانيا، والعديد من الدول الأوربية الأخرى، وهو الذي كان يسمـــى الجيتو getto[6].

وقد زاول اليهود في مملكة غرناطة مهنا عديدة ومتنوعة اعتادوا على العمل بها عبر تاريخهم، فامتلكوا الأراضي والعقارات بشتى أشكالها ، وامتهنوا حرفا كثيرة ومتنوعة ذات أهمية بالغة في الميدان

---

[1] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس** ، ص 76.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، 101.

[3] عبادة كحيلة : المرجع السابق ، ص 45.

[4] المرجع نفسه ، ص 46.

[5] ليفي بروفنسال : **الإسلام في المغرب والأندلس** ، ترجمة ذوقان قرقوط ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ص116.

[6] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ص 526.

الاقتصادي والاجتماعي مثل صناعة الورق وصياغة الذهب وامتهنوا الطب، على أن أكبر مجال عمل فيه اليهود هو التجارة المتنوعة الأصناف، وأهمها على الإطلاق تجارة الرقيق[1] وبخاصة منهم الصقالبة[2]، كما آثر اليهود الإقامة في المدن حيث يزاولون بها أعمالهم التقليدية التي اشتهروا بها عبر العصور، وكانت مدينة غرناطة من بين أكبر المدن التي كان بها عدد معتبر من اليهود، إلى درجة أن أصبح يطلق عليها : "... أغرناطة اليهود لأن نازلتها كانوا يهودا ..."[3]، وذلك كناية على كثرتهم وتنفذهم بها، هذا على الرغم من أن عددهم في عصر ملوك الطوائف وعليه مملكة بني زيري البربر لم يكن كبيرا جدا، حيث كان في حدود الأربعة آلاف يهودي أو يزيد بقليل[4]، وهناك من المؤرخين من ذهب إلى اعتبار أن هذا العدد قليل جدا وبعيد عن الحقيقة، لذلك يقدر عددهم في هذه الفترة بحوالي خمسة عشر ألف يهودي[5].

وقد شهدت منطقة غرناطة هجرة معتبرة في أوائل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، إذ توجه إليها العديد من اليهود القرطبيين في أعقاب الفتن والاضطرابات التي حدثت في قرطبة مع نهاية عصر الخلافة الأموية[6]، وكان إسماعيل بن يوسف بن تغرلة أحد هؤلاء المهاجرين إليها، فهو الذي صار الوزير الأول والقائد للجيوش في دولة باديس بن زيري في عصر الطوائف، وبذلك سيطر

---

[1] عبادة كحيلة : المرجع السابق ، ص 48.

[2] كان الجغرافيون العرب يطلقون هذه التسمية على سكان البلاد المتاخمة لبحر الخزر بين القسطنطينية وبلاد البلغار ثم أصبح يطلق على أسرى الحرب الذين يباعون لمسلمي الأندلس حيث ينخرطون في الجيش أو يتخذون لخدمة الحرم في القصور بعد خصيهم، وكان لتجار اليهود حسب المستشرق الهولندي دوزي معامل للخصى أهمها معمل فردن في بلاد الغال وبعد خصيهم يباعون في الأندلس فيتعلمون العربية وفنون الفروسية ويتأدبون بآداب المجتمع الإسلامي. وقد ازداد عددهم بشكل كبير حتى أصبح في عهد عبد الرحمن الناصر 13750 ، وأعتق الكثير منهم فأثروا في المجتمع وملكوا الأراضي واتخذوا العبيد .ونبغت طائفة منهم في العلم والأدب فكان منهم الشعراء والكتاب. وتولوا المناصب الهامة وقيادة الجيش. . أنظر :المقرى : **نفح الطيب**، ج1، ص88 ، ابن الأبار أبو عبيد الله محمد : **التكملة لكتاب الصلة** ،تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، 1995. رقم 89 .

[3] الحميري : **الروض المعطار** ، ص 45.

[4] خالد يونس الخالدي : **اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (92 – 897 هـ / 711 – 1492م)**، رسالة دكتوراه تحت إشراف الدكتور خليل إبراهيم الكبيسي، جامعة بغداد ، 1999 ، ص 43.

[5] مريم قاسم طويل : المرجع السابق ، ص 251.

[6] خالد يونس الخالدي : المرجع السابق ، ص 44 ، 45.

اليهود على معظم الوظائف وبهذا يرجّح تزايد عددهم في مملكة غرناطة بشكل ملحوظ[1]، لكن عددهم عاد وتناقص بشكل كبير من غرناطة، وذلك بعد الثورة التي قام بها المسلمون كردة فعل على تجاوزاتهم وسيطرتهم على مقاليد الأمور، فكانت نتائجها بقتل وتشريد معظم اليهود القاطنين بغرناطة[2] سنة 459هـ / 1066م، ويقول ابن بسام الشنتريني عن هذه الحادثة: " ... فلما كان اليوم الذي أراد الله فيه إزالة نعمته عنه، وإراحة عباده و بلاده منه، نذر به أولئك المغاربة، فأعلنوا بالصياح، وثاروا إلى السلاح، وأتى الصريخ بقية الجند، وعامة أهل البلد، ونادى مناديهم: غدر اليهودي وخان ... فدخلوا القصر من كل باب، وهتكوا حرمة اليهودي دون حجاب ... وقد استطال الناس على يهود، وقتل منهم يومئذ نيف على أربعة آلاف..."[3]

وفي عهد دولة المرابطين، عاد عدد معتبر من يهود الأندلس إلى غرناطة[4] وهذا ربما يعود إلى ما تميز به المرابطون من تمسك بالشرع الإسلامي خاصة في عهودهم الأولى على اعتبار أن اليهود من أهل الذمة في الديار الإسلامية، ومما يدل على ذلك تمتع علماء اليهود بالحرية في الكتابة والتأليف حتى وصل عدد منهم إلى قصور الأمراء والحكام[5]، أما في العهد الموحدي فإن ابن الخطيب يقدم لنا إشارة يفهم منها أن عددا كبيرا من يهود غرناطة المقيمين بالقرب من الأحياء النصرانية، شملهم النفي إلى بلاد العدوة المغربية سنة 520هـ/ 1126م، والذي تعرض له النصارى عقابا لهم لقيامهم بدعوة الممالك النصرانية لغزو غرناطة ومساعدتهم عند قدومهم، فيقول في هذا أيضا ابن الخطيب : " ... وأُزعج منهم إلى بر العدوة في رمضان من العام المذكور عدد جم، أنكرتهم الأهواء وأكلتهم الطرق، وتفرقوا شذر مذر، وأصاب كثير من الجلاء جمعتهم من اليهود، وتقاعدت بها منهم طائفة ... عام تسعة وخمسين وخمسمائة ..."[6]، ويبدوا أن هؤلاء اليهود الذين كانوا مجاورين للنصارى قد شاركوا في

---

[1] ابن بلقين : المصدر السابق، ص32.

[2] ابن عذاري : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 231.

[3] الشنتريني (أبو الحسن علي بن بسام) : **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** ، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، بيروت، 1979، ق1، م2، ص 769.

[4] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 77.

[5] ابن عذارى : المصدر السابق ، ج 4 ، ص 77. سامية مصطفى محمد مسعد : المرجع السابق، ص227.

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 114.

مساعدة النصارى المعتدين على أراضي المملكة، وهو الأمر الذي دفع السلطة الإسلامية إلى عقابهم والانتقام منهم.

ومع تساقط المدن الإسلامية في الأندلس تباعا أصبحت مملكة غرناطة ملجأ اليهود الفارين من ردود فعل النصارى ضدهم، حيث استمر هذا الوضع حتى سقوط المملكة في أيديهم، فتمتعوا فيها بشيء من الحرية وفقا لما يحدده الشرع الإسلامي، مع بعض الخصوصيات التي تمتعت بها الأندلس، ومن بينها أن جُعل لهم لباس خاص يميزهم عن المسلمين فيُعرفون به، فكانت لهم القلنسوة الصفراء وفي المقابل منعت عليهم العمائم[1]، كما حظر عليهم ركوب الجياد[2]، وفي هذا يقول ابن الخطيب : "... وأخذ يهود الذمة بالتزام سمة تشهرهم، وشارة تميزهم، وليوفى حقهم من المعاملة التي أمر بها الشارع في الخطاب والطرق وهي شواشي صفر"[3]، مع معاملتهم كأهل ذمة، يمنحهم الإسلام حمايته مقابل الجزية، وهي التي خصصت في فترات لبناء مسجد غرناطة الجامع وكذا الحمامات[4].

وقد تجمع اليهود في مملكة غرناطة في أحياء منفصلة بعيدة عن التجمعات الاسلامية نسبيا لكن ببناء شبيه بباقي السكان[5]، وهو الحي الذي خربه الملك فرناندو بعد سقوط المدينة ، وأقام مكانه مستشفى وكنيسة للعذراء[6]، ويقدر عددهم في هذه الفترة بألفي يهودي[7]، وهناك من البحثين من يقلل عددهم إلى الألف[8]، كما استعمل ملوك بني نصر التجار اليهود جواسيس لهم على الممالك النصرانية، ورغم ذلك لم يعينوا يهوديا واحدا في منصب كبير في الدولة طيلة فترة حكمهم للمملكة[9]، هذا إذا ما استثنينا يحيى بن الصائغ الذي كان طبيبا خاصا في أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 223.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1 ، ص 388.

[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 388.

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية**، ص 71.

[5] Leopoldo Torres Balbas : Mozarabias y Juderias de las Ciudades Hispanomusulmanas- AL ANDALUS. VOL19 . 1954. P190.

[6] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 144.

[7] Jeronimo Munzer : Viaje por Espana Y Portugal en los anos 1494 y 1495. P 95.

[8] Rachel Arie : Opcit . P 332.

[9] خالد يونس الخالدي : المرجع السابق ، ص 200.

عشر الميلادي ، ورغم ذلك فقد زالت ثقة السلطان أبي الحاج يوسف الثاني (793 – 795 هـ/ 1392 – 1393م) بعد ان اكتشف أنه أعد سما لقتله فسجنه ثم قتله سنة 794هـ/1391م، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث أي تمرد أو مصادمات أو ثورات بين اليهود والسلطة السياسية في مملكة غرناطة[1]، كما استخدم بعض ملوك النصارى اليهود في سفاراتهم إلى مملكة غرناطة حيث تمت معاملتهم بشكل جيد[2].

كما استقر اليهود في الغالب في المدن الساحلية على اعتبار اشتغالهم بالتجارة، وهذا مثل مدينة مالقة، والتي عندما احتلها الملك دون فرناندو سنة 1487م بعد حصار دام أربعة أشهر أسر كل من في المدينة، والتي من بينهم 400 يهودي[3] كانوا بالمدينة.

ومن خلال العديد من النوازل التي وصلتنا من عصر بني الأحمد نجد أن العلاقة بين اليهود والمسلمين لم تتوقف عند العلاقات الاقتصادية وإنما تعدتها إلى غيرها، فيذكر لنا الشاطبي حوارا جرى بينه وبين يهودي في بعض المسائل[4]، وكذلك حدث بالنسبة لابن لب[5]، كما تمتع اليهود في المجتمع الأندلسي الغرناطي بحرية المعاملات التجارية، وهو الأمر الذي يؤكده ابن سراج حين سئل عن حكم معاملة اليهود بالبيع والشراء معهم والإستدانة منهم، فأجاب بالجواز إذا ما خلت المعاملات معهم من الربا وموافقة لما جاء به الشرع الإسلامي[6]، هذا على الرغم من الصورة السيئة لليهودي في المعاملات التجارية عن الأندلسيين من أهل مملكة غرناطة، حيث لم تكن الثقة حاضرة في التعامل معهم، وكان الخوف منهم هو الغالب، فكانت صورة اليهودي هي صورة المحتال، ولم تكن هذه الصورة لتترسخ في أذهان الأندلسيين لولا ما واجهوه من حقائق من خلال تعاملهم مع اليهود

---

[1] المرجع نفسه ، ص 200.

[2] ابن الخطيب : **أعمال الأعلام** ، ص 322.

[3] ابراهيم بن سليمان طروتيال : **كتاب التواريخ – تاريخ فاس** ، ترجمة عبد العزيز شهبر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية تطوان، 2007، ص 142.

[4] الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ / 1388م) :الإفادات والإنشادات، تحقيق محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ص 156.

[5] الونشريسي : المعيار ، ج 11، ص266.

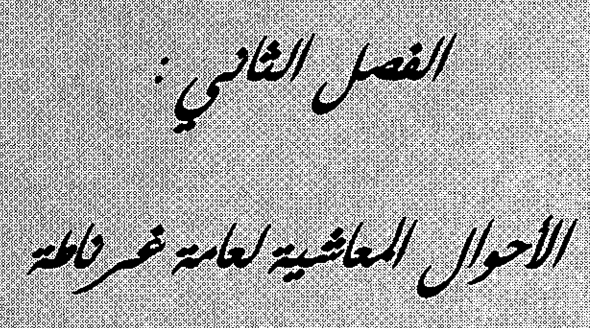
[6] المصدر نفسه ، ج 5، ص 244.

المقيمين في المملكة، ولا أدل على ذلك ما نجده في المثل العامي القائل :"إذا أفلس اليهود يفتش دفاتر ولدّ"[1]، وهذه الحالة من الحالات التي يكون فيها النصب والاحتيال عنوانا لليهود على المتعاملين معهم، حيث تخبرنا النوازل بأن اليهود في الغالب ينتشرون في القرى البعيدة عن العاصمة غرناطة بغرض التجارة، فيستظهرون دفاتر بها ديون على أناس وغالبا ما تكون تواريخ هذه الرسوم بعيدة جدا قد تصل إلى الثلاثين عاما، والغرماء يدعون الخلاص ولا بينة معهم[2]، وهنا يستظهرون بمثل هذه العقود تحايلا منهم على الناس، وهي عقود قديمة جدا، وهو الأمر الذي دفع بالفقهاء إلى اعتبار طول المدة ضعف لمقالهم، وذلك إذا لم تتوفر بينة لدى التاجر اليهودي، ومن الأمثلة ما طرح على الفقيه المواق في رجل توفي منذ ثمانية أعوام، فاستظهر ذمي عقدا به دين قيمته 58 دينارا من السكة الجارية منذ أزيد من ثمانية وعشرون سنة، فهل يعطى له من تركة المتوفى أم لا؟ فأجاب المواق بأن هذا الذي استحل عقوبته، حيث يمزق العقد، وما دفعه الرجل المتوفى بغير وده لليهودي استحل أن يرجع به عليه[3]، فمن خلال هذه النازلة يتبين لنا أن استظهار مثل هذه العقود هي عادة لتجار اليهود في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر.

بالاضافة إلى العلاقات التجارية، كانت العلاقات الاجتماعية حاضرة بين الأندلسيين من أهل غرناطة وجيرانهم اليهود، وهي المواضيع التي كانت ترد للفقهاء في شكل نوازل عنحدود التعامل معهم، ففي نازلة كان موضوعها حول رغائف كان اليهود يصنعها في عيد لهم يسمونه عيد الفطر، فيهدونها لبعض جيرانهم من الأندلسيين المسلمين، فكان التساؤل حول جواز قبولها منهم وأكلها، فأجاب الفقهاء بالمنع وعدم القبول[4]، وهذا الأمر يعبر عن مدى حرص السائل والمفتي وخوفه على التأثر باليهود خاصة بالنسبة للأمور التي لها علاقة بالدين والثقافة والهوية، وكل ما يمس من خصوصية المجتمع الغرناطي.

---

[1] الزجالي : المصدر السابق، ج2، ص 17.
[2] الونشريسي : المعيار ، ج 05، ص245، 246.
[3] المصدر نفسه، ج 5 ، ص 246.
[4] المصدر نفسه، ج 11 ، ص 112.



المبحث الأول : مستوى معيشة العامة

المبحث الثاني : المشاكل الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة.

المبحث الثالث : مظاهر الحياة الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة

المبحث الأول : مستوى معيشة العامة

أ. غلاء المعيشة في مملكة غرناطة:

أثر ازدحام السكان في مملكة غرناطة نتيجة الهجرات المتتالية وطبيعة أرضها الجبلية الوعرة في غلاء المعيشة بها، وهو الأمر الذي أشار إليه المؤرخ ابن خلدون في مقدمته حين قال : " ... أنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب، احتاجوا إلى علاج المزارع والمدن لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطرها فاعتبروها في سعرهم ، واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور ..."[1].

كما يشير إلى ذلك أيضا أبو الحسن النباهي لغلاء المعيشة في مملكة غرناطة حين ترجم للقاضي الغرناطي أبي البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي[2]، فذكر أنه : "... يميل إلى القول بتفضيل الغني على الفقير...وبخصوص البلاد الأندلسية لضيق حالها واتساع نطاق مدنها، ولاسيما في حق القضاة، فقد شرط كثير من العلماء في القاضي أن يكون غنيا، ليس بمديان ولا محتاج..."[3]، وهي إشارة واضحة الدلالة لغلاء المعيشة في مملكة غرناطة، ويحدثنا ابن الخطيب وهو الخبير بها أيضا حول غلاء الأسعار في مملكة غرناطة فيقول : "...وأسعارها يشعر معيارها بالترهات ..."[4]، كما يشير في موضع آخر إلى قلة الأموال في مملكة غرناطة حين يقول : "...والشح في الدرهم والدينار باليم والنار..."[5]، وقد دفع هذا الوضع عددا كبيرا من عامة وخاصة غرناطة إلى الهجرة خارج المملكة نحو بلاد المغرب

---

[1] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 364.

[2] هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السلمي المعروف بابن الحاج البلفيقي من مشاهير القضاة، تولى القضاء في بلاد عديدة منها مالقة وكذلك بمملكة غرناطة، اشتهر بنزاهته وصرامته في إصدار الأحكام، استقر في آخر أيام حياته بالمرية وتوفي بها سنة 733هـ/ 1333م . أنظر: النباهي أبي الحسن علي بن عبد الله : **تاريخ قضاة الأندلس أو كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا** ، تحقيق صلاح الدين الهواري، ط 1 ، المكتبة العصرية ، بيروت، 2006 ، ص164- 167، ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 159 – 164، المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 471 – 487.

[3] النباهي : المصدر السابق ، ص 164.

[4] **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 91 – 92.

[5] ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد : **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، 2002، ص 123.

أو المشرق بحثا عن ظروف أيسر للعيش، ونتيجة لانتشار هذه الظاهرة في مملكة غرناطة، سمي أحد أرباضها الخارجية باسم "حوز الوداع"، وهو مكان اعتاد فيه الغرناطيون توديع أهاليهم قبل مغادرتهم المملكة[1]، إذا ما دققنا جيدا في هذه التسمية، نجد أنها تحمل في طياتها الوداع مع شيء من الحزن، أي وكأن هذا الوداع إلى غير رجعة، أي الهجرة الدائمة للبلد.

وقد عم غلاء المعيشة جميع المرافق بالمملكة النصرية، فشمل السكن الذي كانت أسعاره تختلف باختلاف المدن والمواقع وتبعا للضواحي خاصة غرناطة المدينة[2]، وكذلك أسعار الأراضي الزراعية التي كانت تختلف حسب خصوبتها ووفرة المياه بها، فإذا كانت الأراضي سهلية لا يفارقها الزرع طيلة السنة ارتفعت أسعارها إلى مبالغ كبيرة جدا[3].

فمن خلال النوازل التي وصلت إلينا نجد جارة تسلفت دقيقا من جيرانها، ولنها لم ترده بسهولة، فحلف الجار أن لا يسلفها مرة أخرى[4]، مع العلم أن عملية سلف الدقيق والخبز كانت منتشرة بكثرة بين الجيران[5]، رغم صعوبة الاستقاء العام إلا أن ما أشار إليه المقري إلى أن الأندلسيين أهل احتياط وتدبير في المعاش وذلك خوفا من الوقوع في ذل السؤال حتى ينسبون إلى البخل في غالب الأحيان[6].

وفي هذا الموضوع تقع بين أيدينا نازلة غاية في الأهمية حول موضوع غلاء المعيشة وصعوبتها في مملكة غرناطة، حيث سئل ابن سراج عن "... مسألة درج عليها أهل الأساطيل، وذلك أنه يتعذر عليهم تسفيرها بالأجرة المعلومة ... وكيفية فعلهم الآن : إن قدمت السفينة يسافرون بها ذاهبة وراجعة، وما اجتمع فيها من كراء زرع وسمن وركاب وأثقال يأكلون منه، وما بقي يقتسمونه على نسبة حق لهم من نصف أو ثلث، والجزء الآخر لأرباب السفينة، فهل يمتنع ذلك لما فيه من الجهل أو يجوز لتعذر من يسافر بها بالإجارةالمعلومة؟ كيف والقطر الأندلسي لا يخفى حاله، والحاجة فيه إلى

---

[1] أحمد مختار العبادي : **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس** ، ص 203، محمد كمال شبانة : المرجع السابق، ص203.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 125.

[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 125 ، ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 14.

[4] الونشريسي : المعيار، ج 4، ص134.

[5] ابن سراج: المصدر السابق، ص 176.

[6] المقري : نفح الطيب، ج1، ص 223.

الطعام، وجل طعامه الآن من البحر ... والحال في الوطن لا يخفى والضرورة فيه ظاهرة..."[1]، من الواضح من خلال هذه النازلة أن مملكة غرناطة بما فيها عامة الناس، كانت تعاني على الأقل في تاريخ هذه النازلة، من أزمة اقتصادية حادة بلغت حد عدم توفر الضروريات كالطعام واللباس، حتى افتى ابن سراج بجواز هذه الطريقة في المعاملة مراعاة لوضعية المجتمع الذي يعاني وضعية أمنية واقتصادية حرجة.

من خلال النازلة السابقة يبجوا أن الطعام من القمح وغيره كان يرد إلى مملكة غرناطة من بلاد العدوة وهو ذات الأمر الذي يؤكده ابن مرزوق من جواز السفن محملة بالزرع من بلاد المغرب إلى الأندلس[2]، وهذه الوضعية الاقتصادية الصعبة نلاحظها أيضا في اضطرار الغرناطين في الكثير من الأحيام إلى بيع السلاح ووسائل الحرب إلى الممالك النصرانية مقابل الطعام واللباس، وهو ما نلمسه في بعض النوازل التي وصلتنا، حيث سُئل الشاطبي :"... هل يباح لأهل الأندلس بيع الأشياء التي منع العلماء بيعها لأهل الحرب كالسلاح وغيرها لكونهم محتاجين إلى الضرورة في أشياء أخرى كالمأكول والملبوس وغير ذلك..."، زرغم ذلك أفتى الشاطبي بالمنع وعدم جواز ذلك[3]، وفترة وجود الشاطبي هي خلال المنتصفالأول من القرن الثامن الهجري والتي تصادف فترة حكم يوسف الأول النصري سلطان غرناطة(733-755هـ).

كما تعتبر الضرائف المفروضة على العامة من السكان من قبل السلطة عاملا لضعف المستوى المعيشة وغلائها في المملكة، هذا على الرغم من اختلاف العلماء حول مشروعيتها، ففي أحد النوازل ذكر لأبناء أحد البنائين، كان أبوه يأخذ أجرة بناء سور البلد من وظيف "ضريبة" وظفت على أهل البلد، ولما عقل الإبن وجالس الفقهاء سأل عن مشروعية تلك الأموال فأفتاه ابن لب بعدم جواز أخذها، إلا أن الشاطبي أفتاه بجوازها بناءا على المصالح المرسلة[4]، ومن بين الظرائب التي كانت مفروضة أيضا على العامة من أهل مملكة غرناطة : ضريبة "المعونة" وضريبة "الكسب" وضريبة"كراء

[1] ابن سراج: المصدر السابق، ص 198- 200.

[2] ابن مرزوق : **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، تحقيق ماريا خيسوس، الشركة الزطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 393.

[3] الونشريسي : المعيار، ج5، ص 213.

[4] الشاطبي : فتاوى الشاطبي ، ص 187 ، 188.

الرحبة"[1]، فما كان من العامة من أهل المملكة إلا التذمر من جامعيها وبغضهم لهم خاصة أن الكثير منهم كان متهما بالتعدي والتضييق على الناس[2].

لا نستطيع من خلال هذه الدراسة أن نحدد سلما دقيقا للأسعار في مملكة غرناطة النصرية، من شأنه أن يكشف لنا بعمق الأحوال المعاشية للعامة، إلا أننا سنحاول جمع ما تناثر في ثنايا كتب الوثائق والتراجم التاريخية الغرناطية وجدولته، لتبيان أسعار بعض السلع الضرورية للحياة اليومية لعامة المملكة، لأخذ نظرة عامة حول مستوى الأسعار في هذا العصر، وهي مصنفة إلى : أسعار الأطعمة، أسعار الألبسة والمنسوجات، أسعار الماشية والدواب، أسعار الجواري والعبيد، أسعار العقارات والأراضي الزراعية ، سلع وأغراض أخرى.

1 . أسعار الأطعمة :

السلعة	السعر	الفترة دائما قبل	المصادر
قدح من الشعير	18 درهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ، ص 111 ، 112
نصف رطل[3] من السمن	35 درهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ، ص 111 ، 112
خمسة أرطال من العسل	35 درهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ، ص 111 ، 112
قنطار من الذرة	40 دينار	القرن الثامن الهجري	Miguel angel ladero , granada, Historia de un pais

[1] الونشريسي : المعيار ، ج5، ص32 – 34،

[2] ابن رشد : المصدر السابق، ج 1 ، ص 343.

[3] الرطل : مقدار مد من النبي صلى الله عليه وسلم يساوي بالتقريب رطل من أرطال غرناطة وهو ما ذكره ابن لب، لذلك قدر علماء غرناطة زكاة الفطر بأربعة أرطال وتصف، فزادوا النصف احتياطا والمجزء أبعة أرطال ، أنظر : ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص 85.

			islamico , madrid, 1961, p 50.
قنطار من الفلفل	30 دينار	القرن الثامن الهجري	Miguel angel ladero , granada, Historia de un pais islamico , madrid, 1961, p 50.
قنطار قرفة	38 دينار	القرن الثامن الهجري	Miguel angel ladero , granada, Historia de un pais islamico , madrid, 1961, p 50.
08 أرطال عنب	01 درهم	القرن الثامن الهجري	المقري : نفح الطيب ، ج1 ، ص 145.
01 رطل لحم	01 درهم	896 هـ / 1491م وهو ظرف خاص كثرت فيه المواشي	مؤلف مجهول : نبذة العصر، ص 39.
وجبة غذاء أو عشاء	01 درهم	760 هـ / 1359م	المقري : نفح الطيب ، ج6 ، ص 168 .

2 . أسعار الألبسة والمنسوجات :

السلعة	السعر	الفترة دائما قبل	المصادر
إزار من الكتان	60 درهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 143
بسطة قطيفة	30 درهما	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 88
بدلة	08 دراهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
جورب	من 02 إلى 12 درهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 41
خمار	2.5 دينار	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 89
رتعة	04 دراهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 89
لحاف	من 80إلى 120 درهما	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
صباط (حذاء)	13 درهما	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
سجادة صلاة	02 درهم	890 هـ /	وثائق عربية غرناطية

		1485م	ص 143
سروال نساء	10 دراهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
سلايخ صوف	10 دراهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 143
كلة حرير	187.5 دينار	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 19
غزل كتان	06 دنانير	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 143
مخدة حلفاء	3 دراهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
مرفقة من حرير	67.5 دينار	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 19
ملحفة رأس	18 دينار فضية عشرية	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
ملحفة سرير من حرير	40 دينار	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 39
ملوطة ملف	15 دينار	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 14
منشف غزل	ما بين 12 . 30	890 هـ /	وثائق عربية غرناطية

الكتان	درهما	1485م	ص 143
منديل مرقوم . مطرز .	16 درهما	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
بساط صوف	80 درهما	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 143
قميص	05 دراهم	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 144
قميص من الكتان	50 درهما	890 هـ / 1485م	وثائق عربية غرناطية ص 40

3 . الماشية والدواب :

السلعة	السعر	الفترة دائما قبل	المصادر
البغل	40 دينار	القرن السابع الهجري	الأزدي أحمد بن ابراهيم بن يحيى القشتالي : تحفة المغترب ببلاد المغرب لمن له من الإخوان في كرامات الشيخ أبي مروان
الحمار	300 درهم	القرن السابع	أحمد محمد

		الهجري	الطوخي : المرجع السابق ، ص 260
بغلة حمراء	121 دينار	15 جمادى الثانية 865هـ / 4 جويلية 1452م	وثائق عربية غرناطية ص 20

4 . الجواري والعبيد والأسرى :

السلعة	السعر	الفترة قبل	المصادر
أسير	13 دينار	892 هـ / 1487م	وثائق عربية غرناطية ص 102
أسير غرناطي من العامة	5.5 أرطال من غزل الحرير	892 هـ / 1487م	وثائق عربية غرناطية ص 100

5 . العقارات والأراضي الزراعية :

السلعة	السعر	الفترة قبل	المصادر
أرض بفحص غرناطة	25 دينار	القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي	الإحاطة ، ج1 ، ص 125 ، اللمحة ، ص 14.

حديقة بمدينة غرناطة	800 دينار	832 هـ / 1428م	وثائق عربية غرناطية، ص 102.
حانوت بقيسارية غرناطة	200 دينار	875هـ / 1470م	وثائق عربية غرناطية، ص 53، 54.
المرجع[1] من الأرض الزراعية الجيدة السقي	09 دنانير	897هـ / 1491م	وثائق عربية غرناطية، ص 111، 112.
المرجع من الأرض المروية في فحص غرناطة	40 دينار من الفضة	897هـ / 1491م	وثائق عربية غرناطية، ص 20.
المرجع من الأرض المسقية بالمطر	06 دراهم	865هـ / 1460م	وثائق عربية غرناطية، ص 20.
محلان تجاريان بقيسارية غرناطة	750 دينار	865هـ / 1460م	وثائق عربية غرناطية، ص 84، 85.
فدان	60 دينار فضية عشرية	895هـ / 1490م	وثائق عربية غرناطية، ص 108.

[1] المرجع هو وحدة لقياس الأراضي الزراعية ، فيقول عنها ابن العوام بأنها قطعة أرضية يحرثها ثلاثة عمال في منطقة سهلية ، كما قدرها دوزي مساحتها في حدود 550 مترا مربعا ، ابن العوام : **كتاب الفلاحة**، تحقيق غارسيا سانشيز وإستيفان فرنانديز ميخو، مدريد، 1988، ج 1 ، ص531 ، R.DOZY. Supplément aux dictionnaires arabes , librairie du Liban, Beyrouth, 1968, T1, p513.

6. سلع وأغراض مختلفة :

السلعة	سعرها	الفترة قبل	المصادر
برمة (وعاء)	10 دراهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص 88
جوهر	10 دراهم	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص 143
خابية للدقيق	4 دراهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص 39
خابية ماء	32 درهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص 88
طبيرة . إناء . فخار	2 درهم	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص 144
طيفور	4 دراهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص88
تابوت خشب	16 درهما فضية	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص143
تليس (أداة طبخ)	25 درهما	شوال 888هـ /	وثائق عربية

		نوفمبر 1483م	غرناطية، ص88
رتعة (فراش)	4 دراهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص89
سلوم صغير	16 درهما	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص88
شاقور . منجل	20 درهما	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص88
مرفعة (أداة نسيج)	8 دراهم	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص144
مبرد ومغرفة	5 دراهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص88
مطرج . مرتبة . جلد	12 دينار	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص143
مضربة مالقية	6 دنانير	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص143
مسحاة بلاطية	2 دنانير و 4 دراهم	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري	وثائق عربية غرناطية، ص144

		1495م	
منشار نجار	1 دينار	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص143
منقش صغير	5 دراهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص 89
خابية بحزام	8 دراهم	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص143
مرمة . منسج من الخشب .	10 دراهم	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص143
مقلاة نحاس	12 درهما	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	وثائق عربية غرناطية، ص143
مقلاة حديد	10 دراهم	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	وثائق عربية غرناطية، ص88
مهراص صيني	30 درهما	22جمادى الأولى868هـ/ 7فيفري	وثائق عربية غرناطية، ص39

	1464م		
وثائق عربية غرناطية، ص88	شوال 888هـ / نوفمبر 1483م	08 دراهم	وصلة (وعاء)
وثائق عربية غرناطية، ص144	11جمادى الأولى 900هـ/ 7فيفري 1495م	3 دراهم	وعاء للخبز

بالنسبة للأسعار التي توفرت لدينا من خلال المصادر التي لدينا فإنها كانت أسعارا تمثل وضعية خاصة في التريخ الوسيط، حيث أنها دولة كانت تعيش الأزمة من حيث العدو النصراني، كانت أمة غريبة تصارع لوحدها في ظل تغير الموازين في نهاية العصر الوسيط، حيث بدأ المسلمون في طور التراجع والتشتت والتخلف، وفي المقابل كانت أوربا في بداية طريق الهيكلة والتطور.

فقد كانت مملكة غرناطة خلال كل فترة حكم بني نصر في شد وجذب وكر وفر، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فتتأثر الأسعار بشكل مباشر، فليس من المعقول أن تكون أسعار الرخاء هي نفسها أسعار الشدة ، فمثلا فترة الحصار الذي طال العديد من مناطق المملمة بل وفي مرات متكررة، لن تكون فيه الأسعار هي نفسها فترة الصلح والسلم أو حتى الانتصار، كما وقد تتأثر الأسعار في مناطق من المملكة في حين المناطق الأخرى لا تتأثر بشكل كبير، هذا إذا أضفنا إليها عدد آخر من المتغيرات المتعلقة بالطبيعة وتأثيرها كتصاقط الأمطار والجراد والفيضانات وغيرها.

لذلك إذا تتبعنا تلك الأسعار على اعتبار أنه ليس من حقنا تغييرها حتى إن لم تكن منطقية، على أساس أن معظمها ورد في كتب النوازل والوثائق وهي مصادر لا تحتمل التكذيب في صدقية المعلومات الواردة فيها، ورغم ذلك فإنه بإمكاننا إبداء الملاحظات وتعليل مايكن تعليله، وعليه فإننا نلاحظ العديد من الأسعر التي تبدوا غير منطقية أو حتى متناقضة مع أسعار أخرى أوردناها في

الجداول السلبقة، فمثلا نجد أن خمار سعره وصل حسبما ورد في أحد الوثائق الغرناطة إلى 2.5 دينار ذهبي، في حين أن بدلة كاملة لم تتعدى 08 دراهم فضية، وفي نفس المجال القميص لم يتعدى سعره 05 دراهم فضية أيضا، في هذه الحالة نجد ان المصادر المتوفرة لدينا لم تخبرنا مثلا عن المواد التي صنع منها الخمار، على أساس أنها محدد مهم لسعره ، وكذلك بالنسبة للبدلة أو القميص المذكور، فمثلا إن كان الخمار مصنوعا من الحرير أو أنه يحمل مواد تزيينية ذات قيمة مادية عالية، فإن السعر سيتأثر بأضعاف عديدة قد تتعدى حتى المئة ضعف، وكذلك بالنسبة للبدلة أو القميص، حيث لم نتحصل عن معلومات كافية لا فيما يخص الحجم، أو حتى المواد المستعملة في نسيجة، أو المواد التزيينية التي قد تكون مرفقة معه.

كما أن المصادر التي بين أيدينا لم تقدم لنا معلومات كافية عن المنطقة التي كانت فيها أسعار كل من هذه الأغراض، وهو عامل مهم في تحديد السعر والقيمة لكل سلعة، فمثلا عندما نقارن الأسعار في قيسارية غرناطة بأسعار أخرى في القرى أو الحصون أو حتى في المدن الأخرى التي قد تكون تنتج مثل هذه الأغراض مثل مدينة المرية وغيرها من مدن المملكة.

أما المثال الثاني الذي هو بين أيدينا هو سعر البغل الذي حدد بـ 40 دينارا ، في حين بلغ سعر البغلة الحمراء 121 دينارا ذهبيا، وفي المقابل نجد أن سعر الحمار بلغ 300 درهم، وفي هذه الحالة نجد أن أسعار البغال مرتفعة إرتفاعا خياليا، بل أن البغلة الحمراء المذكورة سعرها كبير جدا، وهنا ضروري أن نلاحظ أن البغلة يعني الأنثى سعرها أكثر بثلاثة أضعاف من سعر الذكر، وهو ما قد يقدم لنا سببا في أنها من الممكن أن تكون من سلالة جيدة مطلوبة في السوق، حيث تكون الأنثى بمثابة المشروع الاستثماري، فيتم من خلالها الاتجار فيما تنجبه من بغال من نفس السلالة، خاصة أن الوثيقة التي ذكرتها بالصفة الخاصة وهي "حمراء"، كما أن المصادر التي بيننا لم تحدد لنا مكان هذا السعر، حيث أن الطبيعة الجغرافية الوعرة مثل المناطق الجبلية تؤثر بشكل كبير في العرض والطلب وهو بدوره يؤثر في السعر، وكذلك الفترة الزمنية هل هي فترة سلم أو حرب؟ كل هذه المؤثرات تغير لنا من السعر المقصود، إضافة إلى ما سبق فإننا نجد أن سعر الحمار منخفظ جدا بالمقارنة بالبغال، وهو أمر منطقي جدا على اعتبار أنا البغال أكثر تحملا لمشاق السفر والحمولة الكبيرة.

ب . أجور العامة :

لا تتوفر لدينا إحصائيات دقيقة حول الأجور التي كان يتقاضاها العامة في مملكة غرناطة، ناهيك عن أن تلك الأجور قد تتغير من فترة لأخرى خلال حقبة ما يقارب قرنين ونصف من عصر بني الأحمر، كما أن الأجور تغير في فترة الأزمات والمجاعات والحروب، ورغم ذلك سنحاول أن نقدم صورة ولو بسيطة من خلال بعض الإشارات الواردة في المصادر التاريخية والنوازل الفقهية التي وصلت إلينا، حول ما كان يتقاضاه العامل العامي في هذا الزمن.

العمل أو الحرفة	الأجر	السنة . حوالي	المصدر
معلم للأطفال	02 درهم لليوم	نهاية القرن الثامن الهجري	الونشريسي، ج 7، ص83.
كراء المناسج	درهم لنسج ملحفة لأجل معلوم	848هـ / 1444م	ابن سراج : فتاوى ، ص 201 ، 202.
زراعة الأرض	الربع من الغلة	القرن الثامن الهجري	ابن سراج : فتاوى ، ص 195.
الوكيل . المساعد في التجارة .	نصف الأرباح	القرن التاسع	الونشريسي : المعيار ، ج 8، ص 207، ج9 ، ص 52.
تنقية فدان من الزرع	60 درهما	891 هـ / 1486م	وثائق عربية غرناطية، ص 98.

وثائق عربية غرناطية، ص 102	892 / 1487م	دنارين وستة أعشار دينار	عليم . دليل .
ديوان عبد الكريم القيسي ص 123	بداية القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي	50 دينار وفراش لائق وطعام للسنة	إمام مسجد ومؤدب

من خلال جداول الأسعار التي عرضناها سابقا، والتي تخص أسعار بعض مختلف المواد التي يتداولها عامة غرناطة وخاصتها، ومع مقارنتها بما توفر لدينا من صورة تقريبية لمستوى الدخل، يمكن لنا أن نصل إلى استنتاج مفاده أن هناك فرقا معتبرا بين الأسعار ومستوى دخل العامة في غرناطة، وبذلك تكون القدرة الشرائية متوسطة إن لم نقل ضعيفة ، وهذا بشكل استقرائي وفقا لما توفر لدينا من مادة تاريخية، فمثلا نجد أن أجرة تنقية فدان من الزرع تساوي 60 درهما ، وفي المقبل هذا المبلغ يمكن أن نشتري به ثلاثة أقداح من الشعير في نفس الفترة الزمنية ، هذا مع الأخذ في الحسبان أن عملية تنقية الفدان قد تتطلب تضافر جهود عدد من الأفراد ، فهي بذلك أجرة لعدد من العمال هذا مع العلم أن العملية قد تستغرق أكثر من يوم، كما يمكن مقارنة هذا الدخل بأسعار الألبسة مثلا، فنجد أن هذا المبلغ يكفي لشراء إزار واحد من الكتان ، وتبقى هذه الأسعار تقريبية ، لأنها تتغير على حسب الفصول والمواسم، إضافة إلى الأوضاع السياسية التي تعيشها مملكة بني الأحمر.

ج . المجاعات في مملكة غرناطة:

مرت مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر بعدد من الأزمات والمجاعات، إلا أنها تبدوا قليلة إذا ما قارناها بباقي حواضر العالم الإسلامي مشرقا ومغربا، وهو ما يمكن أن نقوله وفقا لقلة أخبارها في المصادر التاريخية، والتي وإن وجدت فهي لا تعدوا أن تكون إشارات بسيطة سنحاول قراءتها، ونفتتحها بخبر أورده ابن عذاري المراكشي عن الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة في مدينة سبته والأندلس

سنة 637 هـ / 1239م[1]، أي بعد عام من تأسيس مملكة غرناطة، وعلى الرغم من أن المدينة لم تكن ضمن ممتلكات المملكة إلا أن عدم وصول المساعدات الغذائية لمدينة سبته من غرناطة، ربما يدل على سوء الأحوال المعاشية في كل المنطقة، وهو ذات الأمر الذي يشير إليه ابن عذاري حيث يرجع في أسبابه إلى كثرة الفتن وانعدام الأمن وقلة الأمطار أواخر عهد الموحدين، فيقول : "... وكانت أكثر بلاد الغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار، وبسبب عدم الحماة والأنصار لتلك الجهات والأمصار فقد كان أهل تلك البلاد اشتعلت بالفتن نارهم وقلت حماتهم وأنصارهم حتى اشتدت حالهم وتكاثرت أوجالهم بسبب ما كان بين الأمراء الموحدين من الحروب والوقائع والفتن والزعازع ..."[2].

ومن أخبار المجاعات في مملكة غرناطة ما يذكره ابن عذارى أيضا بأن في سنة 663 هـ / 1264 – 1265م : " ... كان بالأندلس غلاء مفرط أكثره بمالقة فكان فيها المأكول غال ونيله عويص، وبيعت فيها الحاجة المثمنة بالثمن الرخيص ..."[3]، وهذا راجع إلى غلاء المأكول فأصبحت الأشياء الثمينة رخيصة مقابل الغذاء، كما نجد ذكرا لهذا الغلاء أيضا في الترجمة التي أفردها ابن الزبير لأبي محمد عبد العظيم البلوي (ت666هـ / 1266م) فهو أشار إلى حدوث " ... مسغبة في بلده ، فباع كتبا وأغراضا عديدة كانت عنده، وتصدق بثمنها..."[4] على المحتاجين، وهناك إشارة أخرى عن هذه المجاعة في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن الحكيم (ت 673هـ / 1274م) لقحط وقع في مملكة غرناطة قبل موته بوقت قصير، أي ربما تكون سنة وفاته، فأوصى بذلك بمال تصدق ببعضه قبل موته على الفقراء[5].

---

[1] ابن عذاري المراكشي : **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** – قسم الموحدين ، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط 1 ، لبنان، 1985 ، ص 351.

[2] المصدر نفسه ، ص 351.

[3] المصدر نفسه، ص 435.

[4] **صلة الصلة** ، ليفي بروفنسال، الرباط، ترجمة رقم 50، ص 35، 36.

[5] المصدر نفسه ، ترجمة رقم 368، ص 216، 217.

وفي حوادث سنة 694 هـ / 1295م، يخبرنا تقي الدين المقريزي إلى أنه قد "... عم الغلاء والقحط ممالك المشرق والمغرب والحجاز..."[1]، وهو ذات الأمر الذي أشار إليه الناصري السلاوي بحدوث مجاعة شديدة ووباء عظيم عم المغرب وأفريقية ومصر سنة 693هـ / 1293 -1294 م[2] ومن المنطقي أن تأثير هذه الأزمة قد وصل إلى الأندلس باعتبارها من بلاد المغرب رغم أننا لم نعثر على إشارة عن هذا الغلاء في المصادر الأندلسية، وفي سنة 705هـ / 1305-1306م يخبرنا ابن الخطيب عن حدوث "...بلاء وغلاء ومحنة... " في خبر مقتضب غير واضح الإشارة، ببلد الشاعر الأديب أبي العباس أحمد بن عبد الله بن عرفه اللخمي (ت 707هـ/ 1308م) وذلك عندما استولت عليه الدولة النصرية، وعليه هاجر الشاعر إلى غرناطة أواخر هذه السنة[3]، إلا أن ابن الخطيب لم يسم لنا بلد الشاعر المذكور في الترجمة، وهي على الأرجح تكون مدينة من نواحي غرناطة أو أنها مدينة سبته التي استولى عليها محمد الثالث الملقب بالمخلوع في شوال من سنة 705[4]هـ أفريل ماي 1306م.

ويشير ابن أبي زرع إلى حدوث قحط ومجاعة سنة 723هـ / 1323 - 1324م[5]، إلا أنه لم يشر صراحة بأن ذلك بالأندلس أو بالمغرب ، وفي السنة التالية لهذا التاريخ يشير ابن أبي زرع مرة أخرى إلى حدوث " الغلاء العظيم والمجاعة الشديدة بالمغرب"[6]، إلا أننا أيضا لا نعلم مدى تأثير هذه الأحداث على الأندلس، وقد تكون هذه المجاعة قد أصابت مدينة غرناطة إذا وضعنا في الحسبان ما أشار إليه الطبيب الشاعر ابن خاتمة (ت 770هـ / 1369م) في حدوث مجاعة في الأندلس حوالي سنة 729 أو 730هـ/ 1329-1330م وهذا بعد حوالي ستة سنوات، حيث كان فيها ضعاف الناس تحت وطأة الجوع يقتاتون مما وجدوه من القمح والشعير المتعفن المخزون من سنوات كثيرة

[1] **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، الجزء الأول والثاني تحقيق محمد مصطفى زيادة، والثالث والرابع تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة 1934 ، 1958 ، 1970 ، ج 1 – 3 ، ص 803 ، 804 ، 808 ، 809، 810 ، 814 ، 815.

[2] **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** ، القاهرة، 1894، ج 3 ، ص90.

[3] **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، 279.

[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 552.

[5] **روض القرطاس** ، ص 413.

[6] المصدر نفسه ، ص 413.

سابقة، وكانت هذه المجاعة في عهد السلطان محمد الرابع (725- 733هـ/ 1325 - 1333م)، والذي لجأ إلى طلب العون من المرينيين، والذين بدورهم لبوا طلبه وأمدوه بمساعدات عسكرية واقتصادية مكنته من استعادة جبل طارق في شوال من سنة 733 هـ / جوان 1333م بعد 24 سنة من سيطرة النصارى عليه[1].

مُني المرينيون بهزيمة كبيرة في الأندلس في موقعة نهر سلادو rio salado سنة 743هـ / 1342م، كما سقطت الجزيرة الخضراء في أيدي النصارى سنة 743هـ / 1342م[2]، فتوقفت بذلك مساعداتهم الغذائية والعسكرية المتجهة إلى مملكة غرناطة، فكان القحط الذي أصاب أهل غرناطة بالقلق سنة 747هـ / 1346 . 1347م وهذا حسب تعبير ابن الخطيب[3]،كما تخبرنا المصادر التاريخية عن حدوث مجاعة عظيمة في المغرب الأقصى سنة 776 هـ/ 1374م، إلا أننا لا نعلم مدى تأثيرها على مدن مملكة غرناطة وعامتها[4] بشكل دقيق، وفي سنة 816 هـ / 1413م حدثت بفاس مجاعة توفي فيها عدد كبير من الفقهاء الأعلام وهي المجاعة التي أثرت على مملكة غرناطة وسكانها[5].

وفي الأيام الأخيرة من تاريخ مملكة غرناطة وبعد سقوط كل حواضرها، عانت العاصمة من الجوع والغلاء بسبب الحصار الذي فرض عليها من الملكين الكاثوليكيين، وهو الحصار الذي دام قرابة سبعة أشهر بداية من جمادى الآخرة سنة 896 هـ أفريل ماي 1491م، فاشتدت معاناة عامة غرناطة مع حلول فصل الشتاء حتى وُقعت معاهدة التسليم في الثالث من شهر صفر سنة 897هـ الخامس ديسمبر سنة 1491م ثم دخول النصارى قصر الحمراء[6] وسيطرتهم عن ما بقي للمسلمين من أرض أرض الأندلس

---

[1] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 112 – 114.

[2] المرجع نفسه ، ص 116 – 118 .

[3] **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 146.

[4] ابن قنفد القسنطيني : **أنس الفقير وعز الحقير** ، نشر محمد الفاس وأدولف فور ، الرباط ن 1965، ص 105.

[5] ابن القاضي : **درة الحجال في أسماء الرجال** ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة تونس ن 1972 ، ج2، ص 15.

[6] المقري : **نفح الطيب** : ج 4 ، ص 514 ، 525 ، المقري : **أزهار الرياض** ، ج 1 ، ص 66 ، السيلاوي : المصدر السابق، ج 4 ، ص 103 ، 104.

المبحث الثاني : المشاكل الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة.

بناءا على ما تقدم ذكره في المبحث السابق، من محاولة لقراءة أسعار المواد الاستهلاكية لعامة غرناطة، وكذا مقارنتها بمستوى دخل العامة، فإن عامة غرناطة عانت العديد من المشاكل الاجتماعية التي لم تكن خاصة بهذا القطر من العالم الإسلامي، وإنما كانت تختلف درجة تأثيرها من مكان لآخر على حسب المعطيات الاقتصادية والموقع والاستقرار السياسي، فما هي أبرز المشاكل الاجتماعية التي كانت تعاني منها عامة غرناطة في عصر بني الأحمر؟

أ. الفقر :

هناك اختلاف كبير بين العلماء والفقهاء في معنى كلمة الفقير، وهذا خاصة إذا ما قارناه بالمسكين، فهل هما يحملان نفس المعنى؟، أم أن هناك فرقا بينهما ؟ فأبي حنيفة النعمان يرى أن المسكين هو من لم يسأل الناس شيئا، أما الفقير من سأل، وذهب غيره إلى أن الفقير له مال دون النصاب، أما المسكين من لا شيء له من المال، كما رجح آخرون أن المسكين أسوء حالا من الفقير بالإضافة إلى عجزه عن الكسب في أغلب الحالات[1].

وكغيره من المجتمعات الإنسانية، كان المجتمع الغرناطي يضم فئات متنوعة ومختلفة من حيث القدرة المادية فكان فيه الفقراء والمساكين، وهو ما يظهر لنا من خلال الوثائق الغرناطية المتعلقة بتسجيل الوصايا والهبات، حيث نجد كثرة الأحباس بشتى أشكالها، من أراض زراعية إلى أفران وأشجار مثمرة وغيرها[2]، خاصة الموجهة منها للفقراء والمساكين، وهو الأمر الذي نرصده من خلال وصية أوصى بها الشيخ أبو يزيد خالد بن القائد أبي الحسن حين أوصى بأن : "... يخرج من ثلث متروكه من أصل وسواه عشرون دينارا من الذهب بصرف الفضة المعتاد وتوضع في طعام ويفرق على الضعفاء

---

[1] أبو بكر بن مسعود الكلساني : **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** ، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2003، ج 2 ، ص 43.

[2] لويس سيكو ذي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية من القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي**، مدريد، 1961، ص 13 – 25.

والمساكين عن كفارة أيمانه بالله عز وجل وبقية الثلث يفرق شطره على الضعفاء من أسرى المسلمين ..."[1].

وهو ذات الأمر الذي نجد عنه إشارة أخرى عند مؤرخ آخر، حيث تلجئ بعض الأسر الغرناطية الفقيرة والمحتاجة من الناحية المادية، إلى تشغيل أولادها الصغار حتى يخففون عنهم آثار الفقر والحاجة[2]، كما نجد إشارة أخرى عند لسان الدين بن الخطيب حول فقراء غرناطة، مقرونة بالارتباط مع هذه المملكة القريبة من الساحل بالميناء البحري، فيقول : "... وفقيرها لا يفارق الأحزان وجوعها ينفي به هجوعها تحث على الأمواج أقواتها ... "[3]، إلا أنه وعلى حسب المصادر التاريخية الغرناطية التي وصلتنا، لم نجد ذكرا كثيرا لظاهرة التسول رغم غلاء المعيشة في المملكة، وهذا على عكس الكثير من الحواضر الإسلامية، وهو الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤل حول عدم ذكر الفقر والتسول في تلك المصادر، هل يعود إلى عدم استفحال هذه المظاهر في المجتمع الغرناطي من الأصل ؟ رغم المشاكل السياسية والمد النصراني الذي ضيق الخناق على من بقي من الأندلسيين، أو أن الأمر يعود إلى عدم ذكرها في المصادر التاريخية، مع العلم أننا لم نكتف بالاعتماد على المصادر التاريخية الكلاسيكية بل شملت هذه الدراسة كتب النوازل والفتاوى والوثائق والتراجم، حيث لم يصلنا إلا ما أشار إليه أحد الفقهاء بجواز السؤال في المسجد لغلبة الحرمان في ذلك الموضع[4].

وفي هذا المجال ساهمت الأوقاف في الحد من ظاهرة الفقر والعوز، ففي نازلة طرحت على الإمام السرقسطي حول من قام بوضع أحباس يشترى من فائدتها أثواب تفرق توزع على المساكين لكسوتهم في عيد الأضحى[5]، كما ذكر الإمام المواق في نازلة بأن رجلا أوصى بفدان يكون حبسا على المساكين بعد وفاته يؤخذ كل عام ويشترى به خبز يفرق على الضعفاء والمساكين في شهر رمضان[6]،

---

[1] المصدر نفسه ، ص 14.

[2] الجزيري أبو الحسن علي بن يحيى بن القاسم : **المقصد المحمود في تلخيص العقود** ، مخطوط المكتبة الوطنية ، الرباط ، رقم 592 ق ، ص98أ.

[3] **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديـــار** ، تحقيق محمد كمال شبانة ن مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2002، ص91.

[4] ابن لب : المصدر السابق، ج 1 ، ص 75.

[5] الونشريسي : المعيار، ج 7، ص 139.

[6] المصدر نفسه ، ج 7، ص 182.

كما سئل السرقسطي نفسه عن شخص له مطحنة للزيتون فحبس ثلثي فائدتها للطلائع التي تحرس المسلمين[1].

وتتعدد الأمثلة التي تؤكد تضامن العامة من أهل مملكة غرناطة في عصر النصريين، حيث نجد العديد من الإشارات التي تفيد بوقف فوائد الأراضي والمطاحن على الجند والتحصينات العسكرية خاصة منها التي تكون متاخمة لحدود العدو النصراني، ويدخل في ذلك دعم العامة من سكان الحصون وتعميرها حتى تستمر مقومات الحياة التي تساهم بدورها في العملية الدفاعية[2]، ويدخل كذلك في هذا المجال موضوع فك الأسرى، وفي هذا كان للوقف دور كبير في تخليص المسلمين من يد الممالك النصرانية، ففي مسألة لابن لب ذكر عملية جمع المال لأسيرة افتكت من دار الحرب، إلا أنها عجزت عن السداد فجمعت لها الصدقة حتى تم فكها[3]، وذات الأمر ذكره ابن بطوطة حين مروره بمالقة حيث وجد قاضيها الفقيه أبا عبد الله بن أبي جعفر قاعد بالمسجد الأعظم ومعه وجوه الناس يجمعون مالا برسم فداء الأسرى[4]، وهي العملية التي تنشط في مدينة لورقة[5]، وغالبا تجمع الأموال لافتكاك الأسرى العاجزين عن دفع ثمن حريتهم[6] ففي الغالب يكون الجندي من عامة وبسطاء الناس.

ب . الأمراض والأوبئة :

مثل غيرها من بلاد العالم الإسلامي، انتشرت بمملكة غرناطة النصرية بعض الأمراض والأوبئة، ولأن فئة العامة هي الأكثر في المجتمع فقد مستها هذه المشاكل بشكل كبير ومباشر، هذا رغم ما عرف به الأندلسيون عبر تاريخهم من اهتمام كبير بالنظافة والصحة العامة، وهو الأمر الذي كان محل اهتمام كثير من الباحثين العرب والأجانب، مقارنة بباقي الحواضر الإسلامية والأوربية المعاصرة لها.

[1] المصدر نفسه ، ج 7، ص140.
[2] المصدر نفسه ، ج 7، ص140.
[3] المصدر نفسه ، ج 2، ص 211
[4] المصدر نفسه ، ج 2، ص 211
[5] ابن سراج: المصدر السابق، ص 153.
[6] الونشريسي : المعيار، ج 7، ص 161.

ويؤكد ذلك المقري في كتابه نفح الطيب، حيث يقول : " ... إن أهل الأندلس أشد خلق الله اعتناء بنظافة ما يلبسون وما يفرشون وغير ذلك مما يتعلق بهم، وفيهم من لا يكون عنده إلا ما يقتات به في يومه فيطويه صائما ويبتاع صابونا ويغسل به ثيابه، ولا يظهر فيها ساعة على حالة تنبؤ العين عنها ..."[1]، وقد توفرت مملكة غرناطة على عدد كبير من الحمامات العامة، مثل حمام الحامة الطبيعي والذي كان يقصده المرضى من كل مكان ليشفوا من أمراضهم[2]، وكذلك الحمامات الكثيرة المنتشرة في المدن[3] هذا ناهيك عن حمامات الفئة الميسورة والتي كانت في منازلهم[4]، وقد سجل لنا المؤرخ ابن باق عن حياة العامة في غرناطة وشدة حاجتهم إلى استعمال الحمام، حيث صار تقليدا من التقاليد السائدة والمتحكمة في حياة أهل المدينة من بدو وحضر، بل وحتى النساء، فما تكاد كبيرة أو صغيرة إلا وتذهب إلى الحمام[5].

ورغم ذلك فقد تعرضت العامة في مملكة غرناطة على عهد بني نصر إلى عدد من الأوبئة كان أولها ما حدث من وباء وغلاء شديد في بلاد المغرب والأندلس سنة 635هـ / 1237م مما دفع الكثير من العامة إلى الهرب من تلك الأحوال السيئة[6] لا سيما أن السلطة المركزية في المملكة لازالت مفككة وهي في طور النشأة،

إلى الوباء الخطير الذي عرف بالحمى السوداء أو "الطاعون الأسود"[7] ، والذي اكتسح الشرق والغرب في نهاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي[8]، هذا الوباء الذي

---

[1] **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 223.

[2] محمد عبد الله عنان : **فترة مضطربة من تاريخ غرناطة** ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد ، المجلد الخامس عشر ، 1970، ص 106.

[3] أنظر الملحق رقم 01

[4] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 215.

[5] ابن باق أبو الحسن علي بن محمد : **زهرة الروض في تلخيص تقدير الفرض** ، دراسة وتحقيق ليلى بوشعيب، رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2012/2011، ص107.

[6] محمد سهيل طقوش : **تاريخ المسلمين في الأندلس**، دار النفائس، بيروت، 2005، ص 558.

[7] عبد العزيز فيلالي : **تلمسان في العهد الزياني** ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 253.

[8] Rachel arie .op , cit , p 396.

انطلق من آسيا الصغرى سنة 735 هـ / 1324م ووصل إلى أوربا فاجتاح مناطق واسعة منها، وبدأت إصابات هذا الوباء تظهر في المدن الأندلسية والنصرانية الشمالية، فأودى بحياة الآلاف من العامة والخاصة[1]، ففي سنة 749 هـ / 1348م بدأت البوادر الأولى لهذا الوباء في بلاد المغرب[2] ثم برشلونة[3]، فأودى بحياة العديد من الناس، وفي نفس السنة أصاب مدينة ميورقة، ثم ظهر في ألمرية سنة 749هـ / 1348م، وهو الذي تكلم عنه محمد الأسلمي المعروف بالبلباني (ت764هـ/1362م) من أهل المرية في تأليف أسماه "إصلاح النية في المسألة الطاعونية"[4]، ثم انتقل الوباء سنة750هـ/ 1349م إلى مدينة مالقة وغرناطة والتي أصبح يموت فيها كل يوم أكثر من 100 مصاب، وهو الأمر الذي زرع الرعب في قلوب العامة والخاصة الذين فروا إلى المناطق البعيدة خوفا من هذا الوباء[5]، وتكلم عنه أبو الحسن النباهي الذي كان شاهدا على ما وقع في بلدته مالقة فيقول في ذلك : "...وقد شاهدنا منه غرائب يقصر اللسان عن بيان جملة أجزائها ومنها انتهى عدد الأموات في تلك الملحمة الوبائية بمالقة إلى ما يزيد في اليوم على الألف، بقي بعد ذلك أشهر حتى خلت الدور وعمرت القبور وخرج أكثر الفقهاء والفضلاء والزعماء..."[6]، وكانت بداية هذا الوباء في آسيا الصغرى، وتحديدا في منطقة "الخطا" وهي بلاد الصين[7]، وهناك من الباحثين من ذهب إلى تحديد المنطقة بدقة وهي "بالكاش" شمال منغوليا[8]، وقد انتشر هذا الوباء عبر حركة التجار إلى تركية والحبشة

---

[1] أحمد عزاوي : **الغرب الإسلامي في أواسط القرن الثامن الهجري** – دراسة تاريخية لديوانيات ريحانة الكتاب لابن الخطيب ، جمعية الحسن الوزان للمعرفة التاريخية، القنيطرة ، 2008، ص 61.

[2] عبد العزيز فيلالي : **بحوث في تاريخ المغرب الأوسط في العصر الوسيط**، دار الهدى، عين مليلة، 2014، ص124.

[3] Rachel arie , op , cit , p 396.

[4] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 2، ص 146.

[5] الجزري شمس الدين أبو الخير محمد : **غاية النهاية في طبقات القراء**، نشره برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1980، ج1، ص 66.أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 132.

[6] النباهي : المصدر السابق ، ص 156.

[7] ابن خاتمة الأنصاري : **تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد**، منشور ضمن كتاب محمد العربي الخطابي : **الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية** – دراسة وتراجم ونصوص – دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت، 1988، ج 1، ص 173.

[8] محمد الأمين البزاز: **الطاعون الأسود بالمغرب في القرن 14**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد16، 1991،ص109.

ومصر والشام[1]، ثم إلى موانئ البحر المتوسط وبلاد الفرنجة ثم شمال الأندلس وإفريقية ، حتى شمل كل بلاد الغرب الإسلامي[2]، وكان هذا المرض في العادة يظهر في الأحياء الشعبية من عامة المجتمع عندما تقل فيها أحيانا النظافة، حيث الأزقة الضيقة وتكدس بعض الفضلات، وكذا في المدن ذات الكثافة السكانية الكبيرة[3] خاصة في مالقة وغرناطة وبلش وغيرها من المدن الأندلسية [4].

من بين الذين عاصروا هذا الوباء الفتاك الطبيب الأندلسي ابن خاتمة الأنصاري[5] (770هـ / 1369م) في مسقط رأسه ألمرية، والذي أخذ يبحث في أسباب ظهور هذا الداء وطرق الوقاية منه وعلاجه، وكيفية انتقاله بين الناس، فأخذ يسجل ملاحظاته ويشاهد أحوال العامة من المرضى والأصحاء مع إسداء النصائح ومحاولة مساعدة المصابين [6]، وبعد فترة أعلن عن نتيجة بحوثه التي قدمها لأهل بلده بأن هذا المرض ينتقل من المريض إلى الشخص السليم بالملامسة والمجاورة، ومن ذلك ألف كتابا في هذا الوباء سماه " تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد "[7]، وبناءا على ذلك تجنب عدد كبير من المجتمع الأندلسي بعامته وخاصته، أكل لحوم الماشية التي وقع فيها الوباء وإتباع وسائل الوقاية مع التهوية الصحية في المنازل والغذاء الصحي، وتنظيم أوقات الحركة والسكون والنوم واليقظة[8]، والإكثار من شرب عصير الليمون والحصرم، وتناول أنواع معينة من الفاكهة كالتفاح والأجاص والرمان والسفرجل، والتين والعنب والتمور وكذا غسل الخضار جيدا قبل أكلها، مع تفضيل الجزر والكوسى بالإضافة إلى عزل المصاب بالوباء الكبير أو الطاعون خوفا من انتقال العدوى،

---

[1] ابن خاتمة الأنصاري : المصدر السابق، ص 173.

[2] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 38.

[3] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 133.

[4] Rachel arie , op, cit , pp 397 – 398.

[5] هو أحمد بن علي بن خاتمة الأنصاري أبو جعفر من أهل المرية، له مشاركة في الطب وكان كاتبا بليغا وشاعرا مجيدا تصدر للإقراء بالجامع الأعظم بالمرية، له مؤلفات مهمة في الطب، توفي بالمرية سنة 770 هـ / 1368م. أنظر : ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج3، ص 239 – 259.

[6] محمد العربي الخطابي : **الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية** – دراسة وتراجم ونصوص – دار الغرب الإسلامي، ط 1 ، بيروت، 1988، ج 1 ، ص 78.

[7] ابن خاتمة الأنصاري : المصدر السابق.

[8] المرجع نفسه ، ص 155 ، 156.

وإحراق الأثواب وتطهير المكان بالبخور والكحول، وعدم الأكل في أطباق المريض[1]، ومن بين الذين اهتموا بهذا الوباء الطبيب الغرناطي محمد بن إبراهيم الأنصاري[2] المعروف بابن السراج، والذي كان يداوي الفقراء من العامة مجانا كما " ... عين ما يستفيده في الطب صدقة على المحتاجين وكان يؤثرهم ويخف إلى زيارتهم ويفدهم ويعينهم على معالجة عللهم ..."[3].

ولم تذكر لنا المصادر التي بين أيدينا أسماء من سقط في هذا الوباء من العامة مثلما ذكرت لنا أسماء عديدة من الخاصة من مملكة غرناطة ومدنها مثل العاصمة ومالقة والمرية ووادي آش، وهو ربما يعود في الإصل إلى استحالة العملية لعدم شهرتهم ، كونهم أناس من العامة بالإضافة إلى كثرة العدد مقارنة بالخاصة من الناس وهو الأقرب للمنطق، هذا مع العلم أن آثار الوباء استمرت فترة طويلة حتى استفتي فيها ابن لب في نازلة بعدما يقارب العشرين سنة من حدوث الوباء[4].

إلى جانب الوباء الأسود، فقد تعرض عامة مملكة غرناطة إلى العديد من الأمراض العادية القابلة للشفاء وفقا لوصفات الأطباء، وأمراضا أخرى غير قابلة للشفاء كمرض الجذام أو البرص الذي لم يكن منتشرا بكثرة، رغم الإشارة التي يوردها ابن الخطيب عن جهل أهل مالقة بمرض الجذام وعواقبه فيقول : " ... وكيف لا بتعلق الذام ببلد يكثر به الجذام محلة بلواه آهلة والنفوس بمعرة عدواه جاهلة ... "[5]، بالإضافة إلى مرض الجرب[6] وبالإضافة إلى الأمراض السالفة الذكر كان مرض الجنون حاضرا، والذي يعاني منه بعض الناس من العامة، حيث يجمعون بأمر المحتسب بدور شبيهة بدور العجزة اليوم، فيؤمن لهم الغذاء والراحة وتقام عليهم حراسة دائمة حتى لا يضروا بمصالح الناس[7].

---

[1] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 164.

[2] هو محمد بن إبراهيم بن رويبل الأنصاري المعروف بابن السراج أبو عبد الله، من أهل غرناطة وأصله من طليطلة، كان طبيب الدار السلطانية في عهد ثاني ملوك بني نصر، له معرفة بالعشب وتمييز أعيان النبات توفي سنة 730 هـ / 1330م . أنظر : ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 4 ، ص 160 – 162.

[3] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 160 – 162.

[4] ابن لب : المصدر السابق، ج2 ، ص 117.

[5] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 91.

[6] الونشريسي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص

[7] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 134 ، 135.

وقد استفاد العامة في مملكة غرناطة من عناية طبية جيدة من قبل السلطة النصرية، والتي كانت مهتمة بالصحة العامة، وساعد على هذا الأمر تطور الطب بالمملكة، حيث بنى السلطان محمد الخامس755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) ، في غرناطة مارستان للمرضى الفقراء المسلمين من أهل غرناطة، وبالاعتماد على اللوحة الحجرية المحفوظة اليوم في متحف الحمراء، والتي نقش عليها تاريخ إنشائه الذي بوشر فيه في محرم من سنه 767 هـ / 1356م وانتهى بناؤه بعد مرور سنتين، حيث كان مؤلفا من جناحين واحد للرجال وآخر للنساء، وكل جناح من طابقين بينهما بهو كبير في وسطه بركة ماء، تصب فيها عدة نوافير[1]، وهو بناء يتميز بالاتساع والدقة في التصميم، كما استفاد عامة غرناطة من بعض الأحباس الخاصة بالمرضى والمساكين والتي كان يوقفها أصحابها لتغطية تكاليف علاجهم ، وهو الأمر الذي نجد عنه العديد من الإشارات في كتب الفتوى خاصة عند الإمام الشاطبي، وهذا عندما سئل عن أنقاض الأحباس، فورد ذكر لأحباس المرضى والمساكين [2].

كما تعرضت مملكة غرناطة إلى عدد من الكوارث الطبيعية والتي سببت الكثير من الخسائر المادية والبشرية، ومن أمثلة ذلك السيل الذي حدث سنة 882 هـ/ 1477م في مدينة غرناطة، والشيء الذي زاد من هول الكارثة هو حمله للحجارة المدمرة، وهو ما جعل المقري يعتبره عقابا من الله تعالى على مجاهرة الغرناطيين بالفسق والمنكر، فيقول في ذلك : " ... فبعث الله تعالى سيلا عرما على وادي حدره بحجارة وماء غزير كأفواه القرب، عقابا من الله سبحانه وتأديبا لمجاهرتهم بالفسق والمنكر ..."[3].

---

[1] Torres ballbas . elmaristan de granada . Alandalus . vol XII – fase 11 . 1944 . pp 484 – 486 .

[2] أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، تحقيق محمد بن الأجفان، مطبعة الكواكب ، ط2 ، تونس ، 1985، ص 170.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، تحقيق يوسف الشيخ ، ج 5 ، ص 395 .

ج . المشاكل الأخلاقية :

اشتملت عامة غرناطة كغيرها من المجتمعات على عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية والتي كانت تؤثر على عامة المجتمع بالسلب، رغم ما كانت تلقاه من محاربة من السلطة الحاكمة وكذا من الفقهاء والعلماء وأئمة المساجد، ومن بين هذه المظاهر التي مست عامة غرناطة، السرقة[1]، والتي كان انتشارها بشكل أكبر فترة الاضطرابات السياسية، وخاصة في القرى والضواحي البعيدة، حيث تضعف قوة السلطة المركزية، وفي هذا يخبرنا ابن الخطيب عن هذه الظاهرة فيقول : " ... والحر بدم الغريب مطلوب ..."[2]، وهو يرمي بذلك إلى أن بعض أهلها شرار يعترضون طريق الغريب بغية السلب ولو أدى بهم ذلك إلى قتل هذا الغريب المسلوب، ومن ثم يكون القصاص منهم[3]، ويضيف ابن الخطيب في موضع آخر حين يصف سوء أخلاق العامة في بعض المناطق من غرناطة وسطوهم على بعضهم، حين يقول : " ... وفتنة يعد بها واعد، وشرور تسل الخناجر وفاجر يسطوا بفاجر، وكلف بهاجر واغتمام تبلغ به القلوب الحناجر ... "[4]، كما لا تخلو أرباض مدينة غرناطة من حوادث السرقة والنهب للممتلكات الخاصة والعامة، وهو ما نجد له ذكرا في بعض الفتاوى التي طرحت على علماء مملكة غرناطة، فمن الناس من يستفتي قاضي الجماعة في العاصمة النصرية أبي القاسم ابن سراج[5] في حكم ذبيحة السارق حول إذا ما كان يجوز أكلها أم لا، فأجاب بجواز أكلها إذا وافق السارق الصواب في طريقة الذبح وإلا فلا[1].

---

[1] ابن عاصم أبو بكر محمد الغرناطي: **جدائق الأزاهر في مستحسن الأجوبة والمضحكات والحكم والأمثال والحكايات والنوادر**، تحقيق أبو همام عبد اللطيف عبد الحليم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2014، ص 153.

[2] ابن الخطيب : **معيار الاختيار**، ص 96.

[3] المصدر نفسه ، هامش رقم 103، ص 96.

[4] المصدر نفسه ، ص 112.

[5] هو قاضي الجماعة أبي القاسم بن سراج الأندلسي عاش في غرناطة وتتلمذ على عدد من الشيوخ أهمهم أبو سعيد فرج بن لب التغلبي، مارس التعليم فأخذ عنه جماعة من الأئمة الكبار، تولى مركز قاضي الجماعة، توفي سنة 848هـ 1444م . أنظر : السخاوي شمس الدين محمد : **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مكتبة القدس، 1355 هـ ، ج 7 ، ص 248 ، رقم 617 ، الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى : **وفيات الونشريسي** – ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر ، الرباط ، 1976 ، ص 251. التنبكتي أحمد بابا : **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ، ط 1 ، مطبعة السعادة ، طرابلس، 1329 هـ ، ص 526 ، رقم 629.

كما انتشر عند العامة والخاصة في مدينة غرناطة النصرية شرب الخمور وعلى نطاق واسع، حتى كثرت أسئلة العامة للمفتين حول طرق تطهير أواني الخمر[2]، ولا أدل على انتشاره عند العامة من أهل غرناطة من كثرة نسيانه حتى يتحول إلى خل ويستعمل لذلك[3]، وعلى ما يبدو فقد فشي شرب الخمور في المجتمع الغرناطي الأندلسي إلى درجات التعصب والتفنن، وعليه يخبرنا ابن الخطيب بأنهم يؤثرون شرب الخمر إلى درجات كبيرة على لذة الملك والخلافة ، فيقول : " ... يداوون بالسلافة[4] علل[5]، الجلافة ويؤثرون علل التخلف على لذة الخلافة ... "[6] وهذه هي أعلى درجات التمسك بشرب الخمور والتفنن فيها، وفي موضع آخر يخبرنا المقري عن لسان الدين بن الخطيب في وصفه لأحد شاربي الخمر، فيقول : " ... المتقلبين من أحوالها بين الصحو والثمل ... "[7]، وقد استفتى أحد الغرناطيين قاضي الجماعة ابن سراج في إمكانية الصلاة على من مات مخمورا، فأجابه بجواز ذلك مع شرط عدم حضور من يشار إليه في الدين والفضل والعلم جنازته ليرتدع الناس عن ذلك الحال[8].

وفي ذات السياق سئل الفقيه الحفار عما "اعتاده الناس في عقد النكاح من الحقوق العريضة وحضور الملاهي ... وصفة العرس أن يحضر المزامير ويذبح ثورا أو ثورين أو أكثر، كل واحد على حاله، فيجتمع الفساق ويخرجونهم إلى موضع واسع، فيحلبون الخمر ويشربونها، وإذا كان الليل يحضر النساء الزواني معهم مختلطات معهم وأهل الموضع من الرجال معم، والنساء فوق الأساقف والجدران وفي الطرق، إضافة إلى مناكر أخرى مثلما يطلى به جسد العروس ويقال لها لا تغسليه وتمكث دون

---

[1] أبو القاسم محمد بن سراج الأندلسي : **فتاوى قاضي الجماعة أبي القاسم بن سراج الأندلسي** ، تحقيق محمد أبو الأجفان ، المجمع الثقافي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2000 ، ص 134. في نفس المسألة أنظر : ابن لب أبو سعد فرج بن قاسم : **تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد**، تحقيق حسين مختاري وهشام الرامي، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2004،ج1، ص 114.

[2] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 124.

[3] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 83 ، 84.

[4] السلافة هي أفضل أنواع الخمر إذ هي السائل قبل العصير. أنظر : ابن الخطيب : **معيار الاختيار**، ص 106.

[5] علل : هو الشرب للخمر المرة تلو المرة. المصدر نفسه ، ص 106.

[6] المصدر نفسه ، ص 106.

[7] المقري : **نفح الطيب** ، تحقيق يوسف الشيخ، ج 7 ، ص 227.

[8] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 114.

صلاة، دون قدرة أحد على تغيير المنكر بما فيهم قائد الحصن والفقهاء الذين كان منهم من يفعلها لنفسه، وتعمل بحضرته..."[1]، هذه النازلة غنية بالصور المعبرة عن ما كانت تعيشه بعض الفئات من عامة مملكة غرناطة، ومن بين الصور التي نلاحظها أن الزنا والدعارة وشرب الخمور كانت منتشرة في البوادي والحصون إلى درجة انخراط الفقهاء في مثل هذه الأفعال، حتى سماهم ابن الحفار بـ "الجهال والفساق وأعداء الشريعة"، كما تبين لنا هذه النازلة شيئا من ضعف السلطة المركزية على مثل هذه المناطقوالتي ربما تكون بجوار النصارى، والذين فشت فيهم هذه الأفعال حتى أصبحت من العادات المألوفة حسب ما جاء في لفظ النازلة، وبالموازاة من ذلك كانعجز قائدالحصن أو الفقهاء من منع هذه المظاهر.

وفي نازلة أخرى تبين مستوى الإنحراف الأخلاقي الذي انتشر في الحصون والبوادي، حيث سئل ابن لب في أن "رجلا من أهل الدعارة والفساد خرج بزوجه للغنادير وأمكنهم منها وبقيت على حالة فساد إلى أن احتالت على نفسها ورجعت لقريتها تائبة مما أكرهت عليه، وبقي زوجها مع المفسدين على ضلالة وهي تريد حل عصمتها منه إذ ليس له مال تفدي فيه بنفقتها ولا هو مستقر بموضع تناله فيه الأحكام فتطالبه بما يجب لها قبله"[2]، في هذه النازلة نلاحظ ما ذهبنا إليه سابقا من انتشار للفساد الأخلاقي ومخالفة الشرع الاسلامي عند عامة مملكة غرناطة، إلا الشيء الذي نركز عليه أكثر في هذه النازلة هي عبارة "ولا هو مستقر بموضع تناله فيه الأحكام"، وهي تبين بوضوح انتشار الفساد بشكل كبير بالبادية والحصون البعيدة عن الحضرة حيث البعد عن الشرطة والقضاء، وهو ما يبين بوضوح عجز السلطة المركزية على بسط سيطرتها على المناطق البعيدة عن الحضرة والتي يقصدها أهل الفساد والواحش.

وفي نفس الموضوع نجد نازلة أخرى لابن لب في " رجل تزوج امرأة وخرجت معه من حضرة غرناطة إلى البادية ثم مزق كتاب صداقها وأخرجها مع جماعة من المفسدين للفساد وبقيت على هذه الحال مدة إلى أن تركها المفسدون لشأنها فأقامت بدار ثقة برسم الاستبراء نحو ثلاثة أشهر وطلبت للتزوج فطلبت بكتاب صداقها أو عمل موجب فصعب ذلك عليها، فتوجهت هي والذي طلبها

---

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 3 ، ص 250.

[2] ابن لب : المصدر السابق، ج2، ص 40.

للتزوج إلى الحضرة، وكتب لهما صداق يتضمن أنها بكر يتيمة، وضمن حضور الاستيمار وشهد على الزوج والولي ودخل الزوج بها بعد تمام الإشهاد"[1]، فمن خلال النازلة نلحظ مستوى الفساد الذي كان منتشرا، حيث لا يتعلق بالزوج والزوجة فقط، ولكن يتعدى للشهود وصاحب العقد الذي وثق النكاح الثاني للزوجة.

ورغم ذلك فقد بذل الفقهاء مع العامة من أهل غرناطة مجهودات كبيرة من أجل كبح جماح هذه المظاهر السيئة خاصة منها الدعارة والزنا، وذلك بتزويج المرأة التي طرأت على موضع من المواضع معلنة توبتها، وفي مثال على هذا سئل ابن لب على امرأة طرأت على بعض الأماكن ذكر أنها كانت على فترة وفساد، إلى أن ترامت على في الجامع من ذلك المكان وزعمت أنها تائبة، ورامت التزوج، فهل يمكن تزوجها بعد كتب عقد أنها طرأت على ذلك الموضع منذ المدة المذكورة ولا يعلم لها ولي دفعا لحسم علة الفساد أم لا؟ فأجاب بأن يثبت أن المرأة المذكورة طارئة على الموضع، وتصدق في عدم الزوج وفقد عدة منه وبراءة الرحم وتزوج بعد اعترافها بذلك كله، ويذكر بأنها كانت زوجة لفلان بموضع كذا وفارقها بموت أو طلاق منذ كذا وأنها لم تتزوج قط إن كانت تقول ذلك[2].

ومن بين الأشياء التي تعود عنها المجتمع الغرناطي وتعتبر من المشاكل الأخلاقية المخالفة للشرع الإسلامي هي تبرج النساء، وهو الأمر الذي نجد له مجموعة من الإشارات عند لسان الدين ابن الخطيب، حين يصف نساء غرناطة فيقول : " ... ثياب أهلها بالعبير تتأرجح وحورها تتجلى وتتبرج وولدانها في وسط أنهارها المتعددة تتفرج ... ولله در القائل

أَلْجَأَنِي الدَهْرُ إلى عَالِــــمٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ العِلْمُ والدِيـنُ

فِي بَلْدَةٍ عَوَّذْتُ نَفْسِي بِهَا إِذْ فِي اِسْمِهَا طَهَ وَيَاسِيـنُ[3] (السريع)

وفي موضع آخر يصف ابن الخطيب لباس نساء غرناطة، فيقول : " ... يلبس نساؤها الموق على الأملد المرموق، ويسفرن عن الخد المعشوق وينعشن قلب المشوق بالطيب المنشوق ..."[4]، وهذا

---

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 34.

[2] ابن لب : المصدر السابق، ج 2 ، ص 34.

[3] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 109.

[4] المصدر نفسه ، ص 132.

وصف لما شاهده ابن الخطيب في الساحات العامة للملكة، كما نجد إشارة إلى أمر مثيل للتبرج الذي كان في مملكة غرناطة، وفي موضع آخر يصف ابن الخطيب خروج النساء لمشاهدة موكب السلطان مارا بوادي المنصورة بقوله : " والنساء إلى مشاهدة التبريز قد حفت، وبشاطئ الوادي قد صفت، قد أبرزن الثنايا ببروق الثنايا، وسددن سهام المنايا عن حواجب كالحنايا، يشغلن الفتى عن شؤونه..."[1]، كما يذكر لنا قاضي الجماعة ابن سراج وجود عادة إكثار النساء من الجلوس إلى الصناع في الشوارع دون مصلحة أو فائدة، وقال بوجوب منع ذلك من قبل السلطة الحاكمة[2]، ونجد إشارة أخرى في فتاوى قاضي الجماعة ابن سراج حول الزنا ، حين سؤل في نازلة حول امرأة ولدت بعد شهرين من عقد زواجها، وهو ما اعتبره دليلا واضحا على حدوث الزنا[3]، ويترتب على حوادث الزنا عند عامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر العديد من التبعات، حيث يحدث في الكثير من الأحيان إجهاض الجنين قبل ولادته ولادة طبيعية، ورغم ندرة النوازل المتعلقة بهذا الموضوع للسرية التي تحيط مثل هذه الظواهر، إلا أننا عثرنا على نازلة للفقيه الغرناطي أبو عبد الله المواق[4](897هـ/1492م)، والتي سئل فيها عن اتفاق زوجين بإسقاط الجنين قبل أن يصل عمره أربعة أشهر[5]، فأفتى لهم بتحريم هذا العمل جملة وتفصيلا، إن وافق الزوج أو رفض، غير أن الفتوى تلفت نظر الدارس للتاريخ الاجتماعي إلى آفة خطيرة تتمثل في رواج بعض الأدوية الموجهة للإجهاض بين العامة من الناس، وهو الأمر الذي نبه إلى خطورته فقاء مملكة غرناطة وأفتوا بتحريمه[6].

وما يلفت الانتباه في هذه النازلة هو التأكيد على تأخير إقامة الحد على المرأة الزانية على أساس احترام حق الجنين في الحياة، فيكون التأخير في البداية في إقامة الحد أو الجلد حتى تضع جنينها،

---

[1] ابن الخطيب : خطرة الطيف، ص 40.

[2] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 288.

[3] المصدر نفسه ، ص 139.

[4] أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدوسي الغرناطي الشهير بالمواق، مفتي غرناطة ، أخذ عن مجموعة من العلماء، منهم أبو القاسم بن سراج ومحمد بن عاصم، توفي في شعبان سنة 897هـ / 1492م ن له شرحان على مختصر خليل، وكتاب "سنن المهتدين في مقامات الدين"، أنظر : محمد بن مخلوف : **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، (دت) ، ص 262.

[5] الونشريسي : المصدر السابق ، ج 4 ، ص 236.

[6] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 253.

مخافة ضرره، ثم يكون التأخير أيضا للبكر حتى تتعافى من نفاسها لأنها مريضة، وإن كانت ثيبا فيؤخر قيام الحد حتى الفطام إن لم يكن للولد من يرضعه[1].

ويصور لنا ابن الخطيب الكثير من مظاهر الانحراف، حيث يصف لنا الكثير من أصحاب الدكاكين القاعدين بقارعة الطريق حيث تقع أعينهم على المنكرات والعورات وسماع الفحش والسباب[2]، ومن ذلك الشهادة على صفة المرأة غير المتحالة"الشابة"، وسماع كلامها وهو الذي كثيرا ما جر على رجال فضلاء الفتنة في غير ما خير وحكاية[3].

كما ظهرت عند عامة غرناطة فرقة تدعى بالإباحية أو الطريقة الفقرية، وهم أهل الإباحة وتحليل كل ما حرم الله، وهم الذين يصفهم الإمام الشاطبي بـ " الزندقة "[4]، فيظهرون الإسلام ويستترون بالكفر[5]، وعندما يسألون عن هذه الأفكار الغريبة يقولون : " ... أنهم لا ينظرون في كتاب ولا أسطار إنما ما حصل في صدورهم ... "[6]، ولهم أفكار غريبة وتأويلات شاذة في تفسير بعض الآيات وغيرها من تعاليم الإسلام، هذه الوضعية التي كان يعيشها عامة غرناطة في عصر بني الأحمر، رغم وجود العلماء وجهودهم الحثيثة في نشر تعاليم الإسلام وتذكير الناس بدينهم، إلا أن الملاحظ وبشكل واضح كثرة الردة بين الناس، فكان المرتد في أغلب الأحيان يهرب إلى بلاد النصارى[7]، ولم نعثر فيما مر بين أيدينا من مصادر غرناطية حول قيام الحد على المرتدين، ونلاحظ هذه الظواهر من خلال كثرة النوازل الفقهية التي تتعلق بإرث المرتد من والده[8]، أو إقرار نكاح المرتد في بلاد النصارى

---

[1] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 236.

[2] ابن الخطيب : **مثلى الطريقة في ذم الوثيقة** ، تحقيق عبد المجيد تركي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص93..

[3] المصدر نفسه، ص 91.

[4] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 189.

[5] المصدر نفسه ، ص 189.

[6] المصدر نفسه، ص 190. يقول النبي ﷺ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ... »، أنظر : البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي: **الجامع الصحيح**، طبعة مصطفى الحلبي، مصر ، 1345هـ، مج1، ص19.

[7] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 140 ، 141 .

[8] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 175.

بعد عودته إلى الإسلام وبلاده[1]، وغيرها مما يبين الانتشار الكبير لهذه الظاهرة، وفي نازلة طرحت على الامام الشاطبي في مسألة ارتداد أحد المسلمين ومطالبته بإرث أبيه من أجل الرجوع للاسلام وخوف أهل قريته من عاديته، فأفتى الشاطبي بعدم أحقيته في الميراث إلا أن يصطنعه أهله بالهبة، أو يعطى من مال الزكاة تألفا لقلبه[2]، ومن خلال ظاهرة الردة والتي لم تكن منتشرة إنتشارا كبيرا جدا، إلا أنها ربما تعود إلا أسباب شخصية أو حتى بسبب التقليد حيث أن الميزان الحضاري بدأ في عصر مملكة غرناطة يميل لصالح النصارى مقابل المسلمين، وبهذا يتأثر العامة محدودي الثقافة والمقلدين قي الأمور الدينية بغيرهم من النصارى.

كما انتشرت بعض المظاهر السيئة بين العامة من أهل مملكة غرناطة إلى درجة الاعتداء على حرمة المساحد، ففي نازلة سئل فيها ابن سراج عن قريت هجرت فخافوا على المسجد فيها من اجتماع أهل الشر والفساد فيه[3]، وفي نازلة أخرى قدح في إمام الصلاة في حصن من الحصون إثر قدوم امرأة من ذوات التهم عليهم[4]

كما تنتشر بين أفراد عامة غرناطة العديد من الصفات السيئة كالحسد والبغضاء وغيرها مثل باقي المجتمعات، وهو الأمر الذي نجد له إشارة في نقد وهجاء الشاعر عبد الكريم القيسي لمجتمعه في بسطة حيث يقول :

بَلْدَةٌ فِيهَا الهَوَى مُنْحَرِفٌ   كَمِزَاجِ النَاسِ فِيهَا انْحِرَافًا

حَسَدَ صَاحِبُهُ البَغْيُ بِهَـا   ذَا عَلَى هَذَا قَدْ وَقَـــفَا

أَكْثَرُ النَاسِ بِهَا مِنْ تَلْقَـهُ   بِكِلَا الوَصْفَيْنِ فِيهَا عُرِفَا[5]

(الرمل)

---

[1] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 140.

[2] الشاطبي : المصدر السابق، ص 175

[3] الونشريسي: المعيار، ج 7، ص154.

[4] ابن لب: المصدر السابق، ج2، ص 9.

[5] عبد الكريم بن محمد البسطي القيسي : **ديوان عبد الكريم القيسي**، تحقيق جمعة شيخة ومحمد الهادي الطرابلسي، بيت الحكمة، تونس، 1988، ص468.

على العموم فقد اشتمل المجتمع الأندلسي الغرناطي كغيره من المجتمعات الإسلامية المعاصرة له على عدد من الانحرافات والمشاكل الأخلاقية، إلا أنها تظهر أكثر من باقي الحواضر وذلك ربما يعود إلى القرب الجغرافي لبلاد النصارى واحتكاكهم الدائم بهم.

المبحث الثالث : مظاهر الحياة الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة

أ . الأطعمة والأشربة :

تميزت أراضي مملكة غرناطة النصرية بتنوعها وكثرة مياهها، حيث يقول في ذلك ابن الخطيب : "... لا تعدم بها زريعة ولا رعيا طول العام فقد خصها الله بجريان الأنهار ودرور الماء .. والأشجار والأدواح وتعددت الجنات والبساتين ..."[1]، هذا التنوع انعكس بالإيجاب على أطعمة عامتها وخاصتها، فكان القمح هو الغذاء الأساسي[2]، لذلك اضطر سلاطين غرناطة إلى استيراده في بعض الأحيان[3]، أما الفقراء وأهل البادية فكان غذاؤهم الذرة خاصة في فصل الشتاء[4]، وفي هذا يقول ابن خلدون : " ... وأهل الأندلس غالب عيشهم الذرة والزيت فإن هؤلاء إن أخذتهم السنون والمجاعات فلا تنال منهم ما تنال من أولئك، ولا يكثر فيهم الهلاك بالجوع بل ولا يندر ..."[5].

ويصنع من القمح السميد والدشيش وبعض الشوربات التي تدخل فيها الخضر، بالإضافة إلى العصيدة والكسكس، وهذا الأخير الذي تكلم عنه ابن رزين التجيبي، حيث يؤخذ السميد الرطب فيوضع في المعجنة ثم يرش بماء فيه شيء من الملح، ثم يحرك بأطراف الأصابع حتى يلتئم بعضه ببعض، ثم يحك بين الكفين برفق حتى يصير مثل رؤوس النمل ثم ينفض بغربال خفيف حتى يذهب عنه ما بقي من الدقيق[6]، ويدخل الدقيق في صناعة الخبز الذي كان ينجز على نطاق واسع في المدن بشكل خاص، فكانت في مملكة غرناطة أفرانا عامة بعضها ملك للسلطة الحاكمة والبعض الآخر يملكه أناس من العامة، وهو الذي يسهل على الناس طهي قدورهم وخبزهم الذي يصنعونه في بيوتهم حيث يؤخذ إلى فرن المنطقة مقابل أجرة معلومة[7]،وتمدنا كتب النوازل المعاصرة بأنواع من أخرى من الأطباق

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 120.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 137. ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 28.

[3] القلقشندي أبو العباس أحمد: ***صبح الأعشى في صناعة الإنشا*** ، تحقيق محمد إبراهيم ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مصر ، (د،ت) ، ص 217.

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 28 . محمد كمال شبانة : المرجع السابق ، ص 204.

[5] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 88.

[6] ابن رزين التجيبي : المصدر السابق، ص 87.

[7] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 126 ، 211.

المتداولة عند العامة من الناس مثل "العيش" فقد سئل ابن لب عن من صنعت له زوجته عيشا، فاستقله فحلف أن لا يأكل من يدها عيشا وكانت يمينه باللازمة، وفي جواب المفتي ذكرت صفة العيش وأنه يطلق على الثريد بالاضافة إلى ما يطبخ من الدقيق مفتولا أو غير مفتول[1]، وتتعدد أنواع الثريد في الأندلس بشكل مجمل كالثريد الكامل وثريد الخل والثريد الأبيض بالبصل الذي يسمى بالكافورية وغيره[2]،

كما اعتمد العامة من أهل غرناطة في غذائهم على الشعير والفول والعدس والحمص، بالإضافة إلى كل هذه الأنواع اعتمد الغرناطيون في غذائهم اليومي على الأرز والذي اعتبر من الأغذية الأساسية لديهم، رغم أن دخوله للمطبخ الأندلسي كان متأخرا، فكانوا يفضلونه مطبوخا باللبن، كما عرف الغرناطيون نوعا من الشعرية يطلقون عليها اسم " الفدوش " والذي يكون مثل السميد إلا أن الحبة منه مثل حبة القمح رقيقة الجسم وطرفاها أرق من وسطها[3]، ومجمل هذه الأنواع من الطعام لا تزال منتشرة في بلاد شمال إفريقيا على نطاق واسع حيث تسمى بالأكلات التقليدية.

ويقول الشاعر القاضي أبو عبد الله محمد بن علي ابن الأزرق[4](ت 896هـ/ 1492م) والذي رحل إلى إلى المشرق وقد أثاره الحنين إلى مملكة غرناطة وطعامها، فنظم قصيدة يصف فيها هذا الشوق، ومن خلالها أمكننا من معرفة الأكلات التي كانت منتشرة، يقول فيها :

وَاللَحْمُ مَعَ شَحْمٍ وَمَعَ طَوَابِقَ الكَبْشِ الثَنِي

وَالبَيْضِ فِي المِقْلَاةِ بِالـ زَيْتِ اللَّذِيذِ الدُهْنِ

وَجِلْدَةُ الفَرُوجِ مَشْـ ـوِيًا كَثِيرَ السَمْـن[5]

---

[1] الونشريسي : المعيار، ج4، ص 191.

[2] مؤلف مجهول : الطبخ والطبيخ، ص 179.

[3] المصدر نفسه، ص 90.

[4] هو محمد بن علي بن محمد ابن الأزرق أبو عبد الله توفي سنة 896هـ /1492م من أهل غرناطة، تولى بها القضاء ثم انتقل إلى تلمسان ثم إلى المشرق يستنفر ملوك المسلمين لنجدة غرناطة، أنظر : المقري : **نفح الطيب** ، ج2، ص699. المقري : **أزهار الرياض**، ج3، ص317.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج3، ص 300.

(السريع)

كما يذكر أيضا الثرائد والإسفنج والشواء والرقاق والأرز باللبن فيقول :

هَلْ لِلْثَرِيدِ عَـــــوْدَةٌ　　إِلَيَ قَدْ شَوَّقَـــــنِي

تَغُوصُ فِيهِ أَنْمُـــــلِي　　غَوْصَ الأَكُولِ المحْسِنِ

وَلِي إِلَى الإِسْفَنْجِ[1] شَوْ　　قٌ دَائِمٌ يُطْـــــرِبُنِي

وَلِلْأُرُزِ الفَضْـــــلُ إِذَ　　تَطْبُخُهُ باللَّـــــبَنِ

وَلِلشِّوَاءِ والـــــرُقَا　　قِ مِنْ هُيَامٍ أَنْثَـــنِي

واسْكُتْ عَنِ الجُبْنِ فَإِنْ　　يَنْتَهِي يُذْهِلُـــــنِي

طَهْرُهَا كَالـــــوَرْدِ أَوْ　　بَاطِنُهَا كَالسَّوْسَـــنِ

وَهَاتِ ذِكْرَ الكُسْكُسُو　　فَهْوَ شَرِيفُ وَسَـــنِي

لاَ سِيَمَا إِنْ كَانَ مَـصْـ　　نُوعًا بَفْتْلُ حَسَـــنِ

وَإِنْ ذَكَرْتَ غَيْـــرَ ذَا　　أَطْعَمَهُ فِي الوَطَـــنِ

فَابْدَأْ مِنَ المتَـــــوَمَا　　تِ بِالجُبْنِ الممْكِـــنِ

مِنْ فَوْقِهَا الفَـــــرُّوجِ　　أَنْهَى فِي التَسَـــمُنِ

وَثَنْ بِالعَصِيــــدَةِ[2] الـ　　تِي بِهَا تُطْـــــرِبُنِي

كَذَلِكَ البَلْيَاطُ بِالـــزَّ　　يْتِ الذِي يُقْنِعُـــنِي

تَطْبُخُهُ حَتَّى يُـــــرَى　　يَحْمَرَّ فِي التَلْـــــوِنْ

---

[1] الإسفنج : هي فطيرة من العجين الرقيق المخمر تقلى بالزيت وتؤكل مع العسل، أنظر : دوزي رينهارت : **تكملة المعاجم العربية**، وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1987، ج1، ص 133.

[2] العصيدة : قمح يسلق بالماء ثم يسقى باللبن ومعه إضافات أخرى، مؤلف مجهول : الطبخ والطبيخ، ص 180. ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، ص 102.

وَالزُبزِينْ[1] فِي الصَحَـــــا فِ حَسْبَ أَهْلِ البَطْنِ[2]

(السريع)

كما كان الغرناطيون يخلطون الزيت بالخل ويستعملونه لأكل الخس، وهو ما نجد له إشارة في أحد النوازل، حيث سئل ابت لب عن " ... رجل رأى قوما قد خلطوا خلا وزيتا يأكلون به خسا فأنكر عليهم..."[3]

وتعتبر الفواكه غذاء أساسيا لوفرتها في أراضي مملكة غرناطة من عنب وتين وتفاح وخوخ وغيرها، فكانت في متناول الجميع ومتوفرة في الغالب على مدار السنة، حيث كانوا يقومون بتجفيفها وحفظها حتى تستمر إلى موسم آخر، فيقول في ذلك ابن الخطيب : " ... ويدخرون العنب سليما من الفساد إلى ثلث العام إلى غيره من التين والزيت والتفاح والرمان والجوز واللوز والقسطل والبلوط ... ينفذ ولا ينقطع إلا في الفصل الذي يزهد فيه استعماله ... "[4]، وكانت عامة غرناطة تستهلك الخضر بشكل كبير بسبب الإنتاج المحلي المتنوع، ومن بين العادات المشهورة لدى عامة غرناطة أكل الثوم كل صباح طيلة شهر يناير، وذلك لفائدته الكبيرة على الجسم في فصل الشتاء مع شرب الماء الساخن[5]، أما في شهر مارس فيتم استهلاك المأكولات التي تحضر مع الخل والمرق الحار، وفي شهر أفريل تؤكل البوارد كالفجل والزيتون والخيار[6]، كما كان اللحم من العناصر المهمة في الوجبات الغرناطية، غير أنه لم يكن متاحا لكل الناس بالشكل الكبير، فهو المعروف ب "المبرد"[7] ، وهو اللحم المعالج بالتوابل، وكذا القديد[8] من أجل تخزينه لفترة أطول، ففي نازلة ذكر لمن حلف أن لا يأكل قديدا، هل له أن يأكل

---

[1] الزبزين : طعام متبل من البندق المدقوق والخبز الفتيت والعسل، أنظر : دوزي رينهارت : **تكملة المعاجم العربية**، ج2، ص284.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج3، ص 300.

[3] ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص 136.

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 40.

[5] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 203.

[6] Ladero queseda. Miguel angel . Granada , historia de un pais islamico , madrid, 1969, p 63 . 64.

[7] ابن الخطيب : **ديوان الصيب والجهام والماضي والكهام** ، ص 651.

[8] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق، ج1، ص 105.

الشحم المذاب منه[1]، ويصنع القديد من تقطيع اللحم إلى شظايا طويلة ورقيقة، يضاف إليها الماء والملح والفلفل والكزبرة والكرويا، ويخلط جيدا ويعلق للشمس أياما حتى يجف، ثم يخزن في مكان بعيد عن الشمس والرطوبة[2].

وتتعدد أشكال طهي اللحوم عند أهل غرناطة، فمن أطباقهم المشهورة الدجاج المحمر بالبيض[3]، وطوابق الكبش والنراريج المشوية[4]،كما كانوا يأكلون نوعا من الأرانب يطلقون عليه اسم "قنيلة"، وهي كلمة كانت تطلق على حيوان أصغر من الأرنب المعتاد[5]، وهذا النوع من الأرانب يصطاد محليا، حيث كان متاحا لأغلب فئات المجتمع الغرناطي.

أما بخصوص اللحوم البيضاء، فإننا نجد ذكرا للحم الفروج في العديد من النوازل والأبيات الشعرية، حيث وردت في فتاوى ابن سراج[6]، ولا أدل عن كثرة استعمالها في عصر مملكة بني الأحمر من استهلاك الأندلسيين لها في العصور السابق، إلى درجة أن صاحب كتاب فضالة الخوان ذكر لنا قرابة الخمسين طريقة من طرق تحضيره[7].

ومن خلال النوازل المتعلقة بكفارة اليمين والتي تتمثل في إطعام عشرة مساكين، حيث تكون من غالب قوت البلد، نستنتج أن غالب قوت العامة من أهل المملكة كان "الإدام والخبز" أو "الدقيق مع الإدام"[8] في غالب الأحيان،

---

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 4، ص 129.

[2] ابن رزين التجيبي : **فضالة الخوان في طيبات الطعام** ، صورة من فن الطبخ في الأندلس والمغرب في بداية عصر بني مرين، تحقيق محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي ، ط 2 ، بيروت ، 1984 ، 273.

[3] الأزدي أحمد بن ابراهيم بن يحيى القشتالي : **تحفة المغترب ببلاد المغرب لمن له من الإخوان في كرامات الشيخ أبي مروان**، تحقيق فرناندو دي لا جرانجا ، مدريد ، 1974 ، ص 110.

[4] المقري : **أزهار الرياض**، ج 2 ، ص 129.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 184.

[6] ابن سراج : المصدر السابق، ص 132.

[7] ابن رزين التجيبي : المصدر السابق، ص 154 -179.

[8] ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص 8.

كما اشتهر الغرناطيون بالمجبنات[1] كنوع من الأكلات الشعبية[2] التي تفننوا بها[3]، والتي هي عبارة عن قطايف يضاف الجبن إلى عجينتها ثم تقلى في زيت الزيتون[4]، وهي التي يصفها القاضي ابن الحاج البلفيقي (ت773 هـ / 1371م) فيقول :

وَمُصْفَرَّةُ الخَدَيْنِ مَطْوِيَّةُ الحَشَـــا عَلَى الجُبْنِ وَالمصْفَرِ يُؤْذِنُ بِالخَوْفِ

لَهَا بَهْجَةٌ كَالشَمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَلَكِنَهَا فِي الحِينِ تَغْرُبُ فِي الجَوْفِ[5]

(الطويل)

من بين الأكلات الغرناطية العامية المشهورة كان الإسفنج والثريد والرغائف والتردة[6]، والفول المقلي المملح والذي كانوا يطلقون عليه اسم "زرياب" نسبة إلى المغني زرياب[7]، حيث يقال أنه أول من اتخذها في الأندلس[8]، كما كان للأندلسيين بشكل عام عدد من النباتات التي استخدموها في تحضير وتعطير مختلف الأطعمة، مثل الفلفل والكزبرة الخضراء واليابسة والنعناع والقرنفل والقرفة والزنجبيل والجلجلان والزعفران والثوم والكمون والمقدونس...[9]، كما كانت هناك مأكولات تهيأ من طرف العامة في الشوارع أمام الملأ كرأس الخراف أو لحم العجول الذي يطهى في الفرن العمومي، بالإضافة

---

[1] هي نوع من القطائف يضاف إليها الجبن في عجينتها وتقلى في الزيت وقد اشتهرت بها في الأندلس مدينة شريش إلى درجة أنه كان يقال : من دخل شريش ولم يأكل من مجبناتها فهو محروم ، أنظر : المقري ، نفح الطيب ، ج 1، ص 184.

[2] دايفد وينز : فنون الطبخ في الأندلس، – الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ج 2، ص 1032.

[3] ابن زمرك : المصدر السابق ، ص 81.

[4] ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، ص 140.

[5] المصدر نفسه ، ص 176.

[6] محمد بن تاويت الطنجي : **المائدة الأندلسية** . مجلة دعوة الحق ، العدد 11 ، السنة الأولى ، الرباط ، 1958، ص16.

[7] هو علي بن نافع، لقب بزرياب تشبيها له بالشحرور[7]، نشئ ببغداد وأخذ فن الغناء عن الموصلي[7]، فأعجب به الخليفة العباسي هارون الرشيد194 هـ / 809م وبغنائه وأسلوب عزفه وهو ما أثار حسد أستاذه الموصلي القريب من الخليفة العباسي، فاضطر للخروج من بغداد خوفا على نفسه والرحيل إلى بلاد المغرب، وهنالك دخل في خدمة زيادة الله الأغلبي، ثم ما لبث حتى نفي إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس، حيث احتضنه الأمير الأموي عبد الرحمن الأوسط وقربه إليه فأثر في المجتمع الأندلسي بما اتخذه لهم من أساليب العيش . أنظر : **دائرة المعارف الإسلامية** : مادة زرياب ج 10 ، القاهرة ، ص346. 347

[8] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 113.

[9] ابن رزين التجيبي : **المصدر السابق** ، ص 19.

إلى السمك المقلي الذي يطلق عله إسم الحوت[1] والسفنج والمرقاس ومشتقات الحليب والهريسة وغيرها من الأكلات الشعبية ذائعة الصيت في مملكة غرناطة النصرية، فكانت رائحة الأكل تؤثر على رائحة الناس من العامة، وهو الأمر الذي دفع بعض الباعة إلى بيع العطور أو حرق البخور[2] في وسط هذا الجو الشعبي العامي.

أما عن المشروبات فكان العامة من أهل غرناطة يتناولون اللبن والماء المعطر وخلاصة بزهر الورد والبرتقال، وشراب السفرجل والتفاح والجزر وغيرها من المشروبات[3] التي يمكن اعتبارها مشروبات عادية تستطيع أغلب فئات المجتمع أن تتناولها إلا بعض الفقراء، وهو يرجع إلى أن موادها الأساسية بسيطة ومحلية الإنتاج وتباع في مواسم إنتاجها بأثمان متوسطة[4] إن لم نقل منخفضة.

وتخبرنا كتب النوازل عن الحلويات التي كانت متداولة في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، مثل الهريسة والأطرية والكعك[5]، هذا الأخير الذي كان يصنع من الدقيق والزيت ثم يحشى بالسكر والعسل واللوز، ثم يقطع قطعا وينقش عليها بمنقاش من النحاس ثم تطبخ وبعد ذلك ترش بماء الورد[6]، وبلغ بالغرناطيين من التفنن في صناعة الحلوى حتى انجزت في أشكال متعددة وغريبة كالأيدي وبعض الحيوانات، وهو الأمر الذي دفع بالبعض إلى استفتاء الفقهاء خوفا من الدخول في التصوير المنهي عنه، أو تحقير نعم الله[7]، وصناعة الحلوى في أشكال مختلة هي من العادات القديمة عند الأندلسيين، حيث يذكر لنا المقري بأنهم كانوا يصنعون الحلوى في أشكال مدن في عيد النيروز، وهو ما يرد إلى تأثر الأندلسيين بأعياد النصارى ومشاركتهم فيها[8].

---

[1] عبد الكريم القيسي : المصدر السابق، ص 236.

[2] Torres balbas . plazas ,zocos y yiendas delas ccuindades hispano-musulmanas . Alandalus . VOL XII – fase 11 . 1947.

[3] مؤلف مجهول : **كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس في عصر الموحدين**، نشر أويثي ميراندا، مجلة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1961- 1962، ص 235 – 250.

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 14.

[5] ابن جزي الغرناطي : **القوانين الفقهية** ، تحقيق محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ص 122.

[6] ابن رزين التجيبي : **المصدر السابق** ، ص87.

[7] الشاطبي : المصدر السابق، ص 211.

[8] المقري : نفح الطيب، ج4، ص 131.

ب . اللباس ومظاهر الزينة عند عامة غرناطة :

من المعروف عن الأندلسيين بشكل عام والغرناطيين بشكل خاص عامتهم وخاصتهم ميلهم الشديد إلى الأناقة في اللباس، حيث يستهجنون الابتذال فيه[1]، وهنا يقول ابن خاتمة الأنصاري في ديوانه :

تَحَرَّ مِنَ الأَثْوَابِ أَرْفَعَهَا تَنَــلْ   أَعَزَّ مَحَلٍ تَرْتَقِي لِالْتِمَاسِــــهِ

وَلاَ تَبْغِ فِي أَمْرِ اللِبَاسِ تَوَاضُـعَا   فَعُنْوَانُ نُبْلِ المرْءِ حُسْنِ لِبَاسِـهِ[2] (الطويل)

وهو الأمر الذي سنلاحظه من خلال تتبع أشكال لباس العامة من أهل غرناطة النصرية، فمثلا بالنسبة لغطاء الرأس نجد العمائم التي تعبر عن الزي المغربي، فهي موجودة لدى العامة لكن بشكل قليل، حيث يقول ابن الخطيب في ذلك : " ... والعمائم تقل في زي أهل هذه الحضرة إلا ما شذ في شيوخهم وقضاتهم وعلمائهم والجند المغاربة منهم ..."[3]، والظاهر أنها كانت مرتبطة بشكل كبير بالخاصة من العلماء والفقهاء والقضاة، وفي هذا يشير الشاعر ابن زمرك :

وَعِمَامَةُ التَقْوَى التِـي   مِنْ فَوْقِهَا شَمْسُ الهُدَى

يَا حُسْنَهَا إِذَا أَرْسَلَتْ   مِنْ كَفِّهِ غَيْثُ النَّـدَى

وَكَأَنَّ وَشْيَ رَقُومِــهَا   بِالبَرْقِ طَرَّزَ عَسْجَــدَا

وَيَطُرُزُهُ لَوْنُ السَّمَــاءِ   وَجْهَهُ قَمَـرٌ بَــــدَا[4]

(السريع)

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 252.

[2] ابن خاتمة الأنصاري : **ديوان ابن خاتمة الأنصاري** ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دمشق ، 1972، ص 68.

[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 39.

[4] المقري : **أزهار الرياض** ، ج 2 ، ص 134.

حيث تختلف العمائم باختلاف المكانة الاجتماعية، فهناك عمائم للخلفاء وعمائم للعلماء وأخرى للفقهاء، وأخرى لأهل الذفمة، وهذه الأخيرة ربما تشمل بعض العامة من أهل النصارى في مملكة غرناطة، فهي التي تختلف من حيث النسيج واللون وغيرها[1].

وفي المقابل انتشرت بين الأندلسيين في مملكة غرناطة القلنسوة المصنوعة من الصوف، والتي تسمى أيضا الغفارة ، حيث تحمل اللون الأحمر أو الأخضر بالنسبة للمسلمين، أما اللون الأصفر فقد كان مخصصا لليهود الذين منع عليهم لبس العمائم[2]، فكانت القلنسوة لباسا عاميا بامتياز، ومن أغطية الرأس عند أغلب أهل غرناطة النصرية " الطيلسان "[3]، والذي كان يكثر ارتداؤه عند العامة، إلا أنه لا يوضع على الرأس إلا من خواص القوم، وفي هذا يقول المقري : " ... ولا تجد في خواص الأندلس وأكثر عوامهم من يمشي دون طيلسان، غير أنه لا يضعه على رأسه منهم إلا الأشياخ المعظمون..."[4]، ونلاحظ ذلك في نفس الفترة الزمنية لكن عند المدجنين من عامة الأندلسيين في الممالك النصرانية، حيث كانوا يرتدون الطيلسان والعمامة[5].

أما الغفارة فكانت تطلق على خرقة تضعها المرأة على رأسها عند دهنه، لكي لا يصيب الدهن خماره، وهي الشاشية عند المغاربة والتي يضعها الرجال على رؤوسهم وتكون مصنوعة من الصوف[6]، والملاحظ أن الغفارة في وقت متأخر لم تعد أقرب إلى لباس العامة من أهل غرناطة، حيث أصبحت تميز بعض الوجهاء من الناس[7].

---

[1] سحر السيد عبد العزيز سالم: **ملابس الرجال في الأندلس في العصر الإسلامي- بحوث ندوة الأندلس الدروس والتاريخ**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1994، ص 163.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 223. ابن الخطيب : الإحاطة ، ج 1، ص 388.

[3] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 271.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 223.

[5] الونشريسي : المعيار، ج1، 255.

[6] Reinhart dozy : Dictionnaire détaille des vétements chez les arabes, Amesterdam, 1945. P314.

[7] ابن عاصم : المصدر السابق، ج3، ص 1446، ابن الخطيب : الإحاطة، ج 2، ص547.

وفيما يخص ما يغطي باقي البدن، فقد لبس الرجال من عامة أهل مملكة غرناطة الجبة، وهي عبارة عن جلباب واسع بأكمام طويلة واسعة[1]، تكون الجبة مفتوحة من الأمام غنية بالوشي عند الميسورين[2]، وكانت في غالب الأحوال من الصوف أو القطن، ومن ألبسة العامة في غرناطة أيضا ما يعرف بـ" البرنس " والذي يصنع من الصوف وله غطاء للرأس، وفي غالب الأحيان كان يستعمل البرنس للسفر[3]، كما قد يرتدون سراويل بيضاء تصل إلى الكعب[4]، بالإضافة إلى "المسوح" و "الدلوق" والتي تعتبر من ملابس الشيوخ[5].

كما نجد ذكرا للغندورة في لباس العامة من أهل غرناطة، حيث سئل الإمام الحفار عمن حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل زوجته مدة ثلاثة أعوام، فلما كان آخر العام ذكرت الزوجة بأنها جعلت شيئا من غزلها للغندورة التي عملت للباسه[6]، كما لبس العامة القميجة (القميص) وقميجة شقة أي (قميص من الكتان)[7]، كما تميز أصحاب الحرف من العامة بألبستهم المختلفة عن غيرهم والتي تتأقلم غالبا مع ظروف العمل، فمثلا يصف لنا الأزدي (ت 750 هـ / 1350م)[8] في مقامة العيد ملابس القصاب فيقـول : " ... إلى أن مررت بقصـاب بمجزرة قد شد في وسطه مجزرة مبرزة وقصر أثوابـه حتى كشف عن ساقيه، وشمر عـــن ساعديه حتى أبدى مرفقيه ..."[9]، وهو لباس يتأقلم مع طبيعة

---

1 ابن الخطيب : الإحاطة ، 1، ص 201

2 ابن سلمون : المصدر السابق ، ص35

3 Rachel arie . op cit , pp 62 – 63.

4 ibid, pp 384 – 385.

5 الأزدي : **تحفة المغترب** ، ص 101.

6 الونشريسي : المعيار، ج 4، ص 195.

7 لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 21.

8 هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الأزدي المعروف بابن المرابع وهو من أهالي مدينة بلش المجاورة لمدينة مالقة، كان صديقا لابن الخطيب حيث تبادلا الرسائل الأدبية والقصائد الشعرية بينهما، توفي الأزدي سنة 750هـ / 1350م بالطاعون ببلدته بلش، أنظر: المقري : نفح الطيب ، ج 6 ، ص 315، أبو محمد عبد الله الأزدي: **مقامة العيد** ، تحقيق أحمد مختار العبادي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الثاني، العددان 1 – 2 ، 1954، ص 163 ، 164.

9 المصدر نفسه ، ص 169.

حرفته، كما لبس العامة السروال من الكتان والذي لا يكون في العادة قصيرا إلا عندما يتهيء الرجل للوضوع ودخول المسجد[1] وفي هذا المقام لا نستطيع إغفال بعض المظاهر التي كانت في آخر عهد دولة بني الأحمر، من ظاهرة تشبه العامة من المسلمين بالنصارى في لباسهم، وهو الأمر الذي أشار له ابن الخطيب حول تشبه جند الأندلسيين بالنصارى في زيهم وأسلحتهم[2]، هذا بالإضافة إلى أن هناك عدد من لباس العامة من أهل غرناطة كانت ذات أصل نصراني محلي مثل "الغشكون"[3]، و"الإشكرلاط" والذي ذكره المقري قائلا :"...هو من ألبسة النصارى، كان يرتديه المسلمون..."[4]، إضافة إلى "الفشطان" الذي كان شائعا بين العامة من الناس والذي يسمى أيضا بلباس الروم[5]، وقد لاحظ هذا ابن خلدون في زيارته للملكة وعزاه إلى ولع المغلوب بالإقتداء بالغالب والتشبه به في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده فيقول فيه : "...كما هو في الأندلس لهذا العهد مع أمم الدلالقة فإنك تجدهم يتشبهون بهم في ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأحوالهم حتى في رسم التماثيل في الجدران والمصانع والبيوت، حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه من علامات علامات الإستيلاء والأمر لله..."[6].

ويقول الامام المواق في هذا المجال : "...وكنت أبحث لأهل الفحص لبس الرندين كما قال مالك في المظال : ليست من لباس السلف وأباحها لأنها تقي من البرد، فشتع هذا علي فكان جوابي أن قلت : الرندين ثوب رومي يضمحل التشبه به بالعجم في جلب منفعة إذ هو ثوب مقتصد ينتفع به ويقي من البرد..."[7]، فقد يكون هذا اللباس خاصا بالعامة من أهل غرناطة في عصر بني الأحمر، أو

---

[1] Munzer jeronimo : opcit. P 107.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة** ، ج3 ، ص220.

[3] محمد بشير حسن : **التفاعل الحضاري بين أهل الأندلس المسلمين والإسبان النصارى في القرون الوسطى**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2002، ص 183.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج1، ص 230. وترجح الدكتورة سحر السيد عبد العزيز سالم على أنه كان من أنواع السراويل الضيقة مثل الجوارب. أنظر : سحر السيد عبد العزيز سالم: المرجع السابق ، ص 260.

[5] محمد بشير حسن : المرجع السابق، ص 183.

[6] ابن خلدون : المقدمة ، ص 147.

[7] المواق محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري : **سنن المهتدين في مقامات الدين**، تحقيق محمد بن سيدي محمد حمين، سلا ، 2002، ص249.

ربما يكون من صفات المدجنين الذين انتقلوا من المدن التي سقطت بأيدي النصارى كإشبيلية ومرسية إلى مملكة غرناطة تباعا، وما يؤيد هذا الطرح ما ذكره ابن الخطيب عن ابن الحاج الذي كان أبوه من مدجني إشبيلية وتقلد الوزارة في الدولة، والذي نقمت منه العامة في ثوراتها التي قامت على السلطة على طريقة لباسه وملبسه وهيئته وطريقة كلامه واستشهاده بأقوال النصارى وحكمهم وأمثالهم، وهذه الصفاتيكون قد أخذها عن والده العامي المدجن[1]، هذا على الرغم من المقاومة التي قام بها المورسكيون فيما بعد في رفضهم لترك اللباس الأندلسي الغرناطي الاسلامي في مجمله، وخاصة بعدما أصدرت المراسيم الملكية القشتالية الرامية إلى إلزامهم لبس اللباس القشتالي وترك لباسهم المحلي، وبلغت مقاومتهم إلى القيام بثورات عديدة للحفاظ على مقوماتهم.

أما بخصوص لباس الحزن والحداد عند الأندلسيين فكان في السابق اللون الأبيض، وفيه قال أحد الشعراء :

أَلَا يَا أَهْلَ أَنْدَلُسٍ فَطِنْتُـــمْ   بِلُطْفِكُمْ إِلَى أَمْرٍ عَجِيـــبِ

لَبِسْتُمْ فِي مَآتِمِكُمْ بَيَاضَـــا   فَجِئْتُمْ مِنْهُ فِي زَيٍ غَرِيـــبِ

صَدَقْتُم فَالْبَيَاضُ لِبَاسُ حُزْنٍ   وَلَا حُزْنَ أَشَدَّ مِنَ المَشِيبِ[2]

(الهزج)

وقد أخذ اللون المعبر عن الحزن يتغير عند الأندلسيين حتى استقر لون الحداد عندهم في اللون الأسود[3]، بينما أصبح اللون الأبيض لباسا للمناسبات السعيدة، ويذكر لنا ابن الخطيب في هذا الصدد ذلك الاستقبال الذي خصه أهل وادي آش للسلطان أبي الحجاج يوسف الأول (733 – 755 هـ / 1333 – 1354م) فوصف لنا لباس العامة فيها حيث يقول : "... واستقبلتنا البلدة حرسها الله في تبريز سلب الأعياد احتفالها وخصها حسنها وجمالها، نادى بأهل المدينة موعدكم يوم الزينة، فسمحت الحجال برباتها والقلوب بحباتها والمقاصر بجوارها والمنازل بدورها، فرأيتها تزاحم

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة** ، ج2، ص 141.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 3 ، ص 440.

[3] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 107.

الكواكب بالمناكب وتدافع البدور بالصدور بيضاء كأسراب الحمام... "[1]، أما ألوان الملابس في الأيام العادية عن عند العامة فالظاهر أنها كانت متعددة الألوان وتميل إلى الألوان الجذابة الزاهية، وهو الأمر الذي نستدل عليه من خلال قول ابن الخطيب في وصفه للمصلين وهم خارجون من المساجد يوم الجمعة فيقول : "...فتبصرهم في المساجد أيام الجمع كأنهم الأزهار المفتحة في البطاح الكريمة تحت الأهوية المعتدلة..."[2].

أما بالنسبة لنساء العامة من أهل غرناطة فكن يلبسن السراويل الفضفاضة من الكتان[3]، وهو الأمر الذي نجد له إشارة عند أبي البركات البلفيقي، والذي كان جالسا يوما في دهليز بيته مع بعض الأصحاب فدخلت زوجته من الحمام وهي بغير سروال لقرب الحمام من البيت فانكشف ساقها، فدخل خلفها مسرعا، وغاب ساعة ثم خرج وأنشد:

كَشَفَتْ عَنْ سَاقٍ لَهَا فَرَأَيْتُهُ   مُتَلَأْلِئًا كَالجَوْهَرِ البَـــــــــرَّاقِ

لاَ تَعْجَبُوا إِنْ قَامَ مِنْهُ قِيَامَتِي   إِنَّ القِيَامَةَ يَوْمَ كَشْفِ السَّاقِ[4]

(الكامل)

والسروال يكون متسرسل به طيات تربط بزنار (حزام) عند السرة[5]، يسمى في الغالب "التكة" وهو من الحرير في الغالب ويطرز عند الميسورين بالجوهر[6]، ويلبس فوقها قميصا طويلا من الكتان[7]، ثم ثوبا من الصوف أو الحرير حسب إمكانيات كل أسرة[8]، هذا ما يلبس في المنزل ، أما عند خروج

---

[1] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين** ، ص 10.

[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية**، ص 39.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 7 ، ص 408.

[4] .

[5] Munzer jeronimo : opcit. P 107.

ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، ص 125.

[6]Reinhart dozy : opcit. p96.

[7] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 82.

[8] Munzer jeronimo : opcit. P 107

النساء منه فيخرجن مغطيات بملحفة وهي قماش أبيض من الكتان أو القطن أو الحرير يغطي كل الجسم[1] حيث لا يرى منهن إلا العيون[2]، وقد ورد ذكر الملحفة في مسألة للإمام الحفار حول نظر الشاهدين في العقد إلى وجه البكر اليتيمة، أم أنها تلتف في ملحفتها مستترة[3]،كما لبست المرأة من عامة غرناطة النقاب وهو الذي يذكره ابن خاتمة حين يقول :

تَزَرَّ عَلَىَ البَدْرِ المنِيرِ جُيُوبُهَـــا فَلَا حُسْنَ إِلَّا ضِمْنَ ذَاكَ المنْقَبِ[4]

(الطويل)

كما يذكره ابن جزي[5] الكلبي في بيت يصف فيه نساء غرناطة حين خلعهن للنقاب فيقول :

شُمُوسٌ إِذَا مَا أَمَطْنَ النِّقَابَ بُدُورٌ إِذَا مَا حَلَلْنَ العِقَاصَا[6]

(المتقارب)

كما لبست نساء العامة من أهل مملكة غرناطة الإزار، وهو لباس فضفاض ترتديه المرأة فوق اللباس اليومي فيختفي، وهو ما يسمى أيضا الملحفة، وهو ما يذكره ابن خاتمة:

هَيْفَاءُ تَهْتَزُ عَنْ قَضِيبِ وَتَنْدَلِي عَنْ سَنَا قَمَرَ

شَدَّتْ إِزَارًا عَلَى كَثِيبِ لَوْ خَانَهُ العَقْدُ لأفْطَرَ[7]

(المجتث)

---

[1] Reinhart dozy : Dictionnaire détaille des vétements chez les arabes. P 51

[2] ibid .p107.

[3] الونشريسي : المعيار، ج3، ص 253

[4] ابن خاتمة الأنصاري : المصدر السابق، ص 27.

[5] هو محمد بن محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي أبو عبد الله توفي سنة 757هـ /1356م من أهل غرناطة وأغيانها، شاعر من كتاب الدواوين السلطانية له نظم ونثر، انتقل إلى فاس وتوفي بها، ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج2، ص 256، المقري : **نفح الطيب**، ج5،ص527.

[6] ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل بن يوسف : **نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان**، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، 1967، ص298.

[7] ابن خاتمة الأنصاري : المصدر السابق، ص 174.

ويورد لنا الفقيه ابن باق عند ذكره للنفقات جملة من أنواع الثياب التي كانت متداولة في عصره، والتي يلزم الرجل بتوفيرها لزوجته بحسب الفصول، كالجبة والفرو وثوب الخرفان وثوب القنليات وثوب الصوف الغليظ مثل الكساء واللبد والقباطي المحشوة والمزنمات والفوط والكباب والغفائر والملاحف والخمامي والقباطي والجوارب والتكك[1].

أما فيما يخص لباس القدم عند عامة غرناطة، فإن النساء والرجال كانوا ينتعلـون أخفافا سوداء طرفها الأمامي مستطيل ومعقوف[2]، وبعضهم يلبس نعلا من الحلفاء يسمونها " البلغة "[3]، أما داخل البيت فقد انتعلوا الصندل الجلدي والقبقاب الخشبي[4]، كما أن السيدات من عامة غرناطة كن يرتدين في أرجلهن خفا غليظا من الجلد، عادة يلبس فوق خف أدق منه يدعى الموق[5]، هذا بالإضافة إلى جوارب سميكة كثيرة التجاعيد[6].

وفي المعيار نازلة سئل فيها الإمام الحفار عن فتوى بن لب حول جواز المسح على البلغات إذا كانت الرقعة تستر محل الوضوء مثل الأمنوق والهراكس والسباط الشفاري[7]، والهراكس على حسب لسان أهل فاس هي الأحذية الخشنة والبالية[8]

ولا شك أن العطور والطيوب وسائر أدوات الزينة ،كانت من أكثر اهتمامات المرأة الغرناطية مهما كان وضعها الاجتماعي وحالتها المادية، فيقول ابن الخطيب عن ذلك : " ... وقد بلغن من التفنن في الزينة لهذا العهد والمظاهر بين المصبغات والتنفيس بالذهبيات والديباجيات والتماجن في أشكال الحلي إلى غاية نسأل الله أن يغض عنهن فيها عين الدهر ... "[9]، وهو الأمر الذي تتشارك

---

[1] ابن باق : المصدر السابق، ص 129، 130.
[2] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق، ص 111.
[3] المراكشي : الذيل والتكملة ، السفر السادس، ص 451.
[4] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 110.
[5] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 96.
[6] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 83.
[7] الونشريبي : المعيار، ج 1 ، ص 13.
[8] المصدر نفسه ، ج1، ص 12 .
[9] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج1 ، ص 139.

فيه النساء من العامة مهما كانت وضعيتها الاجتماعية، وقد امتلكت نساء العامة في غرناطة الحلي على نطاق واسع، فحتى نساء الفئة الوسطى امتلكن أنواعا عديدة وثمينة[1] من الحلي، وهو الأمر الذي يشير إليه ابن الخطيب حين يقارنهن بنساء مكناس اللائي كن يضطررن إلى استئجار الحلي في الاحتفالات والمناسبات[2]، وقد وجدت عدة نماذج من الحلي الغرناطية والموجودة بالمتحف الأثري بمدريد، وكذا متحف ميورقة، ويرجع تاريخ صياغتها إلى القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي[3]، وبالإضافة إلى الذهب كانت الحلي التي تصنع من الفضة من الأشياء التي تلبسها المرأة الغرناطية من عامة المجتمع[4]، وهذا راجع إلى انخفاض سعر الفضة إذا ما قارناها بالذهب، كما كانت نساء العامة من الفقراء تقوم باستعارة الحلي من جاراتها أو قريباتها، ففي نازلة أن "...امرأة تسلفت حليا وبعض الحوائج من جارتها لتحضر بها العرس..."[5]، وهو ما يبين لنا مدى الحرص الذي كان عند المرأة الغرناطية من العامة في حب الضهور في شكل جميل حتى تنافس في المكانةالاجتماعية، حتى وإن كانت فقيرة لا تقدر على شراء الحلي، وهذا خاصة في المناطق الحضرية من المدن والحاواضر في مملكة غرناطة.

إضافة إلى الحلي، استعملت المرأة الغرناطية وسائل أخرى للزينة مثل الطيوب والمراهم والعطور، وهذه الأخيرة كانت تستخرج من الليمون والأزهار وبعض الحشائش، كما استعمل الملح والصابون لتنظيف الأسنان[6]، إضافة إلى العطور التي تجلب من الخارج، وفي هذا يقول ابن الخطيب : "... وأصول الطيب خمسة أصناف : المسك والكافور والعود والعنبر والزعفران وكلها من أرض الهند إلا الزعفران والعنبر فموجود بأرض الأندلس ... "[7]،كما استعملت المرأة الغرناطية الكحل للعينين، ووضعت الحناء[8] على الأظافر واليدين والقدمين والشعر، وللحية عند بعض الرجال من الخاصة

---

[1] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 86.

[2] ابن الخطيب : **نفاضة الجراب في علالة الإغتراب،** ص 325.

[3] أنظر الملحق رقم 3 و 4، ص 317، 318. Rachel arie . op cit , pp 383 – 384.

[4] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 138.

[5] الونشريسي : المعيار، ج4، ص 232.

[6] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 130.

[7] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 199.

[8] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق، ج2، ص85.

والعامة[1]، ولم يكن موضوع الزينة يستثني أحدا من أهل غرناطة حتى الفقراء من العامة، حيث كانوا حريصين على الأناقة والنظافة خاصة في الأعياد والمناسبات والزيارات العائلية والأفراح[2].

ج . سكنى العامة :

مدينة غرناطة نموذج لكل مدن المملكة، فهي مدينة مستديرة الشكل، تقع على سفح جبل شلير، ويخترقها نهر شنيل أحد فروع الوادي الكبير، وهي منطقة مليئة بالأبنية محاطة بسور فيه عدة أبواب تتموقع مع الطرق التي تصلها بغيرها، منها باب البيرة وباب الكحل وباب المرضى وباب المصرع وباب الرخاء وباب الرملة وباب الدباغين وباب الفخارين وباب الخندق وباب الأسدر[3]، وقد اشتملت غرناطة على أربعة أرباض رئيسية هي : ربض البيازين شمال المدينة، وهو الذي يتمتع بأهمية كبيرة بالإضافة إلى الكثافة السكانية التي يحتويها، فكان أشبه بالمدينة المستقلة عن غرناطة، له المسجد الأعظم وإدارته وقضاته[4]، ثم ربض الفخارين جنوب شرق المدينة غرناطة[5]، وربض باب الرملة، وربض نجد قرب نهر شنيل شرق المدينة غرناطة[6]، وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك أرباض أخرى أقل أهمية وحجما مثل ربض أبو العاص، وربض البيضاء وربض اخشارس[7].

وقد توزع العامة بين هذه الأرباض في الغالب على أساس ديني أو عرقي، فهناك أحياء لليهود وأخرى للمستعربين أو على أساس الحرف والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه أغلب سكانها كربض الفخارين[8]، أما الشوارع فكانت متعرجة وملتوية تعرف باسم الدروب[1] رغم أنها لم تكن محرومة من

---

[1] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 131.

[2] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 212.

[3] Luis seco de lucena , las puertas de la cerca de granata en el siglo XIV . Alandalus vol VII 1942 pasc 2 . pp 438 – 458.

[4] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 56.

[5] العمري بن فضل الله: **وصف إفريقية والمغرب والأندلس – مقتطف من كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة النهضة تونس،1339 هـ ، ص 41 ، 42.

[6] ليوبولدو طريس بالباس : **الحواضر الأندلسية**، ترجمة الدكتور محمد يعلي ، دار أبي رقراق، الرباط ، 2007، ج1، ص 116.

[7] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 11.

[8] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 57.

الخضرة مثل رابطة التوت وغيها من الأماكن التي تحمل صفات الأشجار[2]، أو الزنقات مثل زنقة المريني أو زنقة الفرن[3]، وبعض هذه الشوارع تشبه "الدهاليز" من الأزقة الملتوية والمتشعبة والضيقة[4]، وبعضها عبارة عن أدراج صاعدة أو هابطة، وأرضيتها مرصوفة بحجارة أصبحت مع مرور الوقت ملساء ناعمة، وبعض هذه الشوارع تلتقي عند ساحات تزينها الأزهار[5].

أما منازل العامة من أهل غرناطة في العصر النصري فقد تعددت أشكالها وذلك بحسب الفئة، فمثلا منازل الأحياء الشعبية تتميز بالضيق الذي ربما يعود إلى اكتظاظ غرناطة بالسكان خاصة بعد سقوط معظم المدن ثم الحصون في أواخر القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، أما أبواب هذه المنازل فهي خشبية ذات أقفال على شكل أعمدة[6]، وقد زار الرحالة البلجيكي أنطوان لالاغ Antoine lalaing إسبانيا سنة 908هـ/ 1502م فأبدى دهشته من حجم المنازل واصفا إياها بالحياة المكدسة، والتي كان يعيشها المسلمون رغم نظافة تلك المنازل[7]، مع اشتمالها على قنوات للمياه العذبة وأخرى للمياه الوسخة أي الصرف الصحي، كما تشتمل الشوارع على قنوات للمياه العذبة وذلك لاستعمالها إذا لم تكن بأحد المنازل[8]، هذا بالإضافة إلى وجود سقاءين يتولون تزويد المنازل بالماء مقابل أجرة[9]، وعلى العموم كان مظهر منازل العامة في الأرباض الشعبية يبدوا من الخارج

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 491. عبد الرحمن زكي : **غرناطة وآثارها الفاتنة**، المكتبة الثقافية ، العدد 276، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص 48 . 49.

[2] جيمس دكي : **غرناطة : مثال المدينة العربية في الأندلس** – الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ج 1 ، ص 156 .

[3] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص ص 70 . 107.

[4] جيمس دكي : المرجع السابق ، ص 156. خوليو كارو باروخا : المرجع السابق، ص 87.

[5] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 210.

[6] أحمد محمد الطوخي : **غرناطة الإسلامية في نظر الرحالة الأجانب** – مجلة أوراق، المعهد الإسباني العربي، 1981، المجلد 4، ص 143.

[7] ليوبولدو طريس بالباس : **الأبنية الإسلامية** ، ترجمة علية إبراهيم العناني . مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد ، العدد الأول، السنة الأولى، 1953، ص 124.

[8] ابن لب : المصدر السابق، ج2، ص 79 ، 80..

[9] ابن الخطيب : **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، ص 105.

سيئا للغاية خاصة المناطق التي تكون ضيقة، وهو الأمر الذي لاحظه jeronimo munzer في زيارته لغرناطة سنتي 1494 و 1495م، رغم أنه تفاجئ عندما شاهدها من الداخل حيث النظافة والترتيب وتنوع النباتات[1].

كما يرد في بعض المنازل ذكر الساباطات، والساباط هو عبارة عن ممر مسقوف يكون في بعض الأحيان في شكل أقواس يربط بين دارين أو جدارين[2]، فيربط الساباط بين منزلين ، حيث من فوائدة تظليل الأزقة وحماية ساكنيها من أشعة الشمس والحرارة والمطر، كما يمكن أن يكون في الشارع الواحد عدة ساباطات، فكانوا يباعدون بينها من أجل الإضاءة والتهوية[3]، وتحدثنا النوازل الفقهية عن العديد من المشاكل التي تحث بين الجيران من العامة في مووضوع بناء المنازل أو الساباطات، فترفع القضايا للمفتين لحلها وإزالة الخلل أو التعدي الواقع[4]، ففي نازلة لابن لب سئل فيها عن رجل أدخل في بيت جزءا من الشارع فأجاب الفقيه بعدم جواز ذلك وبوجوب منعه سواء أكان الشارع واسعا أو ضيقا لأنه ملك عام يتشارك فيه الجميع[5].

وتشتمل منازل العامة في غرناطة في أغلب الأحيان على فناء يسمى "الرحبة"[6]، وكانت بها أنواعا مختلفة من الأشجار مثل التفاح والعبقر والإجاص والباكور[7]، وهو ما نجده حتى عند الأسر الفقيرة، والتي يكون الفناء لديهم في غالب الأحيان على شكل مستطيل دون أقواس، والفناء أساسي في المنزل حيث يدخل منه الضوء والهواء إلى الغرف[8]، كما كان لكل منزل طابق أو طابقين يصعد إليه بسلالم ضيقة، حيث تتواجد الغرف المخصصة للنساء والحياة الخاصة في الأعلى، وهي تحتوي على منافذ

---

1 Munzer jeronimo : opcit. P 107,109.

2 ابن منظور : المصدر السابق، ج 3 ، ص 1923.

3 الونشريسي : المعيار، ج 8، ص 439.

4 الونشريسي: المعيار، ج 8، ص 439.

5 ابن لب : المصدر السابق، ج 2 ، ص 90.

6 ابن سراج : المصدر السابق ، ص 206.

7 المصدر نفسه ، ص 206.

8 الونشريسي : المعيار، ج 8، ص 470.

يصل منها الضوء والهواء[1]، وفي بعض الأحيان تستغل كأبراج للحمام[2]، كما تحتوي بعض منازل العامة على بركة مائية وسط الصحن، وهي في النهاية وعاء لحفظ الماء اللازم للأشغال المنزلية[3]، بالإضافة إلى وجود مخزن للطعام يسمى بـ "الهري" ثم الميضأة[4]، والمطبخ الذي تعد فيه مختلف الأطعمة المنزلية، والذي بدوره كان يحتوي على الموقد[5]، كما يظهر من بعض النوازل التي سئل عنها ابن لب أنه كان يجعل للبيوت ما يسمى بالسقائف[6]، وتكون خارجة عن البيت من حيث المدخل، حيث بابها في الزقاق[7]

وقد اختلف تجهيز هذه المنازل بين الأغنياء والفقراء من العامة، فعند العامة تفرش الأرض ببعض البسط والحصر ويؤكل الطعام على موائد صغيرة منخفضة، ويغطى السرير الخشبي الذي كان يسمى عندهم بـ "الاشكان"[8] بالإزار والمخدات والأغطية الصوفية[9]، وتخبرنا النوازل الفقهية على بعض فرش المنزل الغرناطي، والذي كان في الغالب يفرش بالمطارح وغطاء القطيفة[10]، كما انجزت أغطية وفرش المنزل من الكتان، وهو ما نلاحظه في نازلة لابن لب حيث غزلت الزوجة ثوبا لزوجها من الكتان والذي بدوره اشتراه[11]، أما الإنارة فقد كان يعتمد فيها على قناديل تضاء بالشمع أو شحم الغنم، وكانت هذه القناديل مصنوعة من مادة الفخار[12]، كما توفرت بيوت الفقراء على صناديق من خشب

---

[1] طريس بالباس : **الأبنية الإسلامية** ، ص 127،

[2] ابن لب : المصدر السابق، ج 2، ص 79.

[3] المرجع نفسه ، ص 128.

[4] ابن لب : المصدر السابق، ج 2 ، ص 79 ، 80.

[5] دايفد وينز : المرجع السابق ، ص 1023.

[6] السقيفة كل بناء سقفت به صفة مما يكون بارزا أنظر : ابن منظور : لسان العرب ، ج4، ص2041، والصفة هي الظلة وهي شبه البهو الواسع الطويل السمك ، أنظر : لسان العرب، ج 4، ص 2463.

[7] ابن لب : المصدر السابق، ج2 ، ص 81.

[8] حسن الوراكلي : إشارات إجتماعية واقتصادية عن مدينة المرية من خلال مصدر فقهي، -بحوث الملتقى الإسباني المغربي الثاني للعلوم التاريخية، غرناطة ، 06-10 نوفمبر 1989، ص 177.

[9] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 201.

[10] ابن سراج : المصدر السابق، ص 216.

[11] المصدر نفسه، ص 216.

[12] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 553.

الصنوبر لحفظ الألبسة، بالإضافة لآلات الغزل والحياكة الموجودة بكثرة في هذه المنازل[1]، مع احتوائها على الطحين والزيت والحطب وغيرها من الضروريات[2].

ومن بين الأشياء التي ميزت مدن مملكة غرناطة النصرية عن غيرها، كثرة الحمامات العمومية والخاصة[3]، حيث تكثر بالقرب من المساجد والأحياء الشعبية، وقد ساهم ملوك الدولة النصرية والطبقة الميسورة في المجتمع الغرناطي في إنشاء حمامات مجانية للعامة، مثل الحمام الذي شيده محمد الثالث (701- 708هـ/1302-1309م) بالقرب من المسجد الجامع وجعله وقفا عليه[4]، فقد اعتنى الغرناطيون بالحمامات أشد العناية، حيث اختير لها المكان اللائق ومواد البناء الملائمة لمقاومة الرطوبة المرتفعة، واهتموا بطرق جلب المياه العذبة وتسخينها بالدرجات المطلوبة[5]، ومن بين حمامات العامة التي ورد ذكرها في المصادر التاريخية نذكر حمام أبي العاصي[6]، وحمام باب الفخارين[7]، وكان الحمام عادة يتكون من مدخل ضيق يتم الدخول إليه عبر باب منخفض، ويتصل بهذا الممر صحن صغير إلى جانبه مرحاض[8]، وتنقسم الحمامات العامة في العادة إلى ثلاث غرف رئيسية هي : قاعة الاستراحة والغرفة الدافئة ثم الحجرة الساخنة[9]، وقد اعتنى العامة من أهل غرناطة بالنظافة عناية فائقة، إلى درجة أن أصبحت أدوات التنظيف ووسائله تفرض من قبل عدد من الفقهاء في النفقة على الزوجات والأبناء في حالة الطلاق[10]، أما بالنسبة للحمام مثلا، فرغم الجدل الذي كان يدور

---

[1] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 105 ، 106.

[2] Munzer

jeronimo : opcit. P 109.

[3] الإدريسي أبو عبد الله محمد : **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1989، ص 200، 201.

[4] عبد الرحمن زكي : المرجع السابق ، ص 36.

[5] عبد القادر الخلادي : **لمحة تاريخية وأدبية عن الحمامات في المجتمع الأندلسي** ، مجلة دعوة الحق ، العدد 9 . 10، 1965 ، ص 122. السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس** ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 1985، ص 210.

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 486.

[7] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 130، 131.

[8] طريس بالباس : **الأبنية الإسلامية** ، ص 108 ، 111.

[9] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 86 ، 88.

[10] حسن الوراكلي : المرجع السابق، ص 164.

فقهاء لأندلس حول شرعية الحمامات العامة والذهاب إليها من طرف النساء بشكل خاص، إلا أنه وفي هذا العصر لم يعد ذلك الجدل قائما أصلا، إلى درجة أن تحول هذا الموضوع إلى ضرورة ملحة عند عدد من الفقهاء، فكانت العروس تذهب إليه قبل زفافها أو قبل حلول الأعياد فكان جواب "...الفقهاء بالحضرة العلية رضي الله عنهم مثل ابن قطبة وأمثاله بخطوطهم على كراهية النص في الفرض واستحسنوا أن تكون إجازة داخلة في العرف مع إجماعهم على أنه لابد منه..."[1]، ففي مسألة في الميراث وقعت بمدينة المرية راسل فيها الفقيه ابن لب قاضي المرية الإمام أبي البركات البلفيقي وفيها أن أحمد بن صالح شهد بأن ابن كماشة حال بين أم الخير المذكورة في النازلة وبين خروجها من بيت الحمام الساخن حتى أشرفت على الهلاك داخله[2]

فكانت تكاد لا تخلوا مدينة صغيرة أو كبيرة من حمام عام، وهو الأمر الذي لاحظه ابن بطوطة في رحلته حيث يقول : "...ثم سافرنا إلى الحمة وهي بلدة صغيرة ... وهناك بيت لاستحمام الرجال وبيت لاستحمام النساء..."[3]، ويؤكد ذلك أيضا الشاعر عبد الكريم القيسي في وصفه للحمام العام بمنطقة بسطة، تلك المدينة الصغيرة فيقول :

حَمَّامُ بَسْطَةَ فِي اعْتِدَالِ هَوَائِهِ   مَا مِثْلَهُ فِي بَلْـــدَةٍ حَمَّـــامُ

مَاءٌ وَنَارٌ عَنْهُمَا اعْتَدَلَ الهَوَى   فَتَنَعَّمَتْ بِدُخُولِهِ الأَجْسَامُ[4]

(الكامل)

ومن عادة عامة مملكة غرناطة اصطحاب الأصدقاء للذهاب للحمامات العامة، باعتباره مكانا مناسبا للقاء والسمر وتبادل أطراف الحديث[5] كمظهر من مظاهر الحياة الإجتماعية، وقد أوجز لنا ابن ليون التجيبي الجو الذي كان يسود الحمامات العامة في مملكة غرناطة وخاصة الخدمات التي تقدم بها في شعر فني كانت الحاء عنوانه فقال :

[1] ابن باق : المصدر السابق ، نلفت النظر إلى اعتماد نقل حسن الوراكلي لدقة النص حسب المعنى الوارد فيه ، ص 170.

[2] ابن لب : المصدر السابق، ج 2، ص 113.

[3] ابن بطوطة : المصدر السابق، ج4، ص 220.

[4] عبد الكريم القيسي : المصدر السابق، ص 458.

[5] المصدر نفسه ، ص 246.

وَلِلْحَمَّامِ حَاءَاتٌ إِذَا مَـــا ظَفَرْتَ بِهَا عَثَرْتَ عَلَى النَّعِيـمِ

فَحِنَّـــاءٌ وَحَكَّـــاكٌ مُجِيــدٌ وَقُـلْ حَجَـرٌ يَمُرُّ عَلَى الأَدِيـمِ

وَحَوْضٌ مُفْعَمٌ مَاءًا لَـذِيــذًا وَحَجَّـامٌ عَلَى النَهْـجِ القَوِيـمِ

وَلِلْحِلَقِ الحَدِيدَةِ حِينَ تَنْمَى وَأَطْيَبُهَا حَدِيثُ أَخٍ كَرِيــمِ[1]

(الوافر)

وفي شكل تصويري قدمه لنا الشاعر أبو البقاء الرندي[2] (ت684هـ/1258م) لحمام النساء من العامة حين تغزل بإحداهن وهي خارجة منه قال :

بَرَزَتْ مِنَ الحَمَّامِ وَهْيَ تَمْسَحُ وَجْهَهَا عَنْ مِثْلِ مَاءِ الوَرْدِ بِالعِنَّـــابِ

وَالماءُ يَقْطُـرُ مِنْ ذَوَائِبِ شَعْرِهَـــا كَالطِلِّ يَسْقُطُ مِنْ جَنَاحِ غُـرَابِ

فَكَأَنَّمَا الشَّمْسُ المُنِيرَةُ فِي الضُـحَى طَلَعَتْ عَلَيْنَا مِنْ خِلاَلِ سَحَابِ[3]

(الكامل)

وقد اشتملت سكنى العامة في مملكة غرناطة النصرية على عدد من الفنادق التي تتركز بالقرب من المناطق التجارية، ومن أمثلة ذلك الفندق الذي أخذ اسم سوق الغلال حيث تجارة الحبوب، ويتشكل هذا الفندق من بهو فسيح مربع الشكل به نافورة ماء، حوله أروقة وحول الفناء مجموعة غرف وقاعات يعلوها جناح مماثل، ويعود تشييده إلى منتصف القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي، ومن الأمثلة أيضا نجد فندق الفحم[4]، كما اشتملت المرية على عدد كبير من الفنادق بلغ عددها

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 5 ، ص 587.

[2] هو صالح بن يزيد بن صالح يكنى بأبي الطيب وأبي البقاء الرندي ولد سنة 601هـ / 1204م، وتوفي سنة 684هـ/ 1258م، شاعر أندلسي من قبيلة نفزة البربرية، كان فقيها حافظا متفننا في النثر والشعر وعلم الحساب كان كثير التردد بغرناطة، أنظر : ابن الخطيب: **الإحاطة**، ج3، 360.

[3] المصدر نفسه، ج 3، ص 371.

[4] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 215، أنظر الملحق رقم 06.

الألف فندق إلا ثلاثين[1]، ولا يعتبر هذا العدد مبالغا فيه إذت وضعنا في الحسبان أن مدينة المرية من أهم الموانئ التجارية التي تقصدها السفن والتجار.

وتبين لنا وثائق ابن سلمون أن الفنادق كانت تكترى من أجل استغلالها، كما كانت تتأثر بالظروف الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية فتتعطل عن أداء وضائفها في الكثير من الأحيان، وهو ما يتسبب في مشاكل وخلافات اجتماعية بين مالك الفندي والنزيل، فتطرح هذه المشاكل على الفقهاء والمفتين لحل النزاع[2].

ويبين لنا ابن لب في نازلة صورة عن أحد فنادق مملكة غرناطة، وذلك حين سئل عن فندق مشترك بين رجلين في قرية، يحده من جهاته الأربع جنات وطريق، وليس بع علو، وإنما فيه بيت وسقائف للدواب، وملكيته بين الرجلين بالتساوي، فذهب أحدعهما لقسمته، وامتنع الآخر لأن القسمة تعود بالضرر على الفندق[3]، ومما نستنتجه من هذه النازلة أن هذا الفندق على الأق لم يكن في منطقة سكنية وإنما تحيط به الجنات من ثلاث جهات أما الرابعة فهي للطريق المؤدي إليه، وهذا ربما لخصوصبة مرتاديه من الأجانب، فحتى لا تحدث مشاكل اجتماعية أو عرقية أو دينية كان بمعزل عن السكان، كما نلاحظ احتوائه على سقائف للدواب التي يأتي عليها المسافرون.

كما اشتملت مملكة غرناطة النصرية على مجموعة من المقابر، والتي كانت تقع في الغالب خارج أسوار المدينة، وكانت تحمل المقبرة في كثير من الأحيان اسم الروضة[4]، كما تكون المقبرة في مناطق فسيحة يطلق علها اسم الشريعة[5]، وعادة ما يتسع العمران خارج الأسوار فتصبح القبور داخل المدينة[6]، وقد ضمت المقابر أشجار الزيتون بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأشجار[7]، وتكون قبور

---

[1] العمري : المصدر السابق، ج2، ص 65.

[2] ابن سلمون : المصدر السابق، ص 323.

[3] الونشريسي : المعيار، ج 8، ص 134.

[4] الحميري : المصدر السابق، ص 45.

[5] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 99.

[6] Rachel arie . op cit , pp 368 – 369.

[7] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 66.

العامة في العادة بسيطة، تحمل الحفرة شكل المستطيل ثم تغطى بالحجارة، وتحمل شواهد يكتب فيها اسم المقبور[1]،وقد اختلطت مقابر غرناطة بين العامة والخاصة من المجتمع مثل مقبرة البيازين ومقبرة الغرباء ومقبرة باب الفخارين ومقبرة العسال[2].

د . الأعياد والمناسبات ووسائل التسلية : تعتبر الأعياد والاحتفالات وما يصحبها من طقوس وعادات من أهم ما يمكن أن نميز به المجتمعات، حيث تظهر مميزات الحياة الاجتماعية بم يتخللها من مظاهر التكافل الاجتماعي والتلاقي والتواصل بين أفراد المجتمع على اختلاف الأجناس والمستويات، بل وحتى الأديان.

تنوعت الأعياد والمناسبات في مملكة غرناطة النصرية، وذلك للإرث الأندلسي الكبير، إضافة إلى التنوع العرقي والديني هذا ناهيك عن القرب والتأثر ببلاد النصارى، ومن أهم الأعياد التي احتفل بها عامة غرناطة في عهد بني نصر عيدي الفطر والأضحى، فبالنسبة لعيد الفطر الذي يكون في الأول من شوال من كل سنة، أي بعد صيام شهر رمضان، حيث يبدأ التحضير لهذا العيد من ليلة السابع والعشرون من شهر رمضان، فيكون الاحتفال بليلة القدر في المساجد والأربطة والمساكن حيث تقام الصلوات ويتلى القرآن، وتشعل الأنوار بشكل كبير في المساجد، وهو الأمر الذي نجده له نازلة عند الشاطبي حين نهى عن خص هذه الليلة دون غيرها من ليالي رمضان بزيادة "الإيقاد" وهو ما اعتبره[3] بدعة في الدين، مصداقا لقول النبي ﷺ: «كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ»[4].

ويبدأ الاحتفال بالعيد قبل الصباح، حيث يُخرج كل غرناطي غني أو فقير زكاة الفطر التي توزع على الفقراء والمحتاجين، وعند الصباح يلبسون أجمل ما لديهم من الثياب، ويذهبون لأداء صلاة العيد مصطحبين معهم بنساءهم وأطفالهم رافعين أصواتهم مكبرين أفرادا وجماعات[5] ، وينصبون الخيام على

---

[1] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 88، أنظر الملحق رقم 8 ، ص ص 324 – 326.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 201، ج 3 ، ص 273.

[3] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 208.

[4] ابن ماجة أبو عبد الله محمد القزويني : **سنن ابن ماجة**، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (دت)، مج 1 ، ص 17.

[5] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 200.

مقربة من المصلى حتى يتسنى لهم مشاهدة مظاهر فرحة العيد[1]، ويقبلون على شراء الحلوى ويهنئون بعضهم البعض[2] بهذه المناسبة السعيدة ، أما عيد الأضحى والذي يكون في اليوم العاشر من ذي الحجة من كل عام، ففيه يذبح فيه الغرناطيون الأضاحي التي لا تستثني الغني ولا الفقير، ناهيك عن الملابس الجديدة التي يتزين بها معظم أفراد المجتمع نساء ورجالا[3]، ومن أجل الأضحية كانت العامة في أحيان كثيرة تلجأ إلى أن ترهن بعض الأشياء الثمينة حتى تتحصل على ما تسدد به ثمن الأضحية، أو عن طريق الدين، وهو الأمر الذي يبينه لنا صاحب مقامة العيد، حيث أن زوجته غارت من أضحية زوجة جاره، حيث استهجنت شراء العنز بدل الضأن، فألزمته شراء أضحية من الضأن رغم أن مستواه المعيشي لم يكن ليسمح بذلك، فاشتراها بثمن آجل[4]، وأحيانا يقومون بمساعدة بعضهم البعض في هذا الأمر[5]، ويصل الأمر أحيانا إلى عدم استطاعة أئمة الحصون والقرى شراء الأضحية، مما دفع ببعضهم إلى اشتراط الأضحية من أجل القبول بالإمامة[6] وبعد ذبح الأضحية يقوم الغرناطيون بتزيينها وتعليقها أمام بيوتهم للتباهي بها عند بعضهم، ولإدخال السرور والفرحة على عيالهم وأولادهم عن البعض الآخر[7]، وفي هذا يقول الإمام المواق : "... ومن هذا المعنى ما حدثني به من أثق به أنه هو أو غيره دخل على السيد المفتي السرقسطي رحمه الله في عيد النحر وأضحيته مزينة فقال له في ذلك ، فقال له الشيخ السميراء أرادته..."[8]، ويقصد بالسميراء زوجة الفتي.

وفي الغالب كانت مسألة تزيين الأضحية وتعليقها بعد الذبح في عيد الأضحى قد فات مسألة العادة، لتصير مظهرا من مظاهر التباهي وتبيان المكانة الاجتماعية والقدرة المادية، وهو الأمر الذي

---

[1] أبو بكر الطرطوشي : **الحوادث والبدع** ، تح عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص400.

[2] Rachel arie . op cit , pp 398 – 400.

[3] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 116.

[4] أبو محمد عبد الله الأزدي: المرجع السابق، ص 160.

[5] ابن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة، ج3، ص 428 – 432.

[6] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 164.

[7] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 214.

[8] المواق : **سنن المهتدين** ، ص 248.

أثار حفيظة بعض الناس، من بينهم الفقهاء، حيث ذم الإمام الشاطبي هذا الفعل حيث عده من التفاخر والمباهاة إلا أن يكون للعادة فقط[1].

وفي هذه الحالات كانت أشكال التكافل الاجتماعي حاضرة بين فئات المجتمع النصري، حيث الصدقات والهدايا للفقراء من قبل الميسورين أو حتى من السلطة النصرية[2]، وهنا يورد لنا الونشريسي نازلة فيها ذكر لوقف خصص لشراء كسوة للمساكين في عيد الأضحى[3]، وفي هذا اليوم يكون اللحم هو الوجبة المميزة عند أهل غرناطة[4]، وفي هذا اليوم أيضا كانوا يعدون طبقا مكونا من اللبن والقمح ذكرى للطبق الأول الذي قدم للسيدة آمنة بنت وهب والدة النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن وضعته[5]، وعادة ما تقام صلاة العيدين في ساحة كبيرة تسمى بالمصلى قرب المسجد الأعظم بغرناطة، وعادة ما يحظر سلطان غرناطة صلاة العيدين، أما في باقي المناطق ينوب عنه القاضي[6]، وفي العيدين كان الغرناطيون يتزاورون ويتبادلون التهنئة، حيث من عادتهم تقبيل الرأس واليد والمنكب بعد انقضاء صلاة العيدين[7].

وقد احتفل الغرناطيون ومنهم العامة بالإضافة إلى هاذين العيدين بالمولد النبوي الشريف، حيث تقام بعض مظاهره خارج المدينة فتوقد الشموع ويحرق العود ويراق ماء الورد[8]، وفي المساجد والزوايا

---

[1] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 214.

[2] أبو محمد عبد الله الأزدي: **مقامة العيد** ص 159 – 173. المقري: **أزهار الرياض** ، ج 2 ، ص 130.

[3] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 139.

[4] يقول ابن قزمان في هذا :

واش إلا لقلايا	والقديد المســـرح
وشواي لجنب	وأنا جالس نملـــح
وتصخيف على	النار ثم نبتدي نصلح
وأنا كل طيب	في دخان مشمـــر

أنظر : ابن قزمان محمد بن عيسى : **ديوان ابن قزمان** ، دراسة وتحقيق ف كورنيطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1980، زجل رقم 82.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 117.

[6] Rachel arie . op cit , pp 399 – 400.

[7] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 213.

[8] الأزدي : **تحفة المغترب** ، ص 78.

تقام الصلوات وتتلى الآيات من الذكر الحكيم، ثم ينشد الشعراء القصائد المناسبة بالإضافة إلى الأناشيد والموشحات الدينية، وحلقات الذكر التي كان يصاحبها العزف على بعض المزامير ثم تقدم الأطعمة[1]، وقد كان هذا الاحتفال يلقى دعما ورعاية من سلاطين المملكة، حيث يقام احتفال كبير في قصر السلطان النصري نفسه، وعن هذا يخبرنا ابن الخطيب حين تكلم عن السلطان الغني بالله سنة 764هـ/ 1363م، والذي أقام حفلا كبيرا بهذه المناسبة استدعى فيه الناس من العامة والخاصة إلى قصره، وقد كان ارتباط أعداد معتبرة من العامة بهذا العيد إلى درجة كبيرة، حيث كان بعضهم يوصي بوقف من أمواله لإقامة هذه الاحتفالات[2]، هذا رغم معارضة عدد من العلماء أمثال الشاطبي (ت790هـ/ 1388م وعبد الله الحفار ت 811هـ / 1408م على اعتبار أن هذا الاحتفال بدعة ليس لها أصل من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا من جاء بعده[3].

ما يلفت النظر في هذه القضية هو الاهتمام الرسمي والشعبي الذي كان يوليه الأندلسيون في عهد مملكة غرناطة للاحتفال بالمولد النبوي الشريف، رغم ما ذكرناه من معارضة للفقهاء واعتباره بدعه، وهو الأمر الذي نعزوه إلى رغبة الأندلسيين في إثبات وجودهم وثقافتهم وعقيدتهم، في هذا العصر الذي تميز بانحسار الوجود الإسلامي في غرناطة، إضافة إلى مزاحمة الثقافة النصرانية للثقافة الإسلامية، حتى أصبح الأندلسيون يحتفلون بأعياد النصارى ذاتهم، خاصة مع بروز قوة الممالك النصرانية وتبعية مملكة بني الأحمر لهذه الممالك في فترات كثيرة.

ومن بين ما احتفل به العامة من أهل غرناطة في عصر بني الأحمر من الأعياد النصرانية كان أهمها عيد رأس السنة الميلادية "يناير"أو "الينّير"[4]، وعيد ميلاد المسيح (عليه السلام)، في 25 ديسمبر من كل سنة[5]، وعيد "العنصرة" والذي يوافق مولد القديس "خوان"[6]، ففي عيد رأس السنة الميلادية تقام

---

[1] ابن الخطيب : **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب** ، ص 278.

[2] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 203 ، 204.

[3] المصدر نفسه ، ص 203، 204. الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى : **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب**، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981، ج1 ، ص 278

[4] هذه التسمية التي كان يطلقها الأندلسيون على هذا العيد ، أنظر : ابن سعيد المغربي : **المغرب في حلى المغرب**، ج1، ص294.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 119.

[6] المرجع نفسه ، 119.

احتفالات كبيرة في المنازل والأزقة، فينصب الباعة موائد من أصناف الحلوى والفواكه[1]، فتكون في أشكال عديدة مثل أشكال الحيوانات ولعب للأطفال، هذا رغم منع القضاة والمحتسب لهذه المظاهر[2]، وهو الأمر الذي يعتبر تشبها بغير المسلمين في أمور قريبة بالدين زادت مظاهره عند العامة في عهد بني الأحمر[3].

وهو ما حدا بالفقهاء إلى الافتاء بحرمة الاحتفال به والتشدد في سبيل الحفاظ على الاسلام والمسلمين[4]، أما عيد العنصرة فيقام في 24 من شهر جوان[5] من السنة الميلادية، وهو من الأعياد المشهورة في الأندلس، حيث تجرى فيه الخيل والمبارزة، كما يقوم النسوة فيه بوشي بيوتهن ، ومن العادات الغريبة أنهن يقمن بإخراج ثيابهن إلى الندا بالليل كما يتركن العمل في هذا اليوم[6]، وهو ما يخبرنا عنه كذلك ابن خلكان على أنه يوم مشهود في الأندلس[7]، وهو نفسه يوم المهرجان عند الأندلسيين، وقد اشتهر هذا العيد بأنه عيد النار التي يسمونها العنصرة، فيشعلونها في الشوارع ويقفزون فوقها كما يشير إلى ذلك المثل العامي : "الكبش المصوَّف ما يكفز العنصرة"[8]، وهذا دلالة على أن النار كبيرة فإذا قفز عليها احترق.

---

[1] ابن قزمان محمد بن عيسى : المصدر السابق، ص 464، زجل رقم 72 ، وفيه يقول :

الحلون يعجن   والغزلان تباع
يفرح للبنير   من ساع قطاع
لقد ذا النصريات   أشكالا ملاح

[2] Rachel arie . op cit , pp 401 – 402.

[3] محمد بشير حسن : المرجع السابق ، ص35.

[4] الونشريسي : المعيار، ج 11 ، ص 151.

[5] ابن عذارى المراكشي : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 84.

[6] الونشريسي : المعيار، ج 11 ، ص151.

[7] ابن خلكان أبو العباس شمس الدين : **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت، (د،ت)، ج7، ص227.

[8] الزجالي أبو يحيى عبيد الله : **المصدر السابق**، ق 2 ، رقم 373.

ومن الأعياد الشعبية التي اهتم بها عامة غرناطة عيد العصير، والذي كان يقام عند جني محصول العنب وعصره، فيتركون منازلهم ويذهبون إلى ضياع الكرم حاملين معهم أسلحتهم[1]، لابسين أفخر الثياب، فيقومون بأعمال الجني والعصر، وبعد ذلك يمرحون ويرقصون رجالا ونساء وأطفالا[2]، وفي كتب النوازل نجد إشارة على هذا الموسم، حيث أن أحد أئمة المساجد سأل الفقيه الحفار عن جواز خروجه إلى موسم العصير حيث أن أهل القرية التي ينتمي إليها خرجوا كلهم إلى مروج وفحوص العصير، ولم يبق في القرية من أهلها من يقيم صلاة الجماعة بالمسجد[3]، وقد بقي هذا الاحتفال مستمرا عند المورسكيين، حيث بقي من عاداتهم التي يحتفلون بها، هذا ناهيك عن الاحتفال بالربيع والذي يذكره العمري عندما يتكلم عن حصن الحمة بمياهه الساخنة، حيث يرحل إليه أهل المرية في أيام الربيع بنسائهم وأولادهم، فيحتفلون في المشارب والمطاعم، ويكون هذا سببا في غلاء المساكن في هذه المنطقة[4].

كما احتفل الغرناطيون بالعديد من المناسبات الاجتماعية كالزواج والولادة والعقيقة والختان ، ففي الاحتفال بالزواج كان بعض الغرناطيين يتهادون الكباش[5] ويكثرون من ضرب الدف والكثير من المظاهر الأخرى كإحظار الماشطة وغيرها[6]، كما كانت في أغلب الأعراس الغرناطية الملاهي وآلات الغناء حتى كثر استفتاء الناس للأئمة في حضور هذه الاحتفالات[7].

كما انتقد الفقيه الحفار ما تعود عليه الغرناطيون من أشكال احتفالهم بالزواج، وحضور الملاهي، حيث ذكر له السئل صفة العرس وهي أن يشترط على الزوج أن يحظر المزامير ويذبح ثورا أو اثنين أو أكثر، فيجتمع الفساق ويخرجونهم إلى موضع واسع فيجلبون الخمر ويشربونها، وإذا كان اللبل يحضر

[1] حمل الأسلحة هنا خوفا من الاعتداء المفاجئ من قبل النصارى ، أنظر : ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 29.
[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 138.
[3] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 115.
[4] العمري : المصدر السابق، ج 2 ، ص 66.
[5] ابن سلمون : المصدر السابق، ص 483.
[6] ابن سلمون : المصدر السابق، ص 10.
[7] الونشريسي : المعيار ، ج 11، ص 73.

النساء الزواني معهم مختلطات معهم، وأهل الموضع من الرجال معهم، والنساء فوق الأساقف والجدران والطرق[1].

أما بالنسبة للعقيقة والتي تكون في اليوم السابع من الولادة، فيقوم أهل المولود الجديد بدعوة الأهل والأحباب فتقام الولائم بهذه المناسبة، حيث تذبح شاة، ويحلق رأس المولود الجديد ويلطخ بالزعفران، كما يتصدق للفقراء والمساكين [2]، ونفس الأمر يكون في الختان، حيث يحضر الطعام للأهل والأقارب والأحباب، وهو الشيء الذي أفتى الفقهاء باستحبابه[3].

بالإضافة إلى هذه الأعياد احتفل الغرناطيون بعيد النيروز، والذي يكون في أول السنة الفارسية عند اعتدال الربيع[4]، هذا ناهيك عن عدد أخر من الأعياد المحلية والموسمية التي تخص كل منطقة بعينها من مدن مملكة غرناطة[5].

كان الاهتمام بالأعياد في غرناطة شاملا كلا من العامة والخاصة على السواء، إلى درجة أن بلغ بالسلطان أبو الحجاج يوسف الأول (733 - 755 هـ / 1333 - 1354م) أن أصدر أمرا يشير فيه إلى لبس أبهى الملابس والحلل خلال الأعياد، وكذا الاهتمام بالفقراء والمساكين، كما أكد على عدم الإخلال بأمن المدينة أثناء الاحتفالات، ومؤاخذة من يخل بهذا الأمر[6].

وكانت لعامة غرناطة وسائل ومناسبات للتسلية والاستمتاع بالحياة كان أهمها مشاهدة مهرجانات الفروسية والمبارزة التي تسهر على القيام بها السلطة النصرية في ميادين معلومة من البلاد[7]، وفيها يستمتع العامة من المجتمع الغرناطي بحركات بطولية[8] لبعض الفرسان، كما يتم استعراض الجيش

---

[1] المصدر نفسه ، ج 3، ص 250.

[2] ابن جزي الغرناطي : القوانين الفقهية ، ص 143.

[3] المصدر نفسه ، ص 144.

[4] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 120.

[5] أنظر : أحمد مختار العبادي : **الأعياد في مملكة غرناطة**، ص 144.

[6] محمد كمال شبانة : المرجع السابق ، ص 114.

[7] محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال**، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، 1961،ص188.

[8] واشنطن ايفرنغ : **الحمراء** ، ترجمة هاني يحيى نصري ، مركز الإنماء الحضاري ، حلب ، 1996، ج 2 ، ص 137.

النصري وفرقه المختلفة[1] في غالب الأحيان، فكانت العامة تحضر هذه الاستعراضات بشكل كبير، فنجد لذلك إشارة عند المقري حين تكلم عن السيل الذي حدث بأحد ميادين غرناطة، وهذا عند استعراض فرق الجيش النصري في عهد السلطان أبي الحسن علي بن سعد النصري (868 – 887 هـ / 1464 – 1482م) ، عندما عانى الناس من هذا الحادث حيث يقول : " ... وهو يوم ختام العرض وكان معظم المتنزهين والمتفرجين بالسبيكة وما قارب ذلك، فبعث الله سيلا عارما على واد حدره بحجارة وماء غزير كأفواه القرب ..."[2]، وقد اعتاد العامة من أهل غرناطة على الخروج للمتنزهات للتمتع بالطبيعة الخلابة التي تميز مدنهم، فكانت بها عدد من المتنزهات من بينها موقع يقال له " عين الدمع " المطل على سفح جبل الفخار[3]، والذي يتميز بخضرة بساتينه وعذوبة مياهه حتى غدا هدفا للنزهة أيام الربيع وليالي الصيف[4]، فقال فيه أحد الشعراء :

أَلاَ قُلْ لِعَيْنِ الدَّمْعِ يُهْمَى بِمُقْلَتِي لِفُرْقَةِ عَيْنِ الدَّمْعِ وَقْفَا عَلَى الدَّمِ[5]

(الطويل)

ومن بين متنزهات غرناطة المشهورة "حور مؤمل" والذي ذكره ابن سعيد المغربي في كلامه عن غرناطة حين قال : " ... ومن متنزهاتها المشهورة حـــور مؤمل والشتة والزاوية والمشايخ ..." [6]، ومن بين الأشياء التي كان يحضرها عامة غرناطة للفرجة والتسلية ما يسمى برياضة مصارعة الثيران، والتي تكون على شكلين : الأول يكون الصراع فيه بين حيوانين الثور والأسد[7]، وتخبرنا المصادر التاريخية

[1] مؤلف مجهول :**نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 3.

[2] **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 511 – 512. أحمد مختار العبادي : **الأعياد في مملكة غرناطة** ، ص 139.

[3] ابن بطوطة : المصدر السابق، ج 4 ، ص 369.

[4] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 115.

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 121، 122.

[6] **المغرب في حلى المغرب** ، ج2، ص 103.

[7] Gonzalo Ramírez Macías. los juegos deportivos y el arte en elreino de granada. Revista de História do Esporte. Vol 4. Num 1.espna. 2011. P12 .

عن أحد هذه الصراعات التي أقيمت في مدينة غرناطة، والتي انتهت بانتصار الثور وإصابة الأسد بجروح[1]، أما الشكل الثاني فيكون فيه الصراع بين الثور والإنسان، ففي البداية تطلق الكلاب المتوحشة على الثور فتنهش جسمه وأذنيه[2]، وذلك لتهذيب ثورانه[3] وقوته، ثم يتقدم المصارع للقضاء عليه[4].

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 200.

[2] Gonzalo Ramírez Macías.op cit. p 14.

[3] أحمد مختار العبادي : **الأعياد في مملكة غرناطة** ، ص 141.

[4] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 6.

الفصل الثالث:

العلاقات الاجتماعية للعامة / الذهنيات

المبحث الأول : العلاقات الاجتماعية للعامة

المبحث الثاني : الذهنيات

المبحث الأول : العلاقات الاجتماعية للعامة

أ. الأسرة والحياة العائلية :

اهتمت عامة غرناطة بالزواج وتكوين الأسر، فهو من الأشياء الأساسية في حياة المسلمين، إضافة إلى كون الأسرة هي عماد المجتمع الأندلسي[1]، فكان رجال غرناطة يبحثون عن الارتباط الذي يتلاءم معهم، رغم أن المصادر التاريخية التي بين أيدينا لا تمدنا بمعلومات كافية عن طرق الزواج، وكيفية الارتباط وغيرها من المعلومات التي تتعلق بتكوين الأسرة عند عامة غرناطة، إلا أننا سنحاول البناء على بعض الإشارات البسيطة التي وردت في كتب النوازل الفقهية الغرناطية لمحاولة تقديم صورة عن الأسرة في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، فرغم أهمية الزواج عند الأسرة الغرناطية، إلا أن قاضي الجماعة في غرناطة ابن سراج يورد لنا سؤالا لرجل من عامة غرناطة حرم على نفسه الزواج[2]، حيث يقول ابن سراج في فتواه : "... متى حل لي الزواج في هذه الجزيرة فهو حرام علي، ثم أقام بعد ذلك فيها فأراد الزواج خوف العنت[3] ..."[4]، والجزيرة التي ذكرت في السؤال الماضي قد تعني غرناطة التي أصبحت تمثل الأندلس، أو ربما قصد بذلك الجزيرة الخضراء، وهذا الحلف وإن لا نستطيع تعميمه على عامة غرناطة، إلا أنه قد يعطي لنا فكرة عن كثرة الجواري ورخص ثمنهن ، وهذا ما يجعل المرأة الحرة من العامة تعاني بعض المشاكل في الارتباط بزوج مناسب لها.

وكعادة باقي المسلمين، كان الزواج عند عامة غرناطة يبدأ بالخطبة، والتي تعتبر اتفاقا أو وعدا مبدئيا بالزواج، وكانت فترة هذه الخطبة قد تطول في بعض الأحيان وهو ما نلاحظه في أحد النوازل الفقهية التي يسأل فيها أحد الغرناطيين عن إمكانية ميراث امرأة لرجل اثر موته، حيث اتفقا على الزواج واستلمت مهرها دون إشهاد، حيث يقول : "... ثم ساق الزوج بعض العروض ودفعها للزوجة

---

[1] لعناني مريامة : **الأسرة الأندلسية في عصري المرابطين والموحدين**، رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2008 / 2009.

[2] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق، ج1، ص 232.

[3] يعني المشقة وفي ذلك يقول الله تعالى : " ذلك من خشي العنت منكم " النساء آية رقم 25 وهو الزنا وهو المعنى المناسب لسياق السؤال.

[4] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 141.

على العادة في ذلك وهما لم تقع بينهما الشهادة..."[1]، وعبارة "على عادة" تعني أن هذه الطريقة كانت منتشرة ومألوفة في عصر بني الأحمر على نطاق واسع، كما كان المهر يشكل عائقا في الزواج عند عامة غرناطة، حيث تعطينا الوثيقة الغرناطية التي تمثل عقد زواج صورة على مدى غلاء المهور في مملكة غرناطة، حيث قاد الزوج الذي ينتمي لفئة العامة إلى زوجته : "...صداق ست مائة دينار عشرية قبض أبو الزوجة علي من العدد المذكور ثلاث مائة وخمسة وسبعين دينار فبرء الزوج ابن إبراهيم منها، وباقي العدد المذكور وقدره مائتان وخمسة وعشرين دينار إلى تمام عامين من تأريخ هذا الكتاب..."[2]، مع العلم أن هذه الوثيقة تعود إلى تاريخ 18 جمادى الثانية 842هـ / 11 نوفمبر 1438م.

وللدلالة أن هذه الوثيقة المذكورة آنفا تعني زواجا عاميا، فإن الأسماء التي وردت فيها كانت أسماء غير معروفة، بالإضافة إلى خلوها من الألقاب التي كانت ترد في عقد الزواج إذا كان المعني من فئة الخاصة، فيصف كاتب الوثائق زوجا في حالة أخرى قائلا : " ... بين الوزير الأجل الأحظى الأجل الأكرم الأتقى أبي جعفر أحمد..."[3]، كما أن مقارنة هذا المهر بمهور زواج الخاصة يبين لنا الفرق الكبير في القيمة، حيث اشتمل أراض ودور وأواق ذهب وغيرها[4]، كما نلاحظ من خلال الوثيقة السابقة التي تمثل زواجا عاميا ظاهرة غريبة في موضوع المهور، وهو أن يبقى من المهر دينا على الزوج يدفعه على أقساط خلال مدة زمنية محددة وهو الأمر الذي كان في كثير من الأحيان يدخل الزوجين في مشاكل عديدة.

أما بخصوص الاختيار فان الإعتبارات التي بموجبها يختار الزوج زوجته أو العكس فهي كثيرة، من بينها المكان والمكانة الاجتماعية والوجاهة والمستوى العلمي والديني، بالاضافة إلى المستوى المالي والجمال، وبشكل أقل النسب، فبالنسبة للمكان، فقد كان هناك فرق في الاختيار بين البادية والساحل، ففي نازلة سئل عنها ابن لب على أن وصيا على تزويج يتيمة اختلف مع المشرف عليها

---

[1] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 3 ، ص 208.

[2] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 8.

[3] المصدر نفسه ، ص 104.

[4] المصدر نفسه ، ص 105.

الذي كان من مدن الساحل، فالوصي يريد أن يزوجها كفؤا لها من أهل البادية، ولا يريد أن يزوجها بساحل البحر، مع العلم أن الفتاة كانت أكثر وقتها مع المشرف عليها لا الوصي[1]، أما بخصوص المال فتحدثنا النوازل الفقهية الغرناطية على حالات تقبل فيها المرأة الغرناطية التي توفي زوجها بالزواج من زوج ضعيف الحال يتعيش من حرفة، فتقوم تلك الزوجة بتقديمه للنظر في مالها ومال أبنائها[2]، وفي نازلة للمواق تعبر عن بعض تفاصيل الخطبة عند العامة من أهل غرناطة وفيها "... سئل المواق عن رجل خطب بنت خلة له إلى أبيها أن يزوجها منه، وكانت بكرا في حجر والدها المذكور، وأرسل إليها بالخطبة والدته وخاله وعمه فأجابهم والد البنت إلى ذلك، فقالوا له وما تطلب إلى بنتك، وما يكون النقد والهديةوالكالئ؟ فقال لهم والد البنت قد تزوج أخوه لبنت خالتهاالأخرى، وما ساق أخوه ابنت خالته في ذلك، يسوق هم لبنتي فشكر القوم والد الزوجة على ذلك ورضوا وانصرفوا، ورجعت والدته وأعلمته بذلك، ثم إن الرجل ووالدته دفعا لوالد البنت النقد، وذلك بعدما أعلمته والدته ورضي به، ودفعا له ما يدفع عادة من الشمع، واشتهر في القرية أن فلانا تزوج بنت خالته، وهنأه قرابته وأصحابه رجالا ونساءا، ودفع أيضا بعد ذلك الرجل ووالدته لوالد البنت بما اشترى حوائج للبنت والد البنت، وتهادوا وتكررت الهدية والاعلان بها، ثم توفي الرجل الزوج، فهل هذهالزوجية منعقدة صحيحة، ترثه هذه البنت وتأخذ حوائجها وحقها أو لا؟ وإن كانت غير صحيحة فهل يرد والد البنت ما قبض من نقد وهدية أم لا؟[3].

من خلال النازلة السالفة الذكر نلحظ أن الرجل في الغالب لم يكن يذهب للخطبه بنفسه وإنما يرسل من أقربائه كوالدته و ُمه وخاله، فيحدد من البداية الصداق المفروض للزوجة، وفي الغالب كانت أسر العامة تحدد الصداق وفقا لما يسميه الفقهاء صداق المثل، وذلك حسب مثيلات الزوجة كبنات الأخوال أو الأعمام، كما نلاحظ التردد بالزيارة فترة الخطوبة وارد مع وجود الهدايا من قبل الزوج في هذه الفترة في الأعياد وغيرها[4]، وفي نازلة نلاحظ أن من عادات العامة من أهل غرناطة فترة الخطبة إلقاء الخطيب العصابة على رأس خطيبته، حيث سئل أحد الفقهاء في نازلة ذكر فيها "... أن رجلا

---

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 3، ص 186.

[2] ابن لب : المصدر السابق، ج2 ، ص 123.

[3] الونشريسي : المعيار ، ج3 ، ص 247، 248.

[4] المصدر نفسه، ج 3، ص 247.

خطب يتيمة، وعمل لهم طعام كما أعطى العصابة للمخطوبة فألقتها على رأسها وعمل عليها طعاما أيضا ..."[1].

وتفيدنا التوازل التي وصلتنا من عصر مملكة غرناطة أن ولي البنت كان يدخل إلى أهله فترة حضور أهل الزوج وقت الخطبة حتى يشاورهم في مقدار الصداق وباقي الأشياء التي تجلب معه[2]، فكان الصداق في الغالب مقسوما على قسمين من أجل التسهيل على الزوج، فيكون جزءا مقدما والآخر مؤخرا ويسمى الكالئ[3]، وضمن الصداق كانت في الكثير من الأحيان تشترط أشياء عديدة بعضها قد يؤدي إلى مشاكل في الجياة الزوجية بينهما، ففي بعض الأحيان كانت تشترط الزوجة على زوجها عم إخراجها من بلدها، وتقع المشاكل إذ رغب الزوج في المغادرة إلى مدينة أخرى[4]، أو أن تشترط الزوجة من الزوج عدم الزواج عليها[5]، أو بأداء ثمن كراء الدار للزوجة إذا كانت الدار مملوكة لها[6].

وكانت عقود الزواج تتم عادة بحضور الولي، الذي قد يكون أخا في بعض الأحيان، حيث تخبرنا بعض النوازل الفقهية الغرناطية عن رفض بعض الإخوة تزويج أخواتهم والامتناع عن ذلك[7]، وفي الغالب كانت تقام الأفراح البهيجة في حفلات الزواج، فهي عادة غرناطية راسخة، حيث يدوم العرس بوجه الإجمال أسبوعا كاملا في بيت العروس، ثم تنقل إلى بيتها الجديد فتقام وليمة للرجال وأخرى للنساء[8]، ثم تكون حفلات الغناء والموسيقى والرقص وشرب الخمور سمة مميزة عند كثير من العائلات العامية الغرناطية، زهز ما يعبر عنه المثل العامي الغرناطي القائل : "إذ انطارب الزمار طاب العرس"[9]،

---

[1] المصدر نفسه، ج 3، ص 338.

[2] المصدر نفسه، ج 3، ص248.

[3] ابن لب الغرناطي: المصجر السابق، ج 2 ، ص 53.

[4] الونشريسي : المعيار ، ج3 ، ص 236.

[5] المصدر نفسه، ج 4، ص247

[6] المصدر نفسه، ج 3، ص234.

[7] أنظر أمثلة : ابن سراج : المصدر السابق ، ص 125، 126.

[8] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق، ج2، ص 79، يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 120.

[9] ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، ص 272.

هذا على الرغم من معارضة الفقهاء لمثل هذه المظاهر[1]، وتكون كل هذه المظاهر متناسبة مع القدرة المادية للأسرة الغرناطية.

كما تزوج بعض العامة من أهل غرناطة بنساء من النصارى، مثلما كان في كل عهود المسلمين بشبه الجزيرة الإيبيرية، على أساس أنهن من أهل الكتاب، وتبين لنا كتب الوثائق والعقود الغرناطية أنه كان العقد على المرأة من أهل الكتاب بنفس صيغة المرأة المسلمة الحرة، وذلك في المهر والشروط، حيث يعقد نكاح الكتابية وليها من أب أو أخ أو عم، فإن لم يكن لها ولي ناب عنهم أحد أساقفة النصرانية في مملكة غرناطة، أما إن كانت مقيمة بين المسلمين في مملكة غرناطة وأبى أهلها العقد لها، ففي هذه الحالة يعقد لها السلطان المسلم[2].

كما تميزت الأسرة الغرناطية العامية بكثرة الإنجاب بشكل ملحوظ، أما عملية الولادة فتتم في حالة من السرية التامة، حيث يخبر به الأقارب فقط، أما في اليوم السابع فيقام حفل للمولود يسمونه العقيقة ، يدعى له الأقارب والجيران لتناول وجبة الغذاء وهنالك تقدم الهدايا للمولود وأهله[3]، كما اهتمت بعض العائلات بتعليق التعاويذ والتمائم للمولود وهذا خاصة بعد الفطام[4]،وكنتيجة لإضطرابات السياسة التي أصبحت تعيشها مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، أصبحت الأسر العامية تفرح بالمواليد الذكور أكثر من الإناث، وذلك لخوفهم من وقوع البنات في أسر النصارى فتنتهك حرماتهن إضافة إلى الحاجة لمن يعول الأسر أو للمشاركة في الدفاع عن البلاد[5]، أما رضاع المولود فيكون في أغلب الأحيان من أمه[6]، كما اعتادت بعض الأسر الغرناطية الميسورة والمتوسطة على اكتراء مرضعات لأولادهم مقابل أجرة، وهذا ما نلاحظه في أحد النوازل الفقهية التي يستفسر

---

[1] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 125.

[2] ابن سلمون : المصدر السابق ، ص 84.

[3] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 242.

[4] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 123.

[5] ظاهر حمزة محمد : **صورة المرأة في الشعر الأندلسي في ظل بني الأحمر**، رسالة ماجستير إشراف حمدي منصور، الجامعة الأردنية، عمان، 2003، ص 87.

[6] لعناني مريامة : المرجع السابق، ص 39.

فيها عن حكم أكل الزوج من أجرة رضاع زوجته[1]، وهو ما يعطينا فكرة عن الانتشار النسبي لهذه العادة في الوسط الغرناطي ما أدى إلى امتهان بعض نساء العامة لمثل هذه المهن.

وقد اكتفى أبناء العامة في أغلب الأحيان بأمهاتهم مرضعات وحاضنات ومربيات حتى ينتقل الطفل إلى فترة التعليم، وهو الأمر الذي كانت تهتم به الأسر الغرناطية اهتماما كبيرا، فيقوم الوالدان بتعليم أبنائهم في المراحل الأولى من التعليم وذلك داخل المنزل، وفيما بعد يتم انتقاله إلى المكتب الخاص بتعليم الصغار وتحفيظهم القرآن[2]، وهذه المكاتب عادة ما تكون بالقرب من المساجد، أما الفقراء من الأسر الغرناطية فكانوا يستفيدون من الأوقاف التي وضعت خصيصا لتعليم أبناء الفقراء[3]، ويقضي أبناء عامة غرناطة أوقات فراغهم عادة في اللعب واللهو داخل المنزل وخارجه، كما تضطر بعض الأسر الفقيرة إلى تشغيل أبنائها معها في المعامل والمزارع والمتاجر وتربية المواشي، وهذا حسب ظروف كل عائلة.

وكانت المرأة الغرناطية من العامة في الغالب تلقى معاملة مهذبة من زوجها، وهو الأمر الذي لاحظه ليفي بروفنسال من خلال حياة الموريسكيين الذين هاجروا من غرناطة إلى بلاد المغرب، حيث حملوا معهم هذه الصورة الطيبة من المعاملة للمرأة ومشاركتها في الأمور العائلية فيقول : "إن نمط حياتهم داخل بيوتهم قد بقي محافظا على طابعه الأندلسي وأن زوجاتهم يعاملن معاملة أفضل ويدخلن في المناقشات العائلية ولا يعانين – أكثر الأوقات – من وجود ضرة إلى جانبهم..."[4]، وهو الأمر الذي وقف عليه كذلك jeronimo munzer عند زيارته لغرناطة عقب سقوطها[5]، فهي التي كان لها دور إقتصادي خاصة في الأسر الفقيرة على أعتبار أنه مجتمع عاش الأزمة حتى قبل

---

[1] ابن سراج : المصدر السابق، ص 197.

[2] المقري : **أزهار الرياض** ، ج 1 ، ص 107.

[3] ابن الأبار أبو عبد الله بن أبي بكر القضاعي : **كتاب التكملة لكتاب الصلة** ، مدريد ، 1987، ج 2 ، ص 512.

[4] ليفي بروفنسال : **حضارة العرب في الأندلس** ، ص 26.

[5] Munzer jeronimo : opcit. P 107.

سقوط حكم بني نصر، فكانت تغزل الصوف وتحيك الملابس داخل البيت، وكان منهن من يعملن كمربيات للأطفال ومعلمات لهم[1].

ولا تخلو الحياة الزوجية عند عامة غرناطة من الخصومات والنزاعات في أشكال متعددة من المشاكل، حيث نلاحظ كثيرا منها في كتب النوازل الفقهية التي وصلتنا من فقهاء غرناطة، فنجد بعض هذه الخصومات تتمحور حول المال والميراث، مثل أولاد يطالبون والدهم بميراث أمهم التي توفيت بعد زواج دام ثلاثين سنة، وكان لها بعض الممتلكات[2]، كما سؤل ابن سراج في زوجة طالبت بالنفقة قبل الدخول بها[3]، وفي سؤال أخر نجد نزاعا وقع بين الزوجة وورثة الزوج في جهازها من زوجها[4]، والأمثلة في هذا كثيرة جدا، وقد تصل المشاكل الزوجية في بعض الأحيان إلى اتهام أحد الطرفين الآخر بالزنا، وما يترتب عن ذلك من شبهة في الأولاد[5]، وكثير من هذه المشاكل كانت تذهب إلى الطلاق والفصال بين الزوجين، وهو ما نلاحظه بشكل كبير من خلال فتاوى فقهاء غرناطة، حيث تكثر الأسئلة بخصوص العبارات التي يقولها الزوج لزوجته في فترة الخصام، ومن أمثلة ذلك أن يقول : "... امشي عن وجهي..."[6]، أو أن يحلف الرجل بأن تذهب عنه زوجته إلى أولادها[7]، أو بعض مشاكل تحريم الزوجة[8]، وكذا مشاكل الظهار والطلاق بالثلاث[9]، بل ونجد مشكلة في زوجة ادعت أن زوجها طلقها وأتى والدها بشاهد واحد[10]، وقد يشترط الزوج شروطا كثيرة من أجل أن يطلق زوجته، فمثلا أن يوقف طلاق زوجته على تنازلها عن صداقها، وفي حالة

---

[1] أحمد الدوسري : المرجع السابق، ص 338.

[2] ابن سراج : المصدر السابق، ص 155.

[3] المصدر نفسه ، ص 149.

[4] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 3 ، ص 209.

[5] ابن سراج : المصدر السابق، ص 152.

[6] المصدر نفسه ، ص 144.

[7] المصدر نفسه ، ص 124.

[8] المصدر نفسه ، ص 142.

[9] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 9 ، ص 205

[10] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 142.

أخرى نجد الزوج ينكر حدوث الطلاق أصلا بعد أن أخذ الصداق[1]، وفي حالات أخرى يصل الزوج إلى أن يضرب زوجته حتى تختلع منه[2]، وهذا من أجل أن لا يتحمل التبعات المالية الخاصة بالزوجة في حالة كان الطلاق من جانبه.

وتتعدد أسباب الطلاق بين الزوجين من عامة غرناطة في أشكال عديدة، حيث تخبرنا النوازل الفقهية عن العديد من الأمثلة، فيخبرنا الإمام الشاطبي عن طلاق كان بسبب شرب الخمور من قبل الزوج[3]، وفي نازلة سئل فيها ابن لب في زوج منعته أم الزوجة من الدخول بها، فقام بحملها إلى داره وخلا بها أياما، وذكر أنه وجدها ثيبا، وذكر أنه قرر الافصار بسبب العيب المذكور، فادعت أمها أنه لم يمسها أحد قبله، فقدم القاضي قابلتين شهدتا بعدم عذريتها، وغلى إثر ذلك طالب أمها بما بقي للزوج من الصداق، وهو خمسة عشر درهما، فقامت الأم باستظهار رسم فيه شهادة قابلة من أندرش بعذريتها أم ابن لب، والذي ادرك أن القوابل فقدت أمانتهن في مثل هذه المواضيع[4].

كما يكون الظلم حاضرا أحيانا في الحياة الزوجية من قبل الزوج لزوجته، حيث تخبرنا النوازل الفقية بأمثلة عن ذلك، ففي نازلة للامام ابن لب سئل عن " ...رجل تزوج امرأة وضرب فيها بعقد ترشيد بتفويضه واستهلك أموالها، ثم طلقها وأخرجها إلى الفقر والسعاية وضرب فيها بعقد تسفيههمن الوقت الذي ترشدت فيه ...."[5]

ويترتب عن الطلاق في الغالب مشاكل عديدة نلاحظ أمثلة عنها في العديد من النوازل الفقهية الغرناطية، مثل محاولة مراجعة الزوجة بعد الطلاق بالثلاث، ناهيك عن مشاكل الحمل وما يترتب عليه من نفقة ورضاع وغيره[6]، وفي وثيقة مهمة وصلت إلينا حول خلع يعود تاريخها إلى 2 ربيع الأول 879هـ/ 17 جويلية 1474م، أطرافها من العامة وذلك استنادا إلى خلو أسمائهم من الألقاب التي عودنا عليها محرر هذه الوثائق عند ذكره للخاصة، بالإضافة إلى أن أحد طرفي هذا الخلع ابن مؤذن

---

[1] ابن سراج : المصدر السابق، ص 178.

[2] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 4 ، ص 141.

[3] الشاطبي : **فتاوى الشاطبي** ، ص 142.

[4] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 3 ، ص 197

[5] ابن لب : المصدر السابق، ج1، ص 166، 167.

[6] المصدر نفسه ، ص 146. أنظر أيضا : الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 4 ، ص 445 – 448.

وهو من عامة المجتمع، حيث جاء في الوثيقة : "...هذه نسخة من رسم إختلاع قيد من أسطر صداق محمد بن أحمد ... وعائشة بنت أبي عثمان ... إختلعت الزوجة المذكورة في هذا الصداق لزوجها المذكور ... وإن ظهر بها حمل منه فإنها تختلع به إلى وضعه، ومن بعد الوضع إلى بلوغ الذكر الحلم ودخول الزوج بالأنثى وعلى أن تكون بنتها فاطمة في حضانتها وكفالتها..."[1]، ومثل هذه الوثائق تبين لنا عملية تدخل الفقهاء لحل النزاعات الزوجية وفق تعاليم الشرع الإسلامي، واجتهاداتهم.

وتطرح لنا الكتب النوازل العديد من الشاكل التي تعاني منها الأسرة من عامة غرناطة خاصة ما تعلق منها بالوضعية الجيوسياسية التي تشهدها المملكة وصراعها المحتوم مع ممالك النصاري، فمثلا سئل ابن لب حول رجل فقد في أرض العدو وترك زوجة وبنتا بالغة، فأراد أخوه وزوجته تزويج البنت في غيابه[2]، هذا بالاضافة إلى غرق السفن أوفقدانها بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية وما كان له من تأثير على الأسرة الغرناطية، ففي هذا سئل ابن لب عن سفينة غرقت في سواحل الاسكندرية سنة 779هـ ولا يعلم وفاة أو نجاة من كان على متنها، ومن هنا ما يترتب على هذه الحالة من ميراث وإعتداد الزوجات[3]، ففي غالب هذه الحالات كان الفقهاء بفتون بانتظار المعني سنة كاملة، فإن لم يأت قسمت تركته، وجاز لزوجته العدة ثم الزواج[4].

وهو ماين لنا حرص الفقهاء على استمرار الحياة حتى وان قطعت أخبار الزوج، وخوفا مما قد يترتب عن الانتظار من مفاسد وضياع للفرص بالنسبة للزوجة، وما يترتب عن ذلك أيضا من مشاكل اقتصادية مادية على اعتبار أن الزوج هو من تجب عنه النفقة لكل الأسرة، كما وقد تطرح العديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى خاصة ما تعلق بوضعية الزوج باعتباره وليا لبناته في مسائل الزواج وغيرها من القضايا الأسرية.

[1] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 59 ، 60.

[2] ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، ص 866.:

[3] المصدر نفسه، ص 863

[4] المصدر نفسه، ص 868.

ب . المرأة الغرناطية (عامة النساء):

تعتبر المرأة عنصرا مهما من أفراد الأسرة في كل المجتمعات ، فتتعدد وضعيتها في الأسرة على العديد من الوضعيات، فتكون إما أما أو بنتا أو أختا أو زوجة أو جارية أو خادمة، وفي كل من هذه الوضعيات تساهم المرأة في بناء وتنظيم الأسرة، والتأثير على سيرورة الحياة، هذا على الرغم من أن وضعية المرأة في الأسرة الشرقية على العموم لا يرد ذكرها إلا مقترنا بالرجل[1]، على اعتبار تمحور الحياة الأسرية على النموذج الاسلامي والشرقي على الرجل بشكل كبير جدا.

1 . المرأة الحرة :

اختلفت نظرة الغرناطيين إلى المرأة في مجتمعهم بين السلب والإيجاب، بين من وصفها في أقبح صورة، وبين من قدمها في أحسن وأبهى الصور، ويظهر الوصف السيئ في أمثال العوام من أهل الأندلس ومن بين هذه الأمثال : " لس فالنسا خير ولا فمي"[2] ومعناه أنه ليس في النساء خير ولو كانت أما، وأيضا المثل القائل :" لا تثق ولو كانت أمك "[3]، ويرمي هذا المثل إلى نزع الثقة من المرأة حتى وإن كانت أما، وفي مثل عامي شعبي آخر يصل إلى وضع المرأة في مقام البلاء فيقول : "من عنده ولي عنده بلي"[4]، هذا بإيجاز بالنسبة إلى النظرة السلبية التي حملتها إلينا الأمثال الشعبية تجاه المرأة الأندلسية، وفي الجهة المقابلة يقدم لنا ابن الخطيب وصفا مغايرا لما سبق، وذلك حينما يصف لنا المرأة الغرناطية بالأدب ونبل الكلام وحسن المعاشرة ومحاورة الآخرين[5]، وحين أراد وصف جمالها قال : "...وحريمهم حريم جميل موصوف بالسحر وتنعم الجسوم واسترسال الشعور ونقاء الثغور وطيب النشر وخفة الحركات..."[6].

---

[1] فيغيرا ماريا ج : **أصلح للمعالي . عن المنزلة الاجتماعية لنساء الأندلس** – الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ج2، ص 1002

[2] الزجالي أبو يحيى عبيد الله : المصدر السابق، ق 2 ، رقم 1210.

[3] المصدر نفسه ، ق 2 ، رقم 2027.

[4] المصدر نفسه ، ق 2 ، رقم 1254.

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 40.

[6] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 40.

على العموم فقد تمتعت المرأة الغرناطية بشيء من الحرية إذا ما قارناها بمثيلاتها في حواضر العالم الإسلامي يومئذ، فكانت تذهب إلى الحمامات العامة وزيارة صديقاتها، فكان للحمام أهمية بالغة في حياة الرأة من عامة المملكة، وإنما كان مكانا يمكنهن من اللقاء والاستمتاع بلحظات جميلة من الأنس والضحك وتبادل الأحاديث الطويلة[1]، كما أنها تخرج للشراء دون أن يصحبها رجل[2]، وهو ذات الأمر الذي نجد له بعض الإشارات في كتب النوازل الفقهية الغرناطية حيث تطرح بعض الأسئلة لفقهاء غرناطة حول جواز تجول الباعة من المسلمين أو أهل الذمة في الشوارع قصد البيع للنساء، وكذا دخولهم الدور قصد إصلاح الحوائج مثل المغزل وغيره، عند غياب الزوج عن بيته، فتكون الخلوة خاصة في أوقات القائلة[3]، مع الإشارة إلى ظاهرة إكثار النساء من عامة غرناطة الجلوس مع الصناع لفترات طويلة في الأسواق والشوارع العامة، بل ويصل الأمر إلى المكوث في بيت الصانع ذاته لفترات طويلة جدا[4]، مما يثير الكثير من الشكوك، وهذه الوضعية أشار إليها بيير غيشار حين قال : "...أن المرأة الأندلسية كانت تتمتع بوضعية أكثر ليبيرالية من وضعية أخواتها في المشرق الإسلامي..."[5]، ويظهر لنا هذا التحرر جليا في وصف لسان الدين بن الخطيب لرحلة السلطان يور مملكة غرناطة، إذ خرجت نساء وادي آش للمشاركة في استقبال السلطان وقد اختلطن بالرجال فقال : "... واختلط النساء بالرجال وألتقى أرباب الحجا بربات الحجال فلم نفرق بين السلاح والعيون الملاح ولا بين حمر البنود وحمر الخدود..."[6]، ونتيجة لقلة الإشارات في المصادر الأندلسية حول هذه الظاهرة وإرتفاع نسبتها بين عامة نساء مملكة غرناطة فإننا لا نستطيع التعميم المطلق على الرغم من تأكيدها من قبل

---

[1] أحمد الدوسري : المرجع السابق، ص 329.

[2] أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف : **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب** ، نشرت ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات الشرقية بالقاهرة، القاهرة، 1955، ص 74.

[3] ابن سراج : المصدر السابق، ص 226.

[4] المصدر نفسه ، ص 228.

[5] بيير غيشار : **التاريخ الإجتماعي لإسبانيا المسلمة من الفتح إلى نهاية حكم الموحدين**، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ج2، ص 980.

[6] ابن الخطيب : **مشاهدات لسن الدين بن الخطيب** ، ص 50.

العديد من الدراسات الأجنبية[1] والتي كانت تحلل الموضوع من ناحية دراسة مجتمعية تسعى إلى تكريس صورة أن المجتمع الأندلسي في أصل تركيبه كان أوربيا بالدرجة الأولى وأن التعريب الذي مسه أصلا كان سطحيا[2].

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تختلف المرأة في مملكة غرناطة كثيرا عن غيرها من النساء في باقي الحواضر الإسلامية، وهذا في إتباع التعاليم والتقاليد الإسلامية من الحجاب والتدين والابتعاد عن الحياة العامة والإسراف فيها[3]، كما نالت حظها من التعليم خاصة في الصغر إما في البيت أو في المكاتب[4] أو حتى في المساجد وهو الأمر الذي يشير إليه ابن الخطيب في الإحاطة حين يخبرنا بأن محمد بن علي بن محمد الفخار[5] (ت723هـ/1323م) كان يُدرّس في مسجد مالقة وكان يخصص فترة ما بعد العصر لتعليم النساء[6]، وهو في الغالب من نساء العامة حيث نساء الخاصة لن يكون تعليمهن في المسجد وفي حلق عامة.

وفي ذلك يخبرنا ابن الخطيب عن أن أحد قضاة لوشة، له زوجة فاقت العلماء في معرفة الأحكام والنوازل، وكان زوجها يستشيرها في مجلس قضائه فيما استشكل عليه من الأمور، فتشير عليه بما يحكم به[7]، وحدث أن أحد أصدقاء هذا القاضي المذكور داعبه صديق له قائلا :

بِلُوشَـــةَ قَاضٍ لَهُ زَوْجَـــةٌ وَأَحْكَامُهَا فِي الوَرَى مَاضِيَةٌ

---

[1] Gines Pérez de Hita: Guerras civiles de Granada. Madrid, 1975, p 55.
Lafuente Alcantara miguel: Historia de granada, 1843, tomo 3, p166-167.
Francisco fernandez y gonzalez :Mudejares de castilla, madrid, 1866, p229.

[2] بيير غيشار: المرجع السابق، ج2، ص 980.

[3] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 95.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 6 ، ص 25.

[5] هو محمد بن علي بن عبد الرحمن بن الفخار الجذامي يكنى أبا بكر عالم بالفقه والعربية، ولد ونشأ في أركش وتعلم بشريش وروى بها عن علمائها ثم انتقل إلى الجزيرة الخضراء فدرس بها ثم استقر بمالقة، توفي سنة 723هـ/1323م، ابن الخطيب : الإحاطة ، ج3، ص91، ابن حجر العسقلاني : المصدر السابق، ج4، ص 81.

[6] ابن الخطيب : الإحاطة ، ج3، ص92.

[7] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 30.

فَيَا لَيْتَـــهُ لَمْ يَكُنْ قَاضِيَــا   وَيَـــا لَيْتَهَا كَانَتْ القَاضِيَـةُ

(المتقارب)

فردت عليه هذه الزوجة قائلة :

هُوَ شَيْخُ سُوءٍ مُزْدَرَى   لَهُ شُيُوبٌ عَاصِيَــــــة

كَلاً لَئِنْ لَمْ يَنْتَـــــهِ   لَنَسْفَعَا بِالنَاصِيَـــــــة[1]

(الكامل)

وقد قامت النساء من عامة غرناطة بدورهن المنزلي من اعتناء بالزوج والأبناء وطبخ وتنظيف وتوفير للراحة، وفي كثير من الأحيان بمساعدة زوجها في توفير مصدر العيش[2]، بطرق شتى فكان لها نصيب من ملكية الأرض والمال[3]، فهي التي صورها لنا الشاعر أبو حيان محمد الغرناطي(ت745هـ/1344م) الأم الحنون الشفوق على أولادها وأحفادها فقال :

وَكَانَتْ لَهُمْ أُمَا حَنُونَا وَجَدَّةٌ   شَفُوقَا تُشَهِّيهُمْ بِكُلِ تَلَذُّذٍ[4]

(الطويل)

كما كانت المرأة من عامة غرناطة تزاول العديد من الأعمال والنشاطات الاقتصادية حتى توفر لها ولأسرتها دخلا إضافيا، فمنهن من كانت تعمل في الغزل النسيج داخل بيتها[5]، كما كان من النساء من امتهن مهنة القابلة حيث تقوم بتوليد النساء ومتابعة حملهن، بل وبلغ الأمر أن أستعان بهن

---

[1] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 30.

[2] ابن سعيد المغربي : **المغرب في حلى المغرب** ، ج 2 ، ص 403.

[3] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 25 ، 78 ، 86 ، 98.

[4] أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي : **ديوان أبي حيان** ، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، ط1 ، بغداد، 1969، ص170.

[5] الونشريسي : المعيار ، ج 4، ص 195.

القضاة في إثبات الحمل أو نفيه في حالة المنازعات القضائية وما يترتب عنها من أحكام قد تكون مصيرية بالنسبة للمرأة أو الرجل[1].

ومن الناحية الاقتصادية فقد كان لبعض العامة من نساء غرناطة ممتلكات تقل وتكثر حسب الحالة، وتتعدد مصادر حصولها عليها، إما بالوراثة عن الزوج أو الوالد أو حتى عن طريق التكسب والنشاط الاقتصادي، وهذه الوضعية تمكن المرأة من فرص أكبر للزواج حتى وإن كانت أرملة أو مطلقة، وفي هذه الجزئية تقدم لنا النوازل الفقهية المعاصرة للملكة بني نصر العديد من المعلومات كبيرة الأهمية، من امتلاك بعض النساء من عامة غرناطة للاراضي الزراعية ومعامل النسيج لصناعة الحرير والكتان والأرحى وغيرها من المصادر المدرة للمال[2].

وتبقى قليلية هي الإشارات التي عثرنا عليها تعبر عن االأم من عامة غرناطة وعلاقتها بأولادها، فلم نجد إلا نجد إلا بيتين رثا فيهما الشاعر ابن الأزرق (ت 896هـ/ 1492م) أمه وهي من العامة طبعا، حث صور لنا أمه تبكي لا خوفا من الموت وأهواله، إنما تبكي لفراقها إياه وبعدها عنه حيث قال:

تَقُولُ لِي وَدُمُوعُ العَيْنِ وَاكِفَـــــةٌ   مَا أَقْطَعَ البَيْنَ والتِرْحَالَ يَا وَلَدِي

فَقُلْتُ أَيْنَ السَرَى قَالَتْ لِرَحْمَةٍ مِنْ   قَدْ عَزَّ فِي المُلْكِ لَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَلِـدِ[3]   (البسيط)

وعلى ما يبدوا كانت صورة المرأة العجوز مختلفة تماما عن صورة المرأة الصغيرة في المجتمع الغرناطي، وهو ما نلاحظه من خلال عدد من أمثال العوام الأندلسيين غم صعوبة التعميم، حيث يقال في أحد هذه الأمثال : " إذا ريت العجوز اذكر الله وجوز "[4]، فمن خلال هذا المثل العامي

[1] ابن لب : المصدر السابق، ج 2، ص 15.

[2] ابن سلمون الغرناطي : المصدر السابق ، ص32.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج2، ص 203.

[4] الزجالي : المصدر السابق ، ق 2 ، ص 12.

يصل به إلى تشبيه المرأة العجوز بالشيطان من دعوة لذكر الله سبحانه وتعالى عند رؤيتها، هذا على الرغم صعوبة تعميم هذه النظرة على كل عامة المملكة النصرية.

2 . المرأة الجارية والخادمة:

انتشرت الجواري في المجتمع الأندلسي قبل عصر مملكة غرناطة، بل ومنذ الفتوحات الإسلامية لهذه البلاد ، وذلك نتيجة للصراع الدائم مع نصارى الشمال، إضافة إلى ما يقوم به بعض التجار اليهود الذين يجلبون الإماء من مناطق مختلفة من أوربا[1]، وقد كان وجود الجارية في الأسرة الغرناطية يعد منافسة قوية للمرأة الحرة، وذلك لما تمتعت به الجارية من تحرر، ناهيك عن جمالها الأوربي المميز، وهو ما أثر كثيرا على المجتمع الأندلسي وأخلاقه الإسلامية سلبا، فخبت وضعفت الروح القتالية عند الغرناطيين عما عرفته الأجيال السابقة[2]، كما يمكن اعتبار ظاهرة كثرة الجواري في المجتمع الأندلسي عامة من مظاهر الغنى والترف عند بعض فئات المجتمع، فكان للعامة نصيب من هذا الترف، حيث كانت الوضيفة الكبرى للجواري الغناء والرقص في جلسات السمر والمجون[3]، حتى قال أحد الشعراء:

خُلِقْنَ الجَوَارِيَ لِلرِّجَالِ بَلِيَّةً   فَهُنَّ مَوَالِينَا وَنَحْنُ عَبِيدُهَا[4]

(الطويل)

كما تقوم المرأة الجارية بالعديد من الأشغال في الأسرة التي تلحق بها، فتهتم بأمور الخدمة المنزلية من عجن وطبخ وكنس وعمل السرير وغسل الثياب واستقاء الماء[5]، وأمور أخرى كالتمريض وقضاء حاجيات الأسرة من السوق[6]، بل ويتعدى دورها إلى الجانب الفكري، فكانت مؤدبة ومعلمة للصغار

---

[1] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 278.

[2] الدعلي محمد سعيد : **الحياة الاجتماعية في الأندلس وأثرها في الأدب العربي وفي الأدب الأندلسي** ، منشورات دار أسامة ، ط 1 ، 1984، ص 4.

[3] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 278.

[4] ابن الأبار أبو عبد الله محمد : **الحلة السيراء** ، تحقيق حسين مؤنس ، ط 1 ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة، 1963، ص 174.

[5] بنمليح عبد الإله : **ظاهرة الرق في الغرب الإسلامي** ، منشورات الزمن ، الرباط ، 2002، ص 26.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج1 ، ص 218.

والكبار[1]، وقد كثرت الجواري في قصور سلاطين بني نصر في غرناطة، إلى درجة أن أثرن على تسيير شؤون الدولة، خاصة على عهد السلطان أبي الحسن(868-887هـ/1464-1482م) ، والذي تولى حكم المملكة سنة 868 هـ / 1463م وخلع سنة 887هـ / 1482م حيث " ... اشتغل باللذات والانهماك في الشهوات بالنساء المطربات وركن إلى الراحة والغفلات ..."[2]، حتى بلغت غرناطة مرحلة متقدمة من الضعف والتقهقر[3]، ورغم أن الجارية في هذه الحالة تتواجد في قصور الخاصة من القوم، إلا أن وضعيتها الاجتماعية تبقى ضمن تصنيف العامة.

إلى جانب وجود الجارية كانت بعض الأسر في مدينة غرناطة تستعين في تسيير شؤون بيوتها بإحضار المرأة الخادمة، والتي تكون قطعا من عامة الناس، بل وفي أغلب الأحيان من الأسر الفقيرة، فتقوم بأعمال البيت مقابل أجرة معينة ، فتقوم في الغالب بالأعمال المنزلية المذكورة سابقا للمرأة الجارية[4].ورغم ذلك فإننا نلاحظ قلة عدد الخادمات مقابل أجرة في مملكة غرناطة، وذلك لسهولة اقتناء الجواري.

وفي أحد النوازل الفقهية التي طرحت على قاضي الجماعة أبو سعيد فرج بن لب (ت782هـ/1381م) ، فيها ذكر لوجود الخادمة في بعض بيوت العامة، حيث استفتي في امرأة حلفت بأن تُخرج الخادمة من بيتها، حيث قال القاضي ابن لب : " ... فقالت صيام العام يلزمها كما يلزمها طوق ثوبها لأخرجنك فإن ردك سيدك تعني زوجها ما نبقى في هذه الدار... "[5]، فإذا بالزوج يرفض طردها، فشكل هذا الموقف مشكلة استدعت طرحها على قاضي الجماعة، وهو ما يعبر عن المشاكل التي كان يسببها وجود الخادمة في بعض بيوت غرناطة من العامة.

---

[1] ابن الزبير أبو جعفر العاصي : **صلة الصلة** ، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (د،ط)، 1995، ق 5 ، ص 311، ابن عبد الملك أبو عبد الله الأوسي : **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة ، بيروت، (د،ت)، س1 ، ق 1 ، ص 239.

[2] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر**، ص 5 – 7 .

[3] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 178.

[4] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 141.

[5] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 2 ، ص 99.

د . العامة خارج الأسرة :

1 . صور التنازع والتخاصم بين العامة :

تعددت أشكال التخاصم والمشاكل بين عامة مملكة غرناطة، وهذا الأمر طبيعي في كل المجتمعات الإنسانية، حيث تخبرنا كتب النوازل والفتاوى عن كثير من هذه الخصومات، والتي توزعت على حسب مسبباتها بين الجيران، أو في إطار العمل الصناعي أو الزراعي أو التجاري، ففي نازلة أوردها قاضي الجماعة في غرناطة أبي القاسم بن سراج يسأل صاحبها عن من أراد بناء برج للحمام بجانب برج آخر له[1]، محتجا بذلك عن الأضرار التي قد يسببها ذلك على برجه ، وتتعدد صور التنازع والتخاصم بين الجيران[2] في أغلب الأشياء التي تجمعهم في حياتهم العامة، فمن عادة الغرناطيين أن يكون لكل مدينة أو قرية عددا من الأفران العامة والتي تقوم لهم بعملية طهي الخبز أو الطعام مقابل أجرة محددة، فيحدث في كثير من الأحيان أن يتبدل الطعام في هذه الأفران، فتحدث بعض المشاكل بين السكان، ونفس الأمر ينطبق على الرحى التي يقومون فيها بطحن مستلزماتهم الغذائية[3]، وما يدور حولها من أشكال التخاصم.

وقد بلغت أشكال التخاصم بين عامة الغرناطيين في عصر بني الأحمر إلى النزاع حول الجواري، فهذه نازلة فقهية وردت عن نزاع في جارية غاب سيدها مدة طويلة، فأنفق عنها رجل آخر، إلى أن بلغ ما أنفقه عنها مقدار ثمنها، فرفع القضية إلى القاضي الذي أثبت ملكه لها فما كان منه إلا أن أعتقها وتزوجها، وعندما رجع سيدها تظلم إلى القاضي وذكر بأنه ترك لها ما يكفيها مدة الغياب بالإضافة إلى أنها "... صناع اليدين ، يمكنها إثبات نفقتها بعد نفاذ ما ترك لها من صنعة يدها..."[4]، وهنا كانت مشكلة كبيرة، كما يتكرر ذكر الحلف في النوازل الفقهية المتعلقة بخصومات العامة من

---

1 ابن سراج : المصدر السابق، ص 210.

2 ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، ص 148.

3 المصدر نفسه ، ص 211.

4 المصدر نفسه ، ص 218.

أهل غرناطة إلى درجة الحلف بالطلاق أو القتل، فهذا رجل اختصم مع فران قريته، فحلف باللازمة بقتله إن رجع وخدم في ذلك الفرن[1].

كما نالت البيوع نصيبا كبيرا من خصومات عامة غرناطة، حيث نجد عددا كبيرا من النوازل الفقهية التي تتحدث عنها، فهذا رجل اشترى دارا، وبعد ستة أشهر ظهر له بها عيب من نوع خاص وهو " ... نمل أسود صغير يفسد الخبز والأدام ... "[2]، فأراد إرجاع هذه الدار، وهذا رجل آخر اشترى دارا في العاصمة غرناطة وأراد هدم السقيفة، فنازعه البائع بأن البيع لا يشمل تلك السقيفة[3]، وفي حالة أخرى كان التنازع على الرحبة المقابلة للدار، والتي لم تذكر في عقد البيع[4]، وهو ما دفع برفع القضية إلى القاضي، وهنا نزاع آخر حول أرض بيعت وبها طريق للغير والمشتري يدعي تملكه للطريق[5]، فنازعه مستعملي ذلك الطريق ورفعوا القضية إلى القاضي، وفي نازلة أخرى أوردت بأن رجلا اشترى دابة فهلكت قبل قبضها، فوقع التنازع في أحقية البائع بالمال أو لا[6].

وفي المجال الفلاحي وعلى أساس أن الزراعة هي المورد الأساسي لأغلب العائلات الغرناطية، كثرت النزاعات بينهم حول الأرض والسقي وغيرها[7]، ففي نازلة أوردها قاضي الجماعة في غرناطة ابن سراج، نزاع بين أرباب ساقية وأصحاب أرض في بعض الثمرات التي كانت على الأرض بجانب الساقية[8]، لمن تعود أحقيتها[9]، وآخر ينازع جاره في شجرة توت له قائمة في ملكه[10]، كما تتكرر أشكال النزاع على الماء بين الفلاحين الغرناطيين في نوازل عديدة[11] ، وهو ما يفسر أهمية هذا المورد

---

[1] مؤلف مجهول : **الحديقة المستقلة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة** : مجموع رقمه 1596 بالأسكوريال ، نسخة ميكروفيلمية في المكتبة الوطنية بالرباط، ص أ 4.

[2] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 5 ، ص 205 ، ج 6 ، ص 437.

[3] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 434.

[4] المصدر نفسه ، ج 5 ، ص 233.

[5] المصدر نفسه ، د 6 ، ص 39.

[6] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 437.

[7] الونشريسي : **العيار المعرب** ، ج 4، ص 77، 78.

[8] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، ص2، ص 84.

[9] ابن سراج : المصدر السابق، ص 214.

[10] المصدر نفسه ، ص 210.

[11] الونشريسي : **العيار المعرب** ، ج 8 ، ص 379 . 381. ابن لب الغرناطي : المصدر السابق، ج2، ص35.

الأساسي في حياة عامة غرناطة، حيث يتكاتف الفلاحون فتكون بعض السواقي مشتركة بينهم وهو الأمر الذي يؤدي إلى العديد من أشكال النزاع وبشكل خاص إذا تعلق الأمر بالميراث[1].

وفي موضع آخر نجد إشارة عن تنازع حدث بين رجلين يمتلكان فندقا بينهما بالتساوي ، فأراد أحدهما أن يقتسم الفندق ويأخذ نصيبه، فنازعه شريكه مدعيا الضرر في هذه القسمة، وهو الأمر الذي رُفع إلى قاضي المدينة[2]، كما تكثر النزاعات في المجال الصناعي، فنجدها بين الصانع ورب العمل أو بين الصانع والشخص الذي يطلب تلك الصناعة[3].

2 . عامة البادية في المدينة :

تختص البادية الغرناطية بالزراعة وتربية الحيوانات، وهو راجع إلى اتساعها نسبيا وتوفر الإمكانيات لمثل هذه النشاطات من أرض صالحة للزراعة ومياه وأنهار وأشجار، بينما تندر فيها الصنائع والنشاطات التجارية الواسعة والتي تختص بها المدينة بشكل كبير، ورغم ذلك فإن معظم سكان الحضر من مملكة غرناطة يعود أصلهم إلى البادية[4]، كما تعتبر البادية أصل المدينة الاقتصادي، حيث أن مجمل المنتجات التي يحتاجها أهل المدينة تأتيهم من أهل البوادي، كما يستفيد أهل البادية من صناعة أهل المدينة، فتكون العلاقة بينهما تكاملية تواصلية بالدرجة الأولى، فلا يمكن الفصل بينهما، فكثير من أهل المدينة يملكون ضياعا وأراض زراعية بالبادية[5]، وعلى العكس يحتاج سكان البادية إلى المدينة، فنجد الإشارات التاريخية التي تخبرنا عن وجودهم في المدينة مهاجرين إليها أو قاصدين حوائج آنية لهم.

رغم قلة النصوص التاريخية التي تتكلم على وجود أهل البادية في المدينة إلا أنه ولحسن الحظ وصلت إلينا نازلة غاية في الأهمية، رغم صعوبة الاستقراء التام والتعميم من خلال الصورة التي سنصل إليها عن وضعية عامة البادية في المدينة، ففي هذه النازلة سئل بعض فقهاء الحاضرة غرناطة عن أن

[1] المصدر نفسه ، ج 8 ، ص 379.
[2] المصدر نفسه، ج 8 ، ص 134.
[3] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي**، ص 152.
[4] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 150.
[5] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 08 ، 25 ، 31 ، 78 ، 86، 143.

"... أهل البادية من أهل الطالعة يجلبون الملح والحلفاء وغير ذلك لبلش وينزلون في رحبة المسجد الأعظم منها ويبدلون ما يجلبون بالعصير، ويدخلون التين لصحن المسجد يبسطونها فيه للشمس ويرزمونها فيه، ويأكلون ويتحدثون والناس يصلون في المسجد، وهم على شغلهم وحديثهم، لا هم يصلون مع المسلمين ولا هم يحترمون بيت الله ..."[1].

من خلال هذا النص الفقهي التاريخي نخلص إلى مجموعة من النتائج بخصوص صورة أهل البادية، فهم على المجمل يأتون إلى المدينة لحاجيات اقتصادية، حيث يجلبون معهم منتجات محلية لديهم في البادية، كالحلفاء[2] وغيرها، ويستبدلونها بمنتجات أكثر مدنية كالعصير وغيره، كما يمكن أن نستنتج أيضا بأنهم كانوا يستعملون أسلوب المقايضة في التجارة على نطاق واسع مقارنة بأهل المدن، أي أن استعمال العملات المعروفة في ذلك الوقت كانت قليلة عند أهل البادية، هذا بالإضافة إلى ثقافتهم الدينية والاجتماعية والحضارية البسيطة جدا، وهذا يتبين من خلال عدم احترامهم لبيوت الله أو المصلين الموجودين بها، على اعتبار أن هذا المكان على أقل مستوى ليس ملكا خاصا لهم، فلم يلتزموا بالصلاة على اعتبار أنهم مسلمون، وعندما كان أهل المدينة في المسجد يصلون كانوا يرزمون التين ويتحدثون ويأكلون، فهو ما يعبر عن ضعف الثقافة الدينية عندهم، هذا مع تأكدنا من أنهم مسلمون على أساس السماح لهم بدخول المسجد من الأصل، بالإضافة إلى ورود النازلة في صيغة اللوم من عدم صلاتهم، فلا يعقل أن تطلب الصلاة في المسجد من غير المسلم.

كما نجد في نفح الطيب للمقري إشارة حول النساء البدويات في المدينة، حيث كن يذهبن إلى المدينة ليبعن اللبن في القرب و "... هن رافعات عن سوقهن في الطين ..."[3]، فمن خلال هذا النص يمكن أن نأخذ فكرة عن النساء البدويات عند وجودهن في المدينة على الأقل، وذلك بعدم التزامهن بالحجاب الشرعي حيث كن يكشفن عن سوقهن في مكان عام وهو السوق أو الشارع، بالإضافة إلى عدم اهتمامهن بالنظافة على غرار نساء أهل المدينة، فكانت أرجلهن من غير أحذية تغوص في

[1] الونشريسي : **المعيار المعرب**، ج 11 ، ص 97.

[2] العمري : المصدر السابق، ج 2، ص 63.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1، ص 440.

الطين أثناء بيعهن للبن، هذا مع الملاحظة التي يمكن نأخذها بخصوص المنتجات التي يوردها أهل البادية إلى المدينة.

أما بخصوص لباس رجال العامة من أهل البادية في المدينة، فإننا نجد إشارات طفيفة تفيد بأن لباسهم كان كثيفا ويغطي أجزاء كثيرة من الجسم والرأس، حتى لا تكاد تعرف هوية الشخص، وفي هذا إشارة لابن سعيد المغربي حين بتكلم عن رجل فيقول : " ... وعليه زي البادية ... فلم يعرف، فجلس حيث انتهى به المجلس ..."[1]، وفي هذا المجال نعثر أيضا على إشارة أخرى في هذا الصدد في رجل أراد التنكر فلبس لباس أهل البادية فلم يعرف[2]، وهو ما يعبر عن كثافة لباسهم، كما يبدو من خلال بعض الإشارات التاريخية أن لباس أهل البادية كانت سيئة وقديمة وقليلة النظافة، وهو ما نجد له إشارة عند ابن الخطيب عندما يصف رجلا، فيقول : " ... وكان مبتذل اللباس على هيئة أهل البادية ... "[3]، وهو تعبير واضح على هذه الصورة.

رغم كل ما ذكرناه سابقا عن العامة من أهل البادية، لا يعني عدم وجود أعلام وأهل فضل منهم، حيث نجد في ذلك إشارة عند المقري حين يقول : "...فدخل عليهم رجل من خيارهم من أهل البادية..."[4]، وبالإضافة إلى ذلك أجاب هذا الرجل عن مسألة علمية خاصة ودقيقة بشكل جيد توحي باتساع علمه ومداركه، على الرغم من أنه ربما يكون هذا البدوي لم يأت بعلمه هذا من البادية التي جاء منها، وإنما قد يكون اكتسب علمه بعد مكوثه مدة طويلة في المدينة.

---

[1] المصدر نفسه ، ج7 ، ص 9.

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 511.

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل، ج 2 ، ص 228.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 5 ، ص 199.

المبحث الثاني : الذهنيات

أ. ثقافة العامة :

تجمع المصادر الأندلسية والغربية على تنوع المجتمع الغرناطي وتشكله من عناصر مختلفة الثقافة والعرق، فشمل هذا المجتمع العرب والبربر والصقالبة والعبيد والأوربيين باختلاف أجناسهم، كل هذا التنوع أثر على ثقافة ولغة عامة غرناطة في عصر بني الأحمر.

1. اللغة :

بالإضافة إلى اللغة العربية التي كانت لدى بعض الفئات من العامة لغة أدبية للشعر والنثر، كان للمجتمع الأندلسي لهجة عامية تشكل اللغة العربية عمودا لها، مصبوغة بكلمات رومانسية تظهر في الزجل والرسائل العادية والعقود المبرمة[1]، وفي هذا المجال يخبرنا ابن الخطيب عن لغة أهل غرناطة فيقول : "... فصيحة ألسنتهم عربية لغاتهم يتخللها عرف كثير وتغلب عليها الإمالة ..."[2]، وعليه تأثرت لغة عامة غرناطة بالجوار النصراني والمغربي بشكل خاص[3]، فيقول في ذلك ابن خلدون أيضا : "... فلأن البعد عن اللسان إنما هو بمخالطة العجمة، فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد ... وكذا أهل الأندلس مع عجم الجلالقة والإفرنجة ... وصار أهل الأمصار كلهم من هذه الأقاليم أهل لغة أخرى مخصوصة بهم تخالف لغة مضر..."[4]، كما يؤكد ما نذهب إليه ابن سعيد المغربي حين يقول : "... مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية ..."[5]، وعليه كانت للغرناطيين العديد من المصطلحات الغريبة

---

[1] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 113.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 140، ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 27.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، 220.

[4] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 637 .

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، 220.

عن اللغة العربية نذكر منها كلمة "قامرة" والتي تعني مخزن غلال[1]، و"سلوقية " كنوع من الأبراج التي تقع خارج أسوار المدينة[2]، وكلمة "زنقة" والتي تعني الشوارع الضيقة[3].

وتنفرد اللهجة الغرناطية بصيغة التصغير في أسماء البلدان مثل " بقيقا " التي هي تصغير لكلمة " بقيرا "[4]، فكانوا يصغرون الأسماء من وزن (فَعْل) على (فَعِيل)، ومن وزن (فَعْلان وفَعْلِيل وفَعْلُول) على صيغة (فُعْلِيل)، مثل جميل وكليب وفريس[5].

ومن الأشياء التي تتميز بها اللهجة الغرناطية هو استبدال القاف كافا[6]، فيقولون " حك " و " حكة " لنوع من الأوعية بدلا من "حق" و "حقة"[7]، بالإضافة إلى قلبهم الألف باء مثل "بيب" بدل "باب" و "نيب" بدلا من "ناب"[8]، وكذلك إضافة لاحقة "ون" على الأسماء كصيغة للتفخيم أو التعظيم مثل خالد "خلدون"، زيد "زيدون" و غالب "غلبون"[9]، كما نعثر على عدد من الكلمات في اللهجة العامية الغرناطية والتي دخلت إليها من جيرانهم أصحاب اللغتين الإسبانية والبربرية المغربية، والأمثلة في هذا المجال كثيرة نذكر منها : كلمة " أدغص" وهو أول ما يحلب، ومرادفه في اللغة العربية " اللبأ "، وهي كلمة بربرية الأصل[10]، كما يسمون العصا التي يمسكها الملاح "اسباطه" والتي تسمى عند العرب "الخيزرانه"، وكلمة "اسباطه" إسبانية الأصل espadilla [11]، وكذلك كلمة "ببطير"[12]،

---

[1] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 60.

[2] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 114.

[3] المرجع نفسه ، ص 114.

[4] لويس سيكو دي لوثينا : **الوثائق العربية الغرناطية وقيمتها التاريخية**، ص 85 . 108.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 114.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج 3 ، ص 295.

[7] حسن حسني عبد الوهاب : **الجمانة في إزالة الرطانة في لغة التخاطب في الأندلس وتونس لبعض علماء القرن التاسع**، القاهرة ، 1935، ص 23.

[8] المرجع نفسه ، ص 23.

[9] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 115.

[10] عبد العزيز الأهواني : **ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة**، مجلة معهد المخطوطات ، المجلد الثالث، القاهرة، 1957، ص 140.

[11] المرجع نفسه ، ص 142.

[12] المرجع نفسه ، ص 146.

وهي الخرقة التي توضع في عنق الصبي لتصون ثيابه من اللعاب، وهي ذات أصل إسباني حيث تسمى babero، كما يطلقون اسم "بجول"[1] على طرف التين، وأصلها في الإسبانية pezom وهي في العربية الذنب.

كما يمكننا أخذ نظرة واسعة عند الإطلاع على أمثال العوام من أهل الأندلس[2]، والتي وصلتنا، فهي التي جاءت في صورة مطابقة للغة التخاطب اليومية لعامة غرناطة، حيث نجد فيها الكثير من الكلمات العامية المشابهة لكلام سكان بلاد المغرب اليوم، بالإضافة إلى تحريف الكثير من الكلمات العربية عن أصلها، وأقرب الأمثال التي وصلتنا للغة تخاطب عامة غرناطة هي التي أوردها لنا القاضي ابن عاصم الغرناطي[3](ت829هـ/1426م) في الحديقة الخامسة من كتابه "حدائق الأزاهر" ومن بينها نذكر : "من لطم يج لخد اش ماع لمن يشتكى" ، " من هددك ارقد في بيب الدار" ، " من زاد عليك بنهار زاد عليك بخبار" ، "من اختلط مع النخال اكلوه الكلاب" ، " من عرفت كسوته جاز عريه" ، " ضربيت الحبيب محبة ولو كينت بمرزبه"[4].

2 . التعليم :

تكلم ابن خلدون عن التعليم في مملكة غرناطة وهو المعاصر لها زمنيا، حيث كانت له زيارات للمملكة فوقف على وضعية التعليم، حيث يقول في مقدمته أن التعليم تناقص في الأندلس بسبب تناقص العمران من سقوط المدن الأندلسية، وذهب إلى القول بأن التعليم لم يبق إلا قليلا بغرناطة، وأن انشغال أهلها بالمعيشة أكثر من انشغالهم بما بعده حيث يعتبر أن التعليم كصنعة من لواحق الحضارة[5]، ورغم ذلك فقد نالت عامة غرناطة نصيبا معتبرا من العلم والتعلم، خاصة بالنسبة للمرحلة

---

[1] المرجع نفسه ، 146.

[2] الزجالي : المصدر السابق ، ج1، ص 231.

[3] هو أبو بكر محمد بن عاصم القيسي الغرناطي، ولد سنة 760هـ/1358م وتوفي سنة 829هـ/1426م، برع في النحو والمنطق والفقه وتولى الوزارة ثم قضاء الجماعة بغرناطة. أنظر : المقري : **أزهار الرياض**، ج 3، ص 605.

[4] ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، صص 293 – 295.

[5] ابن خلدون : المقدمة، صر 453

الأولى، حيث يكون في الكتاتيب[1] والمساجد أو في المنازل، فيكثر ذكر هذه الأماكن في المصادر الأندلسية التي تطرقت لمملكة غرناطة، ففي رثاء لأحد علماء غرناطة قال الشاعر :

فَلاَ المسَاجِدُ بِالتَّوْحِيدِ عَامِـــرَةٌ إِذْ عَمَّرُوهَا بِنَاقُوسٍ وَتِمْثَـــالِ

وَلاَ المنَـــابِرُ لِلْوُعَّـــاظِ بَارِزَةً لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَوْ تَذْكِيـرَ آجَالِ

وَلاَ المكَـــاتِبُ بِالصِبْيَـانِ آنِسَةً تَتْلُـوا القُرْآنِ بِأَسْمَـــاءٍ وَأَجْيَـالِ[2]

(البسيط)

فكان نظام المحضرة التعليمي في مملكة غرناطة، حيث يضاف بناء للمسجد قصد تحفيظ الصغار القرآن والحروف[3]، فكانوا يحتفلون بالصبي إذا حفظ القرآن وحذقه، فيصنعون له طعاما خصيصا بهذه المناسبة السعيدة يسمى "الحذقة"[4]، كما قد يعاقب الطفل بالضرب أحيانا في حالة عدم التزامة بالنظام أو عدم اجتهاده في التعلم، ومن أمثلة ذلك ما ذكره لنا أحمد بن إبراهيم بن يحيى الأزدي القشتالي في تحفة المغترب، أن قريبه جودي بن جودي كان يعلمه القرآن، فحدث في يوم أن أمر برفعه ليضربه لفعله أمرا يستحق الضرب[5].

وكان نظام المحضرة منتشرا بشكل كبير في مملكة غرناطة على أساس أن الكثير من الفتاوى كانت تنادي بمنع تعليم الصبيان داخل المساجد والجوامع، والأدلة على ذلك كثيرة[6]، ومن الملاحظ أن السلطة التنصرية كانت كثيرا ما تدعم هذه المحضرات وذلك بتعيين من يقومون عليها، وفي هذا سئل أحد المفتين عن "...إمام مسجد وأضيف لذلك المسجد المذكور محضرة لتعليم القرأن للصبيان، وصدر أمر من السلطان بدرهمين في اليوم ليتقوى راتب ذلك المسجد، فانفتحت فوقها محضرة ثانية

---

[1] جمع كتاب وهي مشتقة من التكتيب أي تعليم الكتابة، أنظر: حسن عزوزي : **التأليف في القراءآت القرآنية وخصائصه بالمغرب والأندلس في القرن الثامن الهجري**، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد الأول، وهران 1993، ص 246

[2] المقري : **أزهار الرياض** ، ج1 ، ص 107.

[3] الونشريسي : **المعيار**، ج7 ، ص 156.

[4] المواق : سنن المهتدين، ص 116

[5] الأزدي أحمد بن ابراهيم : المصدر السابق، ص 63.

[6] الونشريسي : **المعيار**، ج7، ص 83.

فتفرق الأولاد ونفروا، أفيجوز له أن يؤاجر على ولدين أو ثلاثة أو أقل أو أكثر أو يتركها، فأجاب : يجوز للمؤذن أن يبقى في محضرة يقرئ كتاب الله، وإن لم يبق من الأولاد إلا واحد أو إثنان ويأخذ ما عين له السلطان..."[1]، بل وهناك من الإشرات ما يفيد أن الدولة كانت تشرف على تعليم الطلبة في المستويات العليا من التعليم، وهو ما نلاحظه عند الونشريسي بأن السرقسطي سئل من طرف أحدهم عن الكتب المعتمدة في الفتوى، بعد أن جاء هذا السائل الظهير الأحمر من سلطان غرناطة بتعيينه في مدينة بلش لتعليم طالبي للعلم والفقه[2]، فإن كان هذا في بالنسبة لمدينة بلش، فما بالك بالحضرة العاصمة غرناطة والتي تعج بالمساجد وأماكن التعليم والشغوفين به.

وقد كان الأطفال أول ما يتعلمون الأحرف الهجائية قراءة وكتابة، ثم القرآن والعربية في الكتاتيب التي تكون في العادة قريبة أو ملاصقة للمساجد "المحضرة"، كما كان المعلم يأخذ أجرة عن عمله[3]، فيقول في ذلك ابن خلدون المعاصر لمملكة غرناطة : "...وأما أهل الأندلس فأفادهم التفنن في التعليم وكثرة رواية الشعر والترسل ومدارسة العربية من أول العمر حصول ملكة صاروا بها أعرف في اللسان العربي ...فكانوا لذلك أهل خط وأدب بارع أو مقصر على حسب ما يكون التعليم الثاني من بعد تعليم الصبا ..."[4]، وقد اهتم الغرناطيون أيما اهتمام بتعليم الصغار، وهو ما نستطيع ملاحظته في بعض أمثال العوام لديهم، حين يقولون مثلا : "من قرأ ليس بشقي"[5]، وفي هذا نفي لشقاء من تعلم في حياته، بل وذهب الأندلسيون إلى حد التشدد مع الصبية وعدم عذر المؤدب حين يقال في المثل العامي: "لا صبي يحفظ ولا مؤدب يعذر"[6]، وهو ما يعطينا فكرة عن عدم التسامح لا مع الصبية ولا مع المعلم في موضوع التحصيل العلمي، وفي مثل عامي آخر يحث صراحة على ضرب المعلم للصبية كضرورة ملحة لأخذ العلم، ودعم أهلهم لذلك فيقول في هذا المثل العامي : "ضرب

---

[1] المصدر نفسه ، ج 7، ص 83.
[2] المصدر نفسه، ج11 ، ص 109.
[3] المصدر نفسه، ج11 ، ص 17.
[4] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 616.
[5] الزجالي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 232.
[6] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 233.

المعلم للصبي كالماء للزرع"[1]، وقد ذهبت الأسر الغرناطية الميسورة من العامة إلى تفرغ أولادهم لطلب العلم وعدم إشغالهم بأي شيء آخر، فسار المجتمع إلى دعم هذا المنحى فجسدت هذه الفكرة في المثل العامي القائل : "من فكر في شرا بصلة ليس يحفظ مسألة"[2]، وكلها أمثال تعطي لنا فكرة عن اهتمام العامة في مملكة غرناطة بموضوع تعليم الصبيان بشكل خاص.

وعندما يتمكن الصبي من استيعاب دروس المعلمين ويتقن القراءة والكتابة، يترك المكتب ويبدأ في التردد على حلقات الشيوخ في المساجد على وجه الخصوص، حيث يختار له شيخا يتبعه أينما حل في المسجد أو البيت أو الحقل[3]، وقد ينتقل من شيخ إلى آخر وذلك بحثا عن التخصص والتوسع في بعض العلوم، وبعد سنوات يصل بعض الطلبة إلى مرحلة التبحر والتفنن في بعض التخصصات فيصبح يخلف شيخه أحيانا في حلقاته[4]، ليصل الطالب في النهاية إلى الإجازة التي يعطيها له شيخه، وتكون في أغلب الأحيان إجازة لتدريس مصنف أو أكثر من العلوم[5].

كما اهتم فقهاء مملكة غرناطة من خلال فتاويهم وملاحظاتهم بتربية الأطفال وتعليمهم وتأديبهم وفقا لما ينص عليه الشرع، فحاربوا كل الممارسات التي تضيع على الأطفال أخذ حظهم في هذا المجال، وهنا تنقل لنا كتب النوازل الفقهية بعض الأمثلة، ففي فتوى لابن سراج يعيب بعض الممارسات التي تتعارض مع تنشئة الطفل وتأديبه، وهي أن بعض أصحاب الحرف ممن كان يشغل الصبية دون سن التكليف، وعندما يأتي وقت صلاة الجمعة ترك الصبي في المحل على أساس أنه غير مكلف ولا تجب عليه الجمعة، على أن يذهب هو لأدائها مع ضمان بقاء المحل مفتوحا، وهو الأمر الذي استهجنه ابن سراج، على أساس أن الطفل واجب تدريبه وتأديبه على الصلاة حتى تتعود نفسه على الطاعات[6]، كما تحتوي كتب النوازل على حالات عديدة لأطفال فقدوا أحد والديهم أو كلاهما، فيحدث النزاع على الحضانة بين الأقارب، ففي هذه الحالات كان المفتوت بنظرون في

[1] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 233.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 234.

[3] ابن الزبير : المصدر السابق ، ص 49.

[4] ابن الأبار : **التكملة لكتاب الصلة** ، ص 169 .

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 4 ، ص 40.

[6] ابن سراج : المصدر السابق، ص 112.

الدرجة الأولى إلى مصلحة الطفل حتى يتربي تربية صالحة ويأخذ حصه من التعليم والصلاح، ومن الأمثلة عن هذا ما سئل عنه الإمام الحفار في بنت توفيت أمها، فوضعت عند مرضعة فأراد أبوها أخذها، إلا أن خل البنت وخالتها قاما بمنعه لما لاحظا من ديانة وصلاح المرضعة، فأفتى الإمام الحفار بأنه "يجب أن ينظر لها بأحسن نظر"[1]، حيث ضرورة النظر إلى مصلحة هذه البت قبل كل شيء.

كما سئل الإمام الحفار عن حالة أطفال توفيت أمهم، فوقع الختلاف فيها بين جدتهم ووالدهم في موضوع الحضانة، فالجدة أرادت أن تقيم معهمفي حصن من الحصون يقع بعيدا عن مكان إقامة والدهم، فاحتج والدهم على أن طريق الحصن مخوف ولا يوجد به تعليم للأطفال ولا أن يتعلموا حرفة فيه، وهو يريد أن يعلمهم كتاب الله وجمة من العلوم، فأفتى الإمام الحفار بأن تنتقل الجدة معهم حيث يوجد والدهم أو بالقرب منه، حتى لا يحرب الأطفال من التعليم وكذا من والدهم[2]، ففي هذه الحالة أعطى الإمام الحفار أولوية تعليم الأطفال عن أي شيء آخر، على أساس أن أهل الحصول أقل تعلما من أهل المدن، وهو ذات الأمر الذي أشار له الإمام الحفار في نازلة حبس زاوية ببسطة على الفقراء الصوفيةفي عصره، حين ذكر جهلهم وبعدهم عن الدين، وكذا أكلهم أموال الناس بالباطل واستغلالهم للناس وهذا خاصة في القرى والحصون قال :" التي غلب الجهل على أهلها"[3]، وهو تعبير واضح على المستوى التعليمي والقيمي الذي كان يعيشه العامة من أهل الحصون في مملكة غرناطة في عهد بني نصر.

ويأخذ المعلم في أغلب الأحيان مقابل عمله أجرة معلومة في الشهر أو السنة، وكنتيجة لإقبال الغرناطيين على العلم والتعلم، ارتفعت أجور المدرسين حيث أصبحوا يتقاضون أجورا معتبرة[4]، فتفرغوا للتدريس وشؤونه، هذا بالإضافة إلى الهدايا التي تقدم لهم في عيدي الأضحى والفطر وبعض المناسبات الأخرى[5].

---

[1] الونشريسي : المعيار، ج 4، ص46.

[2] المصدر نفسه، ج 4 ، ص 46، 47.

[3] المصدر نفسه، ج 7 ، ص 115.

[4] عبد الملك المراكشي : **الذيل والتكملة** ، ج 2 ، السفر الخامس ، 1965، ص 466.

[5] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 261.

كما كان للأحباس دور كبير لتنشيط حركة التعليم في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، وهو الأمر الذي تفيدنا به بعض النوازل التي وصلتنا، ومنها ما سئل عنه ابن لب في أحباس في مدينة المرية كانت أصولها ببجاية، وانتقلت لانتقال أهلها إليها، منها ما علم مصرفه ومنها ما جهل ومنها ما كانت قد وقفت على قراءة الجزب ثم المتعلمين لكتاب الله واليتامى والأبكار، وفي سبل الخيرات وطرق البر وعلى وقود المسجد الجامع وكسوته[1]، ونلاحظ من خلال هذه النازلة أنها وضع محبسها على قراءة الحزب ثم المتعلمين لكتاب الله كأولوية على باقي المجالات التي حبست من أجلها، وتتكرر علينا الأحباس التعليمية[2] في عصر مملكة غرناطة والتي يستفيد منها في المقام الأول العامة من الناس الذين يهتمون بالتعلم في جميع العلوم والفنون، وفي نازلة أخرى سئل ابن لب عن حبس على طلبة العلم الغرباء، وهنا يقذكر ابن لب أنه لا يعتبر طالبا للعلم من اقتصر على دراسة القرآن خاصة ، وإنما الطالب من كان متفرعا وله رغبة كبيرة في تعلم كل العلوم[3]، وهنا وضح لنا ابن لب أن التعليم لم يكن مقتصرا على القرآن وعلومه فقط، وإنما كان شاملا لكل العلوم التي من شأنها أن تفيد الناس في حياتهم وفي شؤونهم اليومية، وهو الأمر الذي يجعل من المجتمع قويا ليس منكسرا على نفسه حيث تفيده تلك العلوم في التطور وكأبسط شيء تساهم في تطوير الأسلحة التي كانت تستخدم لمقاومة العدو النصراني.

كما نلاحظ أن الأوقاف التعليمية كانت منحصرة في الطلبة المتفرغين من الضعفاء تفرغا تاما، ففي نازلة أجاب عنها الإمام المواق حول عدم إعطاء شيء من أحباس مدينة بسطة المحبسة على الطلبة الضعفاء لمن كان هناك يحضر لمجالس العلم وهو يشتغل مؤدبا، أو بالنسبة للذي له صنعة من الصنائع يباشرها ويتعيش منها ، "... فلا يأخذ من الوقف على طلبة العلم إلا من حاد فهمه وحسن إدراكه وطابت سحيته وتجرد لأن ينتفع وينفع..."[4]، وهنا توجيه واضح للتفرغ في أخذ العلوم وعدم الخلط بأي نشاط آخر لمن كان يريد أن يستفيد من الأحباس الموقفة على طلبة العلم من الضعفاء.

---

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 92.

[2] المصدر نفسه، ج 7، ص 140.

[3] ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص144.

[4] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 124.

كما اهتمت سلطة بني نصر بتعليم عامة الناس من سكان المملكة، وهو الأمر الذي نستشفه من خلال رسالة الوزير لسان الدين بن الخطيب لأحد الولاة حيث قال : "...فأمرنا أن يتوجه لجهة كذا فيجمع الناس في مساجدهم ويبدأ بتقرير عرضنا في إصلاح أحوالهم... ويتفقد المساجد تفقدا يكسوا عاريها ويتمم منها المآب تتميما يرضي باريها، ويندب الناس إلى تعليم القرآن لصبيانهم فذلك أصل أديانهم..."[1]، كما تعتبر المدرسة النصرية اليوسفية من أبرز معالم مساهمة سلطة بني الأحمر في مجال التعليم، فهي التي كان من روادها أكبر العلماء وأكثرهم تأثيرا في الحركة التعليمية والعلمية في مملكة غرناطة، كما أنها كانت تحتوي على كم هائم من الكتب والمؤلفات في صنوف العل، وهو الأمر الذي نستشفه عند الامام ابن لب، حيث اصطحب طلبته إلى هذه المدرسة، كما كانت تحتوي على بيوتات لأهل العلم يبيتون فيها وأوقافا تعطى منها مرتبات وجرايات للطلبة من العامة الفقراء، وفي هذا اشترط العبدوسي على أنه لا يعطى من أحباس المدرسة ولا يبيت بها إلا من تفرغ للعلم تفرغا تاما، كما يشترط على طلتة المدرسة اليوسفية حضور قراءة الحزب في وقت الصبح ووقت المغرب، وعدم التأخر عن مجالس الإقراء في المدرسة، كما كان فيها شرط على الطلبة الذي أقاموا فيها عشرة سنوات ولم تظهر نجابتهم وبروزهم في العلوم وجب إخراجهم منها بشكل فوري[2]

وقد احتوت المساجد على حلق للعلم يؤمها كبار العلماء والفقهاء في هذه الفترة، ورغم أنها كانت متخصصة ويؤمها الطلبة، إلا أن العامة لم تكن تغيب عنها بل تحضرها، وهو الأمر الذي نستدل عنه بما أورده النباهي بحضور العامة لمجلس فقيه ترجم له حيث يقول : "...عند ابتداء الفقهاء بالمسجد الجامع مجلس إقراء افتتحه أبي القاسم الشريف الغرناطي أولا بالتمهيد واختتمه بعلم الخليل وحبره بالتوحيد والتعليل، وكان في إقرائه سريع الجواب متبحرا في علم الإعراب فصيح اللسان فضفرت أيدي الطلبة منه بالكنز المدخور وحصل الناس على طريقة عادلة من الشرع..."[3].

وتقدم لنا النوازل الفقهية التي وصلتنا من عصر بني الأحمر معلومات تفيد باحتواء المساجد على خزانة للكتب، ومنها ما سئل عنه ابن سراج عن كتب محبسة في خزانة الجامع الأعظم، فاشترط

---

[1] المقري : **نفح الطيب**، ج8، ص 109-110.

[2] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 262، 263.

[3] النباهي : المصدر السابق، ص 172.

المحبس لها ألا تقرأ إلى في الخزانة المذكورة، أي في الجامع، وأن لا تخرج منها، ومنها ما اشترط أن يخرج لكن بعد وضع رهن أو ثقة، فهل يجوز أن يتعدى ما اشترط في الحبس فيأثم المتعدي بسبب ذلك أم لا؟ فأجاب : " لا يجوز أن يتعدى شرط المحبس لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه، لأن الانتفاع بالحبس على ذمة المحبس"[1]، فمن خلال هذه النازلة نلاحظ أن هذه الخزانة كانت تتبع نظام الإعارة الخارجية على بعض الكتب لكن بشرط أن يضع المستعير رهنا أو أن يضمن في مكانه شخص ثقة لدى الجامع، أما بقية الكتب والتي تخضع لشرط المحبس للكتب بعدم اخراجها من الخزانة "المكتبة"، أي أنها كنت تتم القراءة من خلالها داخل الجامع، والتي يمكن اعتبارها قاعة مطالعة، ففي حلة المطالعة الخارجية حيث كانت الكتب تسطحب إلى البيوت وغيرها من أماكن التعلم.

ومجمل ما سبق يبدوا أنه كان خاصا بالمدن والحواضر التي تكون فيها السلطة المركزية قوية وحاضرة، حيث المناطق الحضرية التي يكثر فيها السكان، أما بالنسبة للمناطق البعيدة من البادية والحصون والمناطق الريفية الجبلية فإنها على العكس من ذلك تماما، حيث تكثر الإشارات التي تعبر عن مدى الجهل وضعف التعليم فيها، وهذا أكيد راجع إلى بعد المسافة وجغرافيتها الصعبة ومجاورتها لحدود الممالك النصرانية وهجماتها المتكررة، إضافة إلى طبيعة النشاط الإقتصادي ، حيث شاعت الكثير من المظاهر المتعلقة بالزهد في الصلاة والجهل والإقصاء الاجتماعي، مثل بلدة بيرة التي يصفها ابن الخطيب قائلا : "..بلدة صافية الجو رحيبة الدو يسرح بها البعير ويجم بها الشعير... إلا أنها قليلة المطر مقيمة على الخطر، مثلومة الأعراض والأسوار ... خاملة الدور قليلة الوجوه والصدور، كثيرة المشاجرة والشرور، برها أنزر من برها في المعتمر والبور، وزهد أهلها في الصلاة شائع في الجمهور، وسوء ملكة الأسرى من الذائع بها والمشهور..."[2]، ويصفها في موضع آخر فيقول :"...بلدة عدوها متعقب وساكنها مترقب..."[3]، وبذلك يعبر عن بعدها الشديد عن العاصمة غرناطة، ويصف كذلك

[1] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 160.

[2] ابن الخطيب : خطرة الطيف ، ص 82

[3] المصدر نفسه، ص 44.

منطقة قنتورية فيقول :"... وأجفا أهلها وأشد جهلا، وأعدم علا ونهلا، وأهلها شرار، أضلعهم بالضلماء حرار.."[1]

3 . المعتقد :

يعتبر المجتمع الغرناطي في عصر مملكة بني الأحمر مجتمعا سنيا مالكيا بامتياز، وعليه كان عدد معتبر من عمة غرناطة مهتم بتعاليم دينه فيطرح أحيانا أسئلة على المفتين غاية في الأهمية، ومن بينها ما طرح عن القباب القباب أحمد بن قاسم(ت722هـ/1322م) حين سؤل حول جواز لبس مانسجه النصارى خاصة أنهم يجعلون فيه شحم الخنزير[2]، ورغم ذلك فقد انتشرت عند عامة غرناطة بعض الاعتقادات التي قد لا تتوافق بشكل كبير مع قواعد الشرع الإسلامي، كالتطير مثلا، حيث نجدهم يتشاءمون من ظهور الطيور في المساء ورؤيتها معتقدين أنها تجلب الشر والأذى لمن يراها، فيقولون في أحد أمثالهم الشعبية: "طير العشي طيران موذي"[3]، بل وفي مثل آخر ذهبوا إلى أن يسألوا الطير القادم إليهم عن سبب قدومه فيقولون فيه : "خير يا طير"[4]، وهي أشياء قد تمس بالمعتقد السني ولو بشكل بسيط.

بل وتقدم لنا أمثال العامة في غرناطة صورة واضحة عن وجود المشتغلين بالسحر والتنجيم، ومن بين تلك الأمثال : "ضرابة الخفيف المقرع والتكثيف"[5]، وعملية ضرب الخفيف أو إذابته في الماء تعتبر من مظاهر السحر والشعوذة، هذا بالإضافة إلى لجوء بعض العامة من الغرناطيين لاستعمال "الحروز" و "التعاويذ" من قبل المشتغلين بها، ونلمس ذلك في مثلين من أمثال العامة فيقول أحدهما : "حروز خطاب"[6]، أما الآخر فيقول : "حرز أبي دجانة"[7]، وهاذين الاسمين "خطاب" و "دجانة" قد يكونا

---

[1] المصدر نفسه ، ص 82.

[2] الونشريسي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 162.

[3] الزجالي : المصدر السابق ، ج 2 ، رقم 1053.

[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، رقم 129.

[5] المصدر نفسه ، ج 2 ، رقم 1632.

[6] المصدر نفسه ، ج 2 ، رقم 833.

[7] المصدر نفسه ، ج 2 ، رقم 844.

لساحرين معروفين في الأندلس، فسميت هذه الحروز والتعاويذ باسمهما، أو أنها تكون لشياطين الجن من خدام تلك الطلاسم.

وتخبرنا بعض النوازل عن وجود بعض مظاهر الكهانة والتنجيم، حيث في نازلة سئل الامام الحفار عن إمام يشتغل بضرب الخط، حول إن كان ذلك يقدح في إمامته أم لا؟ فأجاب الإمام بعدم جواز الصلاة خلف الإمام الموصوف بذلكحيث أمر بتأخيره عن الإمامة، على أساس أن ضرب الخط غير جائز، وأضاف إلى ذلك الحسابة والكهانة والتنجيم والقرعة والحب وغير ذلك مما يشبه هذه الأفعال[1].

كما كان للجن حضوره الواضح في أذهان العامة من أهل غرناطة في عصر بني الأحمر، حيث ساد الاعتقاد بوجوده وحضوره في بعض المناطق الخاصة كالأرحاء والحمامات وغيرها، وهو الأمر الذي فرض على العامة عدم دخول هذه المناطق منفردين بالليل إلا من شذ عنهم، وهو ما نلاحظه في المثل العامي القائل : "جن رحا أسود مغبر"، وهو ذات الأمر الذي يعبر عنه أحد الشعراء نافيا وجود الجن في مثل هذه المناطق، حيث يقول :

زَعَمَ الذِينَ عُقُـــــولُهُمْ إنَّ عُرِضَتْ لِلْبَيْعِ غَيْرَ ثَمِيـنِ

أَنَّ الرَحَا مَعْمُورَةٌ بِالجِنِّ والْـ حَمَّامِ عِنْدَهُمْ كَذَا بِيَقِينِ[2] (الكامل)

هذا وكانت حالات الصرع تحدث في المجتمع الغرناطي كباقي المجتمعات، حيث يتم علاجها عن طريق الرقية[3] من قبل أناس متخصصين في هذا الأمر[4].

تميزت مراسيم الدفن عند عامة مملكة بسيطة مثل باقي المجتمعات الإسلامية، حيث يتم الدفن والعزاء، في جو حزن تكون فيه النسوة يلطمن ويصرخن حزنا على الميت[5]، فيدفن هذا الأخير في قبر

[1] ابن سراج : المصدر السابق، ص 108.

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 363.

[3] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 191.

[4] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص122.

[5] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق، ص 335.

بسيط على عكس قبور الخاصة من أهل المدينة، فهو حفرة مستطيلة تغطى بالحجارة[1]، وبعد الدفن توضع لها شواهد بسيطة حتى لا تطمس آثارها، وقد تكون هذه الشواهد رخامية عند بعض الميسورين من العامة، فيكتب عليها اسم المقبور كاملا وفي بعض الحالات شيء من خصاله ومناقبه[2]، كما كان ينصح بأن لا تكون للبيوت والمباني التي تشرف على المقابر أبواب أو نوافذ تطل عليها[3].

وقد اعتاد العامة من أهل غرناطة في حالة الوفاة الطبيعية أن ينعوا الميت، فيكلف أحدهم بأن يصعد إلى صومعة المسجد أو الجامع في وسط النهار، ويقرأ شيئا من القرآن ثم يدور في الصومعة وينادي : فلان قد مات وجنازته في المكان كذا ودفنه في كذا فاشهدوا جنازته، وعادة ما يسير أحد الرجال في أسواق المدن وأرباضها معلنا عن الوفاة ومكان الجنازة وموعدها، وهو في نفس الوقت يجمع تبرعات لصالح ذلك الميت لإنفاقها في وجه الله[4]، وفي الأسبوع الذي يلي عملية الدفن، تنظم زيارة جماعية للقبر، حيث يستدعى مجموعة من القراء لقراءة القرآن عليه، ويعد في الختام عشاء الموتى أو الصدقة لجميع الحاضرين[5].

فكان العامة من أهل مملكة غرناطة يترددون على زيارة المقابر للترحم وقراءة سورة الفاتحة على الموتى[6]، والبعض كان يتردد بالزيارة على قبور الصالحين للتبرك بهم، وهو ذات الأمر الذي يؤكده ابن الخطيب من زيارة العامة لقبر الشيخ أحمد بن الحسن الزيات الكلاعي (ت723هـ/1323م) والذي كان معظما عند العامة والخاصة فأصبح قبره مزارا للناس[7]، وكذا أبو عبد الله المعروف

---

[1] أنظر الملحق المبين للقبور .

[2] Munzer jeronimo : viaje a espana y Portugal (B.R.A.H) . 1924. XXIV . P 369.

[3] R.Arie . opcit. Pp 368-369

[4] عصمت دندش : الطقوس الجنائزية في الأندلس، مجلة أبحاث أندلسية، عدد 13، 1995، ص 21، 22.

[5] الونشريسي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 317.

[6] المصدر نفسه ، د 1، ص 490.

[7] ابن الخطيب : الإحاطة ، ج 1 ، ص 267.

بالمواق(897هـ/1492م) ، حيث أعطته عامة غرناطة درجات عالية من التعظيم والتبجيل لم تكن له في حياته، فكانوا يتبركون بحجارة قبره، حيث يجلبون أواني المياه للمداواة والتمسح بقبره[1].

ب . المجون ومجالس الغناء : كما انتشرت عند عامة غرناطة في عصر بني الأحمر العديد من العادات السيئة، والتي تعبر عن المجون والانحراف عن الأخلاقيات الحميدة، فانتشر شرب الخمور بشتى أنواعها، حتى اشتهرت مملكة غرناطة بها عن باقي أقطار العالم الإسلامي، وهذا الأمر نلاحظه في كثرة الأسئلة التي تطرح على المفتين حول كيفية تطهير أواني الخمور[2] تطهيرا جيد، وهو الأمر الذي يعبر عن انتشاره في البيوت بشكل ملفت، كما يخبرنا ابن الخطيب على أن أهل مملكة غرناطة بلغ بهم التفنن والتمسك بالخمور حتى أصبحوا يؤثرونها على لذة الملك والخلافة[3]، وقد يعتبر كثرة إنتاج العنب في مملكة غرناطة عاملا مهما في انتشار الخمور[4]، حيث اعتادوا على حفظه في شكل عصير طازج، وهناك الكثير من الغرناطيين بتخميره وتحويله إلى نبيذ، وقد بينت لنا النصوص والقصائد الشعرية أن تعاطيه كان أمرا منتشرا في مملكة غرناطة على الرغم من تحريمه شرعا[5] ونهي الفقهاء عنه.

ومن أشهر الخمور جودة في مملكة غرناطة نبيذ مالقة، والذي نال شهرة كبيرة في بلاد الأندلس منذ أجيال بعيدة، فكانوا يضربون المثل بالشراب المالقي[6]، وعنه يروي لنا المقري بأنه قيل لأحد الخلعاء وهو على فراش الموت: اسأل ربك المغفرة، فرفع يده وقال : يا رب أسألك من جميع ما في الجنة خمر مالقة وزبيب اشبيلية[7]، وهي أعلى درجات التعلق به، فكانت للخمر في مملكة غرناطة مناطق معلومة لبيعها وتعاطيها، إلى درجة أن السلطان محمد الخامس (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) أصدر قرارا هاجم فيه بشدة هذه الظاهرة

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل ، ج 1 ، ص 147.

[2] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي**، ص 124.

[3] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 106.

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 28.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 101.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 205.

[7] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 206.

ودعا الغرناطيين إلى ضرورة الإبلاغ عن أماكن بيع الخمور[1]، فأقام الحدود وأراق المسكرات[2]، هذا بالإضافة إلى مجهودات العلماء والفقهاء للقضاء على هذه الظاهرة بضرورة التشدد مع عاملها وشاربها ومعاقبتهم[3].

إضافة إلى الخمور، انتشرت عند العامة في مملكة غرناطة ظاهرة تعاطي الحشيش[4]، والتي كانت بداية من القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي[5]، فكانت متأخرة في الظهور مقارنة بالمشرق الإسلامي، إلا أن هذه الآفة كان انتشارها كبيرا عند خاصة المجتمع[6]، وقليل نسبيا عند العامة، وقد شن الفقهاء حربا على تعاطي الحشيش وترويجه، وهو ما تبينه لنا كتب الحسبة، فالمحتسب " ... يجب عليه أن يمنع أهل الإذاية جملة كالحشايش المنتحلين لذوات السموم لاختلاف أنواعها ... "[7]، وللتدليل على هذا نورد ما حدث به صاحب شرطة السلطان أب سعيد البرميخو إذ قال : "...أطربته باجتناب الناس الخمر في أيامه وتحت اشتداده، وطهارة بلده من قاذوراتها، فقال في الملأ المشهود : والحشيش كيف حالها ؟ قلت ما عثرت على شيء منه فقال : هيهات انزل إلى بيت فلان وفلان وفلان وعد كثيرا من الساسة والأوغاد والصفاعين[8]...قال وانصرفت إلى ما ذكر فوالله ما

[1] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 102.

[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 71.

[3] عمر بن عثمان بن عباس الجرسيفي : **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب** ، نشرت ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات الشرقية بالقاهرة، القاهرة ، 1955، ص 123.

[4] في بيتين للشاعر أبو الوحيد يذكر فيهما الحشيش في فترة معاصرة مفضلا إياها على الخمر إذ يقول :

وخضراء لا تفعل الخمر فعلها لها وثبات في الحشا وثبات

تؤجج نارا في الحشا وهي جنة وتبدي لذيذ العيش وهي نبات (الوافر)

أنظر : ابن القاضي : المصدر السابق ، ج، ص310.

[5] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 230.

[6] ابن عاصم الغرناطي : المصدر السابق ، ص 50.

[7] الجرسيفي : المصدر السابق ، ص 123.

[8] الصفاعين : جمع صفعان ومصفعاني وهو المهرج الذي يصفع كثيرا. أنظر :ابن الخطيب : نفاضة الجراب، هامش ص 183، صفع : صفعه يصفعه صفعا إذا ضرب بجمع كفه قفاه ، وقيل : هو أن يبسط الرجل كفه فيضرب بها قفا الإنسان أو بدنه ، فإذا جمع كفه وقبضها ثم ضرب بها فليس بصفع ، ولكن يقال : ضربه بجمع كفه ، ورجل مصفعاني : يفعل به ذلك ، وقيل : الصفع كلمة مولدة ، والرجل صفعان . قال ابن دريد :الصوفعة هي أعلى الكمة والعمامة . يقال : ضربه على صوفعته إذا ضربه هنالك، أنظر:ابن منظور : **لسان العرب** ، مادة صفع.

أخطأت شيئا مما رسمه، ولا فقدت شيئا مما ذكره..."[1]، وعند التركز جيد في الثلاثة أصناف الماضية التي وجدت عندها مادة الحشيش، نجد صنفا من الخاصة وصنفين من العامة، فأما الساسة فهم من الخاصة، وأما الأوغاد والصفاعين فهم من عامة مدتمع غرناطة.

وقد رويت أبيات في الحشيش منسوبة للشاعر الغرناطي محمد الحجري الرعيني المعروف بابن خميس[2] يدعوا فيها للتمتع بالحشيش بدلا من الخمر مثبتا لها الكثير من المناقب يقول فيها:

دَعِ الخَمْرَ واشْرَبْ مِنْ مَدَامَةِ حَيْدَرَ   مُعَتَّقَــــةٍ خَضْرَاءَ لَــوْنَ الزَّبَرْجَــدِ

هِيَ البِكْرُ لَمْ تُنْكَحْ بِمَــاءِ سَحَابَـةٍ   وَلَا عُصِرَتْ بِالرِّجْلِ يَوْمًا وَلَا بِاليَدِ

وَفِيهَا مَعَانٍ لَيْسَ لِلْخَمْرِ مِثْلَهَــــا   فَلاَ تَسْمَعُ فِيهَا كَلَامَ المُفَنَّــــــدِ   (المتدارك)

كما نجد إشارة لهذه الآفة في شعر ابن الخطيب رغم أننا لا نستطيع الجزم بأنه يقصد رجلا من العامة وإنما قد يقصد رجلا من الخاصة، إذ يقول : "...وقلت أيضا أُعرّض بمن تناول نبات القنَب[3]وكنت عنه بالربيع موافقة لكنية أبي المخاطب :

أَتَى ابْنَ سُلَيْمَانَ وَفِي الفِكْرِ فَتْرَةَ   يُخَبِّرُ أَنَّ العَقْلَ جِدَّ مُغَيَّـــــبِ

فَقُلْتُ أَنَّ السَيِدَ أَعْتَمُ عَتْمَـــةٍ   وَلَكِنَّهَا فِي الأَصْلِ مِنْ كُنْيَةِ الأَبِ

(المضارع)

ومن المظاهر السيئة في مملكة غرناطة هي ولوع الغرناطيين بالغلمان كشكل من أشكال الفساد الأخلاقي والشذوذ، حيث لم تستثني فئة من فئات المجتمع[4] فمن خلال أمثال العامة لديهم يستنتج

---

[1] ابن الخطيب : **نفاضة الجراب**، ص183.

[2] هو محمد بن عمر بن محمد الرعيني أبو عبد الله المعروف بابن خميس ولد سنة 650 هـ / 1252م وتوفي سنة 708هـ/ 1308م عالم بالعربية من أعيان تلمسان رحل عن تلمسان إلى سبتة ثم استقر بغرناطة وتوفي بها قتيلا يوم عيد الفطر، أنظر : المقري: **أزهار الرياض** ، ج، ص301.

[3] القنب هو نبات القنب الهندي، وهو نوع يستخرد المخذر الضار المعروف بالحشيش، أنظر: أنيس إبراهيم وآخرون: **المعجم الوسيط**، دار الفكر،(دت)، مادة قنب.

[4] حسن أحمد النوش : **التصوير الفني للحياة الإجتماعية في الشعر الأندلسي**، دار الجيل، بيروت، °(دت)، ص 370.

أن اللواط كان منتشرا في مملكة غرناطة خاصة في أوساط الطلبة والكتاتيب[1]، وفي المقابل كانت حوادث القتل منتشرة كردة فعل بسبب اللواط وما شابهه بين عامة الناس، حيث يكون الانتقام من صاحب هذا الفعل في الكثير من الأحيان جزاء لعمله، وهو الأمر الذي يعبر عنه هذا المثل الغرناطي العامي القائل : "عن مقابل لواط مقتول"[2]، وما يلفت النظر ولوع العامة بالغلمان السود أكثر من البيض في الكثير من الأحيان[3]، وللتدليل على أن هذه الظاهرة انتشرت بشكل كبير في المجتمع الغرناطي فإننا نجد الشعر قد فصل فيها تفصيلا يصل إلى الفجور[4] دون حياء وهو الأمر الذي تناوله الشيخ ابي فرج بن قاسم بن لب وبشكل غريب في شعره[5]، وهو الفقيه المعروف.

ففي مسألة أجاب عليها أبو البركات البلفيقي وابن لب تدور حول أقوام يجمعون النساء ويدخلون في المنهيات ويتلبسون بقنالش[6] ببعض صبيان الفساد[7]، وهو ذات الأمر الذي يشير إليه ابن الخطيب صراحة في جملة من الأبيات التي يصف فيها بعض من كلفوا بالغلمان وتعلقوا بهم[8]، وهي كلها تبين مثلما أسلفنا سابقا إلى ضعف السلطة المركزية خاصة في الأرياف والحصون، إضافة إلى غرق الكثير من رجال السلطة ذاتها في الفساد.

وتجدر بن الإشارة ونحن في هذا العنصر إلى أن كثرة الفتاوى التي تناولت المشاكل الأخلاقية والفساد، لا يجب بحال من الأحوال أن بنظر لها من الناحية السلبية فقط، وإنما هي تبرز لنا جانبا إيجابيا آخر، وهو حرص الناس ورفضهم لهذه الظواهر وطرحهم الأسئلة على المفتين يبين مدى الحس الديني والأخلاقي الذي يتمتعون به وعند فئة كبيرة من السكان، هذا إضافة إلى أن دور الفقها والمفتين كان كبيرا ومرحبا به من أجل تحكيم الشرع الاسلامي في الحياة اليومية، هذا ناهيك عن أن

---

[1] الزجالي : المصدر السابق ، ج 2 ص 118 ، 162 ، 366 ، 367 .

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 382.

[3] ابن الخطيب أبو عبد الله محمد: **ديوان لسان الدين ابن الخطيب**، تحقيق محمد مفتاح، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1989، ج1، ص216.

[4] عبد الكريم القيسي : المصدر السابق، ص185، 186.

[5] ابن الخطيب : **الكتيبة الكامنة**، ثص 69.

[6] هي منطقة canales

[7] الونشريسي : المعيار ، ج 11، ص 39.

[8] ابن الخطيب لسان الدين : **ديوان ابن الخطيب** ، تحقيق محمد مفتاح، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1989، ص 180.

تركز هذه المظاهر في البوادي والحصون كان بسبب البعد والانعزال وضعف التعليم وكثرة الجهل بالأحكام الشرعية.

والإضافة إلى ما سبق ذكره، كان الغناء والموسيقى من الأشياء التي تستهوي عامة مملكة غرناطة، فكان الشعب الغرناطي يعشق الموسيقى ويميل إلى الطرب، فكان "... الغناء بمدينتهم فاش حتى في الدكاكين التي تجمع صنائعها كثيرا من الأحداث ..."[1]، وهو ما يؤكد أن الموسيقى لم تكن حكرا على الخاصة من سكان المملكة، بل منتشرا بين العامة بشكل كبير، كما كانت للغناء مجالس خاصة يحظرها العامة وتكون عادة عامرة بالخمور، هذا إلى جانب وجود الفرقة الموسيقية والتي يكون فيها المغني تصحبه مجموعة تتكون من الزامر وصاحب الطبلة بشكل خاص، وعليه يبدأ المغني بالغناء ثم يردد خلفه الحاضرون، وهو ما كان يسمى بـ"زمرة "، وعادة ما تكون هذه المجالس في حمى الحريم[2]، وهنا يكون الرقص معلما مصاحبا لهذه الجلسات ، حيث يزاوله عدد من الرجال والنساء من العامة على السواء، على الرغم من أننا لا نجد معلومات كافية في المصادر التاريخية بخصوص هذا الموضوع، حيث يكون السكوت عنها بسبب الموقف الديني المحرم للموسيقى والإيقاع[3]، على اعتبار أن أغلب المؤرخين الذين وصلتنا كتاباتهم كانوا من الفقهاء.

وللفرقة الموسيقية آلات خاصة[4] بها ، يصفها ابن خلدون قائلا : "...منها المزمار ويسمونه الشَبَابة وهي قصبة جوفاء بأبخاش في جوانبها معدودة ينفخ فيها فتصوت ... ومن أحسن آلات الزمر لهذا العهد البوق وهو بوق من نحاس أجوف في مقدار الذراع يتسع إلى أن يكون انفراج مخرجه

---

[1] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية**، ص 28.

[2] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 132.

[3] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 228.

[4] *Rocío Lorenzo Martín*. La cultura musical del Reino Nazarí de Granada. Revista Digital de Educación. Año 1 - Volumen 1 - Número 8 - Octubre 2007.pp 2-11.

في مقدار دور الكف ... ينفخ فيه بقصبة صغيرة تؤدي الريح من الفم إليه فيخرج الصوت ثخينا دويا ... ومنها آلات الأوتار..."[1].

وقد كانت الأزجال والموشحات مضهرا من المضاهر الدالة على تطور وانتشار الموسيقى في مملكة غرناطة، على أساس أنها كانت تنظم لتغنى، خاصة الأزجال التي لقيت قبولا واستحسان كبيرين من عامة الناس[2]، كونها كانت تحررهم من قيود اللغة والشعر الفصيح، كما أنها تتبع النغمات الموسيقية لا التفعيلات العروضية.

ج . التصوف ومجالس الذكر :

كان مذهب أهل مملكة غرناطة سنيا يتبع أقوال الإمام مالك بن أنس[3] وهو ما كانت عليه بلاد الأندلس منذ أمد بعيد حيث عصر الدولة الأموية وما تلاها من عصور[4]، وقد كان من طبع العامة من الغرناطيين إجلال العلماء والفقهاء وإعطاؤهم مكانة عالية، فيقول المقري في هذا : " ... والعالم عندهم معظم من الخاصة والعامة يشار إليه ويحال عليه وينْبه قدره وذكره عند الناس ويُكرم في حوار أو ابتياع حاجة ..."[5].

وقد شهد المجتمع الغرناطي حركة زهد وتصوف كبيرة، ويعود ذلك ربما إلى شيء من انحدار المستوى الحضاري في الغرب الإسلامي، إضافة إلى المضايقات المستمرة للعدو النصراني، مع القلق والحسرة من ضياع أراضي ومدن المسلمين بالأندلس، في مثل هذه الظروف وجد عدد من العامة في الزهد والتصوف ملاذا وسلوى للهروب من هذه الحياة القاسية[6]، لذلك يعرفه عدد من الباحثين على: " أن التصوف ظاهرة إنسانية أفرزها مجتمع متأزم خائف، يواجه بها الخوف من الطبيعة"[7]، فتعلق

---

[1] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 462.

[2] المصدر نفسه، ص 651.

[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 26.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 3 ، ص 230.

[5] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 220.

[6] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 105.

[7] عبد اللطيف الشادلي : **التصوف والمجتمع** ، منشورات جامعة الحسن الثاني، مطابع سلا، 1989، ص 316.

العامة بالزوايا والأربطةوأقبلوا عليها بكثرة[1]، وفي المقابل كانت الأندلس في هذه الفترة "دار جهاد وموطن رباط"[2]، وهو ما جعل المناطق الساحلية وضفاف الأنهار تفرز تيارا صوفيا عرف أتباعه بـ "المرابطين"[3] وكان جلهم من عامة الناس، وهذا لمزاوجتهم بين التصوف والجهاد[4] عن طريق المرابطة بالثغور، وهي ظاهرة اختصت بها الحقبة النصرية، حتى سمي الرباط بـ "المحرس"[5] أي لحراسة الثغور، فكان في غرناطة عدد كبير من المراكز الصوفية، عبر عنها ابن الخطيب بقوله : "...والطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق..."[6]. كناية على كثرتها وانتشارها بين العامة، وهو ذات الأمر الذي يؤكده ابن بطوطة بوجود عدد كبير من الزوايا مثل زاوية الولي الصالح أبي عبد الله بن المحروق والتي تقع بأعلى ربض نجد من خارج غرناطة المتصل بجبل السبيكة[7]، ومن بين الزوايا والأربطة التي كان يرتادها العامة من أهل مملكة غرناطة نجد : رابطة بياقة[8] ورابطة بلش والتي هي ملاصقة لسور المدينة[9]، ورابطة العقاب والتي تقع على جبل العقاب المطل على العاصمة غرناطة[10]، ورابطة السعداء بمالقة، وكذا بسطة والتي حبستها امرأة وسافرت[11].

كما اشتملت مملكة غرناطة على عدد هائل من المساجد الصغيرة والكبيرة داخل المدن أو خارجها، ويبدوا أنه يوجد في كل مدينة غرناطية مهما كان صغرها جامع كبير يجمع العامة من الناس في كل المناسبات الدينية والسياسية ويجمع فيه الطلبة، بالإضافة إلى مساجد صغيرة يؤمها العامة للصلاة والتعليم، ويقول الحميري في كتابه الروض المعطار عن مدينة شقورة : " ... وبها جامع

---

[1] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 344.

[2] الحميري : المصدر السابق، ص 179 – 183.

[3] سعيد بنحمادة : **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8هـ/13و14م**، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت،2007، ص 265.

[4] عبد الرحيم العلمي : **الحركة الصوفية بالأندلس خلال القرن 8هـ**، دار الأمان ، الرباط، 2010، ص 66.

[5] الحميري : المصدر السابق، ص 183.

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة** ، ج 1 ، ص 459.

[7] ابن بطوطة : المصدر السابق، ج2، ص685.

[8] ابن لب : المصدر السابق، ج 1 ، ص 74.

[9] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 146.

[10] ابن بطوطة : المصدر السابق، ج2، ص 68

[11] الونشريسي : المعيار ، ج 7، ص 115.

ومساجد صغيرة ..."[1]، فغرناطة المدينة كان بها مساجد صغيرة يفوق عددها مائتي مسجد[2]، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مسجد العاصي[3]، ومسجد القيسارية[4]، ومسجد خمرط[5]، ومسجد المرابطين[6]، ومسجد التأبين[7] وغيرها، وقد اشتملت مناطق العبادة في مملكة غرناطة من مساجد وكتاتيب وزوايا على مجالس للذكر، حيث تجمع عددا كبيرا من العامة، وقد اختلفت وتنوعت هذه المجالس على حسب الطريقة التي يتبعها أصحابها، فقد اشتهر عدد كبير جدا من شيوخ الصوفية في عصر دولة بني الأحمر.

وفد كانت علاقة السلطة السياسية بالمتصوفة في تناقض بين مد وجزر، فأحيانا تنفتح عليهم في وقت الأزمات الداخلية أو الخارجية، كما قد يشوب تلك العلاقة التنافر والتباعد فيكون مصير بعض الصوفية النفي والسجن عند المساس بالسلطة السياسية ومصالحها[8]، وفي بعض الأحيان تقوم سلطة بني الأحمر بحملات ضد أهل الابتداع[9] والهرطقات، وتذهب إلى الحث على "...إخماد البدع وإذهاب الآراء المضلة والاشتداد على أهل الزيغ والزندقة ..."[10]، حسب وجهة نظر فقهاء غرناطة، وقد أورد المقري لنا نصا واضح الدلالة في محاربة السلطة النصرية لأهل الصوفية الذي يسعون لاستمالة العامة في كثير من الأحيان، مشيرا إلى ما كانوا يعنون بأهل البدع وأماكن تواجدهم قي مملكة غرناطة، والنص عبارة عن ظهير سلطاني كتبه ابن الخطيب إلى بعض فقهاء المدن النصرية يوصي فيه الوزير بالاشتداد على من : "...بتلك الأحواز من أهل البدع والأهواء والسائرين في السبيل على غير السواء ومن ينبز بفساد العقد وتحريف القصد والتلبس بالصوفية وهو في الباطن من أهل الفساد والذاهبين

---

[1] الحميري : المصدر السابق ، ص 349.

[2] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 325.

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 491.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 3 ، ص 450.

[5] ابن الأبار : **التكملة لكتاب الصلة**، ج1 ، ص 317.

[6] المراكشي : **الذيل والتكملة** ، السفر السادس ، ص 429.

[7] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 108.

[8] الدهماني سالم الدهماني : المرجع السابق ، ص 352.

[9] أحمد عزاوي : المرجع السابق، ص 56.

[10] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 65.

إلى الإباحة وتأويل المعاد والمؤلفين بين النساء والرجال والمتبعين لمذاهب الظلال ..."[1]، وهذه عبارات واضحة من رجل يشغل مناصب كبيرة في السلطة النصرية عن تصرف السلطة السياسة مع المتصوفة.

تعرضت مملكة غرناطة أواخر القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي، إلى تيار عنيف من البدع مس حياة الناس من العامة بشكل مباشر، وقد كان للظروف المضطربة التي يعيشها الناس من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مساهمة كبيرة في انتشارها، فخالفوا أهل السنة والجماعة في العبادات، مثل تخليل القراءة في التراويح بما ليس من القرآن، فكثرت المحدثات من الغرناطيين فدخلت حياة المجتمع النصري في أفراحهم وأتراحهم، وهو ما نلاحظه في كتب النوازل ومجاميع الفتاوى الأندلسية، فنهضت طائفة من الفقهاء والدعاة الذين كان يهمهم الحفاظ على الدين الإسلامي وإتباع السنة والجماعة حسب توجههم، ومن بين هؤلاء الفقهاء نجد الإمام أبي إسحاق الشاطبي، والذي عاني من مواجهته لسلوك المجتمع من عامة غرناطة معاناة كبيرة، حيث يقول هو عن نفسه : "... قامت علي القيامة وتواترت علي الملامة وفوق إلي العتاب سهاما ونسبت إلى البدعة والضلالة وأنزلت منزلة أهل الغباوة والجهالة ..."[2]، وهو خطاب موجه إليه من العامة

ونجد من بين البدع التي توردها لنا كتب النوازل الغرناطية عند العامة هي قراءة الحزب بالجمع[3]، وكذا تصبيح الميت بعد الدفن سبعة أيام[4]، هذا بعد قراءة سورة يسين عند غسله[5]، أما في رمضان فكانوا يعينون ليلة للختم من العشر الأواخر، والتي يتم فيها الدعاء الأخير[6]، كما تتم قراءة القرآن كله في هذه الليلة. بالإضافة إلى القيام بزيادة الوقد (الإضاءة) في تلك الليلة مقارنة بسائر أيام الشهر[7]، ناهيك عن الزيادة في الأذان وذلك بعد الفراغ منه حيث يقول : "أصبح ولله الحمد"[8] ، هذا على

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 6 ، ص 407.

[2] أبي إسحاق الشاطبي : **الاعتصام** ، المطبعة التجارية، مصر، (د ت)، ص 127، 128.

[3] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي**، ص 206. ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، دج1 ، ص200.

[4] المصدر نفسه ، ص 209.

[5] المصدر نفسه ، ص 209.

[6] الونشريسي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 438.

[7] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي**، ص 207.

[8] المصدر نفسه ، ص 207.

الرغم من نهي العلماء المشهورين عن كل هذه الأعمال واعتبارها من البدع، ومن الأشياء التي أثارت خلافات كبيرة بين الممارسة من جهة وقبول الفقهاء لها أو رفضها من جهة أخرى، نجد الذكر الجماعي، والذي يتمسك به الصوفية بشكل كبير خاصة منهم الفقراء، ومن بين الفقهاء الذي أجازوا هذا النوع من العبادة الإمام ابن لب، ورغم ذلك فإنه ذكر أن "... فقراء الوقت – يقصد عصره – قد تحيزوا بسمات وتميزوا بأصوات هي إلى الاعتداء منها إلى الاقتداء وطريقتهم إلى اتخاذها مأكلة وصناعة أقرب منها إلى اعتدادها قربة وطاعة..."[1]، وما نلاحظه ان ابن لب لم يجزه بالطريقة التي كانت تمارسها طائفة الفقراء، حيث كانت تصاحب المجلس أشياء أخرى لم يوافق عليها أغلب الفقهاء، وفي هذا سئل ابن لب أيضا عن إنشاد الشعر في الصوامع عقب التهليل وكذا إنشاد الشعر الغزلي فأفتى ببدعيته ونهى عنه[2] وعدم جواز هذا الفعل، ومن البدع التي نهى عنها الفقهاء في أخر عصر بني نصر في غرناطة ما يسمى بخطيب السارية ، فقد سئل الامام السرقسطي عما يفعله أهل بلش بجامع الخطبة، حيث أنهم إذا طلع الإمام للمنبر من يوم الجمعة، وشبدأ المؤذن في الأذان، يقوم المكلف بتوزيع الأجزاء القرآنية فيقف بجانب تامنبر خطيبا حيث يقول : عباد الله، ثم يذكرهم بفضل ذلك اليوم ويحضهم على الدعاء فيه، فأفتى إمامنا ببدعية هذا الفعل، ولم يبقى الأمر عند هذا، وإنماصدر الأمر السلطاني بتاريخ 22 محرم 858هـ بمنع هذه البدعة ومحاربتها[3].

وفي نفس السياق كانت في مملكة غرناطة طريقة صوفية تسمى بطريقة الفقراء[4]، وهي تضم طائفة تنتمي إلى التصوف والفقر[5]، حيث يجتمعون في الليل عند أحد أفرادها، فيفتتحون المجلس بشيء من الذكر على صوت واحد، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى "...الغناء والضرب بالأكف والشطح إلى آخر

---

[1] ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص 191.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 191.

[3] الونشريسي : المعيار ، ج 1، ص 277.

[4] عرفهم ابن ليون التجيبي فقال : الفقر بأنه مشتق من فقار الظهر فالفقر شكر المنعم على كل حال أو هو فقد ما يحتاج إليه، ويذهب لى أن الفقراء والصوفية شيء واحد في المعارف والأذواق مختلفون في اللباس فالصوفية يلبسون ما يجدون، وقد يلبسون فاخر الثياب ويتسببون في المعاش أما الفقراء فيلبسون المرقعة وهم متجردون ، أنظر : الششتري أبي الحسن : **الرسالة الششترية**، تلخيص أبي عثمان ابن ليون التجيبي ، تحقيق محمد العدلوني، دار الثقافة، الدار البيضاء، 2004، ص 136.

[5] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، دج1 ، ص 191 ، 194، 206.

الليل ..."[1]، ويأكلون في أثناء هذا المجلس طعاما يعده لهم صاحب المنزل، وفي العادة يحضرون معهم بعض الفقهاء الذين يستشهدون بهم على أن هذه الأفعال ليست مخالفة للسنة والشرع[2]، كما تذهب هذه الطائفة إلى تحليل كثير مما حرم الله في شرعه، من اختلاط بين النساء والرجال والزيادة في الكثير من العبادات، وعندما يطرح عليهم السؤال عن مصدر أفكارهم يقولون : "...أنهم لا ينظرون إلى كتاب ولا أسطار إنما ما حصل في صدورهم..."[3]، وقد انساق العديد من عامة غرناطة وراء مثل هذه الأفكار حتى جرى التقليد عند عدد منهم باستدعاء الفقراء إلى بيوتهم وأرباضهم[4]، وذلك التماسا للبركة بالصلاة وتلاوة القرآن والذكر والسماع لهم، والقيام معهم بالكثير من طقوسهم[5]، ويتبعهم الكثير من العامة في هذا، ويشير ابن بطوطة في رحلته إلى مملكة غرناطة إلى هذه المظاهر بل ويضيف إليها أنه شاهد طائفة من فقراء العجم قال أنهم استوطنوها لشبهها ببلادهم وذكر لنا عددا من شيوخها، حيث كان لهم رباط يزوره عدد من عامة مملكة غرناطة قصد التبرك بهم[6].

وقد كان لابن الخطيب موقفا منتقدا لعدد من الطرق الصوفية التي ذهبت إلى المغالاة والانعزال التام عن الحياة العادية مثل طريقة الشيخ عبد الجليل(عاش أواخر القرن الثامن الهجري)[7]، حيث أن أتباع هذا الشيخ من العامة اعتزلوا الناس وأعرضوا عن العمل والجهاد، وطلقوا أزواجهم وتطارحوا في مصلى الجنائز، وفي هذا يقول منتقدا لهم : "...وأحجكم بالشيخ عبد الجليل الذي ظلمتموه، وبكشف الغيوب اتهمتموه، وبالولاية حددتموه ووسمتموه، وهو بقوم السبب بيعا وشراء، واعمارا وكراء، ويصلح من كرمه الذي يبلغه ولم يرمه..."[8]، وهذا موقف ابن الخطيب وتوصيفه لحال العامة ممن اتبعوا هذه الطريقة التي اعتبرها مخالفة لما جاءبه الشرع.

---

[1] المصدر نفسه ، ص 193.

[2] المصدر نفسه ، ص 193.

[3] المصدر نفسه ، ص 189 ، 190.

[4] عبد الرحيم العلمي : المرجع السابق، ص 69.

[5] المرجع نفسه، ص 69.

[6] ابن بطوطة : المصدر السابق ، ص 245.

[7] لم تذكر المصادر التاريخية سوى أنه عاش أواخر القرن الثامن الهجري وأن أتباعه اعتزلوا النساء وما تغلق بالحياة العادية للإنسان. ابن الخطيب : **الزواجر والعضات**، تحقيق محمد كمال شباتة، صندوق إحياء التراث الإسلامي، الرباط، 1977، ص 180.

[8] المصدر نفسه ، ص 179، 180.

زيبدوا أن العامة من سكان مملكة غرناطة قد تضرروا من مثل هذه الطرق الصوفية وأتباعها الذين كانو يستغلون المستوى البسيط من ثقافة العامة لاستمالتهم واستغلال أموالهم، وهو الأمر الذي عابه الفقهاء في المملكة، فقد ذكر الإمام الحفار أن طائفة الفقراء المنتمية للتصوف في زمانه قد عظم ضررها في الدين وفشا فسادها خاصة في القرى والحصون البعيدة عن الحضرة، وأنهم قوم لا هم لهم ولا حرفة ولا صناعة، ليس لهم من الدين إلا الأكل والشطح وأكل أموال الناس بالباطل، همهم النصب والاحتيال على الجهال من العوام والنساء، وأنهم أفسدوا التصوف بما أضافوا إليه من البدع والضلالات[1]، التي لا تحث المجتمع على العمل وإنما تشجع التكاسل والتوكل في غير محله.

كما انتشر في بعض رباطات الفقراء والمتصوفة الكثير من مظاهر الانحراف الأخلاقي والابتعاد عن الدين مستغلين بعد هذه الرباطات عن المدن وسلطة القضاء والشرطة، ففي نازلة سئل فيها أبو البركات البلفيقي عن زاوية للفقراء يجتمعون فيها للذكر والأكل وإنشاد الشعر ويشطحون ويبكون فأجاب بأنه جرى المسامحة في ذلك لما في ذلك من الصدقات وإرفاد ابن السبيل، كما وافقه ابن لب ، لكن أهل قنالش أنكروا على المفتين هذه الفتوى وذكروا أن أقواما يجمعون النسوان ويدخلون في المنهيات ويتلبسون بصبيان من أهل الفساد، فأجاب ابن لب بأن السائل لم يذكر في سؤاله ما ذكروا من الفساد ولا كان المجيب يعلم الغيب[2]، وهي صورة واضحة عما كانت تحتويه بعض رباطات الصوفية الفقراء من انحراف عن الشرع واستغلالها للانحرافات الأخلاقية، ورغم انخراط العديد من أفراد العامط من أهل المنطقة في مثل هذه الأفعال ومساهمتهم فيها، إلا أننا نلاحظ أن العامة من أهل قنالش أنكروا على الفقهاء المفتين إجازة أعمال الفقراء المتصوفة في رباطهم، هذا على الرغم من عدم وصول الصورة الكاملة لهم، إلا أن هذا الموقف يبين لنا حرص أهل قنالش على تصحيح هذه الصورة ورفضهم لتلك الأعمال.

كما تجدر الإشارة إلى أن العامة من أهل غرناطة كانوا يتدخلون في كثير من الشؤون الدينية، مثل تقديم وتأخير أئمة المساجد في كثير مناطق العاصمة وضواحيها[3]، هذا بالإضافة إلى تحكمهم في

---

[1] الونشريسي : المعيار، ج 11، ص 42 -43.

[2] المصدر نفسه، ج 11، ص 39.

[3] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 162.

الكثير من شؤون تلك المساجد، بل ويذهبون في كثير من الأحيان إلى "تحريف" الأحباس عن مواضعها التي أوصى بها محبسوها، وخاصة التي هي موقوفة على إمام المسجد، فيغيرونها إلى مواطن أخرى تخص المسجد[1]، في شكل من التداخل، وفي المقابل يقدم لنا ابن الخطيب بعض الصور الحسنة عن إجلال العامة في غرناطة لبعض العلماء والتبرك بهم، ومن أمثلة ذلك أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي(ت723هـ/1323م) الذي قال عنه : "...فكانوا يوجبون حقه ويلتمسون بركته ويلتمسون دعاءه ..."[2]، بل ويذهب العامة من أهل غرناطة إلى التعصب إلى عالم على حساب آخر، وهذا خاصة في الأمور الخلافية التي يتم تداولها بينهم[3]، وما يصاحبها من اختلاف بين العلماء.

ومع العامة من الناس، كان بعض الفقهاء يشتكي عدم الاحترام والمكانة اللازمة بهم، فكانوا يتعرضون للازدراء والاستخفاف وكثير من الممارسات السيئة، وهو الأمر الذي عبر عنه الفقيه والشاعر عبد الكريم القيسي(896هـ/1491م) إلى درجة أنه قام بمقارنة بينه وبين الكلب في المكانة فقال :

الكَلْبُ صَارَ بِبَسْطَةَ   أَعْلَى وَأَشْرَفُ مِنْ فَقِيه

أَنَّ فَقِيــــهٍ يَعْتَلِــي   لِمَحَلِــــهْ أَوْ يَرْتَقِــــيهْ

الكَلْبُ مَالِكُهُ بِهَــــا   مِنْ كُلِّ مَا يَخْشَى يَقِيهْ

وَفَقِيهُهَا مِنْ أَهْلِــــهَا   مَا سَاءَ مِنْهُمْ يَتَّقِــيهْ

فَتَرَاهُ عِنْــدَ خُرُوجِــهِ   يَرْتَابُ مِمَّــنْ يَلْتَقِــيهْ[4]   (الكامل)

---

[1] المصدر نفسه ، ص 161.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل ، ج 1 ، ص 145.

[3] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي**، ص 62.

[4] عبد الكريم القيسي : المصدر السابق، ص468.

الباب الثاني

الدور الاقتصادي لعامة غرناطة

في عصر بني الأحمر

الفصل الأول :

في المجال الفلاحي

المبحث الأول : أنواع الأراضي وأصناف الفلاحين من العامة

المبحث الثاني : مقومات وإنتاج العامة الفلاحي

المبحث الأول : أنواع الأراضي وأصناف الفلاحين من العامة

أ. أنواع الأراضي الزراعية ونصيب العامة في الملكيات :

إن دراسة وضعية الأرض بالأندلس تعد من القضايا المستعصية، والتي لازالت تشغل بال الباحثين في مجال التاريخ الاقتصادي للأندلس بصفة خاصة . ذلك أن عملية رصد وضعية الأرض تبدو مهمة شائكة، بالنظر إلى قلة النصوص التي اهتمت بذلك، فحتى وإن وجدت تطغى عليها الأحكام الفقهية[1]، وهو ذات الأمر الذي جعل بعض المتخصصين مثل ليفي بروفنسال يمتنع عن الخوض في مثل هذه الدراسات، حينما كان بصدد الحديث عن الإقطاع حيث قال : "لا يمكن أن ندلي برأي في موضوع الإقطاع الأندلسي لعدم توفر الوثائق"[2]، ويؤكد رأي بروفنسال كذلك ما ذهب إليه الدكتور أحمد الطاهري حين قال في ذات الموضوع : "هكذا استمرت قضية الأرض من ألغز معضلات التاريخ الإسلامي"[3].

حقيقة أننا بصدد الحديث عن وضعية الأرض بمملكة غرناطة ونصيب العامة منها، وهي فترة متأخرة زمنيا، إلا أنه لا يمكننا فهم ما كان يجري من تطورات في مجال نظام وملكية الأراضي بمملكة غرناطة، إلا بالوقوف على أصل المشكل من الناحية التاريخية، والمتعلق بالإطار القانوني للأرض منذ فترة الفتوحات الإسلامية، وهنا تتوالى الأخبار التي توضح ما تعرضت له الأرض من سطو وأخذ بالعنوة حتى صار القانون السائد في الأندلس: " لكل يد ما أخذت"[4]، تعددت أنواع الملكيات للأراضي الزراعية بمملكة غرناطة النصرية، ما بين ملكيات سلطانية وأخرى فردية، بالإضافة إلى الملكيات الجماعية وأراضي الدولة ثم أراضي الأحباس، ويكون نصيب العامة من ملكية الأرض الفلاحية ضمن الملكيات الفردية والجماعية مما سيأتي ذكره.

---

[1] أحمد الطاهري : **عامة قرطبة في عصر الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، 1989 ، ص 57.

[2] Lévi Provençal , L'Espagne musulmane au x siécle, Institutions et vie sociale. Paris. La rose. 1932. P 23.

[3] أحمد الطاهري :المرجع السابق ، ص 57.

[4] حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ، ص 621.

ما نلاحظه من البداية هو صعوبة الوصول إلى نسب مئوية دقيقة أو حتى تقريبية لحجم الأراضي المملوكة لكل صنف من الأصناف سالفة الذكر، وذلك لقلة النصوص المتوفرة بين أيدينا مثلما أسلفنا، والتي تصل إلى حد التناقض في كثير من الأحيان، إلا أننا سنحاول تقديم صورة تقريبية لوضعية ملكية الأرض في غرناطة النصرية، عارضين الدلائل التاريخية حتى وإن كانت متناقضة.

وتأتي في مقدمة هذه الملكيات ذكرا في المصادر التاريخية الأراضي السلطانية، وهي ملكيات واسعة ومنيات كثيرة ، وهو الأمر الذي جعل أحد الجغرافيين يصف نهر شنيل بأنه يشق أربعين ميلا بين بساتين وضياع[1] السلطان، كما يشيد ابن الخطيب بهذه المنيات والبساتين التابعة لأملاك السلطـــان بغرناطة وضواحيها فيقول : " فليس تعرى عن جنباته من الكروم والجنات جهة ... يختص منها بمستخلص السلطان ما بينهن منية ... ففيها كثير من البساتين والرياض والحصون والأملاك المتصلة السكن..."[2]، وهو نفس الأمر الذي وصفه المدجن عبد الله بن الصباح[3] في رحلته حين قال : "... ومن جملة ما كان فيها من الأجنة ألف ألف جنان يكون فيها ألف ألف قصر معمرة بالرجال والأولاد والحريم..."[4]، وفي هذا المقام لا نعلم الوسائل ولا الطرق التي تحصل بها سلاطين بني الأحمر وحاشيتهم على هذه الممتلكات والمستخلصات الواسعة، إما حيازة عن

[1] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 215.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1، ص 115 . 116.

[3] هو المدجن الحاج عبد الله بن الصباح ، من أهل القرن الثامن الهجري وأول القرن التاسع، عاش زمنا بين المدجنين في شرق الأندلس، ثم خرج من بلاد المدجنين بنية الحج فمر بالعديد من الحواضر الإسلامية، فألف كتابا لخص فيه رحلته، سماه أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار.

[4] المدجن عبد الله بن الصباح : **أنساب الأحبار وتذكرة الأخيار** ، تحقيق محمد بن شريفة، دار أبي رقراق، الرباط، 2008 ، ص 71.

طريق الاقتطاع أو الشراء[1]، أو ربما بمصادرة ضياع بعض الموظفين بعد وفاتهم، أو عن طريق الوراثة[2]، أو كما يحدث في كثير من الأحيان غصبها بواسطة الاستحواذ على أملاك الدولة[3].

وعلى الرغم من ذلك، فقد اتسعت أراضي الدولة اتساعا كبيرا في عهد ملوك بني نصر، وهذا بما أضيف لها من أملاك من لا وارث لهم[4]، كما كان السلاطين والأمراء بالأندلس يضمون إلى ملكية الدولة الأملاك المحبسة على بيع النصارى المعاهدة وكنائسهم، إثر فرارهم إلى بلاد العدو، وهي أراض واسعة ، فكانوا يبعثون إلى قضاة وفقهاء الدولة يستفتونهم في جواز تملكها[5]، وهنا نشير إلى حدوث خلط كبير بين ملكيات الدولة والملكيات الخاصة، حتى أصبح من الصعب التفريق بينهما، وهو الأمر الذي أكده ابن عذارى حينما اعتبر المستخلص وأملاك السلطان الشيء ذاته[6] فلم بفرق بينهما، وظل "ديوان المستخلص" الذي اشتهر بالأندلس منذ العهد المرابطي قائما حتى زمن بني نصر بمملكة غرناطة، فكانت مهمته الإشراف على إدارة أملاك الدولة من أراض وعقارات، فيقوم على مراقبة أراضي الدولة مزارعة ومساقاة كما يتولى تحصيل أموالها وغلاتها والتصرف فيه[7].

كما انتشرت بمملكة غرناطة الملكيات الخاصة على نطاق واسع، بحكم أهمية الأرض، وهي التي تدخل ضمنها ملكيات العامة من السكان، وقد أشار إلى ذلك ابن الخطيب حين قال : " ويتخلل هذا المتاع الغبيط الذي هو لباب الفلاحة ... منها ما انبسط وتمدد، فاشترك فيه الألوف

---

[1] لويس سيكو ذي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 111 ، 112.

[2] CHALMETA Y JENDRON PEDRO .Concesiones territoriales en al-Andalus hasta la llegada de los almoravides. Cuadernos de historia .madrid , 1975.p 49.

[3] Ibid , P .55.

[4] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 9 ، ص165 ، ج 10 ، ص 15.

[5] المصدر نفسه، ج 7 ، ص145.

[6] ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي : **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق إحسان عباس، ط 2، دار الثقافة، بيروت، ج4 ، ص65.

[7] عز الدين أحمد موسى : **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الشروق، بيروت، 1983، ص 141.

من الخلق، وتعددت منه الأشكال، ونحن نوقع الاسم على البقعة من غير ملاحظة للتعدد، ومنها ما انفرد بمالك واثنين فصاعدا، وهو قليل وتنيف أسماؤها على ثلاث مائة قرية ما عدا ما يجاور الحضرة غرناطة، من كثير من قرى الإقليم أو ما استضافته حدود الحصون المجاورة "[1]، يقدم لنا هذا النص معلومات بالغة الدلالة بما يتعلق بملكيات فئة العامة من سكان مملكة غرناطة، حيث يشير إلى فئة قليلة تمتلك أراض واسعة، وهذه الفئة خليط بين العامة والخاصة، فمنهم الوزراء والفقهاء والقواد العسكريين، ومنها البسطاء كثيري الأملاك الزراعية من عامة السكان.

وتأثرت الملكيات الخاصة بمملكة غرناطة على إثر الأوضاع التي أصبحت تعيشها بلاد الأندلس من حروب الاسترداد وزحف نصارى الشمال، فنتج عن هذه الوضعية هجرة الملاكين الخواص إلى العاصمة غرناطة بعد بيعهم بمجمل أراضيهم بالمدن التي خضعت لسلطان النصارى، وجاءوا إلى العاصمة محملين بأموالهم مقبلين على شراء الأراضي واستثمارها بالمنطقة، فأدى هذا الوضع إلى ارتفاع أثمانها حتى أصبح "ثمن المرجع[2] منها العلي ... خمسة وعشرين دينارا من الذهب العين"[3] و "أصبحت نادرة الأرض والمثل في الحسن"[4]، وهي أثمان مرتفعة جدا، وقد عرفت الملكيات الخاصة بمملكة غرناطة تباينا في أحجامها، فإن كانت الملكيات الصغيرة لا يتجاوز حجمها فدان إلى فدانين[5]، فإنه على العكس من ذلك وصل حجم الملكيات الكبيرة مقدار قرية أو ضيعة أو مجموعة كبيرة من الفدادين والبساتين في نواحي متعددة من مملكة غرناطة[6]، وتقدم لنا بعض الوثائق التي وصلتنا نماذج عن أحجام هذه الملكيات في غرناطة، ففي وثيقة تبين لنا هبة من الشيخ أبي جعفر أحمد بن محمد .. إلى ابنه محمد والمؤرخة بتاريخ 880 هـ أفريل 1481م ، وهب أملاكه "...

[1] ابن الخطيب : **الاحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1، ص 125 . ابن الخطيب: **اللمحة البدرية** ، ص 23 . ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب**، ص 38 ، 37.

[2] المرجع مقياس يستعمل في قياس المساحة الأرضية، حيث يساوي 25 ذراعا ، أنظر:
dozy, reinhart. Recherches sur l'histoire et la littérature de l'Espagne pendant le moyen âge, 3 eme édition. Amsterdam. 1965, t1, p513

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1 ، ص 125 ، ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 23.

[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 122.

[5] ابن أبي زرع : المصدر السابق ، ص 63. الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 9 ، ص 115.

[6] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 178، 307 ، ج 8 ، ص 114.

وجميع الفدان ببطرة ... وجميع الفدان بالقرية ... وجميع الفدان بالحرمل ... وجميع الفدان بقطورة ... وجميع الفدان بباغة ..."[1]، كما لم تقتصر ملكية الأرض الفلاحية على الرجال، وإنما شملت حتى النساء إما عن طريق الوراثة أو الشراء[2] أو غيرها.

كما عرفت الملكية الجماعية للأراضي الزراعية في مملكة غرناطة انتشارا كبيرا، وهي أراض تكون مملوكة لجماعة من الأشخاص يستغلونها زراعيا فيتقاسمون إنتاجها وريعها ، كاشتراك أهل قرية من القرى أراض جماعية فيما بينهم، وهو ما نستشفه في نص ابن الخطيب السالف الذكر وذلك حين قال :"...منها ما انبسط وتمدد، فاشترك فيه الألوف من الخلق، وتعددت منه الأشكال، ونحن نوقع الاسم على البقعة من غير ملاحظة للتعدد ..."[3]، وهنا يمكننا اعتبار أن كل الملكيات الجماعية أراض كانت أراض للعامة.

تأثرت الملكية الجماعية في مملكة غرناطة كنتيجة للأوضاع التي أصبحت تعرفها ابتداء من القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، من اعتداءات جيوش النصارى عليها، وهو ما خلق نوعا من التذمر في صفوف العامة من الفلاحين ملاك الأراضي، ففضل كثير منهم بيعها عوض فقدانها، وهو ما تسبب في تفكك أراض جماعية كثيرة، وخلق مشاكل بين ملاكها، وكان البيع في كثير من الأحيان يتم لصالح النصارى[4] وبأثمان زهيدة.

كما تشكل أراضي الأحباس[5] جزءا هاما من الأراضي الزراعية في مملكة غرناطة، بل ويذهب ابن الخطيب إلى تقديرها تقديرا ضخما أكبر مما ذكره سابقا من مجمل أنواع العقارات وهذا حين قال : "...مواضع أحباس المساجد وسبل الخير ما ينيف على ما ذكر، فيكون الجميع باحتياط

---

[1] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 77.

[2] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 6 ، ص 138 ، ج 8 ، ص 106.

[3] ابن الخطيب : **الاحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1 ، ص 125 . ابن الخطيب : **اللمحة البدرية**، ص 23 . ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب**، ص 38 ، 37.

[4] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 130 ، 135.

[5] الحبس ما وقف، وحبس الشيء وقفه، يقع على كل شيء وقفه صاحبه وقفا محرما لا يباع ولا يوهب ولا يورث . ابن منظور: المصدر السابق، مادة حبس ، مج 6 ، ص 45.

خمسمائة ألف وستون ألفا..."[1]، وبهذا فإذا اعتمدنا على هذا النص على اعتبار أن ابن الخطيب رجل دولة ومطلع على العديد من المعطيات الإحصائية، هنا يمكننا اعتبار أراضي الأحباس على أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث نوعية الملكيات في مملكة غرناطة النصرية، وهو يعود في المقام الأول إلى اهتمام المرابطين بأحباس غرناطة وتشددهم في التصرف بها[2]، وذلك لأن الأحباس "... يمنع من تغيير شكلها عما وضعت له، ويمنع من أراد أن يدخل فيها شيئا في منافعه ... أو يحرفها من موضعها إلى ما هو أحسن منه وأسهل لأنها أحباس، والأحباس لا تغير عن حالها بوجه ولا على حال..."[3]، وأراضي الأحباس في مجملها تدخل في منفعة العامة من الناس، وذلك لما حبست من أجله من وجوه الخير كالفقراء والمساكين والأيتام وغيرها، ناهيك على العاملين فيها قطعا من عامة الناس.

اهتمت سلطة بني نصر بمملكة غرناطة بإدارة الأحباس، بأن جعلوا على رأس هذه الإدارة بعض القضاة الذين اشتهروا بالعدل والحزم، فيتولى قاضي الجماعة بالحاضرة غرناطة النظر في شؤون الأحباس، ويساعد القاضي المسؤول عن الأحباس مجموعة من الأعوان، فكان الواقف يولي على وقفه ناظرا أو وكيلا للوقف يعمل تحت إمرة القاضي، ويساعد الناظر في عمله بعض القباض والكتاب والشهود[4]، وهناك عدد من الوثائق التي تعود إلى عصر بني الأحمر في غرناطة تدل على عملية الوقف التي كان يشرف عنها القضاة، فمثلا وقف شيخ من شيوخ المدينة " ... ثلث متروكه الأصل وسواه من أملاكه السقوية بأرض قرية بليسانة خارج الحضرة ... ويبقى أصولها، حبسا مؤبدا ووقفا مخلدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ..."[5]، كما لا يمكننا في هذا المقام إغفال الهبات السلطانية لبعض الأراضي بالعاصمة، والتي شكلت نسبة معتبرة من الأراضي الحبسية، ومن أمثلة ذلك هبة السلطان النصري سعد بن إسماعيل (858 – 868 هـ / 1454 – 1464م)، "... إلى جميع الأندر الكائن

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1 ، ص 133.

[2] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 7 ، ص 86 ، 123.

[3] ابن عبد الرؤوف : المصدر السابق، ص 83.

[4] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 4 ، ص 302.

[5] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 12 ، 13.

بمنهل اللطاخ من مرج غرناطة المحروسة ..."[1]، كما تقدم لنا بعض الفتاوى الحبسية أمثلة عن إمكانية شراء السلطان أراض من مال الدولة وتحبيسها لصالح المسلمين من عامة السكان، وذلك إذا رأى فيه مصلحة تخص الرعية، لأن أموال بيت المال تعد من مصالح المسلمين[2]، كما كثرت الأراضي المحبسة على المساجد في مملكة غرناطة، وخاصة بفحص[3] الحضرة[4]، ونتيجة للخطر النصراني الشمالي على أراضي المملكة[5]، انتشرت الأحباس على الحصون، كالحبس الذي سخر لقرية بسطة لصالح حصن قشتالة وضعفاء الفرسان ببسطة[6]، وكذلك الحبس من الأراضي الذي وضع على حصن صالحة[7]، وللأهمية البالغة التي كانت توليها السلطة بني الأحمر للأحباس باعتبارها جزءا من أملاك الدولة، فقد تشددت في حق المتلاعبين بها، أو المستغلين لها لأغراض شخصية، حيث يطلعنا الونشريسي عن منع صبيان بمسجد الحضرة من قطع أشجار الحبس وبيعها[8]، وإن اعتدى رجل بالغرس في أراضي الحبس فعليه الكراء، ثم يؤمر بالتخلي عن غرسه بعد تأديبه الأدب اللازم جراء تعديه على أراضي الأحباس[9].

كما أن وضعية الأراضي بالأندلس تأثرت بمجمل الأوضاع السياسية داخل البلاد، خصوصا عندما يتعلق الأمر بتغيير الأسر الحاكمة، وهو ما يساهم في نقصان ثمن العقار ورخصه أحيانا، فيحاول بعض الملاكين الأثرياء استغلال الوضع بتهافتهم على اقتناء الأراضي، فتنتقل بذلك أملاك كثيرة إلى يد أشخاص قليلين، وهو ذات الأمر الذي أشار إليه ابن خلدون حينما عبر عن هذه

---

[1] المصدر نفسه ، ص 30.

[2] الونشريسي : **المعيار المعرب،** ج 7 ، ص 266.

[3] وعرف ياقوت الحموي الفحص على أنه بمفهوم أهل الأندلس : هو كل موضع يسكن ويزرع، سواء كان سهلا أو حتى جبلا ، إلا أنه صار مع الزمن اسما علما لعدة مواضع معروفة في الأندلس أنظر : الحموي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 236.

[4] Carmen, villanueva, habices de las mezquitas de la cuidad de granada y sus alquerias. Madrid.1961, p27.

[5] خوليو كارو باروخا : المرجع نفسه، ص 37.

[6] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 7 ، ص 123.

[7] المصدر نفسه ، ج 7، ص 139 ، 140.

[8] المصدر نفسه ، ج 7، ص 300.

[9] المصدر نفسه ، ج 7، ص 150 ، 151.

الظاهرة باسم "حوالة الأسواق"[1]، وهو الأمر الذي تسبب في نقصان نصيب العامة من الملكيات الفلاحية.

وقد تغرض بعض الفلاحين من الملاك الصغار من العامة جراء تلك التحولات السياسية إلى وضعيات صعبة، مثل الاستغلال والمضايقات والاستحواذ على أراضيهم، وتقدم لنا كتب الفتاوى والنوازل الفقهية صورا واضحة الدلالة على هذه الحالات، مثل نوازل الغضب[2]، ورهن الأراضي[3] وبيع المضغوط[4]، وهذا الوضع أدى إلى دفع مجموعة معتبرة منهم إلى بيع أراضيهم بأسعار زهيدة، بينما سلكت فئة أخرى من الملاك العامة طريقة "الإنزال"[5] في محاولة للحفاظ على أراضيها، ويكون ذلك عن طريق تسليمها إلى أحد الأشخاص النافذين داخل الدولة، ليستغلها مقابل مبلغ مالي يدفع ككراء عنها كل سنة، غير أن بعض تلك الشخصيات كانوا يستغلون هذا الوضع ويمتنعون عن دفع الثمن المتفق عليه الخاص بكراء الأرض[6].

ب . أصناف الفلاحين من العامة وأشكال العلاقات الزراعية بينهم :

أما بخصوص أصناف الفلاحين من عامة غرناطة، فيمكن التعريج عنهم من خلال التطرق إلى أشكال وأنماط استغلال الأرض الزراعية بمملكة غرناطة، ويعد هذا الموضوع من القضايا الشائكة أيضا عند الباحثين في هذا المجال، وذلك نظرا لما شهدته الأندلس من تحولات سياسية واجتماعية كان لها الأثر العميق على وضعية الأرض وما أسفر عنها من علاقات إنتاجية، وأشكال مختلفة لاستغلالها، فكانت تتأثر بشكل خاص بملاكي الأراضي وعلاقاتهم بالفلاحين ومستغليها، ونتيجة لشح المصادر التاريخية الغرناطية من معلومات تخص أشكال استغلال الأراضي الزراعية والعقود الخاصة بها، فإننا سنعتمد وبشكل كلي على كتب النوازل والفتاوى الفقهية التي تقدم لنا معلومات

---

[1] ابن خلدون : العبر، ج1، ص 367.

[2] الونشريسي : **المعيار المعرب**، ج 9 ، ص 408 ، 409 .

[3] المصدر نفسه ، ج 9 ، ص 409.

[4] المصدر نفسه، ج 6 ، ص 74 ، 75.

[5] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 138.

[6] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 138، 139.

غاية في الأهمية حول مختلف أنواع "الشركة"[1] والصعوبات التي واجهتها خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14 ـ 15م)، والتي كان الفلاح العامي أحد أهم أطرافها، وقد تعددت تلك الأنواع من العقود التي تنظم العلاقة بين المالك للأرض والفلاح أو الأجير من العامة، فتكون سارية المفعول لسنوات عديدة قابلة للتجديد، وهذا بتدخل الفقه الإسلامي بتقنين هذه العلاقة في إطار شروط وعقود مكتوبة، منها عقود المزارعة [2] والمساقاة [3] والمغارسة [4]، وقد تأخذ شكل المقاسمة أو الكراء بالإضافة إلى أجرة الأجير من البسطاء، كما لم يغفل الفقه الإسلامي طرقا لاستغلال أراضي الأحباس وتسييرها.

فبالنسبة لنظام المزارعة مثلا، عرف انتشارا كبيرا في كل بلاد الأندلس منذ عصر الخلافة، وهو النظام الذي يتم عن طريق عقد مكتوب بين الفلاح والمالك للأرض[5]، ويكون في شكل شركة أو إيجار، ويرتبط هذا الاتفاق ارتباطا وثيقا بالموسم الفلاحي، كما لا تصبح العملية سارية المفعول إلا بعد مباشرة الفلاح العمل في تلك الأرض[6]، ويختص نظام المزارعة بالأراضي البور التي تستغل لزراعة الحبوب، فيقدم مالك الأرض، الأرض والبذور والحيوان الحارث، بالإضافة إلى الأموال اللازمة لبداية العمل، وبالمقابل يكون على عاتق الفلاح البسيط حرث الأرض وبذرها بالبذور وجني المحصول ودرسه، ويتم توزيعه بينهما بصيغ عديدة حسب الاتفاق، فيكون مناصفة إذا قدم الفلاح مساهمة كبيرة[7]، كتقديمه نصف البذور واكتراء العمال لمساعدته وشراء أزواج الحرث[8]، أو قد

---

[1] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 220. ابن رشد، أبو الوليد أحمد: **كتاب الفتاوى**، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1987 ، ج 1 ، ص 191.

[2] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 8 ، ص 143.

[3] ابن العطار القرطبي: **الوثائق والسجلات**، تحقيق شالميتا وكورنيطي، المعهد الاسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983، ص 83 ، 84

[4] الجزيري : المصدر السابق ، ورقة 103.

[5] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 8 ، ص 143.

[6] الجزيري : المصدر السابق ، ورقة 112.

[7] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق ، ج2 ، ص 148.

[8] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 8 ، ص 164،

Oritz josé lopez , Fatwas granadinas . revista de instituto egipto, vol ll, madrid, 1954, p 107.

يأخذ الفلاح ثلث المحصول إذ قدم صاحب الأرض ثلثي البذور اللازمة[1]، وإذا قام مالك الأرض بتسليف المزارع نصيبه من البذور، تضمن الاتفاق بالإضافة إلى ما سبق ذكره تقديم المزارع تموينا دائما لمالك الأرض بالمنتجات الفلاحية قصد الاستهلاك، وقد يتضمن الاتفاق تقديمه كبشا حيا في عيد الأضحى[2].

وفي حالة تقديم المزارع مجهوده العضلي ومراقبته للمزروعات فقط، فلا يحق له إلا خمس المحصول، ويسمى بذلك "الخماس"[3]، كما قد تتغير النسبة التي يتحصل عليها المزارع من العامة إلى الثلث أو الربع أو ثلاثة أرباع المحصول[4] وهذا حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين، وقد حدد بعض الفقهاء وظيفة الخماس والعمل الذي يقوم به وهي : "...يحرث وينقي ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السنبل إلى الأندُر..."[5]، إلا أن الخماس من عامة غرناطة وعلى ما يبدوا أصبح يقوم بمهام إضافية أخرى غير التي حددها الفقهاء، فهناك من اشترط عليه رعي الأبقار وحمل الحطب واستقاء الماء وغيرها[6] من المهام المرتبطة بالأرض إضافة إلى المهام المذكورة سالفا

وبخصوص النوع الثاني من أشكال استغلال الأرض في غرناطة النصرية، فهو المساقاة، والتي تختص بالأرض البور المسقية[7]، أي التي تحتاج إلى تدخل الإنسان في عملية السقي، وغالبا ما تكون هذه الأراضي بالقرب من المجاري النهرية، فيقدم بذلك مالك الأرض وسائل السقي والدابة، ويكون نصيب المزارع من العامة في هذه الحالة ثلث المحصول، كما يمكن للمزارع أن يصل نصيبه إلى النصف من المحصول إذا ما قدم نصف وسائل الإنتاج[8]، وغالبا ما تكون المساقاة بتكليف أحد المزارعين برعاية البساتين أو الجنان أو الأراضي المزروعة وسقيها، ويكون نصيب المزارع على غرار

---

[1] ابن العطار ، المصدر السابق ، ص 66.

[2] المصدر نفسه، ص 60.

[3] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 8 ، ص 150.

[4] المصدر نفسه ، ج 8 ، ص 158.

[5] المصدر نفسه ، ج 8 ، ص 151.

[6] المصدر نفسه ، ج 8 ، ص 151.

[7] ابن العطار ، المصدر السابق ، ص 83 ، 84.

[8] ابن عاصم الغرناطي محمد بن محمد: **تحفة الحكام**، مطبعة الشرق،(د.ت)، ج 2 ، ص 179.

المزارعة بالنصف أو على ما كان الاتفاق عليه، ومن بين شروط التعاقد في مجال المساقاة في مملكة غرناطة تحديد المدة الزمنية الخاصة بالعمل، بمعنى أنها لا تكون إلا مؤقتة، فلا تكون بصورة دائمة ومطلقة، كما لا يحق لآحدهما فسخ العقد إلا بقبول الطرف الآخر[1] من العملية.

أما بخصوص المغارسة فهي نوع من العقود الذي يخص الزراعة الشجرية، وهو الآخر عرف انتشارا كبيرا بمملكة غرناطة، فكان الاتفاق يكون بين أصحاب الأرض والمغارسين على حصة كل واحد منهما ونصيبه بعد أن تثمر الأشجار، وغالبا ما تكون العقود طويلة الأمد على أساس مدة الإنتاج، والتي تحدد ببلوغ الأشجار "حد الإطعام"[2]، كما يمكن تحديد آجال هذه العقود أحيانا أخرى بعدد السنين المتفق عليها من سنة إلى خمسة سنوات[3] كاملة، وبذلك يكون صاحب الأرض في كثير من الأحيان ملزما بمساعدة شريكه الفلاح من العامة بالمعدات والأدوات حتى تؤتي الأشجار إنتاجها[4]، وكنتيجة لطول المدة الزمنية التي يتطلبها نظام المغارسة، فقد حدثت كثير من المشاكل بين الفلاح وصاحب الأرض، فكانت تعرض على القضاة للفصل فيها، وكانت تدور تلك المشاكل حول نسبة كل طرف من الإنتاج[5]، أو رغبة الفلاح البسيط في التوقف عن العمل نتيجة ظروف مانعة، ففي هذه الحالة أُجيز للفلاح بيع نصيبه إلى غاية تمامه، وقد شذت مغارسة الزيتون في مملكة غرناطة عن باقي الأنواع، فكان التطبيق مرتبطا بكمية الزيتون المقطوف، لا بالاتفاق الأولي[6]، ومن جانب آخر اعترضت عقود المغارسة عددا من المشاكل الطبيعية التي قد تصيب الأشجار أو الثمار، كالحرائق وغيرها، وفي هذه الحالات تتدخل الدولة مباشرة عن طريق قاضي المدينة، الذي يكلف أحد أعوانه الخبير بالشؤون الزراعية بمعاينة المشكل وتقديم تقرير شفوي

---

[1] ابن العطار : المصدر السابق ، ص 83.

[2] الجزيري : المصدر السابق ، ورقة 103.

[3] ابن العطار : المصدر السابق ، ص 76.

[4] المصدر نفسه، ص 82.

[5] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 8 ، ص 175.

[6] Oritz josé lopez , op cit . p 108.

عن الوضعية ، والذي على إثره يقرر القاضي إبطال عقد المزارعة أو بعض بنوده[1]، وفي الغالب كانت منصفة للفلاح البسيط حتى لا تهضم حقوقه ويضيع جهده لسنوات.

كما اعتمد الغرناطيون في استغلالهم للأراضي الزراعية على أسلوب الكراء، مقابل ثمن معلوم ومدة محدودة قبل بداية الزرع[2]، وكانت هذه العقود قليلة إذا ما قارناها بالأشكال سالفة الذكر، وقد واجهت هذا النوع من العقود بعض المشاكل والتي تتمثل في مجملها في عجز الفلاح من العامة عن دفع مستحقات صاحب الأرض[3] الذي يكون ميسور الحال في أغلب الأحيان، وهناك أمثلة عديدة عن هذا الخلاف في كتب النوازل المتعلقة بهذه الفترة، كالمشكل الذي كان من جراء هلاك غلة الكتان بسبب الفراشات، فتطرق القاضي إلى "...أن ذلك الفراش الذي أكل الكتان كان كامنا في جوف الأرض وأنه يسرح فيها كما يسرح الجراد، وأنه من عيب الأرض فإذا ثبت هذا بشهادة سقط الكراء..."[4].

كما كان لأراضي الأحباس مثل غيرها من الأراضي الزراعية طرقا عديدة لاستغلالها ووضعها في السبل التي حبست من أجلها، وفي هذا تفيدنا النوازل المتعلقة بالأراضي المحبسة على المساجد، على أنه يعهد بزراعتها أحيانا لإمام المسجد كفرد من عامة المجتمع، والذي يقوم بدوره بدفع كراء الأرض[5]، أما الأراضي المغروسة بأشجار الزيتون، والتي كان يحبس زيتها لإضاءة المسجد، فكان ناظر الحبس يقدمها لمن يقوم برعايتها على أن يأخذ المزارع نصف الزيت[6]، كما كانت بعض الأراضي الحبسية تكرى لمزارعين مقابل ثمن وزمن محددين[7] في الغالب سلفا، وهناك أشكال أخرى من العقود بين المالك والمستأجر عرفت بعقود المقاسمة أو المناصفة، ويتم في هذا النوع تحديد

---

[1] Provencal , op cit t 3 p 269.

[2] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق، ج1، ص 95.

[3] المصدر نفسه ، ورقة 270.

[4] ابن طركاظ أبو القاسم العكي : **مجموع فتاوى فقهاء غرناطة**، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط، رقم 1447د، ضمن مجموع ،ورقة 47.

[5] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 7 ، ص 120.

[6] المصدر نفسه، ج 7 ، ص 183 ، 184.

[7] ابن جزي الغرناطي : **قوانين الأحكام الشرعية** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1974 ، ص 402.

نصيب كل طرف حسب العقد المبرم، والذي يشترط فيه المالك أن يقوم الأجير أو المزارع البسيط بزراعة الأرض وحصدها، على أن يتم تقسيم المحصول مناصفة بين الطرفين[1].

بالإضافة إلى كل ذلك، تواجدت مجموعة مهمة من العامة في مملكة غرناطة يشتغلون بالفلاحة بطريقة أخرى وهم العمال اليوميين الأجراء، والذين كانوا يعملون بالحقول والبساتين الزراعية مقابل أجر يومي أو بضعة أيام، وكان لهم مكان خاص يقفون به ينتظرون فرصة العمل، وهو ما دفع ابن عبدون أن يشترط مراقبة مكان وقوف العمال المنتظرين للعمل قائلا : "...يجب أن يجعل في موقف رجالة الخدمة رجل مثيل خير يفصل بين الناس إذا اختلفوا في وقت الانطلاق، فإن هذه الطائفة غير منقادة للحق لأنهم شباب وعزاب فيكري نفسه بالنهار بأجرة معلومة إلى وقت معلوم ..."[2]، إلا أن مجموعة كبيرة من هؤلاء المأجورين الذين يشتغلون بالحقول الزراعية، كانوا يخلقون بعض المشاكل لمشغليهم، مما دفع ابن عبدون إلى تقديم النصح بمراقبة هؤلاء المأجورين وتكليفهم بعمل معلوم، قائلا : "...فلو جعل لهم من الأرض على ما يرى أهل البصر، قطعة يحفرونها، لكان ذلك راحة للفريقين، يجب أن يحد لهم طول اليد، وطول البقعة من الأرض في عرضها كذلك، ويجبروا على ذلك حتى يكون لهم عرفا ..."[3].

وعلى العموم، يبقى الشيء المهم في هذا الموضوع هو بقاء صاحب الأرض عادة والذي كون في الغالب من خاصة القوم دائما في مركز القوة، على حساب المشتغلين بالزراعة من العامة، فهو الذي يضع الشروط عند إبرام العقود، وعلى الأجير قبولها مرغما في أي ظرف من الظروف، ففي أغلب الأحيان يقدم المالك الأرض وجزء من الزريعة، ويبقى على الأجير أو الشريك العمل الزراعي كله ونصيبه من الزريعة وعملية الحرث والزرع والجني واستقدام الأجراء وكراء الدواب وغيرها، بمعنى أن صاحب الأرض هو الذي يكسب كثيرا دون بذل مجهود كبير.

---

[1] ابن العطار : المصدر السابق، ص 73 ، 74.

[2] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 56.

[3] المصدر نفسه ، ص 56.

المبحث الثاني : مقومات وإنتاج العامة الفلاحي

أ . مقومات العامة الفلاحية:

اهتم الفلاح الغرناطي بنوعية التربة ودورها في المجال الزراعي، فركز على اختيار أجود الأراضي، فيقول في هذا الطغنري : "... اعلم أن هذا الباب أصل من أصول الفلاحين، إذ لا يتفق شيء في أعمالهم إلا بعد ميز الأرض طيبها من دونه وأيها يستغني عن الزبل إلا القليل..."[1]، لذلك شكلت التربة عنصرا حيويا ومهما للقيام بأي عمل في الميدان الزراعي، فكانت خبرة الفلاح الأندلسي من العامة كبيرة في هذا المجال، فصنفت الأرض الزراعية إلى أصناف عديدة، وفي هذا يقول ابن بصال : "... اعلم أن الأرض للغراسة والزراعة ينقسم على عشرة أنواع يوصف كل منها وهي اللينة والغليظة والجبلية والرملية والسوداء المدمنة المحترقة الوجه والأرض البيضاء والأرض الصفراء والأرض الحمرة والأرض الحرشاء والأرض المكدنة المايلة إلى الحمراء، ولكل نوع من هذه الأرضين نبات يجود فيه وعمل ودبير ..."[2]، وقد تباينت مناطق مملكة غرناطة في نوعية التربة بفعل عوامل التضاريس والمناخ، حيث تغلب عليها الأنواع الجيدة للأرض، وهو ما يؤكده ابن الخطيب في قوله : "... ومن كرم أرضنا أنها لا تعدم زريعة بعد زريعة ورعيا بعد طول العام ... "[3].

وتعد عملية تهيئة التربة بواسطة التقليب عملية مهمة جدا، اتبعها فلاحوا المملكة من العامة لتفتيت التربة وتهيئتها للزراعة، وهو أمر تؤكده كتب الفلاحة حين تذكر: " ...أن تحرث الأرض ويرد أعلاها أسفلها مرة بعد مرة..."[4]، كما تكون عملية تسوية التربة وتعديلها كي تساعد في عملية الزرع والسقي، فكان الفلاح الغرناطي يستعين في القيام بهذه الأعمال الشاقة بالحيوان خاصة الثور، ولأهمية هذا الحيوان في عملية الزراعة ذهبت السلطة إلى منع ذبحه، حيث يقول أحد المؤرخين في هذا : "... لا تذبح بهيمة تصلح للحرث ويرقب على ذلك أمن ثقة لا يرتشى ، يخرج

---

[1] الطغنري أبو عبد الله محمد : **زهر البستان ونزهة الأذان** ، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط ، رقم 1394 د، ورقة 29.

[2] ابن بصال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الطليطلي : **كتاب الفلاحة** ، نشر خوسي ماريا مياس بيكروسا، محمد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1955، ص 41.

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 96 .

[4] ابن بصال : المصدر السابق ، ص 54.

إلى موضع الذبح كل يوم، إلا أن تكون ذات عيب ولا أنثى تصلح للنسل ..."[1]، وهو ما ساعد في الحفاظ على قطعان البقر والزيادة في أعدادها خاصة في غرناطة العاصمة، وهو الأمر الذي يؤكده ابن الخطيب حين يقول : "... بها ... (غرناطة) ... الفحول الفارهة من الحيوان الحارث لآثار الأرض وعلاج الفلاحة ..."[2].

وعلى الرغم من كل المجهودات السابقة لتهيئة الأرض الزراعية، إلا أنها لا تضمن إنتاجا جيدا إلا إذا كانت التربة غنية، وهو ما يفرض على الفلاح الغرناطي بشكل دائم بذل مجهود إضافي لتزويدها بما ينقصها عن طريق تسميدها بفضلات الحيوانات، بالإضافة إلى عملية زرعها ببعض المزروعات التي من شأنها أن تعيد إليها قوتها، مثل الفول واللوبيا وغيرها[3]، وهو الأمر الذي كان يثقل كاهل الفلاح من عامة المجتمع، وتأتي بعد هذه الفترة عملية البذر والغرس، فيقوم الفلاح بهذه العملية بعد خط خطوط مستقيمة في التربة، ترمى فيها البذور[4]، أما بالنسبة لغرس الثمار فإنه "... يجعل بين الثمرة وثمرة اثني عشرة ذراعا ..."[5]، ويراعى في ذلك انتقاء أجود البذور والابتعاد عن البذور الهزيلة، خاصة حبوب القمح التي يجب أن تكون صحيحة وصغيرة العمر، وقد اتبع الفلاح الغرناطي في عملية الغراسة آليات خاصة، مما يفرض علية معرفة نوعية الغروس التي سوف يتعامل معها، وما هي السبل التي سينتهجها في غراستها والفصول المناسبة للقيام بذلك، وعن هذا الأمر يخبرنا ابن بصال قائلا : "...اعلم أن الغراسة تنقسم ثلاثة أقسام، زراريع ونوامي ونوى، فأما الثمرة التي يوكل حملها ويكون لها نوى فمن أحب أن يزرع ذلك النوى ... وذلك مثل الجوز واللوز الذي يطيب في شتنبر ... وما كان من الخوخ والرمان والعنب والتين فيزرع في أكتوبر ونوفمبر...وأما النوامي فتغرس من يناير إلى فبراير إلى مارس ..."[6]، وهي معلومات كانت لا تغيب عن ذهن الفلاح من عامة المجتمع.

---

[1] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 44.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج1 ، 125 ، 126 .

[3] ابن بصال المصدر السابق ، ص 113.

[4] المصدر نفسه ، ص 113.

[5] المصدر نفسه ، ص 113.

[6] المصدر نفسه ، ص 59.

في الغالب تبدأ الزراعة بالأندلس في أوائل شهر يناير على أساس أنه الأنسب للقيام بمثل هذه العملية[1]، وذلك لنزول المطر في هذه الفترة وهو أمر مهم جدا لعملية الزراعة، أما فترة الغراسة فتختلف حسب نوعية الثمار وحسب التوقيت لذلك، وبها تقنيات خاصة اتبعها الفلاح الغرناطي، فمثلا فترة غراسة شجرة النخيل تختلف عن فترة غراسة شجر الزيتون أو الرمان، كما عرف الفلاح في مملكة غرناطة كيفية استغلال الشبكة المائية المتوفرة بها بتقنيات متطورة في ذلك الزمن، فكانت مصادر المياه في بلاد الأندلس متنوعة بين مياه الأنهار والأمطار والآبار والعيون، حتى قيل أن : "...المسافر لا يسير فيها فرسخين دون ماء..."[2]، لذلك قام الأندلسيون بخزن وتجميع المياه في أماكن خاصة سميت بالمحابس والصهاريج الكبيرة[3]، والتي يتم عبرها خزن كميات جد مهمة من المياه، وقد أوردت المصادر ذكر بعض المناطق التي تتوفر بها هذه المحابس الكبيرة مثل الحاضرة غرناطة[4]، ألمرية[5]، مالقة[6]، وادي آش[7]، وأنتقيرة[8]، وقد فصّل الحميري في كيفية عمل هذه المحابس حيث تغلق فيرتفع منسوب المياه، ثم يخرج من المجرى عبر مجموعة من "...الجداول العظيمة يسقي الجدول عشرة فراسخ وأكثر ..."[9].

وفي ذات الموضوع أنشئ الأندلسيون الصهاريج التي تستخدم لتخزين المياه[10] قصد استخدامها خلال فترات الجفاف، وتكون هذه الصهاريج عادة مستطيلة أو مربعة الشكل، تبنى من الحجارة البيضاء وتجعل لها مدرجات داخلية تستعمل في النزول إلى قعر الصهريج من أجل إزالة الأوساخ

---

[1] ابن ليون أبو عثمان سعد بن أبي جعفر التجيبي : **إبداء المَلاحة وإنهاء الرجاحة في أصول صناعة الفلاحة** ، مخطوط المكتبة الوطنية ، الرباط ، رقم 1240د، ورقة 280.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 26 .

[3] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 42.

[4] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 6 ، ص 113.

[5] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 512. السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984، ص 14 .

[6] المصدر نفسه ، ج 5 ، ص 210.

[7] الإدريسي : المصدر السابق ، ص 202 .

[8] الحميري : المصدر السابق ، ص 147 .

[9] المصدر نفسه ، ص 512.

[10] المصدر نفسه ، ص 79.

المترسبة في قعرها بشكل دوري، كما اعتمد الأندلسيون على تقنية إعلاء الوادي عن طريق بناء "السداد"[1] لسقي البساتين التي تكون في أماكن مرتفعة، هذا بالإضافة إلى إقامة شبكات سقوية خاصة لإيصال المياه إلى مناطق السقي بالنسبة للأراضي والحقول البعيدة عن ماء النهر، وقد اهتم الفلاح الغرناطي بالسواقي اهتماما كبيرا وذلك بصيانتها وإصلاحها[2]، وفي الغالب كانت هذه الأعمال تنجز من قبل العامة من سكان المملكة.

وبالنسبة للمناطق التي تكون بعيدة عن مصادر المياه، فإنها تتطلب عملية جلب المياه إليها، وهو ما تفطن إليه الفلاح الأندلسي عن طريق ابتكار مجموعة من الآلات الرافعة، والتي تقوم بإفراغ الماء المجلوب من الأنهار أو من الآبار داخل أحواض كبيرة حتى تسقى منها الأراضي[3]، ونتيجة للنزاعات التي كانت تحدث بين المزارعين الغرناطيين حول السقي، فقد أنشئت في الأندلس ما عرف بـ " وكالة الساقية "[4]، لتنظيم الأمور المتعلقة بشؤون الري، كما أطلق على صاحب هذه الوظيفة اسم "صاحب الساقية"، كما تدخل القضاة والفقهاء في الغالب من الأحيان لفض نزاعات الفلاحين حول السقي، ومثال ذلك ما حصل من خلاف حول ساقية بمنطقة غرناطة تطلب التوجه إلى فقهاء غرناطة وكان المشكل"...عن ساقية عادة أهلها أن يخدمها عند الاحتياج إليها من زرع في تلك السنة ومن لم يزرع، إلى أن أبى من لم يزرع أن يخدم مع أصحابه وقال : لا أخدم ما لا منفعة لي فيه، هل يحكم عليه أو لا ؟ "[5]، وخلاصة القول أن الفلاح الأندلسي الغرناطي العامي تمكن من التحكم في تقنيات الفلاحة، من تهيئة وقلب وتسميد وزرع وري، فكان الإنتاج الفلاحي متطورا كما ونوعا، فكانت كل العمليات المصاحبة لمهنة الفلاحة يكون على كاهل الغرناطي من عامة السكان، فينحصر تواجد الخاصة هنا في عملية التملك أو المراقبة لا

---

[1] العذري أبو العباس أحمد بن عمر : **نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسلك إلى جميع الممالك**، تحقيق عبد العزيز الأهواني، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد ، 1965، ص 221.

[2] ابن أبي زرع : المصدر السابق، ص 41.

[3] Provencal .l l'Espagne musulmane . p 166.

[4] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 3 ، ص 292 .

[5] ابن طركاظ : المصدر السابق ، ورقة 50

أكثر، فكان دور العامة في المجال الفلاحي دورا محوريا في نجاح العملية جملة وتفصيلا، حيث يعتبر غيابهم توقفا كليا لفعل الفلاحة.

ب الإنتاج الفلاحي لعامة غرناطة :

1 . الإنتاج الزراعي :

تنوع واختلف انتاج العامة من المزروعات والمغروسات الشجرية بأرض مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، وذلك للتنوع المناخي والمورفولوجي لها، هذا على الرغم من ضيق الرقعة الجغرافية والظروف السياسية التي كانت تعيشها، وهي أمور أثرت بالسلب على اقتصاد المملكة بصفة عامة، والزراعة بشكل خاص، فهي التي تتسع مساحتها في فترات السلم وتتقلص في أوقات الحرب، ونجد في مقدمة الزراعة الغرناطية الحبوب بشتى أنواعها، والتي تمثل أساس الزراعات الغذائية الأكثر استهلاكا عند الناس على مختلف درجاتهم الاجتماعية، فهي منتشرة بجل مناطقها الأكثر خصوبة، كالمرج الفسيح بغرب البلاد، فهو الذي يوفر أكثر من موسمين في السنة، فيقدم إنتاجا كبيرا يفوق احتياجات سكان المملكة[1].

بالإضافة إلى ذلك اشتهرت المناطق الواقعة إلى الشمال الشرقي من العاصمة والمعروفة بـ "البراجيلات"، وأيضا بعض مناطق الشمال الغربي خاصة منطقة "قنب"[2]، ويأتي القمح على رأس إنتاج الحبوب بمملكة غرناطة، والذي كان يطحن غالبه ويحول إلى دقيق يصنع منه الخبز أو بعض العصائد والعجائن كثيرة الاستهلاك[3]، وهي زراعة القمح في جميع أنحاء غرناطة، إلا أنه يتواجد بشكل كبير في مدينة انتقيرة[4]، وبسطة[5]، وبلش ومالقة[6]، والحامة[7]، وقرطمة[8] بضواحي العاصمة،

---

[1] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 23.　　Arie rachel . op cit . p 346.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 103 . 115

[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 28.

[4] ابن الخطيب : **معيار الاختيار**، ص 127.

[5] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 214.

[6] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 92.

[7] المصدر نفسه ، ص 92.

[8] المصدر نفسه ، ص 95.

ورندة[1]، ومدينة المرية[2] من الناحية الشرقية، كما تنوعت أنواع القمح المزروعة في مملكة غرناطة، مثل القمح الأحمر المشهور باسم "الريون"[3]، والقمح المعروف بـ "الرية" والقمح الأبيض المشهور باسم "أطرجال".

وينتج الفلاحون من عامة غرناطة الشعير، والذي اشتهرت به عدة مناطق وبصفة خاصة مدينة بيرة والتي قال عنها ابن الخطيب : "...بلدة...يسرح بها البعير ويجم بها الشعير..."[4]، وكذلك مدينة أوربة التي وصفها ابن الخطيب كذلك بأنها "... بلد ... قوته الشعير الذي يبذر..."[5]، كما يزرع الشعير أيضا في مدينة سهيل[6] الواقعة جنوب غرناطة العاصمة، وكذلك الفحص[7]، كما تعتبر بلش ومالقة[8] من مناطق إنتاج الشعير لكن بدرجة أقل، وقد اشتهرت مملكة غرناطة بإنتاج نوعين من الشعير : شعير الأقوات أو الادخار، بالإضافة إلى شعير القصيل الخاص بالدواب والعلف الحيواني[9]، وقد لقيت زراعة الشعير عناية خاصة من فلاحي مملكة غرناطة باعتباره يشكل مادة أساسية تدخل في التغذية، حيث يصنع منه دقيقا للخبز وبعض العصائد[10] المشهورة.

كما تزرع الذرة على نطاق واسع في المملكة، وهذا بنوعيها الصفراء والبيضاء، وعليه اعتمدت عليها بعض الفئات من عامة المجتمع مثل الفقراء والعمال كغذاء منخفض التكلفة لها خاصة في فصل الشتاء والخريف[11]، إضافة إلى ذلك اهتم الفلاح من عامة غرناطة بزراعة حبوب القطاني،

---

[1] المصدر نفسه ، ص 130.

[2] المصدر نفسه ، ص 47.

[3] الطغنري : المصدر السابق ، ورقة 200.

[4] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 104.

[5] المصدر نفسه ، ص 107.

[6] المصدر نفسه ، ص 85.

[7] المصدر نفسه ، ص 121.

[8] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 115.

[9] ابن عذاري : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 241.

[10] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 279.

[11] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 40 .

فاشتهرت بها مناطق واسعة بفحص غرناطة وضواحيها[1]، وتواجدت كذلك بضواحي، قمارش[2]، ولوشة[3]، وأورية[4].، ومن بين الحبوب المنتشرة التي ساهم العامة في مملكة غرناطة في إنتاجها نجد الفول، والذي يستهلك في شكلين مختلفين أخضرا أو يابسا[5]، أما بالنسبة للحمص فهو نوعان : حمص الادخار والحمص الجاهز الذي يؤكل أخضرا، وشكل العدس مادة أساسية بالنسبة للفلاح المملكة، حيث كانت مادة واسعة الاستهلاك لدى العامة [6]، كما شهدت زراعة اللوبيا أو "الفاصوليا" إقبالا كبيرا داخل المجتمع الغرناطي باعتبارها منتجا جديدا[7]، فخصصوا لها حدائق داخل البساتين العريضة بالعاصمة غرناطة وضواحيها، خاصة في سهل الفيجا أو السهل الفسيح غرب العاصمة، هذا بالإضافة إلى مناطق أخرى متفرقة مثل ضواحي مدينة ألمرية[8] وغيرها.

ويعتبر الأرز من المزروعات الجديدة التي ظهرت بالحقل الأندلسي عند الفلاح من العامة، حيث أثر على الطبيعة الاستهلاكية للغرناطيين، فاهتموا به وأصبحوا يتحكمون في طرق زراعته والعناية به[9]، وتتركز مناطق إنتاجه في سهل الوادي الكبير وسهول بلنسية ووادي آش ورندة ولوشة[10]، كما شهدت زراعة الخضر والبقول ازدهارا كبيرا عند الفلاح من العامة، خاصة مع توسع الأحزمة الزراعية والتي نشأت حول المدن الكبرى مع تطور وسائل السقي والتحكم في تصريف المياه، فكان الفلاح الغرناطي ينتج البصل بنوعيه البكير والصيفي المخصص للادخار[11]، بالإضافة إلى الجزر

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 120 . 125.

[2] المصدر نفسه ، ص 92.

[3] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 214.

[4] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 107.

[5] الطغنري : المصدر السابق ، ورقة 205.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 279.

[7] Provencal levi , , L'Espagne musulmane au x siécle , p 270.

[8] العمري : المصدر السابق ، ص 239.

[9] الطغنري : المصدر السابق ، ورقة 209.

[10] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 213.

[11] الطغنري : المصدر السابق ، ورقة 327.

والثوم والفجل واللفت والجلبان والقرع والفلفل والخيار والبدنجان والسفرجل وغيرها من المنتجات الفلاحية، وبالمناطق التي تكون فيها زراعة الخضر كانت زراعة البقول من الخس والكرنب والسلق والكرافس والنعناع أو النعنع[1]، وقد شملت السهول المسقية خاصة على امتداد الأنهار في كل العاصمة غرناطة ومدينة المرية[2]، ووادي آش ومدينة لوشة[3] فاختصت بهذه المنتجات.

كما تعتبر زراعة قصب السكر زراعة جديدة ببلاد الأندلس، حيث حظيت باهتمام بالغ من عامتها، فانتشر هذا النوع خاصة بمالقة[4] وشلوبانية[5]، ومدينة المنكب التي يقول فيها ابن الخطيب "غصت بقصب السكر أرضها"[6]، وفي نوازل ابن لب ما يوافق قول البن الخطيب، حيث كان تجار قصب السكر يكترون الأراضي من مالكيها ويزرعون بها قصب السكر، وفي هذا سئل الفقيه ابن لب في مسألة قال فيها "...أن أهل المنكب جرت عادتهم أن يكروا أرضهم لزراعة قصب السكر لثمانية أعوام، ويشترط بعض المكريين على المكتري أن يترك له بالموضع عند تمام المدة جذرة القصب، وبعضهم يشترط عليه المكتري أن تكون جذرة القصب له يبيعها عند تمام مدة الكراء..."[7]، فكانت تجارة السكر وقصبه رائجتين في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، حيث تكثر النوازل المتعلقة بهذا النشاط في المنكب ومالقة، وهاذين الموضعين يدلان على سهولة تسويق هذا الانتاج حتى خارج حدود المملكة[8]، كما تمدنا النوازل الفقهية بمعلومات غاية في الأهمية حول قيمة أراضي قصب السكر، والتي قدرت "بعض الجنات ونصف جنة أخرى من قصب السكر بثلاثين دينارا من الذهب"[9].

---

[1] المصدر نفسه ، ورقة 228.

[2] ابن الخطيب : **معيار الاختيار**، ص 102.

[3] القلقشندي ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 214.

[4] العمري : المصدر السابق ، ص 246.

[5] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 211.

[6] ابن الخطيب : رحلات ابن الخطيب ، ص 77.

[7] ابن لب: المصدر السابق، ج 2 ، ص 141.

[8] المصدر نفسه، ج 2، ص 77.

[9] المصدر نفسه، ج 2، ص 76

كما اهتم الفلاح من العامة بالزراعات النسيجية خاصة زراعة الكتان في فحص غرناطة[1]، ومدينة المرية[2]، إلا أن أهم منطقة تخصصت في إنتاجه هي مدينة إلبيرة على ضفاف نهر شنيل حتى صار كتانها مشهورا خارج أراضي المملكة[3]، واهتم الفلاح من عامة غرناطة بشكل كبير بتربية دودة القز لأجل إنتاج الحرير، فأكثروا من غراسة أشجار التوت التي تنشئ عليها هذه الدودة[4]، وانتشر ذلك بشكل خاص في نواحي برجة والبشارات بضواحي جبال الأندراس[5]، وجيان[6]، كما يعتبر نبات القطن من الزراعات النسيجية التي اشتهرت بها مملكة غرناطة النصرية[7]، وتتم زراعته خاصة بالساحل الجنوبي للبلاد، وهو من الزراعات المشرقية التي أدخلها المسلمون إلى الأندلس، فأصبح معروفا عند الأسبان فيما بعد باسم "Algodon"[8] وقد كان إنتاجه وفيرا جدا إلى درجة تصديره إلى بلاد المغرب الإسلامي[9] وغيره من البلدان الأخرى، ويرد ذكر القطن في كتب النوازل والوثائق مع الألبسة المتداولة[10].

واهتم الفلاح من عامة غرناطة بزراعة عدد من النباتات العطرية والطبية خاصة منها التي تستخدم في التتبيل والتلوين، ومن بين هذه النباتات نجد الزعفران الذي يستخدم للطبخ، بالإضافة إلى الزعفران الهجين الذي يستعمل في صنع بعض مساحيق التجميل أو تلوين الثياب[11]، وينتشر

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 98.

[2] ابن الخطيب : **معيار الاختيار**، ص 103 .

[3] ابن سعيد المغربي : **المغرب في حلى المغرب** ، ج 2 ، ص 91.

[4] ابن لب : المصدر السابق، ج 2 ، ص 83.

[5] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 99 ، 121.

[6] الحميري : المصدر السابق ، ص 183. الإدريسي : المصدر السابق ، ص 174.

[7] المصدر نفسه ، ص 192.

[8] كمال السيد أبو مصطفى : **تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين** ، مركز الإسكندرية للكتاب، (د ت)، ص 125.

[9] Levi Provencal , histoire de l'Espagne musulmane , t 3 . p 284.

[10] ابن سلمون : العقد ، ص 382.

[11] Ibid t 3 . p 284.

إنتاج الزعفران بشكل خاص في مدينة بسطة[1]، والتي تستحوذ على أكبر إنتاج في مملكة غرناطة، هذا بالإضافة إلى مدينة باغة، وبياسة[2] لكن بدرجة أقل، كما يعتبر نبات العصفر مادة ملونة، فقد زرعه الفلاح من عامة غرناطة بسواقي الكتان[3] حتى لا تكون تكلفته كبيرة، وهو على نوعين : مشوك وغير مشوك، وهو على العموم يستخدم مثل نبات الزعفران للصباغة باللون الأصفر[4]، أما للحصول على اللون الأحمر المشهور بالمجتمع الأندلسي فيكون ذلك من حشرة القرمزية الطفيلية، والتي تعيش على شجر البلوط[5]، وهذا النوع يتركز إنتاجه في بلنسية ومالقة[6]، كما اهتم الفلاح من عامة غرناطة بزراعة النباتات الطبية وذلك لما تدره من أرباح كبيرة، إلا أنها في الغالب تحتاج إلى شيء من التخصص والمهارة في القيام بها ورعايتها وفق أساليب خاصة بكل نوع من هذه النباتات[7] المهمة جدا.

اعتنى الفلاح من عامة غرناطة بالأشجار المثمرة، والتي عرفت انتشارا كبيرا في أراضي المملكة حتى قال المقري : "...وأما الثمار وأصناف الفواكه فالأندلس أسعد بلاد الله بكثرتها..."[8]، فكان الإجاص بجبل طارق ونواحي غرناطة خاصة نوع الكمثري بجبل شلير، كما تعتبر فاكهة التين الأكثر شهرة في بلاد الأندلس وينتج في مالقة بشكل خاص[9]، أما شجرة الرمان فقد كانت لها شهرة كبيرة عند عامة غرناطة، فانتشرت في أشبونة ومالقة[10]، كما اهتم الفلاح من عامة غرناطة بالتفاح الذي كان إنتاجه بحصن جليانة[11] ولوشة[1]، والبشارات والحاضرة غرناطة، أما البرتقال

---

[1] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 214.

[2] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 221، بياسة : مدينة من كورة جيان بينها وبين أبدة فرسخان ، الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت : **معجم البلدان** ، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، ط 1 ، 1997، ج 2 ، ص 407.

[3] ابن بصال : المصدر السابق ، ص 116.

[4] المصدر نفسه ، ص 116.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 140.

[6] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 32 .

[7] المصدر نفسه ، ص28.

[8] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 200.

[9] ابن بطوطة : المصدر السابق ، ج 4 ، ص 366. ابن سعيد المغربي : **المغرب في حلى المغرب** ، ج 1 ، ص 423.

[10] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 200.

[11] جليانة من أعمال وادي آش ، أنظر : المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 149.

فكانت أشجاره تكسوا جبال البشارات والمرية ومالقة ورندة ولوشة[2]، كما عرفت مرتفعات غرناطة انتشار أنواع عديدة من أشجار الفواكه مثل الكرز والجوز واللوز والخوخ والمشمش والبرقوق[3] وغيرها من الأشجار الأقل انتشارا.

وبالنسبة للزيتون فكانت أشجاره من الأشجار الأكثر أهمية في مملكة غرناطة، وذلك لما توفره من مادة الزيت التي كان يصدر جزء كبير منها إلى أماكن عديدة، وقد تركزت زراعته في النطاق السفلي للبحر الأبيض المتوسط[4]، ووادي المرية ومدينة لوشة[5]، وبسطة ووادي آش وقمارش، وتحت المنحدرات المكسوة بأشجار الزيتون كانت تتواجد أشجار الكروم التي ينتج منها الخمر الذي ظل مستعملا ومنتشرا رغم محاربة الفقهاء له النهي عن تناوله[6].

2 ـ الإنتاج الحيواني :بالموازاة مع الإنتاج الزراعي للفلاحين من عامة غرناطة، كان الإنتاج الحيواني مترابطا في أغلب الأحيان مع النشاط الزراعي، فتربية الأغنام تمارس على نطاق واسع بالمناطق الجبلية، وذلك بمراعي دلاية بالقرب من المرية وبلدة بيرة[7] ومنطقة بسطة وقرية أشكر[8]، وللوقوف بشكل أدق على انتشار وأهمية تربية الأغنام في مملكة غرناطة[9]، يكفي معرفة ما غنمه النصارى من منطقة صغيرة مثل أستجة وهو ما يقدر بـ خمسين ألف رأس من الغنم وألفين من البقر[10]، كلها ممتلكات تعود لعامة الناس، وإلى جانب الأغنام نجد إشارات عن تربية الماعز في

---

[1] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 214.

[2] المصدر نفسه ، ج 5 ، ص 214.

[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 27.

[4] Provencal . histoire de l'Espagne musulmane. t 3 . p 275.

[5] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 94.

[6] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 5 ، ص 24.

[7] ابن الخطيب : **معيار الاختيار**، ص 104.

[8] المصدر نفسه ، ص 33.

[9] ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص 154.

[10] ابن عذاري : المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 98 .

مملكة غرناطة النصرية[1]، ويتركز ذلك في المناطق الجبلية، خصوصا المناطق القريبة من جبال البشارات وشلير، رغم عدم ميلان العامة من أهل المملكة لأكل لحومها وذلك بتفضيلهم لحوم الغنم.

وبالنسبة لتربية الأبقار فلم تكن بالدرجة التي كانت عليها تربية الأغنام، ورغم ذلك انتشرت في المناطق الغربية من مملكة غرناطة[2]، فكان استهلاك لحومها لدى الغرناطيين أقل من الأغنام، وذلك راجع إلى استغلالها في أعمال الحقل، بل أن السلطة كانت تحارب ذبح الأبقار السليمة، حيث تفرض "...أن لا تذبح بهيمة تصلح للحرث ويرقب ذلك أمين ثقة لا يرتشى يخرج إلى موضع الذبح كل يوم، إلا أن تكون ذات عيب ولا أنثى بصلح للنسل..."[3]، وهذا الأمر هو ما ساعد على الحفاظ على قطعان البقر والزيادة في أعدادها، وهو ذات الأمر الذي عبر عنه ابن الخطيب متحدثا عن مملكة غرناطة : "...بها...الفحول الفارهة من الحيوان الحارث لآثار الأرض وعلاج الفلاحة..." [4]، وقد تركز هذا النشاط الفلاحي بمناطق البشارات[5].

وقد وفرت هذه الثروة الحيوانية الكبيرة فرصا للعمل للكثير من عامة غرناطة، حيث يستأجرهم صاحب الرؤوس رعاة وحراسا لها، حيث يدون عقد توثيثي يذكر فيه على سبيل الوجوب المالك والحارس وعدد الرؤوس ومدة العمل ومقدار الأجرة[6].

كما كانت منطقة المنكب مركزا تنتج فيه الألبان وجميع مشتقاتها بشكل جماعي تعاوني، وهو النشاط الذي أشار إليه الفقيه ابن طركاظ (كان حيا 854هـ/1450م) في قوله : "...وسئل عن أناس لهم كسب يبعدون به عن البلد لأجل المراعي، فيأخذون اللبن ويكيلون لبن كل واحد منهم ويقسمون الجبن الخارج من ذلك اللبن حسب كيلهم إياه ..."[7]، وقد أدت هذه الشركات إلى

---

[1] ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص 103، ج 2، ص 80.

[2] الونشريسي : المعيار، ج 5، ص 246.

[3] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 44

[4] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية**، ص 24.

[5] الحميري : المصدر السابق ، ص 394.

[6] ابن سلمون : العقد المنظم للحكام، ص 338.

[7] ابن طركاظ : المصدر السابق ، ورقة 59.

العديد من الخلافات بين أفرادها، حيث ترفع إلى المفتين من أجل حل النزاعات[1]، وفي هذا اشتهرت مدينة أورية بوفرة وجودة الجبن المنتج بها[2]،

كما قام الفلاح من عامة غرناطة بتربية الدواب المستعملة للركوب وحمل الأثقال وجر العربات والسفر، فكانت في المناطق الجبلية خاصة جبال رندة ومناطق السهوب الغربية[3]، كما اشتهرت منطقة الجزيرة الخضراء بتربية دواب الجر[4]، هذا بالإضافة إلى مدينة بيرة[5]، أما تربية الخيل فقد شهدت تواجدا ورواجا كبيرين عند الفلاح من عامة غرناطة، خاصة بالمناطق ذات المناخ الرطب، مثل مدينة بيرة وأشكر[6]، وقد تنوعت أصول الخيل في مملكة غرناطة بين الأندلسي والعربي الأصيل وحصان شمال إفريقيا، فكان أهل غرناطة يهتمون بها اهتماما كبيرا وذلك لأهميتها في التنقل والقتال، وإلى جانب الخيل كانت البغال تحظى باهتمام العامة من أهل المملكة إلى درجة افتخارهم بها، وفي هذا الصدد يقول ابن حوقل : "...لهم منها نتاج ليس كمثله في معادن البغال المذكورة وأصقاعها المشهورة من أرمينية والران وباب الأبواب لأنها تبدن وتصنع وتنجب، ويجلب إليهم منها شيء حسن الشبه عظيم الخلق كثير الثمن من جزيرة ميورقة..."[7].

كما تميزت تربية الدواجن وانتشرت انتشارا واسعا عند العامة من أهل غرناطة، على أساس أن ذلك أمرا مكملا للنشاط الزراعي، حيث توفر مداخيل معتبرة للفلاح الغرناطي، وهو ما يؤكده ابن الخطيب على أن الأندلسيين كانوا يقبلون على استهلاك الدجاج وأرانب الأوكار خاصة الذي يربى بمناطق لوشة وبأراضي بقاع غرناطة[8]، كما اهتم العامة من أهل غرناطة بتربية النحل والعناية به على اعتبار أن بلاد الأندلس كانت من أكبر المناطق المستهلكة له[9]، واشتهرت مناطق عديدة من مملكة

---

[1] ابن لب : المصدر السابق، ج1، ص 140.

[2] ابن الخطيب : رحلات ابن الخطيب، ص 83.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 140.

[4] العمري : المصدر السابق ، ص 143.

[5] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 104.

[6] العمري : المصدر السابق ، ص 246.

[7] ابن حوقل أبو القاسم النصيبي : **صورة الأرض** ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (دت)، ص 109.

[8] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 126.

[9] العذري : المصدر السابق ، ص 96 .

غرناطة بإنتاج هذه المادة مثل مالقة[1]، وألمرية[2] وبلش[3]في الجهة الشرقية، والذي قال فيه ابن الخطيب الخطيب واصفا لجودته :"وعسله إذا اصطفت العسول إمام"[4]، هذا إضافة إلى مدينة أوربة المعروفة المعروفة بجودة ووفرة الإنتاج[5]، وفي الغالب كانت طريقة الانتاج تتم بالاستئجار مقابل جزء من العسل، ففي نازلة سئل فيها الفقيه ابن لب عن استئجار من يخدم اجباح النحل بجزء مما يخرج من غلتها، فقال بأن الأصل في عدم جوازها على مذهب المالكية لأنها إجارة على مجهول الأصل والقدر، وقال أن عادة الناس في عصره إنما تفعل ذلك لكثرة الخيانة وقلة الأمانة، لأن الأجير إذا قبض النقد ربما ضيع ولم يهتم بأداء عمله بالشكل المطلوب فيصاب الانتاج بالقلة[6].

كما أهتم العامة من أهل غرناطة بالصيد البري[7] والبحري، فكان الأخير بمثابة المورد الأساسي للعامة من سكان السواحل، والذين كانوا يقومون بمعالجتها وتمليحها وتجفيفها وادخارها[8]، وقد اشتهرت مناطق عديدة من مملكة غرناطة في الصيد البحري، فمن المرية حتى الجزيرة الخضراء، خاصة مدينة مربلة التي عرفت شهرة كبيرة في صيد سمك السردين، فيقول في ذلك ابن الخطيب : "...بلد التأذين على السردين، ومحل الدعاء والتأمين، لمطعم الحوت السمين..."[9] ،كما اشتهرت شلوبانية[10]، ومدينة المنكب وسهيل[11]، بالإضافة إلى صيد سمك السنمورة والتن في مدينة مالقة وجزيرة شلطيش[12]، وعلى العموم كان الصيد موردا مهما بالنسبة للعامة المشتغلين بهذه المهنة، فكانوا يساهمون مساهمة معتبرة في اقتصاد مملكة غرناطة.

---

[1] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 87.

[2] المصدر نفسه ، ص 107.

[3] المصدر نفسه ، ص 92.

[4] ابن الخطيب : رحلات ابن الخطيب، ص 83.

[5] المصدر نفسه، ص 83.

[6] الونشريسي: المعيار، ج 8، ص 192.

[7] ابن لب الغرناطي : المصدر السابق، ج1، ص 122.

[8] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 168.

[9] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 85.

[10] العمري : المصدر السابق ، ص 240.

[11] الحميري : المصدر السابق ، ص 616.

[12] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 168.



الفصل الثاني :

في المجال الصناعي

المبحث الأول : الإنتاج الصناعي للعامة

المبحث الثاني : الروابط الحرفية بين العامة من الصناع

المبحث الأول : الإنتاج الصناعي للعامة

أ . الصناعات الزراعية :

تعتبر صناعة النسيج من أهم الصناعات التي اشتغل بها العامة في مملكة غرناطة، والتي عرفت تطورا كبيرا، سواء الحريرية منها أو الصوفية أو القطنية أو الكتانية[1]، واشتهرت مناطق كثيرة من مملكة غرناطة بهذه الصناعة، مثل مدينة المرية[2] التي تعد الأكبر في الأندلس خاصة بالنسبة للصناعات الحريرية منها، وهو الأمر الذي يؤكده المقري حين يقول :"...كان...لنسج طرز الحرير ثمانمائة نول وللحلل النفيسة والديباج[3] الفاخر ألف نول...وللثياب المرجانية كذلك والعتابي[4] والمعاجز المدهشة والستور المكللة..."[5]، حيث اشتهرت الأندلس بدور الطراز[6] شهرة كبيرة، حيث اختصت كل مدينة بنوع من أنواع النسيج[7]، فاشتهرت مدينة مالقة بعدد مصانعها المتخصصة في إنتاج القماش الحريري الذي ينسب إليها، مثل الديباج المالقي والذي ذاع صيته خارج أراضي المملكة[8]، حيث كان يوشى بالذهب والفضة بما يفوق آلاف الدنانير، لذلك كان ينتج على حسب الطلب[9] من طرف العامة لتلبسه خاصة القوم، كما انفردت مالقة بصناعة نوع خاص من الحرير يعرف بالقلشاني[10]، وقد بلغ تميز مالقة في صناعة الحرير حتى أصبحت تصدر منه كميات معتبرة إلى خارج أراضي المملكة[11]

---

[1] امحمد بن عبود : **التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف**، تطوان ، 1983، ص 65.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 7، ص 257.

[3] الديباج نوع من الأقمشة الحريرية السميكة اشتهر قبل ظهور الإسلام، وزادت شهرته بعد ذلك ، تنسج خيوطه من الحرير ويزركش بخيوط من الذهب والفضة . أنظر : مرزوق محمد : **الفنون الزخرفية الإسلامية في المغرب والأندلس** ، دار الثقافة ، بيروت، ص124.

[4] العتابي : تقليد للنسيج الحريري الذي كان ينسج في حي العتابية ببغداد، وقد انتقل هذا الفن إلى كل من إيطاليا وفرنسا . أنظر : السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ مدينة المرية الإسلامية** ، ص 158.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 162.

[6] الطراز هو معمل النسيج، وجمعه طرز، وحسب ابن منظور : الطراز هو البيت إلى الطول أو هو البيت الصيفي، أو هو الموضع الذي تصنع فيه الثياب الجياد، ابن منظور : المصدر السابق، ج 4، ص 2655.

[7] سحر السيد عبد العزيز سالم : ملابس الرجال في الأندلس، ص159.

[8] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 87.

[9] المقري : **نفح الطيب** ، ج 3 ، ص 219.

[10] الحميري : المصدر السابق ، ص 163.

[11] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 77 .

كما تميزت العاصمة غرناطة أيضا بصناعة الحرير، وهو الذي مدحه ابن الخطيب بأنه لا يمكن مقارنته إلا بحرير بلاد العراق على الرغم من كونه "...يقل عنه رقة ولدونة وعتاقة..."[1]، ونظرا لأهمية إنتاج مادة الحرير بالعاصمة غرناطة، فقد أقيمت بها قيسارية خاصة يباع بها الحرير، فكانت تعرف بسوق غرناطة الكبرى لتجارة الحرير[2]، وبهذا أصبحت مملكة غرناطة تصدر كميات كبيرة من الحرير إلى بعض المدن الإيطالية مثل فلورنسا[3]، فكانت اللفائف الحريرية تكتسي قيمة ثابتة ومعروفة لدى العامة والخاصة مثل قيمة المعادن النفيسة، وهو الأمر الذي جعل العديد من المهاجرين أرض الأندلس في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي بتحويل أموالهم إلى لفائف الحرير بدل إخراج الذهب والفضة الذي كان ممنوعا[4]، كما لا تقل مدينة بسطة أهمية عن باقي مدن غرناطة في صناعة المنسوجات الحريرية حيث ينسب إليها الوطاء البسطي من الديباج، وأيضا المصليات البسطية[5]، ويشير ابن سعيد إلى أهمية الصناعة النسيجية بمدينة بسطة قائلا : "...ويصنع في بسطة من ثياب اللباس المحررة الصنف الذي يعرف بالملبد المختم ذو الألوان العجيبة ... "[6].

ويحدثنا ابن خلدون على أن سلاطين غرناطة اتخذوا دور الطراز في قصورهم، فكان العمال بشكل منطقي من العامة من الناس، فكانت توضع علامات في النسيج تميز هؤلاء السلاطين كأن تكتب أسماؤهم أو كتابة كلمات تجري مجرى الفأل، وكان القائم عليها يدعى صاحب الطراز، وهو الذي ينظر في أمور الصباغ والآلة والحاكة.[7]

كما اشتهرت إلبيرة بعمل الكتان والحرير الفائق، حيث ورثت مملكة غرناطة هذه الصناعة على اختلاف أشكالها ومميزاتها من هجرة أهل المدن التي سقطت في يد الممالك النصرانية مثل قرطبة

---

[1] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 13 .

[2] محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال**، ص 166.

[3] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 216.

[4] La dero quesada miguel , granada . historia de un pais islamico , madrid, 1969. P 55.

[5] الحميري : المصدر السابق ، ص 45 ، 113.

[6] ابن سعيد المغربي : **المغرب في حلى المغرب** ، ج 1 ، ص 424.

[7] ابن خلدون : المقدمة ، ص 280.

واشبيلية وطليطلة ومرسية وجيان، والتي قال فيها المقري : "...جيان الحرير وذلك لكثرة اعتناء أهل باديتها وحاضرتها بتربية دودة الحرير[1]، كما عرف الذي يمارس هذه الحرفة باسم "القزاز"، إلى درجة أنه كان من الأدباء والشعراء من اشتهر بهذا اللقب كأبي بكر بن عبادة القزاز[2]، ويذكر ابن الخطيب أن من بين المدن التي عرفت بتربية دودة القز مدينة برجة[3]، ولم تكن خدمة دودة الحريرالأمر البسيط، حيث تحتاج إلى الكثير من ورق التوت وإلى مدة من علوفة الدود وتقليب الورق لكي يظهر لوز الحرير، وهذا العمل يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت والإمكانيات، حيث لا يستطيع شخص واحد القيام به، لهذا اضطر الكثير منهم إلى عقد اتفاق مع صاحب التوت، والزريعة "الدود"، والعامل على العلوفة بما يخرج منها، وهو ما أدى إلى الكثير من النزاعات والخلافات بين هذه العناصر، مما دعاهم إلى الذهاب للمفتين من أجل الوصول إلى حلول لتلك المشاكل[4].

ومن بين المشاكل التي تبينها لنا كتب النوازل ما سئل عنه ابن سراج وهو الشركة في العلوفة على أن يكون الورق على أحدهما، والعمل على الآخر، وتكون الزريعة بينهما بالنسبة المتفق بينهما، فأجاب ابن سراج بأن العلوفة على الوجه المذكور أجازها بعض الفقهاءللضرورة إن تعذرت الوجه الأخر المتعارف عليه ويجيزه الفقهاء[5]، وهنا كان الفقهاء غالبا ما يضعون الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمملكة غرناطة في الحسبان، وهذا من أجل المحافظة على استمرار مثل هذه النشاطات الاقتصادية التي تتعدى فوائدها لتعم عددا كبيرا من العامة[6].

لم ينحصر إنتاج العامة من النسيج في مملكة غرناطة بصناعة المنسوجات الحريرية فقط، بل تميزت بصناعة منسوجات أخرى تعتمد على الصوف والقطن والكتان، حيث اكتسبت شهرة في الأثواب الصوفية وهو ما دعى ابن حوقل للإشادة بهذا الجانب على اعتبار أن تلك الخبرات استمرت إلى عصر بني الأحمر فقال : "...وبالأندلس...من الصوف قطع كأحسن مما يكون من الأرمني المحضور

---

[1] المقري : نفح الطيب ، ج 3، ص 217.

[2] المصدر نفسه، ج 3، ص 492.

[3] ابن الخطيب : رحلات ابن الخطيب ، ج 79.

[4] الونشريسي : المعيار ، ج 5، ص 60- 62.

[5] المصدر نفسه، ج 5 ، ص 62.

[6] المصدر نفسه، ج 5 ، ص 59 – 62.

الرفيع الثمن إلى حسن ما يعمل بها من الأنماط، ولهم من الصوف والأصباغ فيه، وفيما يعنون صبغة نـدائع بحشائش تختص بالأنـدلس..."[1]، ومن أشـهر المنسوجات الصوفية التي كـان ينتجها العامة وعليها الإقبال الكبير ما عرف بـ "الملف"[2]، وهو الأمر الذي يؤكده ابن الخطيب حين يقول : "...ولباسهم الغالب على طبقاتهم الفاشي بينهم الملف المسبغ شتاء ..."[3]، كما تدخل مادة الصوف في صناعة بعض المنسوجات السميكة المعروفة بـ "الملبد" وخاصة في العاصمة غرناطة وبسطة، حيث كانت تصنع بها ثياب مبطنة خاصة بالشتاء البارد، فكان الإقبال عليها كبيرا لما توفره من حماية للجسم من البرودة، بالإضافة إلى أشكالها وألوانها المختلفة[4]، هذا مع صناعة القبعة المعروفة بالطيلسان، وهي التي يقول عنها المقري : "...فلا نجد في خواص الأندلس وأكثرهم من يمشي من دون أن يرتديه إلا أنه لا يضعه على رأسه منهم إلا الأشياخ المعظمون..."[5]، إلا أن العمري ذكر بأن العامة من الناس كانوا يلقونه على الكتفين على خلاف الخاصة من الناس[6]، ومن بين ما تنتجه العامة أيضا الجبة من الصوف، حيث هي الباس الذي يلبسه العامة منهم، كما يدخل الصوف أيضا في صناعة البسط في مالقة[7]، ومرسية والعاصمة غرناطة وبسطة[8].

كما ساهم العامة في مملكة غرناطة في صناعة مادة الكتان فكانت معامل غرناطة تنسج منها أنواعا مختلفة من الأثواب اشتهرت بجودتها، وهو ما عبر عنه الحميري حين قال وهو يتكلم عن الكتان : "...الذي يربو جيده عن كتان النيل ويكثر حتى يصل إلى أقاصي بلاد المسلمين..."[9]، فكان الطلب كثيرا على المصنوعات النسيجية الكتانية الغرناطية من مصر واليمن ومكة، وهو ما يؤكده ابن حوقل أيضا في قوله : "...ويعمل في أقطار بلادهم من الكتان الداني للكسوة ويجلب إلى

---

[1] ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 109.
[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 40.
[3] المصدر نفسه ، ص 38.
[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 201.
[5] المصدر نفسه ، ج 1 ، 222.
[6] العمري : المصدر السابق، ص 121.
[7] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 52.
[8] محمد كمال شبانة : المرجع السابق ، ص 191.
[9] الحميري : المصدر السابق ، ص 24 .

غير مكان، حتى ربما وصل إلى مصر منها الكثير، فأما أرديتهم المعمولة ببجانة فتحمل إلى مصر ومكة واليمن وغيرها، ويستعمل عندهم للعامة والسلطان..."[1]، ومن الصناعات النسيجية التي تفنن فيها الصناع من العامة إضافة إلى المنسوجات السابقة، صناعة الفراء الرفيعة والتي تتخذ من وبر السمور منها ما يتلون في اليوم ألوانا، حيث يباع بأثمان مرتفعة ما يتعدى ألف دينار، فهو بذلك مقتصرا على الفئات الغنية من المجتمع الغرناطي، أما فراء القنلية فكان متوسط الثمن ويلبسه الأندلسيون المسلمون والنصارى[2]من جميع الفئات.

ولم تكن شركات الكتان وخدمته بالأمر السهل، فكان في الغالب يتم بالشركة بين صاحب الكتان وبين من يقوم بعمليات النقع والدرس والنفض[3]، فازدهرت بذلك صناعته في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، وغالبا ما كانت تخلف الشركة في انتاج الكتان عددا من الخصومات التي تطرح على الفقهاء والمفتين، وهنا يذكر لنا ابن لب حول رجل اكترى أرضا وزرعها كتانا ولكنها أصابتها جائحة الفراش وأهلكت غلته[4]، وفي حادثة أخرى استفتي ابن سراج عن رجل اكترى فدانا وزرعه كتانا فأصابته جائحة البرد فأهلكت الغلة وهو ما جعله يرفض أداء ثمن الكراء[5].

وامتهن مهنة النسيج والحياكة الرجال والنساء من العامة على السواء[6]، فكانت المرأة خاصة في الأسر الفقيرة تقوم بهذا العمل إلى جانب أعمال البيت، إلى درجة أن هناك من النساء من يشترطن في عقود نكاحهن ألا يمنعن من ممارسة صنائعهن[7]، كما كان محترفوا الغزل من الرجال من أكثر العمال طلبا من قبل المنتجين لمادتي الحرير والكتان، فكانوا في الغالب يشترطون شروطا كثيرة على صاحب العمل، ففي نازلة سئل فيها ابن سراج عن عن عامل متخصص في غزل الحرير اشترط في

---

[1] ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 109.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 198.

[3] الونشريسي : المعيار ، ج 8 ، ص 291.

[4] ابن لب : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 143.

[5] ابن سراج : المصدر السابق، ص 213.

[6] ابن سعيد المغربي : **كتاب الجغرافية** ، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1970، ص 102.

[7] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج6 ، ص 212 ، 214.

أجرته الإدام[1]، فكانت هذه المهن توفر دخلا معتبرا للأسر من عامة مملكة غرناطة، حيث تحدثنا كتب النوازل عن العديد من الحرف والمهن التي لها علاقة بالصناعات النسيجية، مثل الحياكين والنيارين وهم في الغالب من فئة العامة، حيث سئل ابن سراج عن : "...أهل صنعة الحياكة الذين يكترون المناسج من النيارين على عمل معلوم وأجرة معلومة من غير أجل ..."[2].

ومن خلال النوازل الفقهية التي وصلتنا يتبين أن مثل هذه المهن كانت تخص النساء أكثر من الرجال، خاصة منها مهنة الغزل، ومن هذا ما سئل عنه الامام الحفار، في رجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل زوجته ثلاثة أعوام، فلما كان آخر العام ذكرت الزوجة بأنها جعلت شيئا من غزلها للغندورة التي عما للباسه[3]، وفي نازلة أخرى أن امرأة كانت تغزل الكتان وتنسده ويتولى زوجها بيعه، حيث سئل ابن لب عن رجل حلف أن لا يشتري لزوجته كتانا ولا يلبس ثوبا من غزلها، وسبب يمينه أنه اشتكى لها دينا عليه فوعدته بأن تنسج له شقة ليبيعها، إلا أنها نسيت[4]، ومما نستنتجه من خلال هذه النازلة هو أن عمل المرأة العامية في الغزل لم يكن دائبا من أجل التكسب والبيع، وإنما كانت المرأة في الغالب تغزل وتنتج لكسوة أهل بيتها، ومن المنطقي أن تتجنب المرأة الأندلسية بمهنة الحياكة والتي يصاحبها اختلاط بين النساء والرجاء من الباعة والمشترين من المسلمين وأهل الذمة، أما الغزل فإنه لا يصحبه كل ذلك، هذا على اعتبار أن المجتمع الغرناطي هو مجتمع مسلم شرقي الثقافة والتقاليد.

والظاهر أن دور الطراز كانت ذات قيمة من ناحية الحجم والقيمة، وهو ما تبينه لنا النوازل الفقهية التي تتعلق بها بخصوص الكراء والتحبيس، مما يبين رواج هذا النشاط في مملكة غرناطة، ففي نازلة سئل ابن لب عن طراز محبس على رابطة، وهو في وضية سيئة وقرب سقوطه، حيث يضر بحيطان الجيران المشتركة معه، والذي لبد من وجود حل له[5]، وفي ناظلة أخرى سئل ابن لب عن

---

[1] ابن سراج : المصدر السابق، ص 197.

[2] المصدر نفسه ، ص 201.

[3] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج4 ، ص195.

[4] المصدر نفسه، ج 4، ص 128.

[5] ابن لب : المصدر السابق، ج1 ، ص 149.

وجود أم حامل مطلقة طلقة خلعية التزم والدها مؤنة الحمل إلى غاية بلوغ الذكر أو زواج الأنثى، ترك طرازا كانت جدة الطفل للأم بعد وفاة أمه ووالدها تقبض كراءه[1].

ومن بين الصناعات الزراعية التي ساهم بها العامة في مملكة غرناطة كانت صناعة الزيت، حتى عرفت ببلاد الزيت والزيتون، وذلك لانتشاره في العاصمة غرناطة في منطقة الفحص[2] وبقرية بجانة والمرية[3] وغيرها من مدن وضواحي المملكة، أما بخصوص تقنيات استخراج الزيت، فإننا لم نتوصل إلى معلومات تساعدنا في معرفة الطريقة التي اتبعها الصناع من العامة في هذا الشأن، إلا أنه ومن الأرجح قد حافظ الغرناطيون على نفس الطرق المتبعة قبلهم، والتي تتوفر بها كل المعدات الخاصة بهذه العملية من صهاريج كبيرة ومضارب وأحواض وبرك[4] باعتبارها الطريقة المثلى في استخراج مادة الزيت، تبدأ عملية جني الزيتون ودعسه في معاصر الزيت خلال شهر سبتمبر، وتعرف هذه الفترة إقبالا كبيرا من الغرناطيين لاقتناء الزيتون باعتباره مادة غذائية مهمة.

كما اهتم العامة من أهل غرناطة بصناعة الخمر والمسكرات، وذلك لتوفر أشجار العنب، هذا على الرغم من تحريم الإسلام لها، ورغم هذا فقد ظلت الخمرة تصنع وتشرب خاصة مع وجود فئات مختلفة من المجتمع مثل اليهود والنصارى وعدد معتبر من المسلمين، فيصف لنا ابن عبد الرؤوف طريقة التعامل معهم بالأندلس فيقول : "...وإذا اشترى مسلم من نصراني خمرا كسر من وجدت بيده منها فإذا كان النصراني قد قبض الثمن ترك له وإن كسر المسلم خمر النصراني عوقب..."[5]، بل وذهب إلى التسامح في شربها بشكل غير مباشر خلال بعض المناسبات كالأعراس، فيقول : "...ويجب أن يؤخذ سلاح الشبان عند إقبالهم عند العرس، قبل أن يشربوا ..."[6]، إلا أن الفقهاء لم يتركوا الأمر سائبا، فكان هناك تشديد وعقاب على كل من يعثر عليه يشرب الخمر من العامة أو

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 4 ، ص 182.

[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 23 ، 24.

[3] القلقشندي : المصدر السابق : ج 5 ، ص 210.

[4] الطغنري : المصدر السابق ، ورقة 68.

[5] ابن عبد الرؤوف : المصدر السابق ، ص 95 .

[6] المصدر نفسه، ص 54.

يحدث الفوضى في الأمكنة العامة، وتتجسد مواقف الفقهاء بشكل واضح من خلال نوازلهم في هذا الموضوع[1].

ومن بين الصناعات الزراعية التي ساهم فيها العامة في مملكة غرناطة كانت صناعة مادة السكر، والتي تركزت في مدينة المنكب والعاصمة غرناطة[2]،كما اشتهرت في مملكة غرناطة الأرحاء والمطاحن، والتي يشتغل فيها العامة، فهي التي تقام على طول الأنهار والأودية لتدويرها، حيث زاد عددها في العاصمة غرناطة عن 130 رحى[3]، ناهيك عن الأرحاء التي تتبع المنازل[4]، أو تلك الأرحاء المتنقلة والتي تقام على ظهر المراكب فتقوم بالطحن في عين المكان[5]، وفي ذات المجال نجد إشارة إلى امتهان نساء من العامة من أهل غرناطة مهنة تنقية الدقيق بعد طحنه ، حيث يقول في هذا السقطي : "...ويواعد الوزان لذلك نساء من السعاة يكنسونه ويجمعونه ويقسمونه..."[6]، فكانت الأرحى من "أغبط الأملاك" كما وصفها قاضي الجزيرة الخضراء أو اسحاق الموري في مراسلته لقاضي مالقة في نازلة فيها ذكر الرحى الواقعة بوادي العسل بالجزيرة الخضراء[7]، فكانت الأرحى تدور في غالبها بالماء على ضفاف الوديان والأنهار، وفي هذا يعطينا ابن الخطيب وهو المطلع على دواليب السلطة في دولة بني الأحمر معلومة غاية في الأهمية، وهي عدد الأرحى الموجودة في مدينة غرناطة لوحدها حيث بلغ عددها مئة وثلاثون رحى تعمل بقوة الماء على الأنهار[8]، وغالبا ما تحدث المشاكل خاصة بين الرحى القديمة والجديدة، وما قد تحدثه هذه الأخيرة من ضعف للمياه وضرر للرحى القديمة، فكانت ترفع

---

[1] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 6 ، ص 51. 54 ، 151. 154.
[2] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 176.
[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 24.
[4] الحميري : المصدر السابق ، ص 45 .
[5] السيد عبد العزيز سالم : **مدينة المرية موطن الشيخ الزاهد أبو العباس المرسي**، مطبوعات جمعية الآثار، الإسكندرية، 1969، ص86.
[6] السقطي : المصدر السابق ، ص 14.
[7] الونشريسي : المعيار، ج9، ص 262..
[8] ابن الخطيب : اللمحة البدرية، ص 15.

هذه الخلافات للمفتين لحلها، وفي هذه الحالة كانت تعطى الأولوية للرحى القديمة على أساس السبق[1].

ونظرا لارتفاع ثنمن الرحى من الناحية المادية، فإنه كان من الصعب امتلاك الكثير منها،وقد تتشارك المجموعة في امتلاك واحدة، أو أن تشترك مجموعة أخرى في اكترائها، ولم تخل مثل هذه الصيع من الخلافات أدت لزاما إلى تدخل المفتين، كقسمة الرحى بالأيام بين الشركاء على أن يكون لأحد الشركاء يوم أو يومين، والباقي بالتساوي، ورغم الخلل الواقع في هذا النوع من القسمة بين الشركان، إلا أن الفقهاء تجاوزا عنه مراعاة للمصلحة العامة والضرورة[2]، هذا إضافة إلى المشاكل المترتبة عن تعطل الرحى في فترة الحروب أو بعض المعطلات الطبيعية، ووتتركو الخلافات خاصة فيما تعلق منها بدفع ثمن الكراء المتفق عليه أو عدم دفعه لصاحب الرحى[3].

وبالاعتماد على الدقيق برع الغرناطيون في صناعة الأغذية، منها الصناعة الموجهة للاستهلاك المنزلي أو لقصد البيع، وقد ساهم تنوع المطبخ الغرناطي بين الوجبات العربية والبربرية والأوربية في رواج هذه الصناعة، حيث كان أساسها مادة القمح والحنطة[4]، فبالإضافة إلى الخبز وأنواعه كانت تصنع أنواع عديدة من العجائن التي تباع في السوق، وفي هذا المقام نجد إشارة عن صاحب الفرن الذي يتغزل به ابن خاتمة الأنصاري في أبيات من الشعر فيقول :

رُبَّ فَرَّانٍ جَلاَ صَفْحَتَــــهُ لَهَبُ الفُرْنِ جَلاَءَ العَسْجَدِ
يُضْرِمُ النَّارَ بِأَحْشَاءِ الوَرَى مِثْلَمَا يَضْرِمُ فِي المُسْتَوْقَـدِ
فَكَأَنَّ الوَجْهُ مِنْهُ خُبْـــزَةٌ فَوْقَهَا الشَعْرُ كَقِدْرٍ أَسْـوَدِ

(الرمل)

---

[1] ابن لب : نوازل ابن لب ، ج 1، ص 202.
[2] ابن لب : المصدر السابق، ج 1، ص 174.
[3] ابن سلمون : العقد المنظم للحكام، ص 323.
[4] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 137.

ولصناعة الخبز في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، كانت هناك أفران عامة، تستعمل مقابل أجرة للطهي، وتخبرنا النوازل الفقهية عن العديد من الحالات التي كانت فيها نزاعات أو استفسارات خاصة بموضوع الأفران[1]، وخاصة ما تعلق منها بالحبس، ففي نازلة سئل الفقيه ابن لب عن قوم أحدثوا بحارة فرنا وحبسوا فوائده على رابطة في تلك المنطقة[2]، ولم تكن الأفران في مملكة غرناطة تصنع الخبز لوحده، وإنما كانت تستعمل لأشياء أخرى، وهو الأمر الذي تخبرنا به الفتاوى والنوازل، حيث كان الغرناطيون يطبخون في هذه الأفران أضاحيهم والكثير من المأكولات مقابل أجرة، فكانت الخلافات تدور حول خلط الأطعمة مع بعضها[3].

كما تعتبر صناعة الجلود من الصناعات التي ساهم بها العامة مساهمة كبيرة في اقتصاد مملكة غرناطة، فهي التي عرفت تطورا كبيرا، فانتشرت بعدد من المناطق التي تربى فيها الماشية، مثل العاصمة غرناطة والتي أصبحت مركزا للدباغة خاصة مع وصول أعداد كبيرة من الصناع العامة من مدن أندلسية وقعت بيد النصارى[4]، كما تميز عامة مالقة في صناعة الجلود، وهو ما عبر عنه ابن الخطيب في قوله : "...ومعدن صنائع الجلد المنتخب ..."[5]، فاختصت بصناعة الأدوات الجلدية[6] مثل الأغشية والحزم والمدورات.

كما ساهم العامة في مملكة غرناطة في صناعة الخشب فهي التي ازدهرت وتطورت، حيث توفر المادة الخام من الخشب والذي كان يجلب من الغابات الكثيفة التي تزخر بها العاصمة وباقي المدن، مثل الدردار والصفصاف والحور، والسرو والفلين والبلوط، والتي تتواجد خاصة في جبل شلير والبشارات وعلى ضفاف الأنهار والأودية[7]، فكانت بذلك دور صناعة السفن التجارية والحربية، مثل

---

[1] الشاطبي : فتاوى الشاطبي ، ص 152، ابن سراج: المصدر السابق، ص 163.

[2] الونشريسي : المعيار، ج 7، ص 201.

[3] ابن سراج ، المصدر السابق، 212.

[4] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 59.

[5] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 219.

[6] أنظر الملحق رقم 18

[7] ابن االخطيب : **خطرة الطيف في رحلة الشتاء والصيف** ، تحقيق أحمد مختار العبادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 32.

"دار صناعة القطائع" أو دار "صناعة الأساطيل"[1]، في مدينة المرية وذلك لامتلاكها لأهم موانئ الأندلس[2]، واستمرت كذلك حتى سقوطها في يد النصارى سنة 895 هـ/ 1490 م[3]، وبدورها كانت صناعة السفن نشطة هي الأخرى في مالقة[4] والمنكب[5]، ولم تقتصر الصناعات الخشبية على السفن فقط، بل عرفت مملكة غرناطة شهرة واسعة في صناعة أدوات خشبية مختلفة مثل الأثاث المنزلي من كراسي وموائد وأسرة وصناديق وغيرها، وفي كثير من الحالات يطعمها الصناع من العامة بواد تجميلية أخرى مثل العاج والذهب وبعض الأحجار الكريمة، فتصنع بذلك خصيصا للأمراء والملوك ورجال الدولة والخاصة من أهل غرناطة، فتميزت مرسية مثلا بالأسرة المرصعة[6]، ومالقة بالأطباق والأواني التي كان الطلب عليها كبيرا من دول المشرق خاصة حلب[7]، كما تميز حصن قيشاطة بصناعة المخابي والأطباق والقصاع الخشبية[8]، ويذكر ابن باق جملة من الأواني المصنوعة من الفخار مثل النوافخ والقلال والأقداح والبرم والقدور، والطست للوضوء[9] والذي كان يصنع من الفخار[10]، كما تتردد علينا أسماء الأواني المتداولة مثل الإناء والقصرية والظرف[11].

كما استعمل الصناع من عامة مملكة غرناطة الخشب في صناعة بعض الأدوات الفلاحية كالمناجل والفؤوس والسكاكين[12]، وفي بعض الآلات الحربية مثل التراس والعرادات والقني والمجانيق والخناجر[13] وغيرها ، هذا إضافة إلى استخدامه في البناء وصناعة النوافذ والأبواب والأسقف

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 153.

[2] الحميري : المصدر السابق ، ص 183 ، 184 0

[3] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ مدينة المرية الإسلامية** ، ص 51 ، 52 .

[4] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 77 .

[5] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 211.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج 2، ص 201.

[7] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 77 .

[8] الحميري : المصدر السابق ، ص 165.

[9] ابن باق : المصدر السابق، ص 124.

[10] المقري : نفح الطييب ، ج 7، ص 154.

[11] ابن سراج : المصدر السابق، ص 85.

[12] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 140.

[13] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 140.

والتي أبانت على الفن الغرناطي الراقي الذي تجلى على سقوف قاعات الحمراء وجنة العريف ودورها وأبنيتها العامة[1] وغيرها من الآثار الباقية إلى اليوم، وهي كلها منجزة من طرف بنائين ونجارين ينتمون إلى فئة العامة من سكان مملكة غرناطة.

ساهم الصناع العامة في مملكة غرناطة في صناعة الورق، فاختصت به مدينة شاطبة في السابق في النصف الأول من القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي[2]، ومع سقوط الحواضر الأندلسية تركزت تلك الخبرات في مملكة غرناطة فازدهرت هذه الصناعة، ومنها انتقلت إلى غرب أوربا في العصر الحديث، كما استخدم الأندلسيون في العصور الأولى العاج في صناعة بعض الأدوات والتحف الجميلة، وحافظ الصناع من العامة من أهل غرناطة على هذه الصناعة، حيث لازالت متاحف إسبانيا تحتفظ لنا ببعض هذه الصناعات، ففي متحف الآثار بغرناطة مثلا يتواجد قوس عثر عليه في منطقة البشارات، مزينة بنقوش من العاج، كما نلاحظ هذا الفن في منبر الحمراء المصنوع من الخشب المنقوش والمرصع بالعاج[3]، واستخدم كذلك في زخرفة بعض العلب الخشبية الصغيرة والصناديق بزخارف مختلفة الأشكال[4].

ب . الصناعات المعدنية :

توفر بمملكة غرناطة في عصر بني الأحمر عدد من أماكن استخراج المعادن، والتي تدخل في العديد من الصناعات التي كانت رائجة في ذلك الوقت، فكان الرصاص يستخرج من مدينة برجة[5] والمرية[6] والعاصمة غرناطة[7] والبيرة[8]، أما معدن الحديد، فكان يستخرج من مرسية[9]، ووادي آش[1]

---

[1] محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال** ، ص 9 ،

[2] الإدريسي : المصدر السابق ، ص 192.

[3] Rachel arie , op cit p 470.

[4] أحمد محمد الطزخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 310.

[5] ابن سعيد المغربي ، **المغرب في حلى المغرب** ، ج 2، ص 100.

[6] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 100.

[7] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 22.

[8] الحميري : المصدر السابق ، ص 46.

[9] العذري : المصدر السابق ، ص 21.

وألبيرة[2]، أما النحاس فكان يتواجد في البيرة[3]، والعاصمة غرناطة، كما توفر الذهب في مدينة البيرة[4] بشكل خاص، كما اشتملت أراضي مملكة غرناطة على معدن الفضة والذي تركز وجوده في لوشة[5]، والبيرة[6] والعاصمة غرناطة[7]، اما معدن التوتيا فكان في العاصمة غرناطة ومدينة البيرة ، أما الكحل فمن مدينة بسطة، أما مادة الملح فتستخرج من أماكن عديدة من المملكة كمدينة المرية[8] ولوشة[9]، ومن المواد التي اشتهرت بها مملكة غرناطة، الكبريت بنوعيه الأحمر والأصفر، فهو الذي كان يتواجد بشمال غرناطة وقرب مرسية[10]، كما توفرت مملكة غرناطة على الأحجار الكريمة مثل الجوهرة الزرقاء والياقوت الأحمر والذين تركز وجودهما في حصن منت ميور بكورة مالقة[11]، وحجر السوسن والمرقشيتا الذهبية في لورقة ومالقة والمرية وبعض المناطق الأخرى[12]، أما اللازورد فتوفر بكثرة في جبل شلير بعاصمة المملكة غرناطة[13].

أما مقالع الرخام فقد كانت في باغة ومناطق متفرقة من العاصمة غرناطة[14]، كما يتواجد مقلع للرخام الملوكي الأبيض ذو الشهرة العالمية[15] في مدينة المرية، والملاحظ هنا بالنسبة للمعادن هو أن عمالها كانوا من عامة السكان في مملكة غرناطة، وكان الرخام كثير الاستعمال لدى الأندلسيين من

---

[1] الإدريسي : المصدر السابق ، ص 107. المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، 163.

[2] ياقوت الحموي : المصدر السابق، ج 1 ، ص 44.

[3] ابن غالب أبو عبد الله محمد بن أيوب : **قطعة من كتاب فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس**، منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 1 ، ج 1 ، القاهرة ، 1955، ص 283.

[4] الحميري : المصدر السابق ، ص 46.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 148.

[6] الحميري : المصدر السابق ، ص 46.

[7] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، ص 22.

[8] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 82.

[9] المصدر نفسه ، ص 93.

[10] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 138.

[11] المصدر نفسه ، ج 1 ، 142.

[12] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 142.

[13] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 98.

[14] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، 191.

[15] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، 82.

العامة متوسطة المستوى المعيشي وهو دليل على كثرته وانخفاض ثمنه، ونستدل على ذلك بكثرة وجوده في البيوت الغرناطية، كما يعد قصر الحمراء بغرناطة آية معمارية رائعة، استعمل فيها البناء الغرناطي أغلب أنواع الرخام، فغالبية أرضه وأعمدته مغطاة بالرخام الأبيض[1]، وفيه تتجلى براعة البناء من عامة غرناطة وإبداعه.

وتعتبر الحجارة مصدرا مهما للبناء، حيث تكثر مقالعها بمناطق عديدة من مملكة غرناطة خاصة قرمونة[2]، أما حجر الجير فيكثر في جبال البشارات وجبال بجانة والمرية[3]، أما بخصوص طرق استخراج كل هذه المعادن، فإن المصادر التي وصلتنا لم تسعفنا بمعلومات كافية عن ذلك، وعن الوضعية التي كان فيها العمال من العامة، إلا أنها وعلى الأرجح طرقا ليست بعيدة عما كان متداولا قبل قرن أو اثنين في بلاد الأندلس بشكل عام، وفي هذا السياق حيث تحدث لنا الإدريسي باختصار شديد عما رآه في أحد المناجم القريبة من قرطبة، فوصف كيفية العمل بهذه المناجم العميقة، والتي كان يعمل بها عدد من العمال يقدرون بألف عامل، يقّسمون العمل على شكل مجموعات متخصصة في تقطيع الحجارة وجمع الحطب بعد حرق الأشجار، وبعد ذلك تفرز الشوائب وتنقى[4]، وهي أعمال في الغالب شاقة ومتعبة جدا، ناهيك عن العمق في باطن الأرض وبعد المناجم في الغالب عن المناطق السكنية.

وقد ساهم وجود المعادن في مملكة غرناطة على خلق صناعات معدنية مهمة، وتعد مدينتي بسطة والمرية أهم دور الصناعات المعدنية[5]، فقد تخصصتا في صناعة أشكال عديدة من الأدوات المعدنية كالأمقاص والسكاكين والأسلحة[6]، كما اشتهرت مالقة ومرسية بصناعة أدوات معدنية متنوعة[7]، فالأسلحة والمعدات الثقيلة كانت تصنع من الحديد، مثل الرماح والسيوف والتروس والدروع

---

[1] محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال** ، ص 180.

[2] الحميري : المصدر السابق ، ص 159.

[3] الإدريسي : المصدر السابق ، ص 201.

[4] المصدر نفسه، ص 214.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 163. ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 109.

[6] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب** ، ص 9 .

[7] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 201.

وغيرها[1]،كما صنع الصناع العامة من مادة الحديد وصفائح الخيل والأقفال والمفاتيح والصناديق والسلاسل والمزاليج وبعض الأواني المنزلية، كما تدخل مادة الحديد في صناعة أدوات وآلات تستعمل في حرف وصناعات عديدة مثل الآلات الحديدية المتخذة للخرازة والدباغة والنقش، وفي القصابة والصباغة والمقالع بالإضافة إلى أدوات النجارة من مناشير ومفكات وآلات النقش والمسامير التي تدخل في عمليات إنشاء السفن والمراكب البحرية[2]، كما يعتبر الحديد مادة مهمة في الصناعات النسيجية أيضا، لأن أغلب الأدوات المستعملة فيها مصنوعة من الحديد مثل المغازل والمناسج والنزق والمحواك، إضافة إلى صناعة الإبر وغيرها، وقد اعتمد الحدادون في صناعة أدواتهم وآلاتهم الحديدية على مجموعة من الأدوات المتعلقة بالحدادة مثل موقد النار والكير، بالإضافة إلى المطارق والسندان والكلاليب[3] وغيرها.

أما النحاس فقد كان كثير التداول، فقد صنع منه العامة من أهل المملكة مجموعة من الأدوات المنزلية كالأكواب والصحون والمقالي[4] وغيرها، كما صنعت منه مقابض السيوف والخناجر وأبواب بعض المساجد والقصور، وقد تميزت مالقة ومرسية وغرناطة بهذه الصناعة[5]، أما مادة البرونز فقد كانت تستخدم للأغراض التجميلية كالتحف التي لا زال بعضها يزين المتاحف الإسبانية حتى اليوم، مثل المبخرة الاسطوانية الشكل ذات الأرجل الثلاث والمغطاة بغطاء مخروطي الشكل، يعلوه طائر منقاره معقوف[6]، وهي في الغالب تكون موجهة للخاصة من القوم، كما عثر بجامع البيرة بغرناطة على مجموعة من المصابيح البرونزية، وعدد من المباخر والقناديل والأوعية البرونزية والتي تعود إلى فترة ملوك بني نصر[7].

---

[1] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 192.

[2] السقطي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد : **كتاب في آداب الحسبة**، نشر كولان وليفي بروفنسال، باريس، 1931 ، ص 72.

[3] الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن : **لحن العامة**، تح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، 1964، ص140.

[4] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية**، ص 143.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 201.

[6] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر** ، ص 310.

[7] كمال السيد أبو مصطفى : المرجع السابق، ص270.

ج . صناعات بمواد متنوعة :

بالإضافة لما ذكرناه سابقا من الصناعات الزراعية والمعدنية التس ساهم بها الصناع من عامة غرناطة في اقتصاد الدولة، هناك صناعات أخرى تطورت في مملكة غرناطة النصرية يُعتمد في موادها الأولية على مصادر مختلفة، فمثلا شغلت صناعة الفخار والخزف شهرة واسعة خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية للمملكة، وذلك لجودة المادة الطينية الموجودة بها بالإضافة إلى مهارة الصانع الغرناطي وإتقانه، وفي هذا يقول ابن غالب : "...إن أهل الأندلس صينيون في إتقان الصنائع العملية وأحكام المهن الصورية ..."[1]، وقد اشتهرت مدينة اندارش بفخارها حتى قال عنه القلقشندي : "...ليس في الدنيا مثل فخارها للطبخ..."[2]، كما برعت مالقة والمرية في صناعة الأواني الفخارية المزججة المذهبة[3]، بالإضافة إلى الأطباق ذات البريق المعدني والتي تتخللها رسومات نباتية متنوعة، إضافة إلى نوع يدعى الزليجي والذي "...يقومون بدهنه بنوع من الزجاج الذائب وزخرفته بألوان عجيبة مختلفة ويجعلونه كبساط في الأرض عوضا عن الرخام الملون..."[4]، وهي صناعات موجهة للخاصة من الناس، هذا إضافة إلى صناعة القرميد الفخاري ذو اللون الأحمر الذي يستعمل في تغطية السقوف[5].

اتخذ صناع الفخار من العامة أماكن خاصة لهم لممارسة مهنتهم، وهي الأماكن التي قد تصل إلى حي كامل، كما هو الشأن في العاصمة غرناطة، حيث عرف أحد أرباضها باسم "ربض الفخارين"[6]، ويسمى المكان الذي يصنع فيه الفخار بـ "الدهليز"[7].

أما عن صناعة الزجاج، فمن الأرجح أنها لم تكن منتشرة في جميع مدن المملكة، إنما اختصت بها بعض المدن الغرناطية دون غيرها مثل مرسية والمرية ومالقة، وهذا حسب ما توفر لدينا من مصادر

---

[1] ابن غالب : المصدر السابق ، ص 282.

[2] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 221.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 202.

[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 202.

[5] الزجالي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 45

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 98.

[7] الأزدي: المصدر السابق، ص 171. أنظر الملحق رقم 13، ص 331، 332.

تاريخية، وفي هذا الصدد يقول المقري متحدثا عن مدينة مرسية : "...ويصنع بها ومالقة الزجاج الغريب العجيب..."[1]، كما يشير الحميري بوجود هذه الصناعة في مدينة المرية[2]، أما ابن سعيد فيؤكد وجود هذه الصناعة في مدينة مالقة[3]، حيث كان لهذه الصناعة كغيرها من الصناعات الحرفية الأخرى مكان خاص بها مثل "درب الزجاجين"[4]، ولم تسعفنا المصادر التاريخية بمعلومات حول طريقة صناعة الزجاج واستخراج مواده الأولية من الرمال، وقد اختلفت الأشكال الزجاجية التي ينجزها الصانع الغرناطي، خاصة الأواني المنزلية مثل الكؤوس والقوارير والطاسات والأقداح وآنية حفظ السكر والأشربة، بالإضافة إلى الآنيات الزجاجية الرفيعة الخاصة بالسلاطين والفئة المترفة من المجتمع[5]، وتشهد الأواني الزجاجية المحفوظة بمتاحف غرناطة عن مدى ازدهار ودقة الصناعة الزجاجية بغرناطة[6].

ولحساسية صناعة مادة الزجاج، فإنه كان من المستحسن أن تبقى مدة طويلة تبرد في الفرن، ولا يتعجل الصانع في إخراجها، وهو الأمر الذي تفطن له المحتسب حيث كان "...يمنع على الزجاجين من إخراج الزجاج من فرن التبريد إلا بعد يوم وليلة لما يعتريه من الصدع إن عجل إخراجه قبل ذلك..."[7]، وهو الذي من المؤكد أنه ضل مستمرا في عصر بني الأحمر.

كما ساهم العامة في صناعة البناء، فهي عرفت تطورا كبيرا في مملكة غرناطة في عصر بني نصر، والتي أخذت شهرتها مما خلفه البناءون الغرناطيون من تحف فنية أندلسية أصيلة قائمة إلى اليوم، من فن غرناطي ذو بصمة خاصة مغذى بالإرث العربي الإسلامي[8]، وتميز بناء المنزل الغرناطي بالضيق وهو ما يفسر تكدس البنايات الشديد وضيق شوارع المدينة، كما اهتم الغرناطيون ببناء أسوار المدن،

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، 447.

[2] الحميري : المصدر السابق ، ص 184.

[3] ابن سعيد المغربي : **المغرب في حلى المغرب** ، ج 1 ، 424.

[4] السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ مدينة المرية** ، ص 167.

[5] المقري : **نفح الطيب** ، ج 3 ، ص 128.

[6] محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال** ، ص 189.

[7] السقطي : المصدر السابق ، ص 62.

[8] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 473.

وذلك لطبيعة وجودهم في مواجهة النصارى على الدوام، فكانت الأسوار تبنى من الحجارة والآجر وملاط الجير والكلس، بالإضافة إلى مواد أخرى مثل الطابية والرخام والتراب والصلصال وغيرها[1] وكمثال قريب زمنيا يخبرنا الحميري عن سور مدينة الجزيرة الخضراء جنوب غرناطة، والذي يقول أنه بني بالحجارة المختلطة بالرمل والجبس [2]، أما سور مدينة غرناطة ذاتها فيخبرنا عنه الحميري أيضا بأن بنائه كان بالحجارة والطابية[3]، كما اهتم الغرناطيون ببناء المساجد، والتي لازال كثير منها قائما إلى اليوم رغم تحويلها إلى كنائس مثل المسجدين الكبيرين بحي البيازين والمسجد الجامع الذي بنيت على أنقاضه كنيسة سان سلفادور وغيرها من المساجد الأخرى[4]، كما تجلت براعة البناء من عامة غرناطة في مآذن المساجد والتي بقيت منها مئذنتان، الأولى مئذنة مسجد تحول إلى كنيسة سان خوان دي لوس رييس san juan de los reus بغرناطة ، والثانية مئذنة مسجد ببلدة رندة تحول إلى كنيسة أيضا باسم سان سباستيان san sebastian .

إن أكثر شيء برزت فيه براعة البناء من عامة غرناطة، هو تلك المنشآت المشيدة بقصور الحمراء وجنة العريف، والتي تعد من أكبر الروائع المعمارية الأندلسية، فتُمثل قصور الحمراء بقاعاتها المتعددة نموذجا في الاستكثار من البرك الصناعية وغيرها من اللمسات الفنية والزخارف النباتية والهندسية وغيرها مما يمكن اعتباره إضافة للبنائين من العامة،وبالإضافة إلى القصور كان بناء الأبراج التحصينية لمسة من لمسات البناء الغرناطي، خاصة منها التي تدعم أسوار قصبة الحمراء كبرج السيدات وبرج الأسيرة وبرج مخدع الملكة وبرج الأمراء، وتؤدي هذه الأبراج وظيفتين في آن واحد، الأولى حربية والثانية مدنية، لذا كانت تبدوا من مظهرها الخارجي خالية من الزخرفة، إلا أنها من الداخل عبارة عن قصور رائعة كثيرة الزخارف والجماليات[5].كما مثلت المداخل والبوابات الخاصة بالأبنية العامة

---

[1] Torres balbas , op , cit , p 551.

[2] الحميري : المصدر السابق ، ص 461

[3] المصدر نفسه ، ص 187.

[4] محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال** ، ص 168.

[5] السيد عبد العزيز سالم : **العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها**، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، ج 1 ، 1984، ص 400. أنظر الملحق رقم 9 ، ص 327.

كالقيساريات والمساجد والقصور والفنادق شكلا معماريا تميز فيه البناء من عامة غرناطة في عصر بني الأحمر، وذلك بأشكالها الهندسية الفريدة، ومن النماذج الشاهدة على هذا الصنف من المعمار مدخل فندق الفحم بالعاصمة غرناطة[1]، وهو عبارة عن عقد متزاوج منكسر ، يحيط به عقد زخرفي متعدد الفصوص، ويعلو السطرة طراز من الكتابة الكوفية تختلط بتوريقات بنائية في غاية الثراء، وبأعلاه غرفة مسؤول الفندق والتي تطل على المدخل، تتوسطها نافذة توأمية العقود يكتنفها إلى اليمين واليسار شبكة من المعينات التي تعلوا عقدا مفصصا يشابه في شكله عقد مدخل الفندق[2].

[1] أنظر الملحق رقم 06.

[2] المرجع نفسه ، ص 412.

المبحث الثاني : الروابط الحرفية للعامة من الصناع

أ. علاقة السلطة بالعامة من أهل الصنائع :

إن ازدهار الحرف والمهن اليدوية أدى إلى استقطاب عدد كبير من العامة للعمل بها، وهو الشيء الذي فرض عملية تنظيم سوق الصنائع، فتدخلت الدولة لضبط سوق العمل وتوزيع الاختصاصات، فأصبح لكل صنعة سوق خاص بها كسوق العطارين وسوق الصباغين وسوق الفخارين والحدادين وغيرها، وأسندت الدولة أمر المراقبة والمتابعة لهذه المهن لمحتسب المدينة الذي كان ملزما "...أن يرتب الصناع ويجعل كل شكل على شكله في مواضع معلومة..."[1]، ونظرا لعدم استطاعة المحتسب متابعة كل هذه المهن وأسواقها، جعل على رأس كل مهنة أو صنعة من هذه الصنائع رئيسا من الصناع من العامة أو كما عرف في الأندلس بـ"الأمين"[2]، والذي يتم تعيينه بمعرفة المحتسب، وقد تمحور دوره في الإشراف على أصحاب هذه الصنائع ومراقبة جودتها وإبلاغ المحتسب عن الغش الذي يحصل من بعض الصناع من العامة، لذا كان لابد من توفر عدد من الصفات في الأمناء كي تساعدهم في مهنتهم كالخبرة في الصنعة التي يراقبها، بالإضافة إلى الصدق والأمانة[3]، وهو ذات الأمر الذي ركز عليه السقطي في قوله : "...ويقدم من ثقاة أهل السوق ووجوه أرباب الصنائع من تعرف ثقته وينفع المسلمين...ومعرفته يستظهر بهم على سائرهم ويطلعونه على خفي أسرارهم..."[4].

واصلت مهنة الأمين وجودها في عهد بني نصر[5]، خاصة عندما شهدت غرناطة هجرة عدد كبير من الصناع والحرفيين من العامة من المدن التي سقطت في أيدي النصارى، وهم يحملون معهم أفكارا وتجارب عديدة في مجال تنظيم الحرف والصنائع، كما ظل يطلق على الصناع المهرة والمشهورين لقب "العريف"، وتتعدد مظاهر تدخل الدولة في سوق الصنائع على حسب نوعية الصناعة، فمثلا كان يمنع على الكتاني من العامة رش الكتان بالماء أو تركه في المناطق الندية حتى لا يتسرب إليه الماء فيزيد

---

[1] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 43.

[2] السقطي : المصدر السابق ، ص 39 ، 56.

[3] ابن عبدون ، المصدر السابق ، ص 24.

[4] السقطي : المصدر السابق ، ص 9.

[5] الأزدي : المصدر السابق ، ص 170، 171.

من وزنه[1]، أما أمين الحاكة فكان يتفقد أمورهم ويأمرهم بإعطاء كل واحد عمل عندهم مسلكا من غزله لتزول التهمة ويرتفع الشك، فإذا جرى في ذلك دعوى من صاحب الغزل من العامة أن غزله قد استبدل رجع الأمين وأهل الصنعة إلى ذلك المسلك، ونظروا إلى ما رسموه للصناعة، ومن وجد مخالفا أدب ونكل به[2]، أما أمين البنائين فكان يحرص على إتقانهم لعملهم وعدم الغش فيه، وذلك باستعمال مواد صلبة تحافظ على سلامة المساكن، سواء تعلق الأمر بنوعية الخشب أو مواد البناء من آجر وحجارة وقراميد وجير وجبس ومسامير وغيرها من المواد المستعملة في البناء[3].

ب . علاقة أهل الصنائع من العامة فيما بينهم :

كان نظام الحرف والصنائع في غرناطة نظاما مغلقا، حيث يصعب على من هو خارج تلك الحرفة الولوج إلى الحرفيين ومعرفة أسرار مهنتهم ، فكان بذلك شبه تكتل من الحرفيين من العامة في وجه من يريد دخول السوق من الصناع الجدد، كما جعلوا في ذلك عراقيل كثيرة، فلم يكن سوق العمل مفتوحا للجميع، فعلى الذي يريد فتح دكان حدادة في سوق الحدادين مثلا أن يبرهن عن أهليته بالعمل مدة كافية داخل هذا السوق لكي يظهر قدرته واستحقاقه حتى يقبله أصحاب السوق ممثلين في أمينهم، ونتيجة لتزايد أعداد الحرفيين من العامة القادمين لغرناطة بعد سقوط مدنهم، خفف نسبيا من هذا الصراع القائم بين الحرفيين، لذلك تمكن عدد كبير منهم من الولوج إلى سوق الشغل كل حسب تخصصه.

كما لا يمكن إغفال الحالات الكثيرة من الخلافات التي تحصل بين الصناع من العامة وأرباب الوحدات الصناعية، خاصة عندما يقوم بعض الملاكين بتأجير معمله الصغير أو آلته الصناعية إلى بعض العمال أو الصناع من العامة، مقابل عقد متفق عليه مسبقا، وهناك ثلاثة أصناف من الأكرية في هذا المجال، إما أن يكون الأجر معلوما والأجل معلوما[4]، أو أن تكون الأجرة المتفق عليها نصف

---

[1] ابن عبد الرؤوف : المصدر السابق ، ص 87.

[2] السقطي : المصدر السابق ، ص 11 .

[3] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 34 ، 35.

[4] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 8 ، ص 178.

المنتج أو ثلثه أو ربعه[1]، أو أن ينصاع المكتري من العامة إلى طلب رب العمل الذي يطلب قدرا من المال عن كل منتج ينتجه[2]، وغالبا ما تحدث مشاكل وخلافات بين الملاكين والصناع نتيجة للشروط المجحفة التي يفرضها صاحب العمل أو الآلة، خاصة عندما يطلب مبلغا ماليا في حال تعرض الآلة المكتراة للعطب مهما كان السبب حتى وإن كانت له علاقة بكارثة أصابت المنطقة[3]، ولابن عبدون موقف من أمثال هؤلاء ، حيث ينصح بعدم التعامل معهم في قوله : "...يجب أن يمقتوا ويهجروا ولا يسلم عليهم لأنهم استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله..."[4].

وتتعدد الأمثلة عن المشاكل التي تحدث بين الأجير ورب العمل، وهي التي نعثر عليها في كتب النوازل الفقهية، فتتعدد أسبابها بين الأجير من العامة والمستأجر، إلا أن بعضها كان يجد طريقه للحل بالاتفاق مسبقا، فمثلا في مهنة نجارة الخشب، والتي يأمر أرباب العمل فيها النشارين للخشب من العامة والمستأجرين باليوم بأن يقوموا بشحذ مناشيرهم كل يوم قبل وقت الشروع في العمل سواء في فترة الصباح أو عندما يفرغون من عملهم عشية اليوم، فلا يسمح لهم بالتخاذل لربح الوقت[5]،كما تتعدد الخلافات بين أرباب الحرف والمهن فيما بينهم، فمثلا تكثر الخلافات بين أصحاب الأرحاء فيما يتعلق بملكيتها وكيفية تأجيرها، فعمل القضاة على تنظيم عملهم وذلك بتسجيل وتوثيق عقود المعاملات الخاصة بالأرحاء من بيع وشراء وكراء[6] وغيرها.

ينقسم المشتغلون من العامة في الحرف والصنائع في مملكة غرناطة النصرية إلى قسمين : القسم الأول يتكون من فئات تملك وحدات صناعية ومحال وآلات إما بصفة فردية أو عائلية، كمعامل الحدادة والخياطة التي لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال، أما إن كانت كبيرة كمعامل السكر وأعمال البناء، فإن مالكيها قد يتعدى عددهم الفرد الواحد بل يشكلون مجموعة[7] من الملاك، أما المنشئات

[1] المصدر نفسه ، ج 8 ، ص 196.
[2] المصدر نفسه، ج 8 ، ص 169 . 180.
[3] المصدر نفسه ، ج 8 ، ص 178.
[4] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 65.
[5] السقطي : المصدر السابق ، ص 65.
[6] الجزيري : المصدر السابق ، ورقة 208.
[7] البرزلي : المصدر السابق ، ورقة 208.

الكبرى مثل استخراج المعادن وصناعة السفن وأوراش البناء الضخمة، ففي الغالب تكون ملكيتها للدولة حيث تشغل أعداد كبيرة من العمال العامة قد يزيد عددهم عن الألف[1]، أما القسم الثاني فهو عبارة عن فئات من العمال العامة الذين يشتغلون كأجراء في مختلف مجالات الصناعة والحرف تحت إشراف مالك العمل[2].

ج. أوضاع الصناع والأجراء من العامة:

تميز الصانع الأندلسي بشكل عام بالمهارة والحرفية وإتقان العمل، وهو الأمر الذي أشاد به ابن غالب حين قال : "...صينيون في إتقان الصنائع العملية وأحكام المهن التصويرية فهم أصبر الناس على مطاولة التعب في تجويد الأعمال ومقاساة التعب في تحسين الصنائع..."[3]، كما يؤكد هذا القول القزويني حين قال : "...ولأهلها إتقان في جميع ما يصنعونه..."[4]، ويضيف لسان الدين بن الخطيب حين يقول : "...ولو تتبعنا أصنافهم وما كانوا يحاولونه من صناعاتهم ويناغون به المشرق بصنائعهم...لضاق عنه الكتاب..."[5]، وقد أطلق الأندلسيون على من يشتغل من العامة بالحرف اليدوية لفظ "الصناع"، وتختلف مراتبهم على حسب درجة العمل، فهناك الصناع الأجراء الذين يعملون كحرفيين عند رب العمل، وآخرون يعملون على حسب الشغل المتوفر، أي غير مرتبطين بعمل قار، وهناك العمال المتنقلون الباحثون عن العمل من مدينة إلى أخرى، وغالبا ما تكون ظروف العمال من العامة صعبة، حيث الخطر الناجم عن طبيعة العمل الصناعي وأدواته، كما هو الشأن في صناعة الأدوات الحديدية والنحاسية ودباغة الجلود وغيرها، ناهيك عن الأجور الضعيفة في الغالب، والتي تؤثر على المستوى المعيشي للعمال.

وبشكل عام كانت الظروف المعيشية للعامل من العامة في مجال الصناعة تنعكس على مستوى الإنتاج وجودته، هذا ناهيك عن طول الفترة الزمنية التي يقضيها العمال المستأجرون يوميا في ظروف

---

[1] الإدريسي : المصدر السابق ، ص 214.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 96.

[3] ابن غالب : المصدر السابق، ج 1 ، ص 282. المقري : **نفح الطيب** ، ج 3 ، ص 151.

[4] القزويني : **آثار البلاد وأخبار العباد** ، بيروت ، 1960، ص 503.

[5] ابن الخطيب : **تاريخ أسبانية الإسلامية** ص 46 .

عصيبة، فيشير السقطي إلى أن وقت عملهم كان من الشروق إلى ما بين العصر والمغرب : "...ويحد لخدمة المستأجرين بالنهار من بزوغ الشمس إلى قدر نصف ما بين العصر والمغرب..."[1]، كما تخبرنا المصادر عن حزم وشدة رب العمل في التعامل مع المستأجرين من العامة وعدم تمكينهم من فترات الراحة، بل يجبرهم أن يشتغلوا اليوم بطوله ودون انقطاع، وإن حصل منهم العكس اعتبروا غشاشين إلى درجة أن "... يأمر النشارين للخشب المستأجرين للنهار أن يحدوا مناشيرهم قبل وقت الشروع في العمل، إما عند الصباح وإما عند الفراغ بالعشي سدا للذريعة في ذلك، فإن منهم من يغش بأن يجلس لذلك ويطيل المدة ليستريح ويعمل ثلاثة أيام في شغل يومين..."[2].

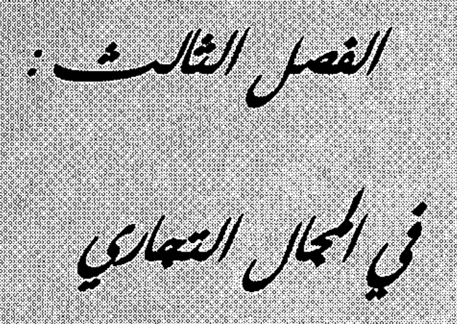
وفي هذا المقام يصف لنا الإدريسي ظروف العمل الصعبة بأحد مناجم الزئبق والزنجفور شمالا، حيث كانت ظروف العمل صعبة جدا، أين يعمل به أزيد من ألف عامل، فريق ينزل إلى باطن الأرض لقطع الحجر، وفريق يتولى قطع الحطب لإحراقه وفريق يعد أواني سك الزئبق وفريق أخير يشتغل بالأفران لإنجاز عملية الإحراق، مع الإشارة إلى أن عمق المنجم يبلغ أكثر من 250 قامة[3].

---

[1] السقطي : المصدر السابق ، ص 65.

[2] المصدر نفسه ، ص 65.

[3] الإدريسي : المصدر السابق ، ص 213 ، 214.



المبحث الأول : أصناف التجار والوسطاء من العامة في الأسواق

المبحث الثاني : الأسواق بين الباعة من العامة والسلطة

المبحث الأول : أصناف التجار والوسطاء من العامة في الأسواق

شهدت مملكة غرناطة في عهد بني نصر حركة تجارية داخلية مهمة تجاوزت المجال الحضري لتشمل المناطق الريفية المحيطة بالمدن، الشيء الذي أعطاها انتعاشا اقتصاديا ونشاطا تجاريا معتبرا أسهم في توفير متطلبات سكان مملكة غرناطة، فكانت الخدمات التجارية منتشرة في أغلب الشوارع والأزقة حتى المؤدية إلى عمق البوادي، فالمتجول في غرناطة يجد "...الحوانيت في الفلوات والشعاري والأودية ورؤوس الجبال لبيع الخبز والفواكه والجبن واللحم والحوت وغير ذلك..."[1]، وعليه أسهم النشاط التجاري في بلورة الحركة الاقتصادية بأرياف مملكة غرناطة، وحقق علاقات تجارية بينها، وذلك لتخصص كل منطقة بمنتج فلاحي أو صناعي معين في غالب الأحيان، فكانت لكل منطقة من مدن المملكة النصرية شهرتها في عدد من المنتجات[2]، وهو الأمر الذي يؤكده المقري حين يقول: "...إن بارت تجارة فإليها تجلب، وإن كسدت بضاعة ففيها تنفق ..."[3]، هذه الوضعية كانت رغم الصراع السياسي والعسكري الكبيرين الذين كانت تعيشه المملكة بسبب ازدياد خطر النصارى والغارات التي كانوا يقومون بها، وما سببته هذه الوضعية من عرقلة للحركة التجارية واختلال التوازن بالأسواق الداخلية، وإن كانت هذه الوضعية قد تم التحكم فيها نسبيا على إثر التخفيف الضريبي من قبل الدولة على السلع وإلغاء الكثير من المكوس والمغارم .

أ . أصناف التجار من العامة :

تنوعت أصناف التجار من العامة في مملكة غرناطة النصرية، فكان منهم التجار المتجولون الذين بتنقلون بسلعهم عبر الأسواق والشوارع وغيرها، والتجار الثابتون الذين يمتلكون حانوتا أي مكان معلوم يمارسون فيه التجارة، بالإضافة إلى الوكلاء الذين يتعاملون مع باقي التجار، وتكون هذه

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 266.

[2] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 87.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 155.

الوضعية على حسب الامكانيات المادية ونوعية التجارة ، وهم في غالب الأحيان ينتمون إلى العامة من المجتمع الغرناطي.

1 . التجار المتجولون من العامة:

كان بمملكة غرناطة في عصر بني الأحمر انتشارا ظاهرا للباعة المتجولين من العامة في الأحياء والأرباض والشوارع، فقد كانوا يطوفون شوارع العاصمة غرناطة وحتى المدن والقرى الأخرى، وقد اختلفت وتنوعت مبيعاتهم كبيع الثياب والألبسة والأردية التي تتطلب التجوال بها، وهذا قصد إيصالها للبيوت، ناهيك عن باعة المشروبات والأطعمة والفواكه الذين يتخذون لهم مكانا مؤقتا داخل السوق أو في أحد الشوارع أو أمام المساجد بعد الصلوات، كما أن التجار من أهل البادية كانوا يذهبون إلى المدينة ليبيعوا منتجاتهم الفلاحية ، وهذا ما نجد له إشارة عند الونشريسي حيث أن:"...أهل البادية من أهل الطالعة يجلبون الملح والحلفاء وغير ذلك لبلش وينزلون في رحبة المسجد الأعظم منها ويبدلون ما يجلبون بالعصير، ويدخلون التين لصحن المسجد يبسطونها فيه للشمس ويرزمونها فيه ..."[1].

وهو ما يقدم لنا فكرة عن طبيعة انتقال كثير من السلع الفلاحية من البادية إلى المدينة عبر هؤلاء التجار المتجولين من العامة مثل الملح والحلفاء والتين، وعادة ما يستعملون أسلوب المقايضة في تجارتهم، حيث تستبدل سلعهم بسلع أخرى في الغالب تكون مصنعة كالعصير وغيره[2]، كما أننا نجد إشارة أخرى عن أصناف التجار المتجولين من أهل البادية في المدينة عند صاحب نفح الطيب، والذي يخبرنا عن النساء من أهل البادية يذهبن إلى المدينة لبيع اللبن في القرب و"...هن رافعات عن سوقهن في الطين ..."[3]، فكان بذلك بيع اللبن أيضا باعتباره منتوجا فلاحيا لأهل البادية، فتحمله النسوة إلى المدينة قصد بيعه، ومن المبادلات التجارية الداخلية التي كانت تتم بين المدن الساحلية والمدن الداخلية تبادل الأسماك بالحبوب والفواكه، وهو ما تبينه إدى النوازل الفقهية على أن الحواتين

---

[1] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 11، ص 97.

[2] المصدر نفسه ، ج 11 ، ص 97.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 440.

كانوا يقصدون أهل شدالية فيستبدلون الحوت بالشعير والعصير[1]، وهكذا ضمنت هذه المبادلات التجارية الداخلية للمجتمع الغرناطي نوعا من الاكتفاء الاقتصادي خاصة ما تعلق منه بالمقايضة، في ظل الحروب الدائمة والحصار المفروض علي المملكة من قبل الممالك النصرانية شمالا والعلاقات المضطربة بينها وبين بني مرين والدولة الزيانية في بلاد المغرب.

كما نجد إشارة أخرى للتجار المتجولين في الشوارع قاصدين المنازل عند قاضي الجماعة في غرناطة ابن سراج، وذلك حين سؤل عن : "...الرجال من المسلمين ومن أهل الذمة يتصدون لبيع السلع من النساء في الدور أو لتعديل الحوائج مثل المغزل وغيره ، وقد تخرج إليهم المرأة لتباشر البيع وهي مكشوفة الوجه وخصوصا في زمن الحر..."[2]، فمن خلال هذا النص يتضح لنا أن هذه الظاهرة كانت منتشرة بشكل ملفت للنظر في مملكة غرناطة حتى رفعت إلى قاضي الجامعة ، فكانت أسلوبا للتجارة المتجولة، كما اشتغلت المرأة من العامة في مهنة التجارة المتجولة بالأسواق، فتحمل السلع إلى المنازل مقابل أجر تتقاضاه من التاجر صاحب البضاعة بالسوق[3]، هذا بالإضافة إلى "المتصفات" اللاتي كن يقمن بقضاء حاجات النساء من الأسواق حسب طلبهن مقابل أجر وزمن متفق عليه[4] بين الطرفين مسبقا.

وبالإضافة إلى ذلك هناك تجار متجولون من العامة داخل الأسواق المعروفة في غرناطة، حيث يفترشون الأرض لبيع بضائعهم مثل العشب الطبي والكحل وغيرة من مواد التطبيب والزينة[5]، إلا أن الغالب عليهم الغش في تلك المواد خاصة أنهم يرتادون عادة الأسواق غير الرسمية وهو ما قد يعتبر هروبا من مراقبة المحتسب حتى لا تكتشف عمليات الغش التي يقومون بها، فتسلط عليهم العقوبات، وكان التجار المتجولون يرتادون الأسواق الأسبوعية التي تقام عادة بالقرب من مداخل المدن من مملكة

---

[1] الونشريسي : **المعيار**، ج5، ص 36.

[2] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 266.

[3] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 5 ، ص 209 – 210 . ابن عبد الرؤوف : المصدر السابق ، ص 111.

[4] ابن عبد الرؤوف : المصدر السابق ، ص 53.

[5] المصدر نفسه ، ص 113.

غرناطة، فهي التي تشهد ازدحاما كبيرا للباعة القادمين من كل ناحية[1]، فتزود سكان المدن إضافة إلى الأرياف المجاورة بما تحتاجه من مواد غذائية ومواد مصنعة، وعادة ما تقام هذه الأسواق يومي الثلاثاء أو الخميس وهذا مثل سوق الدواب الذي تباع فيه الماشية والخيل والبغال[2].

2. التجار الثابتون من العامة:

وهذا الصنف من التجار من العامة هو الذي يمتلك محلات وحوانيت في الشوارع التجارية والأسواق والقيساريات، وغالبا ما تكون المحلات المتجاورة ذات اختصاص مشترك، مثل محلات الحرير ومحلات الذهب ومحلات الأقمشة[3] وغيرها، وهي في العادة ما تكون منظمة خاضعة لمراقبة السلطة وتعمل بشكل دائم كل يوم، وعادة ما تكون أسعار هذه المحلات مرتفعة جدا خاصة في المناطق التي تشهد إقبالا كبيرا للمشترين، ففي 10 صفر من سنة 865 هـ / 24 نوفمبر 1460م قام السلطان النصري سعد (858-868هـ/1454-1464م) ببيع محلين تجاريين إلى أبي قاسم بن سراج بسعر سبعمائة وخمسين دينار ذهبية[4]، وهو ما يعتبر سعرا مرتفعا جدا إذا ما قارناه بالأسعار المتداولة في ذلك الوقت والتي تخص الدور أو الأراضي، ويقدم لنا الدكتور السيد عبد العزيز سالم قيسارية غرناطة والتي تعتبر أكبر تجمع للمحلات في مملكة غرناطة بقوله :"...يوجد بها ما يقرب من مائتي حانوت، تباع فيها المنتجات الحريرية وجميع أنواع التجاريات الثمينة، وهذا البناء الذي يعد في حد ذاته مدينة صغيرة يشتمل على كثير من الأزقة والزنقات وينفتح في سوره عشرة أبواب عليها درابون أو حراس معهم كلاب يسهرون الليل ..."[5].

---

[1] البكري أبو عبد الله بن عبد العزيز : **جغرافية الأندلس وأوربا من كتاب المسالك والممالك**، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، دار الرشاد للطباعة والنشر ، ط 1 ، بيروت ، 1968، ص ص 108 – 111.

[2] ليفي بروفنسال : **سلسلة محاضرات عامة في آداب الأندلس وتاريخها**، ألقاها عامي 1947و 1948، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة، مطبوعات كلية الآداب جامعة فاروق الأول ، الإسكندرية، المطبعة الأميرية، القاهرة ، 1959 ، ص 66.

[3] المقري : **أزهار الرياض** ، ج 1 ، ص 128.

[4] لويس سيكو دي لوثينا : **وثائق عربية غرناطية** ، ص 84 ، 85.

[5] السيد عبد العزيز سالم : **العمارة المدنية بالأندلس** – دائرة معارف الشعب ، العدد 64 ، ص 146.

وتواجد التجار الثابتون من العامة كذلك بمختلف أبواب مدينة غرناطة، حيث كانت لهم محلات تختص في بيع مواد العطارة، لهذا اتخذت هذه الأبواب أحيانا أسماء هذه المحلات مثل باب العطارين بالعاصمة غرناطة[1]، كما كان هناك سوق خاص بالعطارين اشتهر شهرة كبيرة لاختصاصه في بيع مختلف أنواع العطارة والطيب والعقاقير[2]،كما توفرت العاصمة غرناطة على سوق أو مكان ثابت خاص ببيع الكتب ومستلزمات الوراقة وهو ما عرف بسوق الوراقين[3].

لم ينحصر النشاط التجاري بالأسواق الكبرى من مملكة غرناطة، إنما كان لكثير من الحارات والأزقة الضيقة نصيبها من هذا النشاط، فعرفت تلك المناطق باسم "السويقة"، كتلك المنطقة الضيقة التي تقع بين السقاطين ومجرى نهر حدره، حيث بوجد بها العديد من الأزقة الضيقة التي تصطف بها محلات التجار الثابتين من العامة لبيع الدجاج واللحوم والأسماك[4]، ناهيك عن محلات القطن والحرير والخضر والفواكه الطازجة والمجففة[5]، وأسواق أخرى للعامة متخصصة في المتاجرة بصنف واحد من السلع كسوق الحوت وسوق المصنوعات الحديدية والنحاسية وسوق الغزل[6]، كما تجدر الإشارة إلى وجود صنف من التجار العامة ممن لم يكن يباشر تجارته بنفسه، وإنما كان يستعين بوكيل من العامة يديرها بالنيابة عليه ويهتم بشؤونه المالية مقابل أجل معلوم يتفق عليه مسبقا، أو أن يكون نصيبه بشكل نسبي من الأرباح مثل الثلث أو النصف، وتكون في هذا عقودا مبرمة مسبقا بين الطرفين بحضور الشهود، وهؤلاء التجار عادة ما يكونون من فئة كبار التجار والملاك حيث تتسع تجارتهم بشكل كبير فيعجزون عن إدارتها بأنفسهم، أو من بين الفقهاء الذين دخلوا مجال التجارة[7].

---

[1] ليفي بروفنسال : **الإسلام في المغرب والأندلس** ، ترجمة السيد عبد العزيز سالم و محمد صلاح الدين حلمي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ، 1956، ص 165.

[2] السقطي : المصدر السابق ، ص 41، 42.

[3] المقري : **نفح الطيب** ، ج 2 ، ص 11.

[4] Moreno manuel , guia de granada, granada, 1892 . p 315.

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 122.

[6] ليفي بروفنسال : **سلسلة محاضرات عامة في آداب الأندلس** ، ص 60.

[7] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 8 ، ص 207 ، ج 9 ، ص 52.

ب . الوسطاء من العامة:

بالإضافة إلى التجار والباعة المتجولون والثابتون من العامة، احتوت أسواق مملكة غرناطة على فئة أخرى من الفاعلين في المجال التجاري وهي فئة الوسطاء من العامة، والذين كانت لهم وضيفتهم ومكانتهم في الحركة التجارية للمملكة، وهم بدورهم ينقسمون إلى ثلاث أصناف: "الجلاسون" و"الدلالون" و"السماسرة"، ففي تجارة الجملة ونصف الجملة احتوت أسواق مملكة غرناطة على تجار كبار متخصصون في هذا النوع من العامة، يقومون باحتكار السوق عبر شبكة من "الجلاسين" الذين يشترون البضاعة من المنتجين أو المستوردين، حيث تكون لهم محلات خاصة بهم، وبعد شرائهم للسلع يكلفون فئة أخرى من الوسطاء يطلق عليهم اسم "الدلالين" من العامة[1] في عرض السلع والمناداة عليها حتى يرتفع سعرها فيقتسمون الربح الناتج عن هذه السمسرة، وهذا ما عبر عنه السقطي حين قال : "...أما الجلاسون للتجار بالأسواق فقوم أكثرهم يستبيحون في معايشهم ما منعه الشرع ونهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم، فمنهم من لهم حوانيت للتجارة ودلالون بين أيديهم يقسمون معهم الأجرة فيما يبيعون..."[2].

كما تخبرنا كتب الحسبة عن الطرق الملتوية والأساليب الخداعية التي كان ينتهجها الجلاسون من العامة في ممارساتهم التجارية واستغلالهم الكبير لفئة التجار البسطاء، حيث الزيادة الكبيرة في ثمن السلع الواردة للمملكة وهي التي يقوم الدلال من العامة بالمناداة عليها حتى تبلغ أقصى سعرا لها، ومن ثم يتم اقتسام الزيادة الكبيرة بين الجلاس والدلال على السواء، كما قد يكلفهم التجار البسطاء من العامة بشراء بعض السلع لصالحهم مقابل عمولة متفق عليها مسبقا، إلا أنهم يقومون بالإضافة إلى ذلك بالتجارة والزيادة في سعر البضاعة دون علم التاجر، فيحصلون على الربح المضاعف انطلاقا من أموال هؤلاء التجار، فالخسارة في هذه الحالة غير واردة بالنسبة لهم، ويقول فيهم السقطي :

---

[1] Levi Provencal , histoire de l'Espagne musulmane , t 3 , p 303.

[2] السقطي : المصدر السابق ، ص 58.

"...ومنهم من يجلس للنجش ويصل التجار المسافرون فينزلون بين أيديهم، والدلال بين أيديه فيأخذ الجلاس السلعة وينظر إلى الشراء الذي فيها برشم التاجر ثم يمحوه ويزيد عليه عدد ويقول للسمسار نادي بكذا، فينادي الدلال بما أمره ويذهب ويرجع ويقول : ودرهم ودرهمان وقيراط، ويزيد الجلاس مثل ذلك حتى يرى الدلال أن ليس معه من يزيد أكثر والجلاس ليس من صنعته الشراء وإنما يريد نجشا للتاجر..."[1]، وفي ذات السياق يذكر السقطي في مكان آخر : "...ومنهم من يجلس لشراء الخام للتجار ويدفع له البضائع ويجمع بداره الأموال للشراء فيشتري يومه فإذا كان بالعشي نوع مشتراه وأخرج لكل تاجر مذهبه في نوعه وما ظهر عليه أثناء ذلك من بيعة رخيصة القيمة مصوابة العمل، جعلها لنفسه ناحية ودفعها لقصارة ويدفع من أموال التجار فيها، حتى تتم قصارتها ويبيعها ويستأثر بها بفائدتها ولم يكن فيها مال لنفسه ..."[2].

وقد بقيت هذه الفئة متنفذة ومتحكمة في السوق بسبب لجوء التجار الغرباء من العامة إليهم قصد تصريف بضاعتهم[3] وهذا لعدم معرفتهم بخبايا السوق بالإضافة إلى الخوف من عمليات الغش والسرقة، وبذلك استفحل أمرهم وأصبح أجر الدلال كبيرا جدا، وهذا الأمر جعل حكام الدولة يتدخلون مثلما فعل الموحدون في السابق، ففرضوا إجراءات صارمة فسلطوا مغارم كبيرة على التجار الذين يتعاملون مع الدلالين[4]، وفي المقابل أنشئوا "دار الاشراف" مركزا لاستقبال مبيعات التجار القادمين من مناطق بعيدة، فأصبحت مكانا للتعاملات التجارية[5]، وهو ذات الأمر الذي انتهجه حكام دولة بني نصر ضد هذه الظاهرة لحماية التاجر والبضائع والمستهلك[6]، وهذه الظاهرة جعلت الكثير من التجار العامة يشتكون من تصرفات الدلالين من العامة ونفوذهم وربحهم الكبير الذي يحصلون عليه، خاصة على اعتبار أن الخسارة غير واردة بالنسبة لهم، فهم لا يملكون سلعا يخافون

---

[1] المصدر نفسه ، ص 58.

[2] المصدر نفسه ، ص 59.

[3] المصدر نفسه ، ص 58.

[4] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 5 ، ص 25، 77.

[5] المصدر نفسه ، ج 5 ، ص 11.

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1، ص 132.

عنها أو ما لا يخشون خسارته، فمهمتهم الوساطة التجارية والربح السريع والمضمون[1]، وكتصرف عملي من التجار العامة في مملكة غرناطة أنفسهم ضد هذه الممارسات، فضلت مجموعة كبيرة منهم الاستغناء عن خدمات الدلال، وفي المقابل يقومون هم بأنفسهم بالمناداة على بضاعتهم موفرين بذلك أموالا كثيرة[2].

وفي المقابل ساهم دور الوسطاء من العامة في عملية احتكار السلع الأساسية، وذلك حتى يقوموا بفرض الأسعار التي تناسبهم، فيختزنون كميات كبيرة من السلع، وهو الأمر الذي يؤكده ابن عبدون أيضا حين قال : "...لا يباع من الحنطة ممن يعرف أنه محتكر أكثر من قفيز، فإنهم يتفقون مع الدلالين في سوم الشراء، وينهضون لمنازلهم ولا يحضرون كيلا ولا غير ذلك، والدلال يكيل ويرسل لهم الجملة كلها، ولا يشتريها أحد سواه...ومن هذا يغلي السوم والسعر أيضا..."[3]،وهي ظاهرة عانى من التجار من العامة في مملكة غرناطة.

---

[1] الونشريسي : **المعيار المعرب** ، ج 5 ، ص 132.

[2] المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 117.

[3] ابن عبدون : المصدر السابق ، ص 42.

المبحث الثاني : الأسواق بين الباعة من العامة والسلطة

أ. أسواق غرناطة وتنظيمها :

كانت مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر تزخر بالعديد من الأسواق والقيساريات، وهي التي تمثل منطقة تجمُّع غير عادي لفئات عريضة من المجتمع الغرناطي عامته وخاصته، قصد اقتناء الحاجيات اليومية، فهي الوسيلة المثلى للتعريف بالمنتجات الصناعية والفلاحية والخدماتية، فيقول ابن خلدون عن الأسواق : " اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس: فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير وما في معناها ... ومنها الحاجي والكمالي ..."[1]،وقد عرفت مملكة غرناطة نوعين من الأسواق التجارية، أسواقا أسبوعية وأسواقا يومية دائمة، فالأسواق الأسبوعية عادة ما تقام بالقرب من مداخل المدينة في الهواء الطلق، وفي الغالب تشهد ازدحاما كبيرا بالعامة والباعة المتجولين القادمين من باقي النواحي الغرناطية[2]، وتزود الأسواق الأسبوعية سكان المدينة أو القرى المجاورة بما تحتاجه من مواد غذائية ومواد مصنعة وأثاث وغيره، وتقام أغلبها أيام الثلاثاء والخميس، وقد تتغير أمكنتها في بعض الأحيان، ومن أمثلة ذلك سوق الدواب الذي كان يعقد كل أسبوع خارج باب ألبيرة[3]، وكذا سوق الخميس في ربض مالقة وقرمونة، وسوق الثلاثاء في شوذر وغيرها، وإلى جانب مداخل المدن المهمة كانت القرى هي الأخرى تشهد أسواقا أسبوعية أو موسمية خاصة في المناطق التي تكون بعيدة عن المدينة، فتباع بها الحبوب والماشية والعديد من البضائع الأخرى خاصة المنتجات الموسمية المحلية والمستوردة[4].

وفي المقابل كانت الأسواق الحضرية التي تتواجد عادة داخل المدن، فتخضع للتنظيم والمراقبة من قبل السلطة الحاكمة، وهي في الغالب أسواق يومية على مدار السنة، إلى درجة أن المدينة الواحدة قد تشتمل على العديد من الأسواق، ففي مداخل المدن مثلا تكثر المحلات الصغيرة التي تختلف اختصاصاتها وتتنوع حسب متطلبات السكان، كما قد تتواجد بالقرب من المساجد مثل سوق

---

[1] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 398 ، 399.

[2] البكري : المصدر السابق ، ص 108 ، 111.

[3] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 207. ليفي بروفنسال : **سلسلة محاضرات في أدب الأندلس** ، ص 66.

[4] المصدر نفسه، ج3، ص207.

العطور القريب من المسجد الأعظم بغرناطة، وتتوفر العاصمة غرناطة على أسواق دائمة ومتخصصة في منتوج واحد مثل سوق الفتيات بغرناطة[1]، كما تعد السوق الكبيرة بمدينة غرناطة من أهم المرافق الاقتصادية بالمملكة، فهي التي تشهد حركة تجارية دائمة وذلك بحكم موقعها المتوسط للمدينة بجانب الجامع الكبير والمطل على ربض الرملة[2]، فهي بذلك تجاورها أحياء كثيرة مثل حي الحمراء وبسط السبيكة وحي غرناطة اليهود وربض الفخارين، وربض قمارش وربض المنصور وربض المرابطين وربض البيازين[3]، وربض البيضاء وغيرها من المناطق[4] التي تزدحم بالسكان من العامة، وقد كانت هذه السوق تستقبل أعدادا كبيرة من التجار والمشترين من العامة من كل نواحي المدينة والأحياء المجاورة، ولتسهيل مرور الناس إليها من الجهة الشرقية أحدثت مجموعة من القناطر على نهر حدره، مثل قنطرة ابن رشيق وقنطرة القاضي، وقنطرة حمام جاس والقنطرة الجديدة[5]، وقنطرة الدباغين والخرازين[6] وغيرها، هذا بالإضافة إلى المرافق التي أقيمت للقادمين من العامة من المناطق البعيدة كالفنادق والحمامات[7]، وعلى الرغم من الاتساع الكبير الذي شهدته سوق غرناطة ورواجها التجاري، إلا أن هذا السوق لم يستطع استيعاب توسع النشاط التجاري، فضاق لكثرة الوافدين من العامة إليه، وهو ما أدى إلى ظهور أسواق أخرى بنواحي العاصمة وبعض أرباضها تكون شبه تابعة للسوق المركزي، وهو ما يؤكده المقري في قوله :"...في كل ربض منها من المساجد والأسواق والحمامات ما يقوم بأهله ولا يحتاجون إلى غيره..."[8].

كما تضمن السوق الكبير بالعاصمة غرناطة ما كان يعرف في ذلك الوقت بالقيسارية، وهي مجموعة من المباني العامة على هيئة رواق تتفرع منه أزقة وزنقات في جوانبها حوانيت ومخازن، ويصف

---

[1] المقري : **أزهار الرياض** ، ج 1 ، ص 128.

[2] عبد الرحمن زكي : المرجع السابق ، ص 97.

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 97 ، 98.

[4] القلقشندي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 209.

[5] المصدر نفسه، ج 5 ، ص 209.

[6] محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية** ، ص 178.

[7] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 95. السيد عبد العزيز سالم : **العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها**، ص412.

[8] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1، ص 458.

لنا السيد عبد العزيز سالم قيسارية غرناطة في القرن السادس عشر بقوله : "...يوجد بها ما يقرب من مائتي حانوت فيها المنتجات الحريرية وجميع أنواع التجاريات الثمينة، وهذا البناء الذي يعد في حد ذاته مدينة صغيرة يشتمل على كثير من الأزقة والزنقات وينفتح في سوره عشرة أبواب عليها درابون أو حراس معهم كلاب يسهرون الليل ..."[1]، ومن الأحداث التي ذكرتها كتب التاريخ لنا والتي وقعت في هذه القيسارية، ما وقع في 22 محرم سنة 883هـ / 26 أفريل 1478م، حينما قام السلطان الحسن (858-868هـ/1454-1464م) باستعراض جيشه الكبير عبر ممر ضيق بباب جنة العريف، فتزامن ذلك بنزول الأمطار التي تسببت في زيادة منسوب نهر، فاقتلع الأشجار المتواجدة على ضفتي النهر، وغمرت المياه محلات كثيرة بالقيسارية ما أدى إلى إتلاف كميات كبيرة من بضاعتها ومخزوناتها، وفي هذا يقول صاحب كتاب نبذة العصر : "...إلى أن ارتفع المطر وجاء وادي هداره الذي يشق غرناطة بسيل عظيم ... ودخل البلد واحتمل ما على ضفتيه من الدور والحوانيت والمساجد والفنادق...والقيسارية حتى دخل بعض حوانيتها..."[2]، وللأسف الشديد تهدمت هذه القيسارية في زمن متأخر جدا على إثر حريق وقع بها سنة 1258هـ / 1843م[3].

وقد كثرت القيساريات بمدن مملكة غرناطة وذلك لنظامها ومعروضاتها المتنوعة والجيدة، وهي في العادة تختص في الأثواب والأقمشة والأحذية والمصوغات الذهبية والفضية وغيرها فهي مقصد العامة من الناس للتسوق، فكانت بمدينة مالقة قيسارية تشمل عددا معتبرا من الحوانيت المصطفة خلف بعضها، فهي التي تمتد من نهاية شارع المخازن إلى ما يعرف اليوم باسم الدير وما حوله، بالإضافة إلى احتوائها على مجموعة من الممرات تجتمع أغلبها في بوابة رئيسية كبيرة، كما كان لها عدة أبواب أخرى[4]، أما قيسارية ألمرية فتقع على الجانب الغربي للمدينة[5]، وبالإضافة إلى الأسواق والقيساريات فهناك منشآت أخرى يمكن اعتبارها مكملة للنشاط التجاري للعامة، حيث تقام خصيصا للأغراض التجارية الخارجية والداخلية، فهي التي تهدف لاستقبال القوافل التجارية والمسافرين من التجار العامة

---

[1] السيد عبد العزيز سالم : **العمارة المدنية بالأندلس**، ص 146.

[2] مؤلف مجهول :**نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر**، 4 ، 5.

[3] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 278.

[4] Robles guillen , malaga muslmana . malaga . 1957. P 23.

[5] العذري : المصدر السابق ، ص 86.

وغيرهم، فيقام بعضها ضمن المدينة وبعضها الآخر في أطرافها، مثل الفنادق والمنازل، فأنشئت الفنادق لمبيت التجار وأخذ قسط من الراحة[1] وذلك لطول المسافات التي يقطعونها، وتكثر هذه الفنادق بشكل خاص حول المسجد الجامع[2]، وبجوار الحمامات العمومية[3]، وهذا في كل من غرناطة[4]، وحصن قيشاطة[5] والمرية، وتكون في العادة أعدادها كبيرة جدا، وهو ما نستنتجه من قول الحميري حول مدينة المرية حيث يقول : "...وفيها ألف فندق إلا ثلاثين فندق..."[6]، فما بالك بمدينة غرناطة العاصمة السياسية والاقتصادية للملكة، كما كانت بعض الفنادق تسمى باسم المنتوج الذي يباع فيها أو بجانبها كالزيت والعسل والجبن والتين[7].

وهناك منشئات أخرى تؤم العامة من التجار والمشترين مثل المنازل والخانات، فهي التي تقع على طول الطرق الداخلية والخارجية، حيث تؤمن راحة التجار ورعايتهم، خاصة إذا علمنا بأن السلطة النصرية تقوم بحراستها، وتتركز بشكل خاص في الطرق المؤدية إلى المرية والجزيرة الخضراء حيث يحصل التاجر على الراحة والاطمئنان.

ب . السلطة والنشاط التجاري لعامة غرناطة :

تميزت مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر بنشاط تجاري كبير ومتزايد رغم المشاكل السياسية والأمنية فيما يتعلق بالخطر النصراني، وهذا النشاط يعود بالدرجة الأولى إلى الكثافة السكانية العالية في مساحة ضيقة نسبيا، وذلك نتيجة لهجرات الأندلسيين المتتالية بعد سقوط مدنهم تباعا بيد نصارى الشمال، ونظرا لأهمية النشاط التجاري باعتباره النشاط الاقتصادي الأكبر، فرض على الدولة

---

[1] Torres balbas , las Alhondigas his panomusulmans y el corral del carbon de granada – alandalus , vol XI , fasc 11 . 1946 . p449.

[2] السيد عبد العزيز سالم : **العمارة المدنية بالأندلس**، ص 143.

[3] الإدريسي : المصدر السابق ، مج 1 ، ص ص 575 – 569.

[4] الحميري : المصدر السابق ، ص 518.

[5] الإدريسي : المصدر السابق ، مج 2 ، ص 569.

[6] الحميري : المصدر السابق ، ص 538.

[7] Torres balbas , las Alhondigas his panomusulmans y el corral del carbon de granada, p 452.

مراقبة يومية وصارمة له حتى لا يحصل الاختلال ويكثر الاستغلال، وينتشر الغش والاحتكار والمضاربة، وهو ما فرض وجود ما عرف بالأندلس بـ "خطة الحسبة " أو "ولاية السوق"، والتي تكون بإشراف مباشر للقاضي الذي يقوم بتعيين المسئول المراقب الذي يعرف بالمحتسب أو "صاحب حسبة السوق"[1]، وأحيانا كان يجمع المحتسب بين خطة السوق والشرطة[2].

حافظت مملكة غرناطة على نفس النظام الموروث عن الحقبة الأموية في تسببر شؤون الأسواق، فكانت منظمة إلى حدود كبيرة وهو ما يؤكده الرحالة عبد الله بن الصباح في رحلته حين قال : "...والعدل في الأحكام بين أهلها والضبط في البيع والشراء..."[3] ، وفي هذا يحدد لنا ابن سهل اختصاصات المحتسب على أساس أن نظام الحسبة في مملكة غرناطة نفسه الذي كان سابقا، حيث يقول: "...وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة لأن أكثر نظره إنما كان فيما يجري في الأسواق من غش وخديعة ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهه..."[4]، فكان لنظام الحسبة دور مهم في تنظيم ومراقبة الأسواق بالأندلس لحفظ مصالح العامة، فهو المنظم للحياة الاقتصادية في الأسواق والساهر على القوانين الخاصة بها والمراقب لأسعارها وخدماتها، ويقول ابن خلدون في خطة الحسبة : " أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين...ويتخذ الأعوان على ذلك...ويعزر ويؤدب...ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة..."[5]، وتطورت مع مرور الوقت مهمة المحتسب لتشمل حراسة الأسواق ونظافتها وكل ما يتعلق بالنشاط التجاري، حيث يقول المقري في نظام الحسبة عند الأندلسيين : "وأما خطة الاحتساب فإنها موضوعة في أهل العلم والفطن وكأن صاحبها قاضي...ولهم في أوضاع الاحتساب

---

[1] ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف: **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تحقيق محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1973، ص 186، ابن الأبار : **الحلة السيراء** ، ج 2 ، ص 86.

[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 41.

[3] المدجن عبد الله بن الصباح : المصدر السابق، ص 67.

[4] ابن سهل الأندلسي : **وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس**. مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى ، دراسة وتحقيق محمد عبد الوهاب خلاف ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، 1985 ، ص 13.

[5] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 256.

قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه، لأنها عندهم تدخل في جميع المبتاعات وتتفرع إلى ما يطول ذكره ..."[1].

وقد ذهب أهل الأندلس إلى تأليف العديد من المصنفات في شؤون الحسبة والأسواق ووظيفة المحتسب، فيقول السقطي عن وظيفته كمحتسب في مدينة مالقة : "...ويجب أن يكون من ولي في الحسبة فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس عالي الهمة معلوم العدالة ذا أناة وحلم وتيقظ وفهم، عارفا بجزئيات الأمور وسياسات الجمهور لا يستنفره طمع ولا تلحقه هوادة ولا تأخذه في الله لومة لائم مع مهابة تمنع من الإذلال عليه وترهب الجاني لديه ..."[2]، ويتمحور دور المحتسب في الإشراف على التجار والصناع ومنعهم فيما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع، فيراقب الموازين والمكاييل ويتأكد من سلامتها، كما يراقب العملة المتداولة بين العامة ويكشف الغش فيها، كما يتعين عليه النظر في القضايا المتعلقة بالمنكرات كبيع الخمور وباقي المحرمات وكذا السلع المغشوشة [3]، فيحدث أن يمنع بائعي الكتان من العامة مثلا من رشه بالماء حتى لا يثقل وزنه بسبب الرطوبة، كما يمنع الحناطين من العامة من خلط الدقيق الجيد بالرديء، كما يشرف على أعمال الخبازين واللبانين وبائعي السمك والجبن وغيرها من العامة من النشاطات التجارية في السوق[4].

ويكون إشراف المحتسب على الأسواق بمملكة غرناطة بمساعدة مجموعة من الأمناء الموظفين من العامة، حيث يكلف كل أمين بتخصص حرفي أو تجاري معين بشرط أن يتصف بالثقة والأمانة، وهو ما كان يصر عليه السقطي في قوله : "...ويقدم من ثقاة أهل الأسواق ووجوه أرباب الصنائع من تعرف ثقته وينفع المسلمين نصحه ومعرفته، يستظهر بهم على سائرهم ويطلعونه على خفي أسرارهم وخبيث سرائرهم حتى لا يختفي من أمورهم كثير ولا قليل ... فيزول مكرهم ويرتفع على المسلمين غشهم وضرهم ... "[5]، وقد تنوعت واختلفت الطرق التي يتبعها المحتسب والأمناء في محاربتهم لغش

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 218 ، 219.

[2] السقطي : المصدر السابق ، ص 5.

[3] الجرسيفي : المصدر السابق، ص 120.

[4] ابن عبد الرؤوف : المصدر السابق ، ص 86 وما بعدها.

[5] السقطي : المصدر السابق ، ص 9.

التجار من العامة داخل الأسواق، وفي هذا يخبرنا المقري : "...والعادة فيه أن يمشي بنفسه راكبا على الأسواق، وأعوانه معه، وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان، لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان للربع من الدرهم رغيف على وزن معلوم وكذلك للثمن ..."[1]، كما كان للحم سعر محدد ومعلوم، فيقول المقري عن ذلك أيضا : "... وكذلك اللحم تكون عليه ورقة بسعره ولا يجسر الجزار أن يبيع بأكثر من دون ما حد له المحتسب في الورقة، ولا يكاد تخفى خيانته..."[2]، وفي الكثير من الأحيان يلجئ المحتسب وأعوانه إلى حيل لكشف الغشاشين والمدلسين، فيرسلون أشخاصا من عامة الناس كأن يكون صبيا أو جارية تشتري شيئا مما يبيعه التاجر، وبعد ذلك تتم معاينة السلعة والتثبت من الوزن والسعر والمواصفات[3].

وعند ثبوت الغش على التاجر من العامة، كانت تسلط عليه مجموعة من العقوبات كالزجر والتوبيخ والسجن والضرب إذا استدعى الأمر، والتشهير به في السوق أمام الناس من العامة[4]، وإذا تكرر معه الأمر مرات عديدة ولم يتب عن مثل هذه الأعمال "...تابعه بالتنكيل وجعل أهم أموره تفقده لسقوط الثقة به حتى يتوب أو يرتفع عن سوق المسلمين..."[5]، كما يذهب المقري إلى أن المحتسب قد يأمر بنفي التاجر الغشاش من العامة من البلاد، وفي هذا يقول : "...فإن وجد نقصا قاس على ذلك حاله مع الناس فلا تسأل عما يلقى، وإن كثر ذلك منه ولم يتب بعد الضرب والتجريس[6] في الأسواقَ نُفي من البلد ... "[7]، وعلى الرغم من مراقبة الدولة ومحاربتها للغش في المكاييل والموازين، إلا أن بعض الباعة من العامة ظلوا يتلاعبون ويغشون فيها بأساليب مختلفة، وهو الأمر الذي تنبه له السقطي حين يقول فيه : "...وأما أصحاب أكيال المائعات فلمفسديهم حيل...ومنا أن يدخلوا قيعان الأكيال النحاسية إلى داخلها وجوانبها فيوهم أنها قد اندقت أو على

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 218.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 218 ، 219.

[3] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 203 ، 204.

[4] السقطي : المصدر السابق ، ص 9 ، المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 219.

[5] المصدر نفسه ، ص 9.

[6] التجريس بمعنى الفضح والتشهير ، أنظر : المقري : **نفح الطيب** ، ج 1، حاشية رقم 1 ، ص 219.

[7] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 219.

ذلك النوع صنعت وهي تنقص بحسب ذلك ويحشون في أجواف الأكيال غير النحاسية الطين الجليل أو ما شاكله أو الجبص المحلول أو الشمع المذاب فينقص بذلك..."[1]، زيادة على المحتسب والأمين، كان في أسواق مملكة غرناطة موظفين آخرين من العامة يعرفون بالمتقبلين، وهم موظفون تابعون للدولة تتركز مهمتهم في جمع الضرائب بصفة مباشرة وأخذ الأعشار، ولم يتمثل وجودهم في الأسواق فقط بل ويتواجدون في أبواب المدينة[2]، قد المراقبة والقيام بوظيفتهم.

وتداول على منصب الحسبة في مملكة غرناطة شخصيات مشهورة نذكر منها : أبو عبد الله بن أضحى[3] محتسب غرناطة أيام السلطان محمد الأول (629-672هـ/ 1232-1273م) الغالب بالله، وأبو بكر الملقب بالأشيرون، والذي تسلم إدارة السوق بغرناطة أيام السلطان محمد الثاني (671-701هـ/1273-1302م)[4]، ومحمد بن علي الأزهري، وأبو الحسين الأنصاري السبتي والذي أصبح محتسبا بغرناطة سنة 764 هـ / 1363م، وقد انتقل نظام الحسبة من الأندلس الإسلامية إلى أسبانيا النصرانية حيث أخذ اسم ALMOTACEN، فهو الذي يراقب الموازين والمكاييل، بل أصبحت وظيفته متطابقة مع ما اتخذه المسلمون في الأندلس، فأخذوا يترجمون كتب الحسبة الإسلامية بداية من القرن الحادي عشر حتى السادس عشر الميلادي[5]، هذه على المجمل وضعية الأسواق في مملكة غرناطة وعلاقة السلطة بالباعة من العامة، وذلك حفظا لمصالح المشترين من عامة سكان المملكة.

---

[1] السقطي : المصدر السابق ، ص 12 ، 13.

[2] Levi Provencal , histoire de l'Espagne musulmane , t 3 . p 301.

[3] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية في الدولة النصرية** ، ص 46.

[4] المصدر نفسه ، ص 53.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 205.

الباب الثالث

الحضور السياسي والدور العسكري لعامة غرناطة في عصر بني الأحمر

الفصل الأول :

الحضور السياسي لعامة غرناطة

المبحث الأول : دور عامة غرناطة في قيام مملكة بني الأحمر

المبحث الثاني : مظاهر القرب بين العامة والسلطة.

المبحث الثالث : مظاهر البعد بين العامة والسلطة

المبحث الأول : دور عامة غرناطة في قيام مملكة بني الأحمر

بعد الهزيمة التي مُني بها الموحدون بالأندلس في معركة العقاب سنة 603 هـ / 1212م، انتهز العديد من رجال العدوة الفرصة لشق عصا الطاعة والخروج عنهم، فثاروا في مناطق متعددة من البلاد محاولة للسيطرة على ما بأيديهم من أملاك الدولة والاستقلال عن السلطة المركزية في المغرب الأقصى[1]، وهو ما أدخل بلاد الأندلس في فوضى عارمة وتخبط فيقول في ذلك ابن عذاري : "...والمسلمون بتلك الجزيرة من شدة الاضطرار وكثرة الفتن في أعظم طيش..."[2].

ومن أشهر هؤلاء الزعماء الثائرين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن هود الجذامي(635 هـ / 1238م)[3]، والذي أخذ يدعوا إلى تحرير الأندلس من سلطة الموحدين والنصارى معا[4]، وساعده في دعوته هذه ما قام به المأمون الموحدي مع ملك قشتالة وتنازله عن الحصون الأندلسية، وتعهده كذلك بأن يمنح للنصارى امتيازات خاصة، فزادته وهو ما زاد ابن هود قوة، حيث دخل الأندلسيون في طاعته فتملك بذلك مرسية التي دعا منها للخليفة العباسي في الشرق، والذي بدوره بعث له بالخلع والمراسيم، فتمكن من السيطرة على شرق الأندلس بأكمله[5]، وفي خضم هذه الأحداث التي عرفتها الأندلس مطلع القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي، ومع سقوط العديد من الثغور المهمة بأيدي النصارى مثل جيان سنة 630هـ/ 1232م وقرطبة[6] سنة633 هـ / 1236م، وبلنسية[7]

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 1 ، ص 446.

[2] ابن عذاري : المصدر السابق ، قسم الموحدين، ص 296.

[3] هو محمد بن يوسف بن هود الجذامي يكنى بأبي عبد الله ويلقب بألقاب سلطانية من بينها : المتوكل على الله ، بدأ أمره بالاستقلال بمدينة مرسية ثم أرسل إلى الخليفة العباسي في بغداد بيعته فوصله التقليد فشاع خبره، فملك عدة قواعد وجيش الجيوش لكنه كان غير موفق حيث عرف عنه العجلة والتهور، توفي سنة 635 هـ / 1238م . أنظر ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق يوسف علي طويل ، ج 2 ، ص 74.

[4] حسين مؤنس : **موسوعة تاريخ الأندلس** ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط 2 ، القاهرة ، 1996، ص 198.

[5] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 20، 21.

[6] ابن عذاري المراكشي : المصدر السابق ، ج 4 ، ص 156 وما يليها ، ابن الأبار : **الحلة السيراء** ، ج 2، ص 242. وقد تحاشى معظم المؤرخون الأندلسيون ذكر تفاصيل سقوط قرطبة حيث اكتفوا بالمختصر من ذكر التاريخ، بل أن ابن سعيد المغربي لم يذكر حتى التاريخ واكتفى بقوله " ... حصرها أذفنش النصراني ملك طليطلة فأخذها وخرج منها أهلها والله يعيدها بمنه وحوله ..."، أنظر : ابن سعيد : **المغرب في حلى المغرب**، ج 1 ، ص 57.

[7] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 20.

636هـ /1238م كان ظهور مغامر من بني الأحمر استطاع أن يشكل مملكة ورثت ما بقي للمسلمين بالأندلس حيث غرناطة وما جاورها[1]، وبنو الأحمر ينتسبون إلى سعد بن عبادة سيد الخزرج بالمدينة المنورة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم[2]، فكان أولهم محمد بن يوسف الذي يعرف بـ "الشيخ"[3] وأمير المسلمين الغالب بالله[4].

لن نغوص كثيرا في التفاصيل والأحداث السياسية والعسكرية، التي صاحبت مسيرة هذا الرجل الذي أسس مملكة كانت الأخيرة في سلسلة الدول التي حكمت هذه المنطقة، وإنما ما يهمنا في هذا المجال هو دور عامة غرناطة في تأسيس هذه الدولة.

من المعلوم بأن فئة العامة هي الفئة الأكبر عددا في أي مجتمع إنساني، وهو ما تطرقنا له في الباب الأول والثاني من هذا البحث، حيث الفلاح والتاجر والصانع وباقي أفراد المجتمع، فهي الفئة التي تسبق في الأصل فئة الخاصة في تشكيل أي دولة، فإن انصاعت العامة وقبلت بالحكم السياسي الجديد، كانت بداية تشكيل فئة الخاصة والتي يخرج معظم عناصرها من الفئة الأولى، فتصبح الخاصة هي من تقود العامة في جميع مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لهذا كان ابن الأحمر مدركا لأهمية ميول الفئة الأكبر من المجتمع ودورها في ترجيح كفته على منافسيه ومناوئيه، خاصة منهم ابن هود الجذامي، لذلك قام بخطوة مماثلة لما قام به غريمه، فدعا للعباسيين[5] أصحاب الخلافة في المشرق وهذا لاستمالة العامة، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان نسبه العربي، وفي هذا يقول عنه ابن الخطيب : "...افتتح أمره بالدعاء للمستنصر العباسي ببغداد حاذيا حذو سميه ابن هود للهج العامة في وقته بتقلد تلك الدعوة إلى أن نزع عن ذلك كله"[6]، وهي عبارة واضحة الدلالة عن رغبة ابن الأحمر في استمالة عامة أهل الأندلس، ورغم ذلك فقد واجهت ابن الأحمر "الشيخ" العديد من المشاكل خاصة من عامة الناس في مدينة اشبيلية، فبعد أن نجح في

---

[1] أحمد ثاني الدوسري : المرجع السابق ، ص 31.

[2] المرجع نفسه ، ص 31.

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق يوسف علي طويل ، ج 2 ، ص 51.

[4] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام بالأندلس** ، ج 4 ، ص 39.

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 52.

[6] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 52.

استمالتهم فترة من الزمن قاموا بطرده عن مدينتهم، وجددوا بيعتهم لابن هود، فيقول في هذا ابن عذارى المراكشي : "...فاجتمع أهل اشبيلية في ليلة عينوها لاجتماعهم ورجعوا إليه بأجمعهم فأخرجوه من القصبة وأذاقوه نكالا وشرا وطردوه بالجملة حتى رحل عنهم وجددوا للأمير أبي عبد الله محمد بن يوسف بن هود بيعة أخرى..."[1].

ورغم هذه الحادثة، فإن عامة مدينة غرناطة كان لها القول الفصل في تحديد تاريخ شبه الجزيرة، وذلك لأن مدينة اشبيلية لم تكن بموقع ولا حصانة مدينة غرناطة، فهي المدينة المواجهة لممالك النصارى الزاحفة على بلاد المسلمين، حيث كان مصيرها معروفا إذا ما أخذنا في الحسبان وضعية المسلمين وقوتهم المتهاوية في العدوتين فيما يسمى بعصر ما بعد الموحدين، وهو الأمر الذي حدث بالفعل فيما بعد، حيث سقطت مدينة اشبيلية سنة 646هـ/ 1248م[2] في أيدي ملوك النصارى وبقيت بعدها مدينة غرناطة، وما يبين لنا دور عامة مملكة غرناطة الأساسي في إقامة هذه المملكة من البداية، هو تلك الدعوة التي تلقاها ابن الأحمر من عامة غرناطة بالقدوم إليهم، حيث بعثوا إليه بيعتهم مع رجلين من مشيختهم، عندما كان ابن الأحمر في مدينة جيان، وهو ذات الأمر يؤكده ابن الخطيب في قوله : "...ودعاه وهو بجيان، فبادر إليها في أخريات رمضان من عام خمسة وثلاثين وستمائة بعد أن بعث إليه الملأ من أهلها بيعتهم مع رجلين من مشيختهم..."[3]، فكان الملأ من أهل مدينة غرناطة هو المحدد لهذه الحادثة، وهو الذي دعا ابن الأحمر للمبايعة والقدوم إلى هذه المدينة، وتأسيس حكمه بها.

وكلمة " الملأ " المذكورة في العبارة السابقة لا تعني سوى العامة من أهل مدينة غرناطة، يعني عددا كبيرا من الناس، لذلك نجده يتخذ العديد من القرارات الهامة لصالحهم[4] مباشرة بعد وصوله إليها وتنظيم أمور حكمه، حيث اتخذها عاصمة للمملكة، فأول ما دخل ابن الأحمر العاصمة غرناطة لم يكن زيه بفاخر[5]، عليه "شاشية" ملف[1] وكان ذلك وقت صلاة المغرب، فإذا بإمام المسجد يغيب عن

---

[1] ابن عذاري : المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 330.
[2] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس**، ج 4 ، ص 20.
[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 54.
[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 55.
[5] ابن عذاري : المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 230.

الصلاة، فقُدم ابن الأحمر ليؤم الناس في هذه الصلاة، ومن بين القرارات التي اتخذها ابن الأحمر حين توليه حكم غرناطة هو تشريع الصدقة والهبات على ضعفاء الحضرة، وهو ما يؤكده لسان الدين ابن الخطيب أيضا في قوله : "...يوم قيامه شرع فيه الصدقة الجارية على ضعفاء الحضرة ومنائهم إلى اليوم..."[2]، وهذا القرار يمكن أن نعتبره تقربا إلى الفقراء والضعفاء من العامة، وكمواصلة في هذا المنحى خصص مجلسا عاما يومين في الأسبوع، للقاء الناس من العامة، زهز الذي يحدثنا عنه ابن الخطيب فيقول عنه أنه "...ترتفع إليه الظلامات ويشافه طالب الحاجات وتنشده الشعراء وتدخل إليه الوفود...في مجلس اختص أهل الحضرة..."[3].

وقد انعكست هذه الإجراءات التي اتخذها مؤسس المملكة النصرية في عاصمة ملكه غرناطة بشيء من الاستقرار السياسي الذي أدى به إلى الاستمرار في منصبه خاصة مع الزحف النصراني، فما كان منه إلا أن وجه العديد من الدعوات للقبائل حتى تلتف حوله للجهاد في هذه الحروب، وهي السياسة التي آتت بعض النتائج على شعبه ومملكته[4].

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 55.

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 52.

[3] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 53.

[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 55.

المبحث الثاني : مظاهر القرب بين العامة والسلطة.

تميزت مملكة غرناطة في العصر الأخير للتاريخ السياسي الإسلامي الوسيط[1] بصراعها الدائم والمرير مع نصارى الشمال، هذا الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من الصدامات التي أضعفت السلطة المركزية في كثير من الأحيان، فتكون ممتنة في بعض الفترات إلى سلطة المرينيين التي كان يُستنجد بها حين يشتد خناق الممالك النصرانية عليها، فيحدث بذلك التدخل المغربي في سياسة بني الأحمر[2]، والذي يتحول في غالب الأحيان إلى طمع فيما بقي للمسلمين في شبه الجزيرة الأيبيرية رغبة في الاستمرار على ما كانت عليه سيرة المرابطين والموحدين من قبل، وتكون تابعة لسلطة الممالك النصرانية تدفع لهم الجزية[3] وتقاتل معهم غيرها من المسلمين[4] في أحيان أخرى، ناهيك عن ضيق مساحة المملكة ووعورة أرضها ومتاخمتها لممالك النصارى من أغلب جهاتها، ولسيف البحر[5] من الجهات المتبقية، هذه الأوضاع أثرت بشكل مباشر في صورة ملك غرناطة عند رعيته وحاشيته، فلم يكن يتمتع بتلك العظمة[6] التي نالها أمراء وخلفاء الأمويين في الأندلس من قبل، هذا بالإضافة إلى كثرة الانقلابات التي كانت تحدث من أقرب الناس لحاكم غرناطة، وما يؤول إليه حاله إذا ما دارت عليه الدائرة، كل هذه الأمور مجتمعة فرضت على حكام الدولة النصرية في الغالب سياسة فيها شيء من التقرب إلى الرعية، ونقصد في هذه الحالة عامة المجتمع من فلاحين وتجار وحرفيين بسطاء حتى يكتسب منهم شيئا من الشرعية إذا ما تقلبت الأحوال.

---

[1] لا نستطيع أن نعتبر بأن فترة مملكة بني الأحمر آخر فترة للوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية، وذلك لأن الوجود الإسلامي الشعبي ظل موجودا لفترة طويلة بعد سقوط مملكة بني الأحمر، ناهيك عن أن الوجود الإسلامي في هذا المكان قد يعود في المستقبل ويشكل دولا أخرى لأن الأيام دول ، والمسلمون ما تركوا تلك الديار العزيزة على قلوبهم إلا لضعفهم من جهة، وقوة النصارى من جهة أخرى.

[2] TERRASSE HENRI , histoire du maroc , édition atlantides , casablanca , 1950, t 2 , p p 33-34.

[3] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس**، ج 4 ، ص 46.

[4] ساعد بعض ملوك بني نصر النصارى في حصار بعض المدن الأندلسية وهذا على حسب اتفاق الصلح المبرم معهم، فنجد محمد الأول بن نصر مؤسس مملكة بني الأحمر يحاصر مدينة اشبيلية مع النصارى حتى سقطت في يدهم سنة 3 شعبان سنة 646 هـ / 20نوفمبر 1248م . ابن عذاري : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 385.

[5] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 364.

[6] أحمد محمد الطوخي ، **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 160.

لهذا تتعدد لدينا الأمثلة عن مظاهر القرب بين العامة والسلطة السياسية، فعلى سبيل المثال يحدثنا ابن الخطيب عن ثاني ملوك بني نصر أبو عبد الله محمد الثاني الملقب بالفقيه (671-701هـ/1273-1302م) بعد أن فتح حصنا من الحصون المجاورة، فباشر العمل في خندقه بيده وهو أمير البلاد، في شكل من أشكال التواضع مع شعبه، فأدى هذا التصرف إلى نتائج إيجابية "...فتساقط الناس من ظهور دوابهم إلى العمل، فتم ما أُريد منه سريعا..."[1]، وهو عمل يُقصد منه التقرب إلى العامة، فكان محمد الثاني يقود الجيش بنفسه ويخوض المعارك بكل شجاعة متقدما الصفوف[2].

من خلال النص السابق ذكره نلاحظ أن ابن الخطيب لم يستخدم لفظ المقاتلين أو الجند أو الفرسان للإشارة إلى الذين تساقطوا من ظهور دوابهم، وإنما استعمل لفظ الناس، وهو ما يقودنا إلى الاستنتاج بأن الجيش على أغلب الظن لم يكن كله جيشا محترفا، وإنما كان فيه من المتطوعة الكثير[3]، أو أن هؤلاء الناس هم من أهل المناطق المجاورة الذين صادفوا حاكم المملكة يباشر العمل في الخندق بنفسه، فتساقطوا من طهور دوابهم لمساعدته، وكل هذه الاحتمالات تقودنا إلى فكرة وحيدة تبين مدى قرب العامة لهذا الحاكم الغرناطي على أقل تقدير، كما يظهر لنا هذا القرب جليا فيما حدث للسلطان أبي الحسن علي بن سعد (868 – 887 هـ / 1464 – 1482م) حين ثار عليه قواده وبايعوا أخاه محمد بن سعد بالحكم، فما كان منه إلا أن تقرب من رعيته "...فأظهر الأمير أبو الحسن التوبة للناس ووعدهم إن قاموا بدعوته أن يصلح شأنهم وأن يظهر الأحكام وينظر في مصالح الوطن ويقيم الشريعة، فمالت إليه الرعية وأعانوه على ما نواه من مراده وغيرهم إلى أن أظفره الله بهم بعد حروب كثيرة..."[4]، وفي هذه الحالة كان الدور الكبير الذي لعبته العامة في استعادته لملكه وعرشه الذي ضاع قبل ذلك

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 330.

[2] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 32 – 36.

[3] أحمد مختار العبادي : **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000، ص 246.

[4] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر**، ص 2.

ومن بين مظاهر القرب بين عامة مملكة غرناطة والسلطة السياسية أيضا خروجهم في مواسم محددة لحضور الاستعراض العسكري الذي يقيمه الجيش النصري بكل فرقه الحربية المختلفة[1]، في مناطق شعبية من العاصمة غرناطة، ونجد لهذا إشارة عند المقري وذلك حين تكلم عن السيل الذي حدث بأحد ميادين غرناطة في عهد السلطان أبي الحسن علي بن سعد (868-887هـ/1464-1482م) : "...وهو يوم ختام العرض وكان معظم المتنزهين والمتفرجين بالسبيكة وما قارب ذلك، فبعث الله سيلا عارما على وادي حدره بحجارة وماء غزير كأفواه القرب عقابا من الله سبحانه وتأديبا لمجاهرتهم بالفسق والمنكر..."[2]، إلا أن صاحب كتاب نبذة العصر يقدم لنا رواية مختلفة في تفسير هذه الحادثة، فيفسره بأنه قدرة الله القهار حيث يقول : "...وكان هذا اليوم من أعظم الأيام شاهد فيه كل من رآه قدرة القادر القهار الملك العلام سبحانه وتعالى، ولم يسمع المعمّرون بمثل ذلك اليوم..."[3]، فمن خلال هذا النص يمكننا أن نأخذ صورة من صور قرب العامة من السلطة السياسية في عهد هذا السلطان، حيث كانت الاستعراضات العسكرية فرصة للتنزه والفرجة ومناسبة للمتعة والترويح عن النفس.

وفي ذات السياق يخبرنا ابن الخطيب عن ذلك الاستقبال الذي خصه أهل وادي آش للسلطان أبي الحجاج يوسف الأول (733-755هـ/1333-1354م) وذلك عندما زار مدينتهم متفقدا، فاستقبلوه بحرارة نساء ورجالا، أطفالا وشيوخا وهم يلبسون اللون الأبيض تعبيرا منهم عن الفرحة والسعادة بقدومه، فيقول ابن الخطيب في هذه الحادثة وهو الذي شهدها بنفسه : "...واستقبلتنا البلدة حرسها الله في تبريز سلب الأعياد احتفالها وخصها حسنها وجمالها، نادى بأهل المدينة موعدكم يوم الزينة فسمحت الحجال برباتها والقلوب بحباتها والمقاصر بجوارها والمنازل بدورها، فرأيتها تزاحم الكواكب بالمناكب وتدافع البدور بالصدور بيضاء كأسراب الحمام..."[4]، وهذا المظهر يعبر بكل دقة عن مدى القرب الذي كان يحظى به هذا السلطان من سلاطين المملكة على الأقل من احترام وتقدير من أهل وادي آش، وهم يتزاحمون لاستقبالهم بأحلى الألبسة التي وصفها ابن الخطيب

---

[1] المصدر نفسه ، ص 3.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 5 ، ص 395.

[3] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر**، ص 5.

[4] ابن الخطيب : **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب**، ص 10.

بالبياض على اعتبار أن هذا اللون كان بالنسبة للغرناطيين لون المناسبات السعيدة، وفي المقابل نجد أن خروج هذا السلطان لهذه الزيارة في حد ذاتها تعبيرا قويا عن اهتمامه بأحوال رعيته ومشاغلهم، ومن ناحية أخرى إظهارا لهيبة السلطة وحضورها، كما يؤكد هذه السياسة ابن الخطيب حين يتكلم عن السلطان النصري أبي عبد الله محمد الخامس الغني بالله (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) وتقربه من رعيته حيث قال : "...وارتفاع التشاجر ببابه...وبِدَارُ الدموع في حال الرقة...وتعيين الصدقات في الأوقات العديدة والعقود لمباشرة المظالم ستة عشر يوما في كل شهر من شهور الأهلة، يصل إليه فيها اليتيم والأرملة فيفرح الضعيف وينتظر حضور الزمن ويتغمد هفوة الجاهل ويتأثر لشكوى المصاب ويعاقب الوزعة على الأغلاط..."[1]، هذا بالإضافة إلى ما ذكره ابن الخطيب عن طاعة أهل غرناطة لأمرائهم : "...وطاعتهم للأمراء محكمة وأخلاقهم في احتمال المعاون الجبائية جميلة..."[2].

قد يكون ابن الخطيب مبالغا في هذه الأوصاف التي أطلقها على سلطانه وولي نعمته الغني بالله[3]، خاصة إذا علمنا أن كتابته لهذه العبارات كانت في حياة هذا السلطان وفي حضوره[4]، إلا أننا لا نستطيع أن ننفيها بالجملة لأن هذه الأوصاف ستصبح في هذه الحالة أسلوبا للهجاء في أدق صوره، وهو أن يمتدح شخصا بأوصاف لا أصل له فيها، ومن الأشياء التي تثير الانتباه في النص السابق، أن هذا السلطان كان يخصص ستة عشر يوما من شهور الأهلة لاستقبال العامة من كل الأصناف، حيث كان "...ارتفاع التشاجر ببابه..."[5]، وهو أمر ليس بالبسيط، وإنما يقدم لنا صورة واضحة عن مدى قرب هذا السلطان من رعيته إلى درجة أن يخوض في حل المنازعات البسيطة بين الناس، أو يمكن أن تكون بعبارة أدق تقربه من رعيته.

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 16.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 36.

[3] ابن الخطيب : **تاريخ أسبانية الإسلامية** ، ص 310 – 321.

[4] محمد عبد الله عنان : **لسان الدين ابن الخطيب . حياته وتراثه الفكري** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1968 ، ص 87 .

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 16.

وفي خبر آخر يتعلق بهذا السلطان، يخبرنا ابن الخطيب بأنه أرسل كتابا إلى كل الأقاليم والحصون التابعة موجها لعامة المملكة، يأمرهم فيه بالمعروف وينهاهم عن المنكر[1]، وهو أمر لم يحدث في السابق حسب تعبير ابن الخطيب حين يقول : "...ما لم يتقدم به عهد في الزمان الغابر"[2]، وفيها يذكرهم بحقوقهم على السلطان، وما يوليه السلطان من رعاية واهتمام بهم[3]، جاء فيه مثلا : "...وأنتم أولياؤنا الذين لا ندخر عنهم نصحا، ولا نهمل في تدبيرهم ما يثمر نجحا... ونرضى بالسهر لتنام أجفانكم وبالكد لتترع صبيتكم وولدانكم وباقتحام المخاوف ليتحصل أمانكم، ولو استطعنا أن نجعل عليكم واقية كواقية الوليد لجعلنا..."[4]ومن الملفت للنظر أننا نجد السلطان أبو الحجاج يوسف النصري (733 - 755 هـ / 1333 - 1354م) يُقتل يوم عيد الفطر[5] وهو يصلي بالناس في الركعة الأخيرة، والذي قتله رجل من العامة، فيقول ابن الخطيب في هذه الحادثة : "...وهجم عليه يوم عيد الفطر من عام خمسة وخمسين وسبعمائة في الركعة الأخيرة رجل من عداد الممرورين رمى بنفسه عليه وطعنه بخنجر كان قد أعده..."[6]، ويستفاد من هذه الحادثة أن هذا السلطان لم يكثر من الموانع والحواجز التي تفصله عن شعبه، وإلا كيف وصل هذا الممرور[7] إليه وهو يصلي بالناس في عيد الفطر.

وقد أدت مثل هذه السياسات التي يتبناها بعض من ملوك بني نصر في كثير من الأحيان إلى طاعة العامة لهم، رغم أن هذا الأمر يبقى نسبيا تبعا للظروف والمعطيات المحيطة بالحادثة، فنجد مثلا السلطان الغني بالله محمد الخامس (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) يحرض العامة على الجهاد في رسائل أرسلت إلى المساجد والساحات العامة لنصرة الجزيرة الخضراء التي وقعت تحت سطوة النصارى ، فما كان من العامة إلا أن استجابوا بشكل كبير لهذه الدعوة ، فيقول ابن الخطيب في ذلك : "...فوقع الانفعال وانتشرت الحمية وجُهزت

---

[1] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 27.

[2] المصدر نفسه، ج 2 ، ص 27.

[3] عبد الحليم حسين الهروط : الرسائل الديوانية في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، دار جرير ، عمان ، 2005، ص 141.

[4] ابن الخطيب : ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب ، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981، ج2، ص 42.

[5] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 44.

[6] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 4 ، ص 291.

[7] الممرور تعني المجنون أنظر : المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 291.

الأساطيل وكانت منازلتها يوم السبت الثالث والعشرين من الشهر..."[1]، فكان النصر للمسلمين في هذه الحادثة[2].

وفي هذا السياق نجد في حادثة أخرى مثالا لطاعة العامة لسلطانهم، وهي أن أهل مدينة وادي آش يستجيبون للسلطان محمد بن إسماعيل (725-733هـ / 1325- 1333م) عندما أمرهم بالثورة على واليهم أبي الحجاج بن نصر وذلك لما أراد عزله، فيقول ابن الخطيب في هذه الحادثة : "...وأغرى أهل المدينة بحربه لحين شعورهم باستعداده وأحاطوا به فدهموه وعاجلوه فتغلبوا عليه وقيد إلى بابه أسيرا مصفدا فأمر أحد أبناء عمه فقتله صبرا..."[3]، ويتكرر الأمر أيضا بالنسبة لمدينة وادي آش مع السلطان محمد الخامس عندما حدث عليه الانقلاب، فلجئ السلطان المخلوع إلى مدينة وادي آش التي احتضنته وساندته وبقيت معه[4]، إلا أن كثرة التضييق عنها جعلت محمد الخامس يفكر في اللجوء إلى المرينيين في المغرب[5]، وهنا يصف لنا ابن الخطيب مدى الحسرة التي قابله بها العامة في كل مدينة يمر بها أثناء رحلته إلى المغرب ، فيقول : "...ثم الانتقال إلى لوشة ثم إلى أنتقيرة ثم إلى ذكوان ثم إلى مربلة يضم أهلُ كلِ محل من هذه مأتما للحسرة ومناحة للفُرقة..."[6]، وهذا إذا صحت أوصاف ابن الخطيب على أساس أنه كان مرافقا للسلطان المخلوع ومتأثرا نفسيا ومعنويا بما ترك وراءه من نعيم وأملاك وهو ما يُصرح به في قوله : "...وكنت عند الحادثة على السلطان ساكنا بجنتي المنسوبة إلي من الحضرة منتقلا إليها بجملتي عادة المترفين إذ ذاك من مثلي فتخطاني الحتف ونالتني النكبة فاستئصلت النعمة العريضة والجِدة الشهيرة فما ابقت طارفا ولا تليدا ولا ذَرَتْ قديما ولا حديثا..."[7]، فيمكننا اعتبار هذه التصرفات من العامة كعلامات للقرب الذي كانوا يشعرون به تجاه

[1] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 49.

[2] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، 132.

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 322.

[4] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 140.

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 11 ، 12.

[6] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 12.

[7] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 12.

هذا السلطان، لذلك نجدهم يستبشرون برجوعه إلى حكمه فيما بعد "...فتزاحم عليه أفواجهم مستقبلين مستغفرين..."[1].

وفي علامة أخرى للقرب بين العامة والسلطة السياسية، نجد إشارة إلى أن العامة من أهل مملكة غرناطة يرثون السلطان محمد الرابع (725-733هـ / 1325- 1333م) عند موته، فيقول في هذه الحادثة ابن الخطيب أيضا : "...وتبعت هذا السلطان نفوس أهل الحرية ممن له طبع رقيق وحس لطيف ووفاء كريم...فصدرت مَرَاثٍ مؤثرة وأقاويل للشجون مهيجة..."[2]، بل وتذهب العامة في بعض الأحيان إلى محاولة الانتقام من قتلة السلطان إذا سنحت لها الفرصة، وهو الأمر الذي حدث عند قتل السلطان أبو الوليد إسماعيل بن فرج (713-725هـ/1314-1325م) حيث "...رُفع السلطان وظن أنه قد أفلت جريحا فوقع البهت وبادروا الفرار فسُدّت المذاهب فقتلوا حيث وجدوا وأخذت الظنة قوما من أبريائهم فامتحنوا ونهب الغوغاء دورهم وعلقت بالجدران أشلاؤهم..."[3].

كما قد يوفر السلطان عن نفسه العديد من الخطوات التي تقربه إلى العامة وهذا على حسب الموظفين الذين يختارهم من حوله، فإن قام باختيار أهل الفضل والعلم والمكانة بين الناس تمكن من الحصول على رضا العامة، وهو الأمر الذي يكشفه لنا ابن الخطيب عند تولية الفقيه أبي عبد الله محمد بن المحروق الوزارة حين يقول "...فرضي الكل به وفرحت العامة والخاصة للخطة لارتفاع المنافسات بمكانه..."[4].

[1] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 13.
[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 315.
[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 210.
[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 292.

المبحث الثالث : مظاهر البعد بين العامة والسلطة :

تتبعنا في العنصر السابق شيئا من مظاهر القرب بين عامة مملكة غرناطة والسلطة السياسية القائمة، هذه الأخيرة التي تتغير معالمها على حسب السلطان الذي يحكم البلاد بالإضافة إلى حاشيته وعماله، وقد شهدت هذه العلاقة في أحيان كثيرة شيئا من مظاهر البعد والجفوة، وغالبا ما تكون بسبب ممارسات العمال في الأقاليم التابعة للعاصمة أو الوزراء المكلفين بتسيير شؤون الرعية أو في السلطان ذاته، وتتجسد أعلى مظاهرها في الثورة على السلطة السياسية، أو في مساندة الثائرين عليها، ومن بين السياسات التي تعبر عن مظاهر البعد بين العامة والسلطة السياسية هو فرض الخراج على الرعية رغم ضعفهم في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي رُفع على شكل نازلة إلى الإمام الشاطبي(ت790هـ/ 1388م)، والذي أجازه مبررا ذلك بضرورة عدم عجز بيت المال عن القيام بمصالح الناس[1]، وفي هذه النازلة ذاتها يواصل الإمام الشاطبي (ت790هـ/ 1388م) فيورد لنا قصة رجل يعمل في البناء، ففرضت عليهم الدولة جزءا من الراتب لبناء سور المدينة، وإذا بابن هذا الرجل يسأل الأستاذ أبا سعيد فرج بن لب (ت 782هـ/ 1381) عن شرعية هذا العمل، فأجابه بعدم جواز هذا الفعل من قبل السلطة السياسية، فأخبر والده الذي سعى للتهرب والتخلص من هذا الالتزام[2]، وهذا التهرب يعبر بشكل واضح عن شكل من أشكال البعد في العلاقة بين السلطة السياسية وعامة المملكة.

كما يؤكد هذا الكلام ما رواه صاحب كتاب نبذة العصر، حول الاستعراض العسكري الكبير الذي قام به السلطان أبي الحسن علي (868 – 887 هـ / 1464 – 1482م) سنة 882هـ/ 1477م في العاصمة غرناطة وضواحيها حيث يقول : "...ثم أن الأمير أراد أن يميز الجيش وأن يظهر للناس ما معه من الفرسان ليزيدهم في المغارم..."[3]، أي أن سبب القيام بهذا الاستعراض كان من أجل إظهار قوة الجيش والدولة أمام العامة من السكان حتى يفرض عليهم مزيدا من المغارم والظرائب، وفي المقابل يتبين لنا أن السلطة السياسية في عصر بني الأحمر لم تكن تقوم على جمع

---

[1] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 187.

[2] المصدر نفسه ، ص 188.

[3] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 3.

أموال الزكاة والسهر عليها مثلما شرعه المولى عز وجل، وهو الأمر الذي نلاحظه في نازلة عند ابن سراج حول توزيع أموال الزكاة، مفادها أن رجلا لا على التعيين يقوم بجمع هذه الأموال وينظر في كيفية توزيعها، والسؤال المطروح على قاضي الجماعة لم يكن بخصوص جواز جمع وتوزيع هذه الأموال من قبل رجل ليست له علاقة بالسلطة السياسية أو الدينية، وإنما كان حول حرية التصرف فيها في شكل أموال أو أن يشتريها أشياء وفقا لما يحتاجه الفقير[1]، وهو الأمر الذي يبين لنا مدى بعد السلطة السياسية الزمنية عن السلطة الدينية كأسلوب للتبني واحتواء هذا المجال، فنجدها تكتفي بالضروري، ومن هذا الأمر كتنصيب القضاة وغيرهم، أما أئمة المساجد فكانت مرتباتهم تقع في الغالب على أموال الأحباس[2]، رغم أن هذه الخاصية الأخيرة لم تكن مقصورة على مملكة غرناطة النصرية، وإنما كانت في أغلب الدول الاسلامية في العصر الوسيط

ومن خلال ما سبق يتبين لنا ارتفاع مقدار الضرائب التي كانت تفرضها السلطة النصرية على العامة من السكان، بسبب الوضع العسكري المتأزم دائما مع الممالك النصرانية، وفي المقابل كانت العامة في سعي دائم إلى التخلص والتهرب من هذه الالتزامات كلما سنحت الظروف بذلك، رغم تشدد سلطة بني الأحمر في هذا الموضوع.

وفي إشارة بالغة الأهمية حول البعد الذي كان يعتري العلاقة بين عامة مملكة غرناطة والسلطة السياسية الحاكمة، حيث سؤل قاضي الجماعة ابن سراج عن الصلاة خلف من يشهد الأمور المخزنية[3]، أي الذي يعمل في دواليب السلطة خاصة منهم الدائرة القريبة أو المحيطة بالسلطان وحاشيته، هل تجوز الصلاة خلفهم أم لا ؟ وهو سؤال يبين لنا مدى عدم الثقة التي كانت تنظر بها أعداد العامة من أهل غرناطة لحاشية ملوكهم وموظفيهم الكبار، إلى درجة عدم استئمانهم على صلاتهم، وهذا ربما يعود إلى الممارسات القاسية التي عُرفوا بها وذلك بالتنكيل بخصومهم ومعارضيهم خاصة في فترة الانقلابات والفتن السياسية، فكانت لا تهون عليهم دماء المسلمين فيتلذذون بالتنكيل بجثثهم في أشنع الصور، أو ربما يكون المخصوص به في هذه الحالة جامعي الضرائب من العمال،

---

[1] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 121.

[2] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 172. ابن سراج : المصدر السابق ، ص 160 – 164.

[3] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 109.

ورغم ذلك فإن ابن سراج أكد على جواز الصلاة وراءهم إلا في حالة ما إذا : ...كان من الانهماك والجرأة بحيث لا يبالي ما ارتكب من المخالفات حتى لا يؤمن أن يصلي بغير طهارة وبغير نية بل هو كالمتلاعب..."[1]، وعلى الرغم من تأكيد ابن سراج عل جواز الصلاة خلف هذه الأصناف من الموظفين والتشدد في أسباب التشكيك فيها، إلا أن مجرد إيراده للنموذج الذي لا تصح الصلاة خلفه يعد تأكيدا على وجود أمثلة من هذا النوع داخل دواليب السلطة السياسية، وأن العامة من الناس تتشكك في صحة صلاتها خلفهم، وهي صورة واضحة الدلالة عن البعد ومدى الهوة التي تفصل بينهم، وهو ذات الأمر الذي يؤكده ابن الخطيب في كلامه عن السلطان أبي الوليد إسماعيل بن فرج (713-725هـ/1314-1325م) حين قال : "...كان...كثيف الحاشية متصلا بالجفوة لطول الحجبة وبعد التمرن والحنكة غُرا فاقدا لحسن الأدب..."[2]، وهنا يظهر لنا أن هذا السلطان النصري بالإضافة إلى سوء طباعه وفسادها ساهمت حاشيته والتي يظهر أنه ترك لها حرية التصرف في كثير من مهامه السلطانية، في البعد والجفوة مع عامة الناس من رعيته، فكانت نهاية هذا السلطان كما يذكر ابن الخطيب مقتولا ممثلا بجثته[3].

مع مثل هذه الأحداث يكون من السهل على الثائر أن يغير العامة على السلطان وهو ما حدث فعلا لأبي الجيوش نصر (708-713هـ/1309-1314م) حيث : "...استفسد وزير الدولة ضمائر أهلها واستهدف إلى رعيتها بإيثار النصارى والصاغية إلى العدو..."[4]، هذا الأمر سهل ثورة أهل غرناطة التي أجبرت السلطان على التنازل عن عرشه لصالح أبي الوليد إسماعيل (713-725هـ/1314-1325م)، فهي ثورة لم تقم بها العامة بشكل مباشر إنما كانت بدعم كبير ومباركة منها، وتتعدد لنا الأمثلة التي تخص فساد الحاشية حيث كان وزير السلطان إسماعيل بن فرج (713-725هـ/1314-1325م) محمد بن إبراهيم بن أبي الفتح[5] :"...طالع الشؤم ونعبة

---

[1] المصدر نفسه ، ص 109.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 215.

[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 210 ، 211.

[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 259.

[5] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 217.

النحس...فلم يُرَ في الأندلس وزارة أثقل وطأة ولا أخبث عهدا ولا أعظم شرها ولا أكثر حجرا منها..."[1].

وتتبين لنا جليا مدى الكراهية التي كانت تُبطنها العامة من أهل مملكة غرناطة لحاشية السلطان خاصة إذا ما تميزت بالظلم، في بعض أحداث الانقلابات والفتن السياسية وما يصاحبها من عمليات نهب للدور وتمثيل بالجثث، كالذي حدث لذي الوزارتين محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم اللخمي (ت 708هـ / 1308م)، حيث "...استولت الغوغاء على منازله فضاع بها مال لا يكتب...والذخيرة والفرش والآنية والسلاح والمتاع...وتُعُدِيَ به عدوه القتل إلى المُثلة...فطيف بشِلوه وانتهبت فضاع ولم يقبر وجرت فيه شناعة كبيرة..."[2].

مثل باقي الأنظمة السياسية القديمة والحديثة، نجد حضورا كبيرا لظاهرة المحسوبية والمحاباة وكذا العلاقات الخاصة بالأطراف القريبة من مراكز القرار السياسي أو القضائي، وهو الأمر الذي نجد له أثرا واضحا في نازلة طُرحت على قاضي الجماعة ابن سراج حول جارية غاب عنها سيدها التاجر، وعندما أطال الغياب ادّعت أنها في حال ضياع، فكفلها بعض حاشية السلطان ممن له وجاهة في الدولة حتى صار ما أنفقه عليها قريبا من ثمنها فرفع القضية على القاضي الذي أقر له تملكها، وإذا بالتاجر يعود من غيبته فيتظلم من هذا العمل، وكان التاجر أيضا "...يتعلق من الدولة بجهة لا تقصر عن تعلق خصمه فكان هذا الخصام متكافئا في الاستظهار بالوجاهة بين هذين الخصمين الذين بغى بعضهما عن بعض..."[3]، وهذه الحادثة تثبت لنا مدى تأثير "الوجاهة" أو القرب أو العلاقة بأطراف من السلطة الحاكمة في تسير أمور الدولة، في إطار الحقوق والواجبات والمظالم، ونجد هذا الأمر حتى في شأن القضاء الذي يشغله كبار الفقهاء، فالعلاقة بالسلطة السياسية تؤثر بشكل كبير في تسيير الأمور، وهذه المظاهر في الغالب لا تختص مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر عن غيرها من الدول في التاريخ القديم أو الحديث.

---

[1] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 217.

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 330.

[3] ابن سراج : المصدر السابق ، ص 218.

ويشكل التقسيم الإداري للمملكة وصلاحيات حاكم كل إقليم من الأقاليم، أو الوزير كما أصبح يسمى في أخريات عصر بني الأحمر[1]، وكذا الاستقلال الذي كان يتمتع به شكلا من أشكال البعد بين العامة والسلطة السياسية المركزية، أما المناطق التي كان يصعب على السلطة النصرية إخضاعها، فكانت توكل إدارتها إلى قادة عسكريين يتمتعون فيها بكامل الصلاحيات الإدارية والعسكرية[2]، خاصة إذا علمنا أن بعضهم أصبح يتخذ لنفسه وزراء أو كتاب خاصين[3] به، ومن أمثلة ذلك الأمير أبا سعيد أمير مالقة[4]،كل هذه المظاهر أدت إلى شيء من البعد والجفوة بين عامة مملكة غرناطة والسلطة السياسية المركزية، رغم أننا يمكن أن نعتبرها من ناحية أخرى عاملا للقرب بينهما إذا ما أحسن استغلالها، وذلك أنه يقرب الإدارة من الفرد خاصة في المناطق البعيدة، وهو ما يسهل عملية الإشراف والتسيير.

كما يحسب القادة والوزراء ضمن السلطة السياسية القائمة في أي دولة، ومن هنا فقد تعددت أشكال العلاقة بين القادة في الحصون والوزراء مع عامة غرناطة في عصر بني الأحمر، ومن أمثلة مظاهر البعد ما تفيدنا به كتب النوازل والفتاوى التي وصلتنا، ففي مسألة سئل فيها الفقيه السرقسطي ذكر لامرأة أغرمها قائد الحصن الذي تقيم فيه بغير حق ، وهو ما اضطرها للاستدانة لأنه قال لها : "...إن لم تحضري اليوم ما ألزمتك من الجعل وإلا ضربتك بالسياط..."[5]، فمن خلال هذه النازلة نجد أن المرأة ذهبت واشتكت بقائد الموضع إلى القاضي أو الفقيه لعله ينصفها من هذا الحكم المتشدد، حيث أن هذا القائد نصب نفسها قائما بالأحكام والقضاء بشكل غريب، رغم ما في وضعية مباشرة القائد للأحكام دون القاضي من اختلاف بين الفقهاء، فقد ذكر القاضي اختلاف الشيوخ في الأندلس في أحكام القواد وولاة الكور بين الإجازة وعدم الإجازة[6]، إلا أنه وعلى المجمل

---

[1] لويس سيكو دي لوثينا : **الوثائق العربية الغرناطية وقيمتها التاريخية** ، ص 85 . 108.

[2] José maria casciaro , elvisirato en el reino nazari de granada , instituto nacional de estudios juridicos , madrid , 1947, p 14 – 15 .

[3] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 211.

[4] ابن الأحمر أبو الوليد : **كتاب مستودع العلامة ومستبدع العلامة** ، تحقيق محمد التركي التونسي ومحمد بن تاويت ، تطوان ، 1964.

[5] الونشريسي : المعيار ، ج 5، ص 237.

[6] القاضي عياض وولده محمد : **الحكام في نوازل الأحكام**، تحقيق محمد بن شريفة، بيروت ، 1990، ص 36.

تعبر شكوى المرأة من قائد الحصن على صورة من صور البعد والجفاء الحاصل في العلاقة بين العامة والسلطة السياسية.

ويتكرر هذا المشكل في القرى والحصون ويسبب العديد من المشكلات للعامة، التي تطالب في الغالب بتطبيق الحكم الشرعي عن طريق المفتي[1] أو القاضي الذي تعينه السلطة السياسية، تجنبا للمشاكل التي يكون العامي فيها ضعيفا مهانا أمام قائد عسكري على الأغلب[2]، على على الرغم من التسليم بصعوبة تعميم هذه الأمثلة على كل قادة ووزراء مملكة غرناطة في طريقة تعاملهم مع العامة، حيث تصادفنا في كتب النوازل العديد من الأمثلة التي تثبت عكس ذلك، ومن بينها مثلا الوزير القائد أبو سعيد فرج بن كماشة الذي كان قائدا في بلش، والذي ورد ذكره في عدد من النوازل، حيث يراسل ويسئل عن الكثير من المسائل والأحكام الخاصة بمن هم تحت حكمه وتسييره، فكان يراسل القاضي ابن منظور في الأوقاف ناعتا إياه بأفضل الصفات[3]، هذا على الرغم من أن ابن الخطيب لم يثن على هذا البيت وإنما ذكرهم بأشنع الأوصاف وأقبحها[4].

وفي المقابل فقد عانى بعض قادة بعض الحصون من سكانها، إلى درجة أنه لم بكن لهم فيها من السلطة إلا اسمها، ففي نازلة سئل عنها الفقيه الحفار ذكر في المسألة: "... أن أهل حصن من عادتهم في الأعراس إخراج الزواني في فضاء مفتوح فيلهون ويشربون الخمر، وقائد الحصن في قصبته لا يستطيع منعهم خوفا من شرهم..."[5]، فمن خلال هذه النازلة نلاحظ أن السيطرة الفعلية على تسيير هذا الحصن لا تعود إلى القائد المفوض من قبل السلطة السياسية، وإنما هي في الأصل للعامة البسطاء الذين فرضوا سطوتهم، لكن التساؤل الذي يطرح في مثل هذه الحالات هو من أين استمد العامة كل هذه السلطة والغطرسة في الحصون؟ — على الأقل في الحصن المذكور في النازلة– خاصة ولأن العامة تفرض سطوتها حتى في الأمور التي هي معصية خالصة ومخافة بينة للشرع، كما أن قائد الحصن غير

---

[1] ابن سراج : المصدر السابق، ص 215.

[2] ابن لب : المصدر السابق، ج 2، ص 90.

[3] الونشريسي : المعيار ، ج5، ص 245– 247.

[4] ابن الخطيب : الإحاطة، ج 4، ص 74 –76.

[5] المصدر نفسه، ج3، ص 250.

راض عما يحدث في حصنه من منكرات، فيكتفي بالبقاء في قصبته كأقصى تعبير عن عدم رضاه وعدم مباركته لهذه الأفعال.

هذه الحالة ربما ترجع إلى العديد من الإحتمالات، حيث ربما يكون هذا الحصن مجاورا للحدود مع النصارى، فتبدلت وتأثرت طباع سكان الحصن بالمحيط الاسباني حتى لم يتمكن قائد الحصن ثنيهم عن تلك الأفعال، خاصة وأنه من الأرجح لا يكون من سكان الحصن، بل يكون وافدا من مكان آخر من الأندلس أو من المغاربة، لكن الغريب أن الحصن في الأساس وضع من الدفاع والقتال، فكيف لا تكون عند القائد العدة والعتاد لفرض سيطرته وتسييره للحصن، حيث ليس من المعقول ولا من المقبول أن يخرج الجند والقائد ماكث في حصنه، فأكيد أنه قائد عسكري وسيكون في الصفوف الأولى من القتال ، خاصة وأن النازلة لا تتضمن الصفة المؤتتة للفعل وإلا كانت مذكورة في كلام السائل.

كما قد يعود السبب إلى أن مناطق الحصون مناطق غير مرغوبة للسكن من قبل العامة من السكان، وذلك لافتقارها إلى أغلب ما تتمتع به المدن من ضروريات العيش، أضف إلى ذلك تقطع الأفق فيها من الناحية الاقتصادية، من حيث بعدها وقلة السكان فيها، إضافة إلى تعرضها المتكرر لهجومات النصارى، وما يلحق ذلك من تخريب وأسر وقتل وغيرها، وأمام هذه الوضعية من المنطقي أن لا يسكن الحصون بهذه الوضعية إلا من تقطعت بهم السبل من الناحية الاجتماعية أو الدينية، فمن الأرجح أن الحصون كانت تجمع أسفل الفئات من عامة مملكة غرناطة، وأجهلهم، وأجرؤهم على الفواحش، وأمام هذه الوضعية يصعب على قائد الحصن فرض سيطرته وتسييره له، لأن ذلك سيؤدي مباشرة وبشكل تدريجي إلى هجرتهم له، والبحث عن مكان آخر يوفر لهم ما يرغبون فيه من انحراف ومنكرات، وهذه الهجرة ليست في مصلحة الحصن، وذلك لأنهم من قريب و من بعيد يقدمون خدمات تكاملية لاستمرار الحياة في مثل هذه الأماكن المهجورة والمنقطعة.

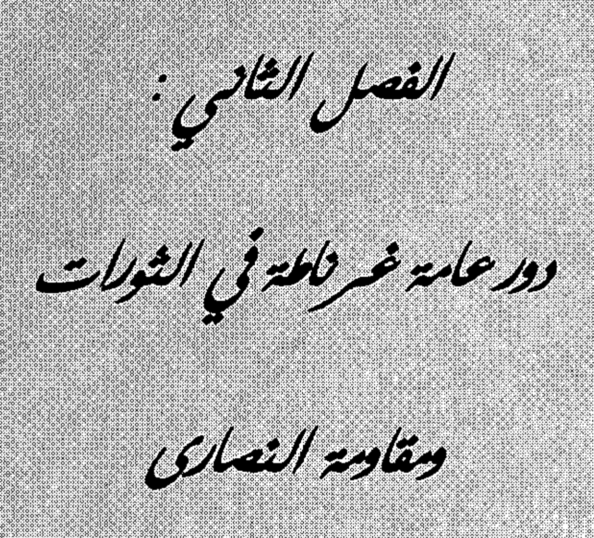
هذا إذا ما أضفنا إليه وضعية مملكة بني الأحمر في غالب تاريخها حيث الحروب وكثر الانقلابات والفتن، حيث كانت السلطة السياسية تتميز بالضعف في العاصمة غرناطة، فما بالك بالمدن البعيدة والحصون والثغور، حيث تكون السلطة خاضعة للولاء بسلطة تنفيذية كاملة، وهذا الأمر جعل من السلطة المركزية في الحمراء تعمد إلى مهادنة أهل هذه المناطق وتستجيب لمطالبهم عندما يرفضون

قائدا من قواد الحصون، فتستجيب لمطلبهم بالاستبدال والتغيير حتى تحافظ على ديمومة الوجود وعدم انتقال السيطرة فيه إلى النصارى عنن طريق الخيانة التي دأب عليها الكثير من الناس في هذا العصر المضطرب المشحون بالمتغيرات السريعة والعميقة.

ومن بين المظاهر التي تعبر عن البعد بين السلطة الحاكمة في مملكة غرناطة والعامة من السكان هو ظلم بعض المسؤولين والموظفين الذين لهم احتكاك كبير مع الناس، وهذا مثل عمال الشرطة والحرس الليلي والمحتسبين وغيرهم، حيث يكون استغلال الناس وأخذهم أموالهم بالباطل، وهو الأمر الذي دفع بالبعض من العامة إلى اللجوء إلى القضاة والمفتين، ففي نازلة سئل عنها القاضي علي بن سمعت، أن مقدم شرطة في أحد مواضع غرناطة أخذ لريجل من العامة جبة على سبيل الغصب ثم باعها ليستفيد بثمنها دون أن يرد له حاجته[1]، ومثل هذه الظاهر تتكرر في كل المجتمعات من ظلم يقوم به عمال السلطة تجاه العامة من السكان.

---

[1] الونشريسي : المعيار، ج 9 ، ص 631.



الفصل الثاني :

دور عامة غرناطة في الثورات

ومقاومة النصارى

المبحث الأول : دور عامة غرناطة في الثورات

المبحث الثاني : دور عامة غرناطة في مقاومة النصارى

المبحث الأول : دور عامة غرناطة في الثورات

شهدت الأندلس الإسلامية مرور عدد من الدول من الفتح الإسلامي وحتى السقوط على يد النصارى، أي طيلة فترة ثمانية قرون، فكانت في البداية ولاية تابعة للدولة الأموية ثم إمارة أموية مستقلة، ما فتئت أن تحولت إلى خلافة[1]، وبعد الفتنة القرطبية انقسمت الأندلس إلى العديد من الإمارات والممالك الصغيرة في عصر ما عُرف بملوك الطوائف[2]، ثم أصبحت ولاية تابعة لدولة المرابطين[3] في بلاد المغرب، ثم ولاية تابعة أيضا لدولة الموحدين[4]، وبعد ذلك تقلصت مساحتها الجغرافية وأصبحت منحصرة في مملكة مستقلة تحكمها أسرة بني الأحمر.

كل هذا المسار الطويل، والتنوع في الدول والأسر الحاكمة أثر بشكل كبير وعميق في شخصية العامة من أهل الأندلس، فمع سقوط الخلافة الأموية وما صاحبها من انحطاط لصورة الخليفة[5] الأموي في نفوس الأندلسيين، أصبح لا يبالي فيمن يحكمه، أهو من أسرة عربية أم بربرية أم غير ذلك، وهو الشيء الذي تترجمه لنا سيرة الأندلسيين حيث تندر لدينا صور الرفض من قبل العامة لهذه السلطة وممارساتها، فمثلا في عصر مملكة غرناطة، لم يكن لأسرة بني الأحمر تاريخ سابق مع السلطة والسياسة، وإنما عندما دانت لهم غرناطة استقر العامة على هذه السلطة ورضوا بها إلى حدود معتبرة، وهو الشيء الذي يترجم لنا قلة الثورات المناهضة للسلطة السياسية المركزية والتي تكون ناتجة

---

[1] أسسها عبد الرحمن الناصر لدين الله سنة 316 هـ / 929 م، هذا الرجل الذي أعاد بناء الدولة الأموية بعد أن قاربت على السقوط وهي تتخبط في الفتن والاضطرابات، والذي تولى الإمارة في ربيع الأول سنة 300هـ / 15 أكتوبر 912 م وهو لم يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره، ولم يكن تحت سيطرته أكثر من العاصمة قرطبة وضواحيها، فأخذ بجد ينظم الدولة ويوحدها ويقويها إلى أن تم له ذلك بعد أكثر من ستة عشرة سنة. أنظر المقري : **نفح الطيب**، ج 1، ص 103.

[2] انقسمت الأندلس إلى دويلات وممالك عقب انتهاء الفتنة القرطبية فبعضها تحكمه أسر عربية وبعضها الآخر أسر بربرية، دخلوا في صراع فيما بينهم يحالف بعضهم النصارى ضد بعض، وانتهى هذا العصر بدخول الأندلس تحت سيطرة المرابطين، أنظر: القلقشندي أبو العباس أحمد : ***مآثر الإنافة في معالم الخلافة***، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت، ط 2 ، 1985، ج 2 ، ص 248.

[3] ابن عذاري : المصدر السابق، ج 4 ، ص 12.

[4] المصدر نفسه ، ج 5 ، ص 34.

[5] أنظر : سليم حاج سعد : المرجع السابق ، ص 14.

في أغلب الأحيان من قبل العامة، أو على أقل تقدير تكون هي العنصر الأساسي فيها، فما هي إلا راضية ومستكينة للوضعية الجديدة التي أفرزتها الظروف المحيطة بالبلاد.

يمكننا القول وبشكل نسبي غير قابل للتعميم أن عامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر أصبحت سلبية، فهي تساير كل من هجم على كرسي السلطة ، فلم يسجل لنا المؤرخون وقوفهم موقفا فاعلا إزاء بعض التطورات التي مرت بها المملكة[1]، فحتى عندما كانت سياسة محمد بن إسماعيل (725-733هـ/1325-1333م) تسوؤهم حين فرض عليهم الضرائب الكبيرة واستغل بيت المال استغلالا سيئا، وساءت سيرته معهم، لم تكن هناك ردة فعل قوية تعبر عن الرفض لهذه الوضعية[2].

وكل هذا لا يعني أن عامة مملكة غرناطة لم تشارك أو تساهم أو تتسبب في بعض الثورات التي حدثت ضد السلطة السياسية النصرية، حيث تمدنا المصادر التاريخية ببعض الأحداث التي سنذكرها كأمثلة في هذا المجال، إلا أنها تبقى قليلة بالمقارنة بعظم التطورات والأحداث التي شهدتها المنطقة، خاصة على اعتبار أنها تمس العامة بشكل مباشر في حياتهم ومآلهم.

ومن بين المشاركات التي تحسب لعامة المملكة في الثورات التي قامت ضد سلطة بني الأحمر كانت عملية دعم بني أشقيلولة المنتزين بمدينة مالقة، والذين أيدتهم العامة في هذه المدينة، فهم الذين أعلنوا عن خروجهم عن طاعة محمد الثاني الفقيه (671-701هـ/1273-1302م)، والذي لجأ بدوره إلى طلب مساعدة القشتاليين لاسترجاع المدينة، فما كان منهم إلا أن فرضوا عليه شروطا مجحفة لم يستطع أن ينفذها، فتوجه إلى دولة بني مرين في بلاد المغرب طالبا مساعدتهم فما كان منهم إلا أن استغلوا الوضع وضموا مدينة مالقة إلى ملكهم، وعينوا عليها أميرا تابعا لهم، إلا أن سلطان غرناطة محمد الثاني الفقيه عاد واتفق مع القشتاليين لحرب دولة بني مرين، وتم ذلك حتى استرجع مدينة مالقة[3] من أيديهم، وضمها إلى ملكه.

---

[1] نورة بنت محمد بن عبد العزيز التويجري : **الصراع بين أبناء يوسف الأول وأثره في إضعاف مملكة غرناطة**، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة، مكة ، 1997، ص 313.

[2] ابن الخطيب : **نفاضة الجراب في علالة الإغتراب**، ص 183.

[3] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 96.

أما في عهد ثالث ملوك بني الأحمر أبو عبد الله محمد الثالث (701-708هـ/1302-1309م)، فقد قام صهره أبو الحجاج بن نصر بالثورة عليه في مدينة وادي آش، وهذا بعد عزله، فأيدته فئة قليلة من العامة، إلا أن من تبقى من العامة امتثلوا لرغبة سلطان البلاد، فقاموا بثورة شعبية مضادة في هذه المدينة انتهت بعزل حاكمها الجديد أبو الحجاج بن نصر وقتله وهو ما يؤكده ابن الخطيب في قوله : "...وأغرى أهل المدينة بحربه، فتداعوا لحين شعورهم باستعداده، وأحاطوا به فدهموه وعاجلوه، فتغلبوا عليه وقيد إلى بابه أسيرا مصفدا، فأمر أحد أبناء عمه فقتله صبرا، وتملا فتحا كبيرا وأمن فتنة عظيمة..."[1].

ومما يبين سلبية عامة مملكة غرناطة أن هذا السلطان تم خلعه من قبل بعض وجوه دولة بني الأحمر، فنصبوا أخاه أبو الجيوش نصر (708-713هـ/1309-1314م) سلطانا جديدا، فما كان من العامة إلا التفرج على هذه التغيرات، وهو ما يؤكده ابن الخطيب في قوله : "...وسال من الغوغاء البحر فتعلقوا بالحمراء يسألون عن الحادثة فشغلوا بانتهاب دار الوزير..."[2]، ثم ما فتئت أن تدخلت الغوغاء من العامة في الثورة وهذا بتدبير من الثائرين على السلطان، وهو ما يؤكده ابن الخطيب أيضا في قوله : "... واستولت يد الغوغاء على منازله شغلهم بها مدبر الفتنة خيفة أن يعاجلوه قبل تمام أمره ..."[3]، وبهذا صبت العامة جام غضبها على هذا الوزير، فنهبت أمواله ومتاعه و"...تُعَدِّي به عُدوة القتل إلى المُثْلة...فطيف بشِلْوه وانتهبت فضاع ولم يُقْبر وجرت فيه شناعة كبيرة..."[4].

وفي هذه الحادثة كان دور العامة سلبيا للغاية، حيث لم تهتم بأمر كرسي الحكم وما يدور حوله من صراعات وإنما كانت هامشية جدا جارية وراء النهب والسلب واغتنام بعض المتاع، كما ثار أهل غرناطة على السلطان أبي الجيوش نصر (708-713هـ/1309-1314م) دعما للثائر عليه أبي الوليد إسماعيل (713-725هـ/ 1313-1325م)، وكان ذلك سنة 709هـ / 1309م، على

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، يوسف طويل ، ج 1 ، ص 322. ابن الخطيب : **تاريخ أسبانية الإسلامية** ، ص 292.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، يوسف طويل ، ج 1 ، ص322 ، 323.

[3] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 330.

[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 330.

الرغم من أن ثورة عامة مملكة غرناطة كانت فاشلة، إلا أن النصر كان للسلطان الثائر والذي تمكن من الوصول إلى الحكم، فيقول ابن الخطيب : "...وثار أهل غرناطة يوم الخامس والعشرين لرمضان من العام وأعلن منهم من أعلن بالخلاف ثم خانهم التدبير وخبطوا العشواء ونزل الحشم فلاذ الناس منهم بديارهم..."[1].

أما بالنسبة للسلطان محمد بن إسماعيل بن فرج (725-733هـ / 1325- 1333م)، فإن نهايته كانت على يد أحد علوجه وهذا بإيعاز من خصومه[2] على الحكم، وكان ذلك في أثناء رجوعه من أحد حملاته العسكرية على منطقة جبل طارق[3]، وحدث هذا سنة 733هـ / 1333م، فكانت هذه الثورة أو الانقلاب بتدبير من الخاصة من أهل غرناطة، لكن التنفيذ ترك لفرد يمكن اعتباره من العامة.

وذات الأمر حدث للسلطان أبي الحجاج يوسف الأول (733 - 755 هـ / 1333 - 1354م) والذي كانت نهايته في صلاة عيد الفطر من سنة 755هـ/1354م وهو ساجد يصلي، إذ هاجم[4] عليه رجل "ممرور" أي مجنون، وهو من عداد عامة مملكة غرناطة، فيقول ابن الخطيب في هذه الحادثة : "...وهجم عليه يوم عيد الفطر عام خمسة وخمسين وسبعمائة في الركعة الأخيرة رجل من عداد الممرورين رمى بنفسه عليه وطعنه بخنجر كان قد أعده..."[5].

وبالنسبة للسلطان محمد الخامس الغني بالله (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) فقد خُلع من حكم المملكة بمشاركة بعض العامة من السوقة[6] المنتهزين للفرص، قصد النهب والاستغلال[7]، على الرغم من أن هذه الثورة لم تكن من تدبير العامة من أهل المملكة، ويبقى دور العامة في الغالب سلبيا حيث يصف لنا ابن الخطيب حسرة الناس على

---

[1] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 259.

[2] ابن الخطيب : **اللمحة البدرية** ، ص 83.

[3] ابن الخطيب : **تاريخ أسبانية الإسلامية** ، ص 298.

[4] محمد كمال شبانة : المرجع السابق ، ص 222.

[5] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 4 ، ص 291.

[6] نورة بنت محمد التويجري : المرجع السابق ، ص 301.

[7] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج2 ، ص 11.

خلع هذا السلطان في المدن والقرى التي مر بها وهو في طريقة إلى بلاد المغرب[1]، ثم استبشارهم بعودته مرة أخرى لحكم المملكة[2]، دون إحداث الفارق في معادلة العزل والتنصيب.

وقد تتدخل عامة مملكة غرناطة في بعض الأحيان في ترجيح كفة أمير عن منافسه[3]، وهو الشيء الذي حدث في عهد السلطان أبي الحسن علي بن سعد (868 – 887 هـ / 1464 – 1482م)، الذي كان محجورا عليه من قبل قواده، ولما أراد السلطان القيام بأمور الحكم بنفسه، ثار عليه بعض قواده فعزلوه[4]، وأحضروا أخاه الأصغر منه سنا محمد بن سعد فبايعوه بالملك[5]، وهو الأمر الذي اضطر السلطان المعزول أبي الحسن إلى التوجه إلى العامة، حيث أظهر"...التوبة للناس ووعدهم إن قاموا بدعوته أن يصلح شأنهم، وأن يظهر الأحكام، وينظر في مصالح الوطن ويقيم الشريعة، فمالت إليه الرعية وأعانوه على ما نواه من مراده وغيرهم إلى أن أظفره الله بهم بعد حروب كثيرة..."[6].

ويتكرر لنا هذا الموقف السلبي من عامة مملكة غرناطة حتى مع علمهم بخيانة أميرهم الذي كان يثبطهم عن قتال النصارى الذين اعتدوا على الحامة وتحصنوا بها، وهو الأمر الذي يؤكده صاحب كتاب نبذة العصر حين يقول:"... وكان الغش يبدوا منه شيئا بعد شيء حتى تبين للعامة وخاصتهم ولاح لهم كالشمس وظنوا بالملك والوزير ظنون السوء وكثر الكلام القبيح بينهم...فعند ذلك هاج شيطان الفتنة بينهم وتحدث الناس بعضهم مع بعض في مسائل غشهما للمسلمين..."[7]، ورغم كل ذلك لم تفعل العامة شيئا لمعارضة السلطان فيما دعاهم إليه، فتركوا مدينة الحامة لمصيرها، تحت وطأة الحكم النصراني.

---

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 13.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج2 ، ص 13.

[3] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 192.

[4] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 2.

[5] المقري : نفح الطيب ، ج 4، ص 515.

[6] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 2.

[7] المصدر نفسه ، ص 8.

وعندما آلت مملكة غرناطة في آخر عهدها إلى الضعف والانحطاط كثرت الثورات[1] فكان للعامة نصيب منها، خاصة عندما فر ابني السلطان أبي الحسن محمد ويوسف سنة 887 هـ / 1482م خوفا من أبيهما الذي مال إلى حظيته الرومية ثريا[2] "...فقام أهل وادي آش بدعوتهما ثم قامت غرناطة أيضا بدعوتهما واشتعلت نار الفتنة ببلاد الأندلس ووقعت بينهم حروب وكوائن أعرضنا عن ذكرها لقبحها، لأن الأمر آل بينهم إلى أن قتل الوالد ولده..."[3].

وكان لأهل ربض البيازين النصيب الأكبر من الثورات القائمة ضد السلطة السياسية المركزية في عهد بني الأحمر، حيث يصفهم ابن الخطيب بأوصاف سيئة فيقول :"...وبرز أهل ربض البيازين الهافُّون إلى مثل هذه البوارق إلى شُرَف رَبْوتهم كل يُشير مستدعيا إعلانا بسوء الجوار وملل الإيالات والإنحطاط وبعد التلون والتقلب وسآمة العافية شنشنة في الخلق مألوفة..."[4]، وتتكرر ثورات وفتن أهل هذا الربض في أحداث كثيرة فنجدهم يساندون أبو عبد الله الصغير (887-888هـ/1482-1483م- 892-897هـ / 1487-1492م) ضد عمه الزغل (888-892هـ /1483-1487م) "...فقاموا بدعوة الأمير محمد بن علي فعند ذلك اشتعلت نار الفتنة بين أهل ربض البيازين وبين غرناطة وأميرها محمد بن سعد ووقع بينهم القتال والحرب..."[5]، ونصبوا على البيازين الأنفاط ورجموا البيازين من سور القصبة القديمة بالحجارة والمنجنيقات وكانت هذه الفتنة في 16 شوال 891 هـ[6] / 14 أكتوبر 1486م وانتهت بانتصار أبي عبد الله الصغير، وكان الزغل قد قاد قسما كبيرا من رجاله إلى مالقة فانقسمت المملكة إلى شطرين[7]، هذا بعد دعوتهم في البداية للزغل

---

[1] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس**، ج 4 ، ص 201.

[2] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 515.

[3] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 10.

[4] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1 ، ص 206.

[5] المصدر نفسه ، ص 16.

[6] المقري : **نفح الطيب** ، ج 4 ، ص 517.

[7] المرجع نفسه ، ص 61 ، 62.

من مالقة فتوجوه بأنفسهم ملكا على غرناطة[1]، وكل هذا والعامة لا تقوم بالفعل وإنما برد الفعل خاصة عندما يكون التوجيه من أعيان المدينة أو قادة الجيش أو أهل الحل والعقد.

هذا ويبدوا أن العامة لم تكن تكن كثير ولاء للسلاطين، فكانوا كثيرا ما يخلعون بيعتهم ويبايعون غيرهم لأسباب كثيرة مثل الطمع في الأعطيات وإلغاء الضرائب أو العفو مثلما فعل أبو الوليد اسماعيل ابن فرج عندما دبر الانقلاب على ابن عمه السلطان نصر بن محمد[2]، وقد يعود سببهأيضا إلى الجهل وهو ما يذهب إليه المقري وهو الذي ألبس العامة من أهل ربض البيازين كل الصفات السيئة، حيث كانوا فتيل الانقلابات حيث قال : "... وكانوا من التعصب وحمية الجاهلية والجهل بالمقام الذي لا يخفى..."[3]، وهي أوصاف تفسر لنا بشكل من الأشكال هذا التقلب الذي كان يميز العامة خاصة في ربض البيازين بين سلاطين غرناطة خاصة في فترة الإنقلابات التي كانت تحدث بينهم بشكل متكرر، رغم أن الرواية كانت تحمل نظرة السلطة الحاكمة تجاه العامة، على اعتبار أن الرواية كانت من المقري الذي ترجم وأخذ عن ابن الخطيب الوزير في دولة بني نصر، فمن الضلم اعتبار كل من ثار ضد السلطان وكان مع الانقلاب من أهل حي البيازين أنهم من الجهال حيث أن هذا الحي أندب من أهل الفضل والوعي والعلم الكثير.

والأصل أن العامة من أهل المملكة يتأثرون بما يدور من صراعات بين أطراف السلطة السياسة في أعلى هرم الحكم، فكان الانقسام الشعبي بين مؤيد للاتنقلاب ومشارك فيه، وبين رافض له من حيث القناعة أو من حيث الشرع[4]، ولا أدل على عدم تحمبل العامة المسؤولية لوحدها هو اختلاف الفقهاء في مثل هذه المواضيع وغيرها، وهو الأمر الذي نستنتجه من قول الفقيه المواق عندما لم تقبل العامة فتواه في موضوع الظرائب وقبولها من السلطان عندما أخذ بالقول الذي يدعوا إلى طاعة الحاكم وإن كان جائرا مستدلا بقاعدة أعظم المكروهين أولاهما بالترك فقال في هذا : "... وقد وجدت العامة في

---

[1] واشنطن ايرقنغ : **أخبار سقوط غرناطة**، ترجمة هاني يحيى نصري ، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ، 2000 ، ص 183 ، 184.

[2] ابن الخطيب : اللمحة البدرية، ص 70.

[3] المقري : نفح الطيب، ج 4، ص 517.

[4] الونشريسي : المعيار، ج 11 ، ص 129.

أنفسها من الفتوى بمحولة ولم تسلم لها تسليما وليس العتب عليها إنما العتب على الصنف الذي يصوب منازعتها ..."[1]، ويقصد بذلك غيره من الفقهاء.

[1] المصدر نفسه ، ج 11 ، ص 131.

المبحث الثاني : دور عامة غرناطة في مقاومة النصارى

تعتبر مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر مملكة عسكرية بامتياز، وهذا راجع إلى الوضعية الجيوسياسية التي كانت فيها، حيث تنامي قوة الممالك النصرانية إضافة إلى الدعم الذي كان يقدم لها من باقي القوى في أوربا، وتراجع قوة المسلمين على المستوى العام، هذا الوضع المختل في ميزان القوى، أدى إلى سقوط القواعد الإسلامية الأندلسية تباعا، وفي فترة قصيرة عقب سقوط دولة الموحدين، فما بقي من ملاذ للأندلسيين في هذه البلاد إلا منطقة الجنوب الشرقي حيث مدينة غرناطة وضواحيها.

هذا الوضع فرض على الغرناطيين جوا عسكريا دفاعيا دائما[1]، فحتى القصور كانت فيها أبراج محصنة مخافة الحصار[2]، فكان هناك إحساس جماعي لدى الأندلسيين بأن النهاية قربت، أو أنهم في طريق النهاية الوشيكة، وهو الأمر الذي نلاحظه عند ابن الخطيب الذي رثى الأندلس قبل سقوطها التام في موشحة مؤثرة يوردها ابن خلدون في كتاب العبر[3] والمقري في كتاب نفح الطيب[4]، والتي يقول في مطلعها :

جَادَكَ الغَيْثُ إِذَا الغَيْثُ هَمَى　　　يَا زَمَانَ الوَصْلِ بِالأَنْدَلُـــــسِ

لَمْ يَكُنْ وَصْلُكَ إِلاَّ حُلُـــــمَا　　　فِي الكَرَى أَوْ خِلْسَةَ المُخْتَلِـسِ

وَطَرَ مَا فِيهِ مِنْ عَيْبٍ سَـوَى　　　أَنَّهُ مَرَّ كَلَمْــــحِ البَصَـــــرِ

لاَعِجٍ فِي أَضْلُعِي قَدْ أَضْرَمَا　　　فَهْيَ نَارٌ فِي هَشِيمِ اليَبَــــسِ

لَمْ يَدَعْ فِي مُهْجَتِي إِلاَّ دَمَـا　　　كَبَقَاءِ الصُبْحِ بَعْدَ الغَلَــــسِ

(الرمل)

---

[1] أحمد مختار العبادي : **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، ص 238.

[2] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 219.

[3] ابن خلدون : **العبر** ، ج 7 ، ص 336.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 8 ، ص 211 – 214.

وهي عبارات تدل على الإحساس بقرب نهاية التاريخ الأندلسي، لذلك نجد ابن الخطيب ينفرد بإيراد ترجمة وافية لنفسه في آخر كتاب الإحاطة، وهو ما لم نلحظه عند المؤرخين الأندلسيين السابقين، ففي هذه الحالة ربما يكون ابن الخطيب فكر في احتمال عدم وجود من يترجم له بعد وفاته، أي ذهاب الأندلس فترجم لنفسه، وفي هذا الموضوع يذهب الدكتور إحسان عباس إلى ملاحظة هامة وهي أن القرن الثامن الهجري في الأندلس كان بصفة عامة عصر الشعور بالتاريخ المعاصر [1] لتلك الحقبة.

وعليه تتكرر لدينا عبارات الإحساس بالخطر والنهاية عن المؤرخين الأندلسيين، فكانت غرناطة محاطة بالبحر والأعداء[2]، وتوصف في أحيان كثيرة بالوطن الغريب أو الأمة الغريبة، حتى أصبح ابن الخطيب يدعو الله أن يعين أهل غرناطة على إقامة الدين في "هذا الوطن الغريب"[3] ، وفي موضع آخر يقول أن : "الله تعالى ولي هذه الأمة الغريبة"[4]، ويقول أيضا في موضع "وطننا الغريب"[5] وأنها "البلاد التي خلص لله انفرادها وانقطاعها"[6].

ولا نجد أبلغ تعبير عن هذه الوضعية من وصية ابن الخطيب لأبنائه بأن لا يصرفوا أموالهم في شراء العقارات الثابتة، وإنما في أشياء يستطيعون نقلها معهم بسهولة في حال غزى الأعداء مملكة غرناطة، فيقول فيها : "...ومن رزق منكم مالا بهذا الوطن القلق المهاد الذي لا يصلح لغير الجهاد فلا يستهلكه أجمع في العقار فيصبح عرضة للمزلة والاحتقار وساعيا بنفسه إن تغلب العدو على بلده في الافتضاح والافتقار ومعوقا عن الانتقال أمام النوب الثقال..."[7]، وفي هذا النص الأخير تعبيرا دقيقا وواضحا باعتبار المملكة في الأصل أرض جهاد ومواجهة محتومة ودائمة مع النصارى.

---

[1] ابن الخطيب : **الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ، 1963، مقدمة المحقق ، ص 6.

[2] ابن خلدون : **المقدمة** ، ص 364.

[3] المقري : **أزهار الرياض** ، ج 1 ، ص 334.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 6 ، ص 186.

[5] المصدر نفسه ، ج 9 ، ص 186.

[6] المصدر نفسه ، ج 9 ، ص 54.

[7] المصدر نفسه، ج 10 ، ص 263.

هذه الوضعية جعلت من عامة مملكة غرناطة دائمي التسلح والاستعداد للقتال حتى في أيام الأعياد، ويتأكد لنا ذلك من خلال بعض المصادر التي تخبرنا عن أن العامة من أهل غرناطة كانوا يخرجون إلى الفحوص المتاخمة لحدود النصارى أيام الأعياد والمناسبات حاملين أسلحتهم معهم ليكونوا على أهبة الاستعداد لأي هجوم أو لأي اعتداء[1] من قبل النصارى، ويصف لنا ابن الخطيب سلاح عامة غرناطة قائلا : "...وسلاح جمهورهم العصي الطويلة المثناة بعصي صغار ذوات عرى في أواسـطها، تدفع بالأنامل عند قذفها تسمى بالأمداس، وقسي الافرنجة يُحملون على التدريب بها على الأيام..."[2] ، وعلى الرغم من أن هذا السلاح ليس كتلك الأسلحة المحترفـة التي يمتلكها الجيش النظامـي، إلا أنها تقدم دعما مهما للجيش النظامي في وقت الحاجة، وهو ما يمكن اعتباره امتثالا لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[3]، ومما يلفت النظر في النص السابق، إشارة لسان الدين ابن الخطيب إلى أن السلطة النصرية كانت تحمل العامة على التدريب على سلاح يسمى قسي الإفرنجة على مدار الأيام، وهو ذات الأمر الذي يشير إليه ابن الخطيب أيضا في موضع آخر، وذلك حين يتكلم عن التدريب العسكري للصبيان في مملكة غرناطة حين يقول : "...والصبيان تدرب على العمل بالسلاح وتعلم المثاقفة كما يعلم القرآن في الألواح..."[4]، فإذا أخذنا في الاعتبار ولع الغرناطيين في تعليم صبيانهم الكتابة والقراءة، يمكن أن نأخذ نظرة على مدى انتشار التدريب على الأسلحة وفنون القتال عن العامة من أهل المملكة منذ الصغر.

وهو ذات الأمر الذي يتفق مع ما جـاء في المصادر الاسبانية، من أن جميع أفراد المجتمع الغرناطي حتى الأطفال منهم، قد اشتهروا بمهارتهم في استعمال القوس والنشاب وتربيش السهام إلى درجة أثارت إعجاب أعدائهم[5]، ولعل الاحتفالات الشعبية التي بقيت تقام حتى اليوم في أسبانيا، والتي

---

[1] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 138.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 38.

[3] سورة الأنفال ، الآية 60.

[4] أحمد مختار العبادي : **لسان الدين ابن الخطيب وكتاباته التاريخية** ، مجلة عالم الفكر ، المجلد السادس عش، العدد الثاني ، ص 31.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 214.

يُمَثل فيها القتال بين المسلمين والنصارى أو ما يعرف باسم moros y cristianos تعطينا فكرة عن الحياة الحربية والعسكرية التي سادت بلاد الأندلس في هذه الفترة[1]، و

كان سلاطين بني الأحمر يلجئون إلى وزرائهم وكتابهم لدعوة عامة مملكة غرناطة للجهاد ضد النصارى، فيذكر النباهي أن القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري كتب عن سلطانه في تحريضه القبائل للجهاد " بما يشحذ العزائم ويوقظ النائم"[2]، كما نستشهد بقول الشاعر والكاتب ابن زمرك الذي يستنهض فيه همم الغرناطيين ويدعوهم للجهاد حينما داهم النصارى مرج غرناطة، فيقول :"...إن هذا الجهاد وليمة دعا الله عباده إليها وحضهم عليها فالآيات في المصاحف مسطورة والأحاديث مشهورة لبيع النفوس فيها من الرحمن وبذل المهج رغبة في حصول ثواب الملك الديان ينزل الله فيها الملائكة المسومين وتخرج الحور العين وتسبح الرحمة من رب العالمين ويباهي الله ملائكته بالمجاهدين..."[3]، فكانوا يحرضون العامة من أهل غرناطة على الاستعداد للجهاد في سبيل الله، ومن أمثلة ذلك السلطان محمد الخامس (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) الذي أمر بأن يقوم العامة من أهل العاصمة على استكمال واجبات الجهاد فأمر بإرشادهم إلى طرق إعداد الخيل وتجهيز السهام قبل الرمي وغيرها من أمور القتال [4]، كما جمع الصدقات من العامة لبناء حصن فارة[5]، فكانت المشاركة والتعاون بين الدولة وعامة الناس في إقامة التحصينات الدفاعية في الأماكن الحساسة، وقد أفتى فقهاء مملكة غرناطة بجواز هذا كأبي إسحاق الشاطبي[6]، وذلك بضرورة تحمل الأهالي نفقات هذه الأعمال الدفاعية لأن المصلحة العامة للبلاد تقتضي ذلك[7].

---

[1] المرجع نفسه ، ص 214 ، 215.

[2] النباهي : المصدر السابق، ص 125.

[3] المقري : **أزهار الرياض** ، ج 1 ، ص 64.

[4] المقري : **نفح الطيب** ، ج 10 ، ص 236 – 230.

[5] أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، ص 215، أحمد مختار العبادي : **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس** ، ص 248.

[6] الشاطبي : **فتاوى الإمام الشاطبي** ، ص 187- 188.

[7] أحمد مختار العبادي : **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس** ، ص 245.

وحفظت لنا المصادر التاريخية المعاصرة لفترة حكم بني الأحمر في غرناطة رسائل عديدة موجهة من ملوك بني الأحمر إلى العامة من أهل المملكة، يشرحون لهم فيها كيف أن أموال الدولة تنفق على الجيش والأسلحة والمجاهدين، حيث يطلبون منهم المساهمة في بناء الأسوار والحصون والأبراج لحماية دولتهم[1]، وعلى ما يبدوا استجاب العامة من أهل مملكة غرناطة إلى حدود كبيرة لرغبة ملوكهم، فشاركوا في تشييد التحصينات الدفاعية، ولا أدل على ذلك من ذكر ابن الخطيب لعدد الأبراج في غرناطة الذي وصل إلى حدود أربعة عشر ألف برج[2].

وتتعدد الأمثلة من المصادر التاريخية التي تؤكد مشاركة عامة مملكة غرناطة الفاعلة في مقاومة الممالك النصرانية، فمحمد الأول (629-672هـ/ 1232-1273م) مؤسس الدولة يقوم باستدعاء القبائل للجهاد ضد النصارى الذين اعتدوا على الدولة الناشئة[3]، فاستجابت بدورها العامة له بأعداد كبيرة من أبناءها فواجه بذلك تلك المخاطر[4] التي كادت أن تقضي على الوجود الإسلامي بشكل مبكر جدا.

ونجد ذكرا آخر لمشاركة عامة مملكة غرناطة مع السلطان الثاني من ملوك هذه الدولة وهو أبو عبد الله محمد الثاني (671-701هـ / 1273-1302م) حين فتح مدينة القبذاق[5] يوم الأحد 8 شوال 699هـ / 26 جوان 1300م، فأسكن بها رابطة من المسلمين "...وباشر العمل في خندقها بيده رحمه الله فتساقط الناس من ظهور دوابهم إلى العمل فتم ما أريد منه سريعا..."[6]، وهذه إشارة قوية بمشاركة عامة غرناطة في هذا الفتح ثم مساعدة ملكهم حين باشر العمل بنفسه في خندق هذه المدينة، كما نعثر على إشارة أخرى إلى تجمع المسلمين من أهل مملكة غرناطة من العامة للدفاع عن بلادهم في عهد السلطان أبي الوليد إسماعيل بن فرج (713-725هـ/1314-1325م) حين داهمت قوات النصارى مرج غرناطة لإفساده واستئصال المسلمين من هذه المنطقة "...فمنحهم الله

---

[1] المقري : **نفح الطيب** ، ج 9 ، ص 109 ، 110.

[2] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1 ، ص 30 .

[3] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 55.

[4] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 28 ، 29.

[5] مدينة من نواحي قرطبة ، ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 1 ، ص 329

[6] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 330

النصر عليهم ظهر يوم الاثنين السادس جمادى الأولى وقتل في الهزيمة أميرهم..."[1]، وكانت هذه الحادثة في سنة 716هـ / 1316م[2].

وفي عهد السلطان النصري محمد الخامس الغني بالله (755 – 760هـ/ 763 – 793هـ / 1354 – 1359م / 1362 – 1391م) يروي لنا ابن الخطيب أحداثا حول محاولة الغرناطيين بما فيهم العامة فتح حصن أشير، والذي استعصى عليهم، فما كان من هذا السلطان إلا أن لزمه بنفسه "...مُحرضا للمقاتلة، مواسيا لهم خالطا نفسه بالمُسْتَنْفَرة، يصابر لهيب النار ووقع السلاح وتعميم الدخان...محرضا لذوي الجراح مباشرا الصلاة على الشهداء...إلى أن فتحه الله على يده بعزمه وصبره فباشر رَمّ سوره وتحصين عورته بنفسه...ويخالط الفعلة..."[3]، وفي هذا النص العديد من الكلمات التي تدل على وجود فعال للعامة من أهل مملكة غرناطة مع المحاصرين، وأن دورهم كان حاسما وفعالا في نجاح العمل، وعندما أراد هذا السلطان الغرناطي السيطرة على ثغر بُرغَة فـ "... استُنفر لمنازلته أهل الجهات الغربية من مالقة ورندة وما بينهما ويسر الله فتحه بعد قتال شديد وحرب عظيمة وجهاد شهير..."[4]، واستنفار أهل الجهات الغربية يعني دخول العامة من أهل المملكة في شكل متطوعة مع الجيش النظامي التابع للسلطة المركزية، وكانت الأجرة بعد الانتصار تكون من الغنائم المتحصل عليها في هذه المعركة.

ولجأ هذا السلطان النصري من أجل التأثير على عامة المملكة وإثارة حماستهم إلى الكتّاب وخطباء المساجد، لتحفيزهم على القتال والتطوع في هذا العمل، وفي هذا يورد لنا ابن الخطيب في كتاب الإحاطة خطبة وزعت على أئمة المساجد في غرناطة قُرأت على العامة "...فوقع الانفعال وانتشرت الحمية وجُهزت الأساطيل..."[5] لمحاربة النصارى، فكان النصر نصيب الغرناطيين بعد المشاركة الفاعلة للعامة من السكان.

---

[1] ابن الخطيب : **تاريخ أسبانية الإسلامية** ، ص 295.

[2] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق ، ص 40 .

[3] ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، ج 2 ، ص 27.

[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 43.

[5] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 49.

كما يتجلى لنا دور عامة مملكة غرناطة في مقاومة المد النصراني الذي زادت سرعته وقوته في السنوات الأخيرة من عمر المملكة، وعندها أخذت المدن والحصون الغرناطية تتهاوى الواحدة تلوى الأخرى في يد الممالك النصرانية، حيث بدت لنا صور مقاومة العامة واستبسالهم ضد النصارى، ويمدنا كتاب نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر لمؤلف مجهول، بالعديد من الأحداث التاريخية التي تبين لنا دور عامة مملكة غرناطة في الدفاع عن أرضهم ومملكتهم، وتكمن أهمية هذا الكتاب في كون مؤلفه شاهد عيان ومشارك في هذه الأحداث، وهو ما نستنتجه من خلال عبارة وردت في هذا الكتاب حين يصف شخصا فيقول : "...من أهل الشجاعة والنجدة والإقدام في ذلك اليوم ونحن في الطريق راجعين إلى غرناطة..."[1]، وهو الرجوع من معركة شارك فيها خارج العاصمة، كما نلاحظ أن أسلوبه في تأليف هذا الكتاب كان بسيطا جدا، ومختلفا عن أسلوب أكثر المؤرخين في عصره، فقد تجنب التطويل الممل والإكثار المبتذل والمبالغات الوهمية في ذكر الأحداث، وسلك طريق الاختصار والاقتصار كما أفادنا في مقدمته حين قال : "...وعولت في ذلك على الاختصار والاقتصار وتركت التطويل والإكثار لأن باعي في التأليف قصير وبضاعتي في الفصاحة مزجاة..."[2]، أما من حيث اللغة وسلامتها فالاضطراب ظاهر وواضح في جميع النواحي، وهو ما يأخذنا إلى القول بأن صاحب هذا الكتاب ينتمي إلى فئة العامة متوسطي الثقافة، فتكون بذلك المعلومات التي سوف نوردها عن دور عامة مملكة غرناطة في مقاومة النصارى معلومات بالغة الأهمية، فهو شاهد عيان لأغلب الأحداث التي يسردها لنا صاحب الكتاب.

من الأحداث التي يذكرها لنا صاحب الكتاب ما حدث سنة 887 هـ / 1482م عندما انقضت معاهدة الصلح في عهد السلطان أبي الحسن علي بن سعد (868 – 887 هـ / 1464 – 1482م) فهاجم النصارى مدينة الحامة وعاثوا فيها فسادا وقتلا وسبيا للنساء، فلما بلغ أهل غرناطة[3] ما فعلت التصارى بأهل المدينة "...هاجت الرعية وقالوا لا صبر لنا على هذه المصيبة العظمى ولا خير لنا في عيش بعد هذه النكبة الكبرى إما أن نفك إخواننا أو نموت دونهم..."[4]،

[1] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 15.

[2] المصدر نفسه ، ص 1.

[3] واشنطن ايرفنغ : **أخبار سقوط غرناطة** ، ص 84.

[4] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 7.

والغريب في هذه الحادثة أن سلطان غرناطة ووزيره أخذا يثبطان عامة المملكة عن الخروج إلى الحامة بدعوى عدم الاستعداد الجيد "...فلم تزل بهم الرعية حتى أخرجوهما..."[1] إلى القتال، وهنا في هذه الحالة انقلبت الأمور حتى أصبحت العامة هي التي تدعوا ملك غرناطة ووزيره إلى الخروج لقتال النصارى المعتدين والدفاع عن البلاد بل وحتى أجبروهما على الخروج للقتال، فقام العامة من أهل مملكة غرناطة بمحاصرة النصارى المتحصنين بأسوار مدينة الحامة وقاتلوهم[2] "...بجد وعزم وقلوب محترقة..."[3] لحماية بلادهم، وبينما هم في القتال حتى جاءهم أمر من سلطان غرناطة يأمرهم فيه بالرجوع إلى العاصمة والكف عن القتال "...فأبى الناس عن الرجوع..."[4] وواصلوا حربهم، وهذه دلائل قوية تبين لنا مدى تعلق العامة من أهل مملكة غرناطة بالجهاد والدفاع عن المدن الغرناطية ضد القوات النصرانية[5].

وفي موضع آخر يعود صاحب كتاب نبذة العصر إلى الحديث عن حصار الحامة مرة أخرى حيث وصف لنا صدق العامة فيه فيقول : "...والعامة في ذلك بحزم وعزم وجد واجتهاد ونية صادقة وقلوب محترقة..."[6]، حتى تبين لهم خذلان الأمير وعدم رغبته في قتال النصارى، فلجأ هذا الأخير إلى حيلة مفادها أن ملك النصارى قادم إليهم بحشود عظيمة لا قبل لهم بها "...فرحل الناس كرها باكين متأسفين بحسرة وفجعة يالها من حسرة وانصرف الناس كل واحد إلى وطنه..."[7]، وفي هذا الكلام إشارة أخرى مهمة هي أن عملية المقاومة والتطوع للقتال في هذه الحادثة لم يكن يخص العامة من مدينة غرناطة لوحدها، وإنما كان تجمعا كبيرا من عوام الناس من كل مدن المملكة.

أما في موقعة بلش في شهر صفر من سنة 888 هـ / مارس 1483م، والتي هاجم فيها النصارى المسلمون وبدءوا في تخريب البلاد فـ "...تصايح أهل تلك الجهات واجتمعوا رجالا دون فرسان

---

[1] المصدر نفسه ، ص 7.

[2] واشنطن ايرفنغ : **أخبار سقوط غرناطة**، ص 85.

[3] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر**، ص 7.

[4] المصدر نفسه ، ص 7.

[5] محمد عبد الله عنان : **دولة الإسلام في الأندلس** ، ج 4 ، ص 229.

[6] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 8.

[7] المصدر نفسه ، ص 8.

وصاروا يعترضون للنصارى في المضايق والأوعار والمخانق ويقاتلونهم ويقتلون منهم خلقا كثيرا..."[1]، وهذه طريقة حرب العصابات مثلما نسميه نحن اليوم، وهي حرب في العادة لا تقوم بها الجيوش النظامية وإنما يقوم بها عامة وبسطاء المجتمع، دون كثير عدة ولا عتاد مستغلين فيها ما جادت به الطبيعة من جبال ووديان وغابات لمباغتته جيوش العدو، وتتردد لدينا الأمثلة التي تثبت دور العامة بوضوح في مقاومة النصارى تباعا، ففي شهر ربيع الثاني من سنة 888 هـ / ماي 1483 م "...خرج الأمير أبو عبد الله محمد بأهل غرناطة ومن حولها من الحصون والقرى إلى بلاد الروم..."[2]، أما في شهر شعبان من سنة 890هـ سبتمبر 1485م، فقد خرج سلطان غرناطة محمد بن سعد الزغل (890 – 892هـ/ 1485- 1487م) "...بجيشه وعامة أهل غرناطة..."[3] لإصلاح حصن المكلين وبناء بعض أسواره وترميمها.

ويخبرنا صاحب كتاب نبذة العصر أيضا عما حدث للعديد من المدن الأندلسية التي وقعت تحت حصار النصارى وما كابدته من معاناة ومقاومة، إلا أن مصير العامة فيها في النهاية الاستسلام عندما لا يكون المدد وهو الأمر الذي حدث لمدينة لوشة[4] في 26 جمادى الأولى سنة 891هـ/ ماي 1986م، ومالقة[5] التي حوصرت في شعبان من سنة 892هـ / أوت 1987م، حيث "...منع عليهم الداخل والخارج في البر ومنع عليهم في البحر بالمراكب من الداخل والخارج وشُدَّ عليهم الحصار والقتال وهم مع ذلك صابرون محتسبون يقابلون أشد القتال ولا يظهرون جزعا ولا هلعا ولا يطمعون العدو في شيء مما يرومه منهم حتى نفذ ما عندهم من الأطعمة والزاد وأكلوا ما كان عندهم من المواشي من خيل وبغال وحمير وكلاب وجلود وورق الشجر وغير ذلك..."[6]، وهي في الجمل أقصى درجات تمسك عامة المدينة بأرضهم.

---

[1] المصدر نفسه ، ص 11.

[2] المصدر نفسه ، ص 12.

[3] المصدر نفسه ، ص 14.

[4] المصدر نفسه ، ص 24.

[5] واشنطن ايرفنغ : **أخبار سقوط غرناطة**، ص 112.

[6] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 24.

ويتكرر الوضع في مدينة بسطة التي وقعت تحت الحصار بداية من رجب سنة 894هـ/ جوان 1489م فقام العامة بمقاومة كبيرة بذلوا فيها كل ما لديهم، إلا أن النصارى تمكنوا من السيطرة على بسطة بعد مفاوضات قام بها أعيان المدينة "...خفية من العامة..."[1]، وكذلك بحصن الشلوبانية الذي وقع تحت الحصار فـ "...نادى منادي أمير غرناطة في كافة أهل غرناطة من خاص وعام كبيرهم وصغيرهم يأمرهم بالاستعداد والخروج..."[2] لإنقاذه، ونفس الشيء نجده يتكرر في حصار مدينة غرناطة حيث قاوم العامة بما لديهم "...يقاتلون عدوهم بنية صادقة وقلوب صافية..."[3] ، إلا أن قوة الحصار ومنعته وطول المدة أدت في مجملها إلى نفاذ ما في المدينة من مأكل ومشرب فاضطر الخاصة من أهل غرناطة أن يراسلوا الملكين الكاثوليكيين ويتفاوضوا معهم على شروط التسليم على حين غفلة من العامة فكانت نهاية هذه المملكة وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وبالرغم من كل ما ذكرناه من مآثر تحسب لعامة مملكة غرناطة في مقاومة النصارى كان هناك جانب سلبي يلحق بهم، فبسبب كثرة الصراعات والمآسي التي لحقت العامة خاصة منها والتي تسكن الثغور والحصون[4]، فإنها أصبحت أعداد معتبرة منها ميالة إلى السلم ومصالحة النصارى خوفا على حياتها وممتلكاتها، وهو ما نلاحظه جليا في تأييدهم لأبي عبد الله الصغير (887-888هـ/1482-1483م- 892-897هـ / 1487-1492م) الذي كان يعدهم بالصلح مع النصارى[5]، وهذه الفكرة أوصلته لكرسي المملكة مرة بعد المرة، أي أن العامة من المملكة كرهوا وملوا حياة الحرب والقتال وأصبحوا ميالين إلى حياة السلم ولو كانت في مذلة، إلى درجة أن أهل ربض البيازين قاموا بثورة على أهل غرناطة لصالح أبي عبد الله الصغير (887-888هـ/1482-1483م- 892-897هـ / 1487-1492م) لأنه وعدهم بإيجاد صلح دائم مع النصارى، وهو ما يذكره صاحب كتاب نبذة العصر حين يقول : "...فاشتدت عصابته وغلظت شوكته وأمر مناديه أن ينادي : أن له

---

[1] المصدر نفسه ، ص 26.

[2] المصدر نفسه ، ص 33.

[3] المصدر نفسه ، ص39.

[4] محمد الشريف : المغرب والأندلس – دراسات في التاريخ والأركيولوجيا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، 2009، ص 66.

[5] يوسف شكري فرحات : المرجع السابق، ص 62.

صلحا صحيحا مع النصارى فقام أهل البيازين بدعوته..."[1]، وفي موضع آخر من الكتاب يقول : "...ثم أن حصون الشرقية قامت بدعوته طمعا في الصلح مع النصارى..."[2].

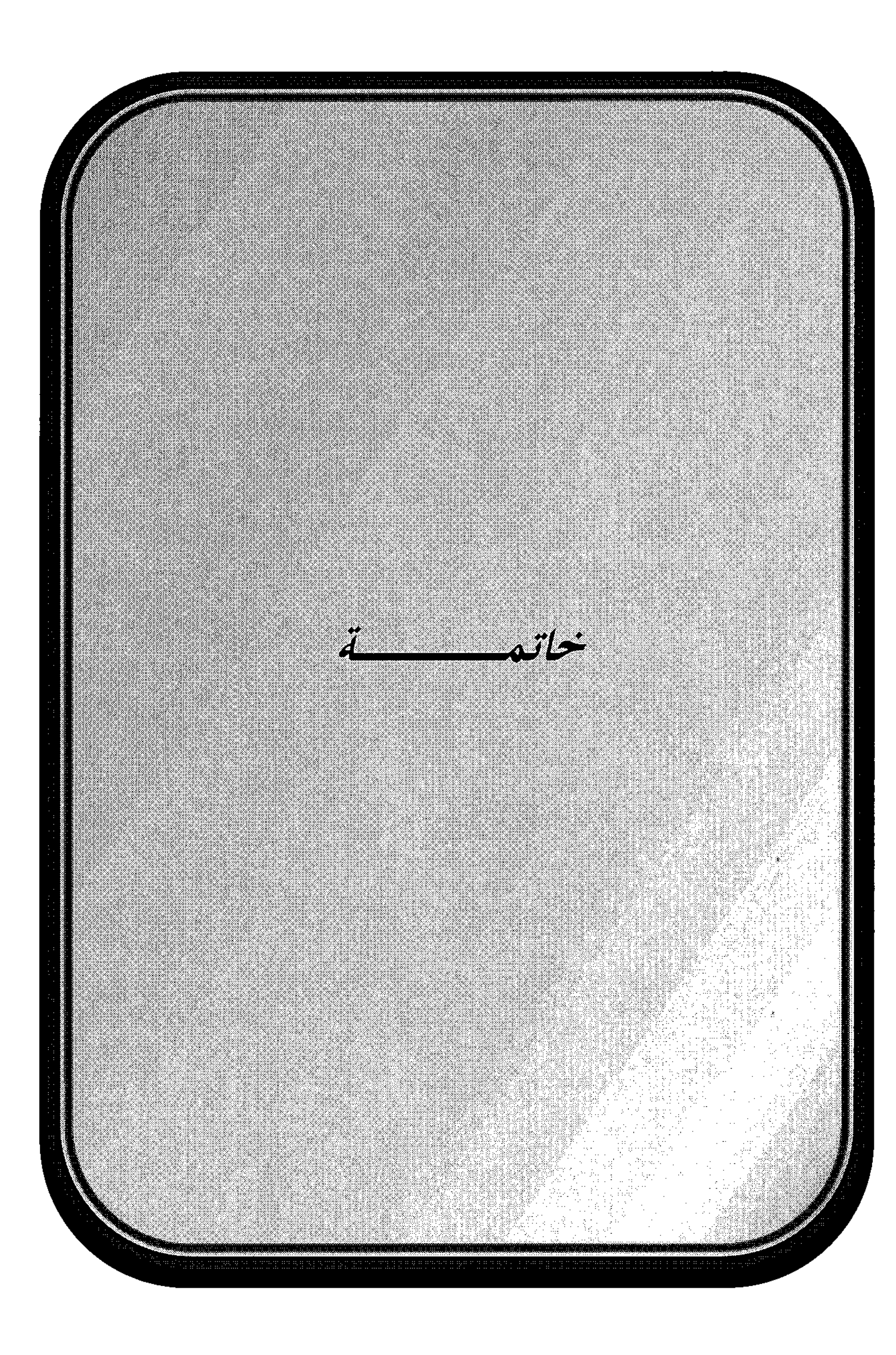
وهذه الوضعية تعبر عن إعراض العامة من أهل مملكة غرناطة لقتال النصارى ورغبتهم فيمن يضمن لهم صلحا دائما، وهو ذات الأمر الذي يشير إليه ابن الخطيب في كلامه عن أهل مدينة أشكر حين وصفهم بالاستسلام للنصارى فيقول : "...إلا أن معقلها لا يمنع ومكانها يحوم عليه الحادث الأشنع ونفوس أهلها مستسلمة لما الله يصنع..."[3]،كما تخبرنا المصادر التاريخية المعاصرة لتلك الفترة من عمر المملكة عن كثرة المرتدين عن الإسلام، وكذا عن أعداد من المحاربين مع قوات النصارى من الغرناطيين ضد إخوانهم المسلمين، وهم في الغالب يكونون من العامة، وفي هذا بحثا عن الأمان لأنفسهم وضمان حياتهم، وقد تعود كل هذه المظاهر إلى الحالة الخاصة التي مرت بها مملكة غرناطة الإسلامية، حيث كثرة الكر والفر والسيطرة والسقوط بالنسبة للمدن والحصون، فكان العامة يعيشون اضطرابا دائما حيث لا يأمنون العيش بسلام لعدد من الأشهر أو السنوات المتصلة إلا والخطر محدق بهم، فينالهم القتل والسبي والتغريم وانتهاك الحرمات وضياع الأموال وغيرها من صنوف المعاناة، فلم يعد يهمهم في هذه الحالة إلا أنفسهم وممتلكاتهم وأسرهم.

---

[1] مؤلف مجهول : **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، ص 20.

[2] المصدر نفسه ، ص 20.

[3] ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، ص 110.



خاتمـــــــة

في ختام هذه الدراسة حول عامة غرناطة في عصر بني الأحمر ، يمكننا الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تنوعت التركيبة الاجتماعية لمجتمع مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، فشملت كلا من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم من الفئات التي لم تكن تشكل عددا مؤثرا، فكانت بدورها فئة العامة من السكان متنوعة ومختلفة اجتماعيا ودينيا، فشكلت فئة العامة في مملكة غرناطة الفئة الأكثر بروزا وتأثيرا من الناحية الاجتماعية، فعاش اليهود والمسيحيون في المجتمع الغرناطي واندمجوا في نسيجه الاجتماعي بسبب هامش الحريات الكبير الذي وجدوه، فكانت علاقتهم بمسلمي المملكة تتجاوز حدود العلاقات الاقتصادية إلى الحوار والنقاش فيما يتعلق بالعقيدة والدين في شكل من أشكار حوار الأديان أو مقارنة الأديان، وهذا الانفتاح على الآخر كان من نتائجه استمرار حركة التعريب والدخول في الاسلام والاندماج في النسبج الأندلسي.

ومما تميزت به تركيبة المجتمع الغرناطي في عصر بني الأحمر على خلاف العصور السابقة، هو أنه كان مجتمعا أندلسيا متأصلا لا يكاد الفرد فيه يحافظ على نسبه ليثبت أنه يرجع إلى قبيلة عربية رغم وجود بعض الاستثناءات، بل يعتز بأنه مسلم أندلسي ينسب في الغالب إلى بلده، ونلاحظ ذلك من خلال أسماء وألقاب أكثرهم، فلا نجد فيها الصفة المشرقية حاضرة بكثرة، فهم ينسبون أنفسهم بفخر إلى الأسر الأندلسية المسلمة العريقة، فأصبحت الألقاب تنسب إلى المدن والنواحي بدل الأصول العربية، مثل الطرطوشي والحامي والمالقي والغرناطي وغيرها من أسماء الحواضر المشهورة، فالأندلسيون أصبحوا أشبه بعرقية جديدة ناشئة تكاملت في فترات وتصادمت في فترات أخرى.

أما من حيث الوضعية الاجتماعية للعامة في مملكة غرناطة فإن مستوى المعيشة كان متذبذبا على الغالب، فانعكست عليه الظروف المحيطة بالبلاد سلبا وإيجابا، فتميزت الأسعار بشيء من الغلاء إذا ما قارناها بمستوى أجور العامة من السكان، وهذه الوضعية تعود إلى العديد من الأسباب خاصة منها الازدحام الذي شهدته المملكة على اثر النزوح والهجرة المتتالية بعد سقوط المدن والحصون، كما أثرت الوضعية السياسية والأمنية التي حتمت على هذا المجتمع مواجهة الممالك النصرانية الزاحفة، فما

كان من السلطة السياسة إلا أن ترفع من الضرائب المفروضة حتى تعوض المداخيل، وهذه الأمور كلها أثيرت في كتب النوازل والفتاوى فأمدتنا بمعلومات قيمة على هذه الوضعية.

فكان من ذلك العديد من النتائج السيئة التي مست العامة من أهل المملكة، حيث الفقر والعوز رغم التكافل الإجتماعي، كما كانت المجاعات فترة الأزمات الشديدة، كما أخذت العامة نصيبها من الأمراض العادبية أو الأوبئة التي تنتقل بالعدوى، مثل الطاعون الذي عانى منه المشرق والمغرب على حد سواء، فكانت الوفيات الأكبر من نصيب العامة.

وكنتيجة للجوار المسيحي زلأسباب أخرى انتشر بين العامة من أهل مملكة غرناطة عدد من المشاكل الأخلاقية، كالسرقة والسطو وشرب الخمور وتبرج النساء والدعارة، والتي يمكن إرجاع عدد منها إلى انفتاح المجتمع الغرناطي على العديد من الثقافات المجاورة له، بالإضافة إلى تقبله لوجود اليهود والنصارى داخل نسيجه الاجتماعي، هذا على اعتبار اختلاف تشريعاتها عن الدين الإسلامي، كما كان الانتشار الأكبر لهذه المظاهر في الحصون والثغور حيث قربها من الحدود النصرانية، إضافة إلى ضعف تواجد السلطة المركزية ممثلة في الشرطة والقضاة.

وفي نفس السياق نسجل ظهور بعض الفرق الإباحية والمتطرفة بين العامة من أهل المملكة، والتي تعتبر ظاهرة غريبة عن المجتمعات الإسلامية في ذلك الوقت، حيث أباحت كل ما حرم الله سبحانه وتعالى على عباده، وأضافت عددا من الأشياء مما يشابه العبادات والتي لم يأمر بها الله.

وساهم التكافل الاجتماعي بين العامة من أهل غرناطة في التقليل من آثار المشاكل الاجتماعية والفقر والعوز والاقصاء الاجتماعي، خاصة ما تعلق بدور الأوقاف في التخفيف من آثار الحروب على المجتمع كفك الأسرى، كما أنه ساهم في توفير مهنة ألا وهي مهنة الفكاك أو المشرف، وناظر الوقف، إضافة إلى ما كان موقوفا لتنشيط حركة التعليم من توقيف الكتب ودعم الطلبة والأساتذة وبناء المساجد والرباطات وجرايتها، وبناء الحصون وترميمها، فكان للفقهاء بصمتهم بالتسهيل في القضايا التي تتطلب ذلك خاصة منها المتعلقة بكيفية تسييرها.

تنوعت وتعددت مظاهر الحياة الاجتماعية لعامة مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر، فكانت الأطعمة والأشربة التي كانت سائدة لديهم متنوعة على حساب الفصل والإنتاج الفلاحي المتوفر، كما تأثرت أطباقهم بعدد من العادات النصرانية واليهودية، هذا بالإضافة إلى ما تميزوا به من اللباس

ومظاهر الزينة، والتي تتشاركها عامة المملكة في الكثير من الأحيان مع باقي حواضر العالم الإسلامي، بل وبلغت الوضعية شيئا من التراجع الحضاري حتى أصبحت مقلدة في الكثير من المظاهر الإجتماعية للمحيط النصراني، كما كانت المساكن والمرافق آية في التنوع والجمال، حيث حملت معها بصمة الإبداع الأندلسي عبر الحقب التاريخية المتتالية، فلا يزال كثير منها شاهدا عليها إلى غاية العصر الحديث رغم مضهرها الخارجي الشعبي المتكدس، كما تميزت العامة من أهل غرناطة بولعها بحب الاستمتاع بالحياة رغم الظروف المضطربة التي كانت تعيشها، فكانت المتنزهات عامرة والاحتفالات قائمة، فاحتفل العامة مع مجتمعهم بأعياد كثيرة ومتنوعة حتى شملت أعياد النصارى والفرس وغيرها.

فتأثر العامة من أهل مملكة غرناطة بالجوار النصراني في العديد من العادات والتقاليد خاصة ما تعلق منه باللغة والملبس والاحتفالات بالأعباد ذات الأصل النصراني وغيرها، كالإحتفال بالنيروز والمهرجان والعنصرة وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية، على الرغم من التحذير من قبل الفقهاء والمفتين على اعتبار أنه تشبه بالكفار خاصة منها الأشياء التي لها علاقة بالشؤون العبادية لغير المسلم، إلا أن فئة العامة كانت أسهل في التأثر بثقافة الغالب منها من الخاصة على اعتبار المستوى التعليمي المختلف، وكذا اختلاف الحس الاجتماعي، على اعتبار العامة ميالة إلى العاطفة منها إلى تقدير المآلات التي تتعلق بسيرورة مجتمع كانت في الأصل وضعيته نتاج تراكمات وأزمات لقرون عديدة، ووضعية سياسية وأمنية صعبة للغاية، حيث الخناق النصراني والجفاء المغربي والمشاكل الاقتصادية.

تأثرت الأسرة العامية في مملكة غرناطة بمجمل الزضعات التي فرضتها الظروف الأمنية والسياسية، إلا أنه وفي الغالب لم تختلف عما كان في باقي العالم الاسلامي، حيث كانت الأسرة عنصرا مهما وأساسيا في النسيج الاجتماعي، من حيث تكوينها وباقي التقاليد، كما كان للمرأة دور بارز في المجتمع الغرناطي، مع تميزها في العديد من الأمور عن باقي نساء العالم الاسلامي، فكان لها هامش كبير من الحرية والابداع، فانخرطت بقوة في المجتمع وباقي مناحي الحياة اليومية، كما نالت حظا وافرا من التعليم مقارنة بمثيلاتها في بلاد المغرب على الأقل.

تميزت عامة غرناطة في عصر بني الأحمر بالتنوع العرقي والديني، هذا إضافة إلى اختلاطها بأجناس أخرى مثل الأسبان، كل هذه المسببات أنتجت لنا ثقافة مجتمع مختلفة من حيث تعدد اللغات

وامتزاجها، هذا إضافة إلى ظهور العديد من الأفكار الصوفية الغريبة والمتطرفة عن تعاليم الاسلام، تميزت بالانحلال الخلقي، والذي كان منتشرا انتشارا كبيرا بين العامة، فكان المجون ومجالس الغناء والخمر والدعارة وغيرها من المظاهر التي هي موجودة في باقي المجتمعات لكنها بنسب رتفعة جدا في مملكة غرناطة، هذا ناهيك عن ظهور الردة عن الاسلام بين العامة من السكان، رغم أنها لم تنتشر الانتشار الكبير حيث انحصرت في حالات معدودة تتحول بين الاسلام والمسيحية وفقا لأسباب ضيقة وسطحية ودون كثير تعمق في الأمور الدينية.

كان لفئة العامة من المجتمع الغرناطي الدور الأبرز والأكبر في المجال الاقتصادي، حيث تحملت العبء الأكبر في هذا المجال، فكان عامة المملكة في شتى الميادين الاقتصادية من فلاحة وصناعة وتجارة العنصر الفاعل والمؤثر، فمارسوا كل الأعمال البسيطة والمتعبة في الميدان الاقتصادي وهي الأساس في قيام واستمرار الاقتصاد، فكان منهم الفلاح والتاجر البسيط المتجول أو الثابت، والحرفي الصانع لجل الأدوات المستخدمة في تلك الفترة، كما تنوعت أشكال العلاقة بين أفراد العامة في الميدان الاقتصادي بجميع مجالاته، فتدخلت السلطة النصرية القائمة في هذا النشاط بشتى الأشكال حتى توجهه وتنظمه، فكانت العلاقة متبادلة متكاملة في غالب الأحيان.

فكان المجتمع الغرناطي في عصر بني الأحمر مجتمعا حرفيا بامتياز، زاوج بين النشاط الزراعي والصناعي على السواء، وهذا يعود إلى ما تمتعت به أراضي المملكة من وفرة وتنوع للمواد الأولية، هذا بالإضافة إلى أن مملكة غرناطة كانت المآل الأخير والوحيد لكل الحرفيين الذي سقطت وتهاوت مدنهم في يد الممالك النصرانية كقرطبة وطليطلة وإشبيلية ومرسية وجيان وماردة، فاستقروا في مملكة غرناطة فتجمعت خبراتهم وانبرت قدراتهم وتطورت، وبالاضافة إلى ذلك فإن الوضعية الجغرافية والسياسية التي كانت عليها مملكة غرناطة، حيث جوارها للعدو الزاحف من جهة، والبحر من جهة أخرى حيث طمع المرينين في أرضها، كل ذلك حتم على الغرناطيين الاكتفاء بأرضهم وتطويرها، واستغلال جميع مواردها في الزراعة والصناعة، فتنوعت أشكال الاستغلال للأرض الزراعية مثلا على حسب وضعية مالك الأرض والفلاح، فكانت الشركة الاقتصادية عنوانا للتقوي على كل هذه الظروف.

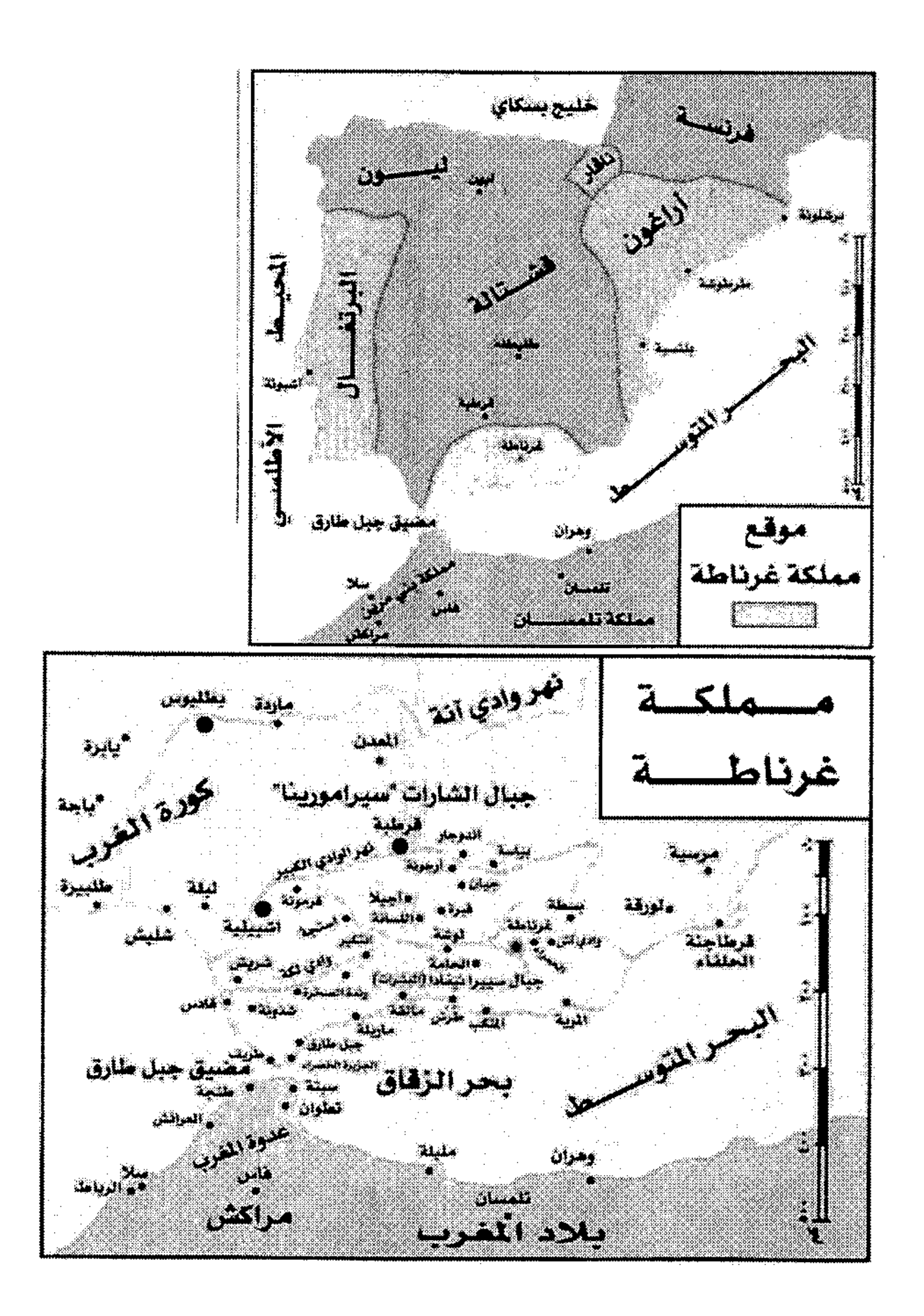
كان الضعف والاضطراب الذي ينخر جسم السلطة السيايية في مملكة غرناطة بسبب الفتن وكثرة الانقلابات، مع تولي الكثير من السلاطين والمسؤولين الضعفاء، وكذا الصراع الدائم في دوليب السلطة بين غالبية الوزراء والكتاب وقادة الجند على الإمتيازات والترقيات، أثر كبير على عامة المملكة اجتماعيا وكذا على باقي مناحي البومبة.

تميزت عامة مملكة غرناطة بالحضور السياسي الواضح، حيث كان لها دور كبير في قيام مملكة بني الأحمر واستمرار وجودها، كما تنوعت وتعددت مظاهر القرب والبعد بين عامة المملكة والسلطة السياسية القائمة، على اختلاف سلاطينها وسيرتهم، والظروف المحيطة بالبلاد.

تمتعت عامة غرناطة بدور بارز في الميدان العسكري، فقامت بعدد من الثورات علي سلطة بني الأحمر، وفي المقابل كان لها دور بارز ومهم في مقاومة المد النصراني حتى آخر عهد بني الأحمر، فتحملت العبء الأكبر من تبعات هذا الصراع ونتائجه، رغم ما اعترى بعضها من مظاهر التخاذل والملل والدعة من هذه الوضعية المضطربة حتى أصبحوا يبحثون عن كل منتز يوفر لهم صلحا متينا مع الممالك النصرانية.

الملاحق

ملحق رقم 1

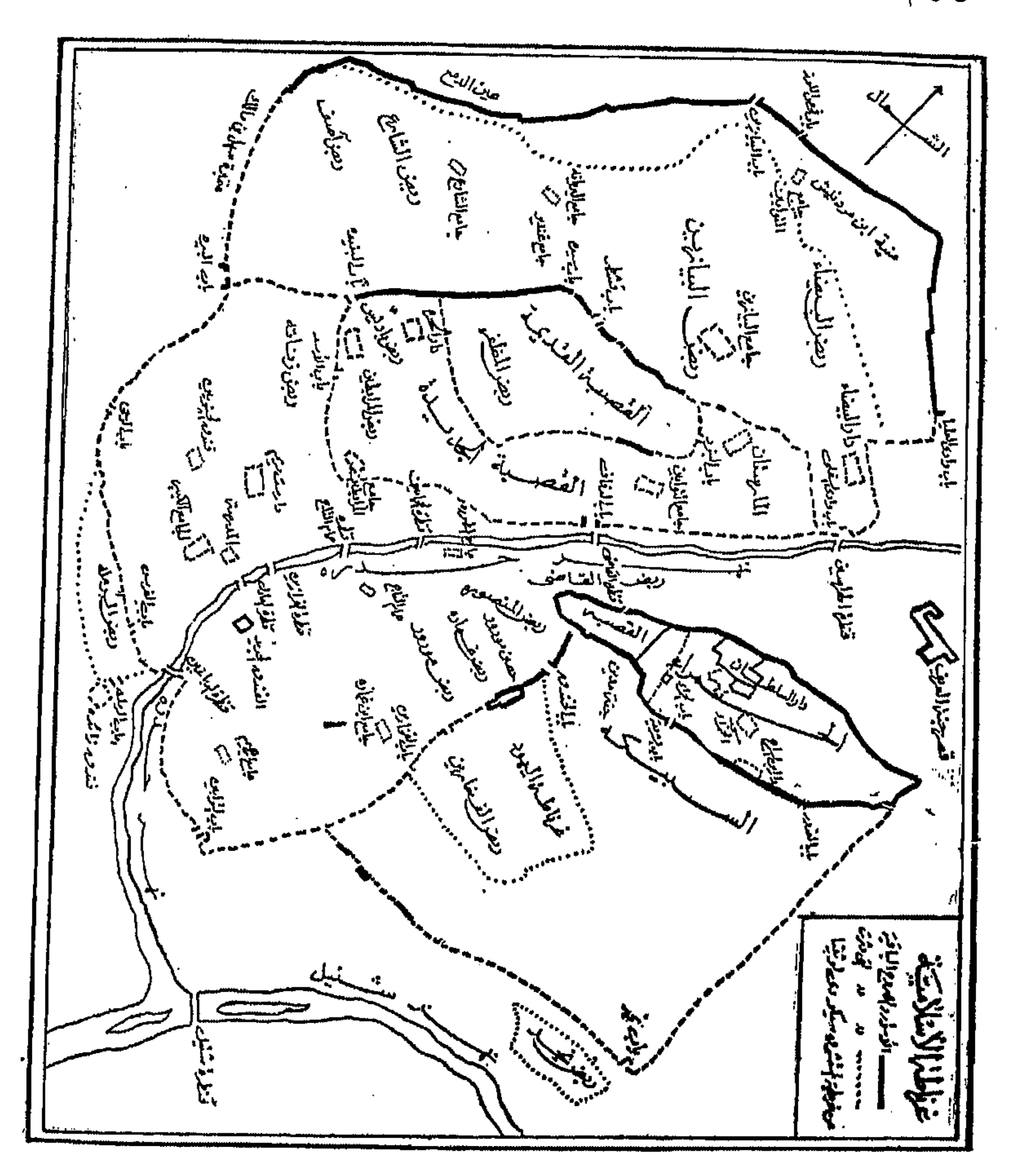


موقع ومدن مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر[1]

---

[1] شوقي أبو خليل : أطلس التاريخ العربي الاسلامي ، ص 83

ملحق رقم 2



مخطط لمدينة غرناطة عاصمة المملكة[1]

---

[1] محمد عبد الله عنان: الآثار الباقية في اسبانيا ، ص 163

ملحق رقم 3

جوابكم في مسألة وهي: الرجال من المسلمين ومن أهل الذمة يتصدون لبيع السلع من النساء في الدور أو لتعديل الحوائج مثل المغزل وغيره؛ وقد تخرج إليهم المرأة لتباشر البيع وهي مكشوفة الوجهِ وخصوصاً في زمن الحرِّ، وقد تدفع عوضاً مما تشتريه شيئاً من مال زوجها ببَخْسٍ من الثمن من الزرع وغيره ولا تُؤْمَنُ الخلوةُ، وخصوصاً في القائلة.

فهل يسوغ تقديمُ مثلِ هؤلاءِ للبيع من النساء أم لاَ؟

[الجواب]: وأما المسألة الثانية فاشتراء المرأة وبيعها من الرجال أو استيجارها إياهم في عمل ومباشرة ذلك بنفسها للضرورة والحاجة إذا لم يقع فساد ولا تهمة ولا خلوة ولا ميل لشهوة فاسدة جائزٌ، ولا يضر كَشفُ وجهها ويديها بذلك كما تكشفهما في الصلاة، وعلى هذا حمل جماعة من العلماء قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾

نازلة تبين صورة من صور العلاقات الاجتماعية بين عامة مملكة غرناطة واليهود[1]

[1] ابن سراج : فتاوى ابن سراج ، ص 226.

ملحق رقم 4

وسئل القاضي أبو عبد الله بن الأزرق عن اليهود يصنعون رغائف في عيد لهم يسمونه عيد الفطر، ويهدونها لبعض جيرانهم من المسلمين، فهل يجوز قبولها منهم وأكلها أم لا؟

فأجاب: قبول هدية الكافر منهي عنه على الإطلاق نهي كراهة قال ابن رشد: لأن المقصود في الهدايا التودد، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «تهادَوْا تَحَابُّوا وَتَذْهَبَ الشَّحْنَاء» يريد وقد نهينا عن موالاتهم وإلقاء المودة إليهم لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنُوا لا تتَّخِذُوا عَدوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾.

الآية، وهل ينتهي النهي إلى التحريم إذا كانت مما يفعلونه في أعيادهم؟ الظاهر أنه يبلغ إلى الكراهة المغلظة. وقال الشيخ الامام أبوعبد الله بن عرفة تفريعاً على كلام الشيخ أبي الحسن القابسي في منع قبول هدية المسلم مما يفعل في أعياد الأعاجم تشبيهاً بهم، فلا يحل على هذا قبول هدايا النصارى في أعيادهم للمسلمين، وكذلك اليهود. قال: وكثير من جهلة المسلمين، يقبل ذلك منهم في عيد الفطيرة.

ولابن الحاج صاحب المدخل في ذلك تغليظ شديد ومبالغة في الإنكار على من قبل ذلك منهم، خصوصاً إذا كان ممن يشار إليه من المسلمين وتختص بمزيد الوجاهة فيهم ولا شك أن من استبرأ لِعِرْضِهِ ودينه، وتحامى على الهجوم على حِمى المتشابهات، وترفّعَ عن رذيلة الانتساب إلى الجهل، ودناءة القبول لهدية عدو الدين في مثل هذا الموضع، أولى به أن يعمل على مقتضى ما ارتضاه هذان الشيخان الجليلان والله تعالى أعلم وبه التوفيق.

نازلة تبين صورة من صور العلاقات الاجتماعية بين عامة غرناطة واليهود[1]

---

[1] الونشريسي: المعيار، ج 11 ، ص 111

ملحق رقم 4

...
وصفة العرس أن يحضر المزامير ويذبح ثوراً أو ثورين أو أكثر، كل واحد على حاله فيجتمع الفساق ويخرجونهم إلى موضع واسع، فيجلبون الخمر ويشربونها وإن كان بالليل يحضرون النساء الزواني مختلطات معهم، ويجتمع أهل الموضع الرجال معهم النساء فوق أسقاف الديار، وعلى الجدران والطرق، وكذلك الزواني معهم بالنهار مرة في شكلة الرجال، ومرة في شكلة النساء، فإن كان في الحصن قائد جلس في موضعه ولا يتحرك من قصبته خوفاً من شرهم ولا يقدر أن يغير على أهل المنكر حتى يتم العرس، ويقول أهل الزوجة للزوج لا بد لك من فعل هذا، وإلا ما ترى العروس في دارك، فيصعب عليه ذلك فيسأل فقهاءهم فيقول له الفقيه هذه عادة قد جرت لا بد لك من فعل هذا كما عمل أهلها، والفقهاء يعملونها لأنفسهم وتعمل بحضرتهم، وهل يجوز ترك الزواج لأجل ما يكلف من الحقوق، وما يتفق من هذه المناكر وما أشبهها؟.

... وأما ما ذكر في العرس من تلك الهيئة الشنيعة من اجتماع الفساق واختلاط الفواجر من النساء بهم مع شرب الخمر، فهذا مما لا يُسأل عنه، لو خسف بهذا الموضع الذي يصنع فيه هذا المنكر، لكان خليقاً بذلك، لا سيما إذا تكرر ذلك فاعتيد، فذلك استهداف لسخط الله ووقوع البلاء بالقطر الذي يتعاطى فيه مثل ذلك، وأما قول الفقهاء هذه عادة جرت لا بد من فعل هذا، فهؤلاء فساق وأعداء دين الله تعالى وشريعته، لا فقهاء لأنهم أباحوا أفحش المحرّمات، وأما أن يترك التزوج، فإن كان لا يستطيع الصبر على التزويج فيختار من ذوي الدين من يصاهره...

نازلة تبين مظاهر الانحراف التي كانت لدى عامة مملكة غرناطة[1]

[1] الونشريسي: المعيار ، ج 3 ، 250

ملحق رقم 5

وسئل - رحمه الله - عن امرأة طرأت على بعض الأماكن ذكر أنها كانت على فترة وفساد إلى أن ترامت في الجامع من ذلك المكان وزعمت أنها تائبة ورامت التزوج فهل يمكن تزوجها بعد كتب عقد أنها طرأت على ذلك الموضع منذ المدة المذكورة ولا يعلم لها ولي دفعا لحسم علة الفساد أم لا؟ جوابكم في المسألة مأجورين مشكورين أمتعنا الله بدوامكم والسلام الكريم يخص محلكم الرفيع ورحمة الله وبركاته.

فأجاب رضي الله عنه - بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله. يثبت أن المرأة المذكورة طارئة على الموضع وتصدق في عدم الزوج وفقد عدة منه وبراءة الرحم وتزوج بعد اعترافها بذلك كله ويذكر بأنها كانت زوجا لفلان بموضع كذا وفارقها بموت أو طلاق منذ كذا أو أنها لم تتزوج قط إن كانت تقول ذلك. والسلام على سيادتكم من معظمها فرج ورحمة الله وبركاته.

نازلة تبين جانب من مزاهر الانحراف لدى عامة مملكة غرناطة[1]

[1] ابن لب : نازل ابن لب ، ج 2 ، ص 34.

ملحق رقم 5

وسئل: المواق عن رجل خطب بنت خالة له إلى أبيها أن يزوجها منه، وكانت بكراً في حجر والدها المذكور، وأرسل إليها بالخطبة والدته وخاله وعمه، فأجابهم والد البنت إلى ذلك، فقالوا له وما تطلب لبنتك وما يكون النقد والهدية والكالىء؟ فقال لهم والد البنت قد تزوج أخوه لبنت خالته الأخرى، وما ساق أخوه لبنت خالته في ذلك، يسوق هو لبنتي فشكر القوم والد الزوجة على ذلك، ورضوا وانصرفوا، ورجعت والدته وأعلمته بذلك، ثم إنّ الرجل ووالدته دفعا لوالد البنت النقد وذلك بعدما أعلمته والدته ورضي به، ودفعا له ما يدفع عادة من الشمع، واشتهر في القرية أن فلاناً تزوج بنت خالته، وهنّاه قرابته وأصحابه رجالاً ونساء، ودفع أيضا بعد ذلك الرجل ووالدته لوالد البنت بما اشترى حوائج للبنت والد البنت، وتهادوا وتكررت الهدية والاعلان بها، ثم توفي الرجل الزوج، فهل هذه الزوجية منعقدة صحيحة، ترثه هذه البنت وتأخذ حوائجها وحقها أولا؟ وإن كانت غير صحيحة فهل يرد والد البنت ما قبض من نقد وهدية أم لا؟.

فأجاب: المسألة يستوي السائل والمسؤول في الحكم فيها، وذلك أن النكاح لابد فيه من الصيغة، ولا يحتاج إلى شهادة، فلو اعترف ورثة الزوج أن الزوج كان قد قال تزوجت بنت خالتي، لثبتت أحكام النكاح، وإن لم يثبت ذلك فيبقى النظر هل ما وقع بينهم منه إبرام للعقد وهذا تحقيق مناط، وقد اتفق لنا زمان الوباء أن صاحبنا الفقيه أبا محمد المقري تحدثنا معه في مصاهرة بعض الأصحاب وقبل وسمى كل ما ينبغي أن يسمى، وسألناه أن يشهد عليه فقال والله لا أفعل حتى يقرب وقت البناء ويزول هذا العارض من الوباء. وقال ابن لب رحمه الله جرت العوائد بالخطبة والمراكنة ويتربصان بانبرام العقد لوقت يحضره الناس، قال فإن اتفق الاصهار على انبرام العقد صح النكاح، وإلا فالبينة على من ادعى الاقران وانظر أيضاً قد شاهدنا أن الحق يحمل الحوائج ويجتمعون للكتبة ثم لا يتفقان، وقد يقع شنان فيقول أحدهما هذا ونحن من يده والحمد لله الذي ما كنا عقدنا، فهذه مسألة علمي وعلمكم فيها سواء، ويقال لوالد البنت إن كنت أبرمته فلا تزوج بنتك حتى تنقضي عدتها، ويقال للورثة إن كان موروثكم قد قال إنه تزوج بنت خالته فأعطوها إرثها وحقها.

نازلة تبين كيفية بناء الأسرة عند العامة من سكان مملكة غرناطة[1]

---

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 3 ، 247، 248.

ملحق رقم 6

وسئل عن جماعة من الفرسان فُقِدوا في معترك القتال بين المسلمين والنصارى منذ عامين ونصف وثبت بالسماع الفاشي المستفيض على ألسنة أهل العدل وغيرهم أنّهمْ قُتلوا واستشهِدُوا، ولم يعش منهم إلا أربعة لا غير، وذلك لكثرة تردد الفكاكين إلى أرض لورقة ونواحيها، وخرج الأسرى من المسلمين منها كلهم يشهدون بذلك، ومنهم من شهد فيه على التعيين بأنه مات هناك، وذلك أيضاً بالسماع الفاشي المستفيض، وأنه لم يثبت حياة واحد منهم ولا سمع أنه حي بوجه طول المدة، فهل يجوز لنسائهم أن يتزوجن وتقسم أموالُهم؟ أو لا تكون الشهادة عاملةً في مثل هؤلاء إلا من شهد فيه على التخصيص بأنه مات بالسماع الفاشي المستفيض؟ ومن تزوجت منهن باجتهاد من الحاكم هل يفسخ نكاحُها ويُنقضُ حكمُ الحاكم أم لا؟

فأجاب: الجواب وبالله التوفيق أنه [إن] ثبت فيمن فقد من المسلمين المسؤول عنهم أعلاه أنه كان في العسكر متوجهاً للقتال، ورُئي في المعترك، أن الحكم بموته وقسم ماله وتزوج زوجته كما ذُكر في السؤال، صحيح، سواء شهد فيه على التخصيص أنه مات أو شهد بالسماع المستفيض، فقد أفتى القاضي أبو عبد الله بن الحاج رحمه الله في بعض المغازي الواقعة بأرض الأندلس بين المسلمين والكفار في رجل شُهد فيه بالسماع الفاشي أنه استشهد في تلك الواقعة، وثبت رسم آخر أنه رُئي في العسكر، أنه يحكم بموته في تاريخ ثبوت موته على السماع ويرثه ورثته الأحياء يومئذ، ولا يحكم بموته الآن، ولا يُعمَّر كما يُعمَّرُ المفقودُ وليس لزوجته نفقةٌ في ماله، هي كالمتوفَّى عنها زوجُها.

وذكر اللخمي فيمن فقد في زمن الطاعون وفيمن توجه إلى بلد فيه طاعون أنه يحمل أمره على الموت، فتعتد امرأته ويقسم ماله، قال: وذكر بعض أصحابنا عن مالك أن الناسَ أصَابهم سنةً بطريق مكة سعالٌ. وكان الرجل لا يسعل إلا يسيراً حتى يموت فمات في ذلك عالم وفقد ناس ممن خرج فلم يأت لهم خبر حياة ولا موت، فرأى أن تُقسم أموالُهم ولا يضرب لهم أجل المفقود ولا غيرُه، فهذا بعضُ ما حكم فيه في هذه النازلة، ويدل على أنه ميتٌ على غلبة الظن في ذلك، فما حكم به صحيح لا مجال فيه لاعتراض معترض.

نازلة تبين بعض المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسرة من عامة مملكة غرناطة في موضوع تحرير الأسرى[1]

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 11، ص112

ملحق رقم 6

وسئل: المواق عن امرأة تزوجت على شرط أن يسكن بها زوجها مدينة بلش، وأن هذا الرجل تنقام معيشته بصياظن أكثر منها ببلش.

فأجاب: لهذا الرجل أن ينتقل بزوجته حيث تتهيأ له معيشته ولا مقال لزوجته إذا كان غير شديد.

نازلة تعبر عن بعض الشروط التي تشترطها المرأة الغرناطية في عقد الزواج[1]

---

[1] الونشريسي : المعيار، ج 3، ص 236.

ملحق رقم 7

فالأجود أن تكتب في عقد منفرد، وإن كتبت في كتاب الصداق قلت ما نصه: وتطوع عن الزوجة والدها أو وليها فلان بعد كمال العقد وتمامه بينهما صحيحاً بإمتاع الزوج بسكنى الدار التي للزوجة بكذا أو باستغلال الموضع أو الأملاك التي للزوجة بكذا والارتفاق بذلك إمتاعاً صحيحاً بطول الزوجية بينهما من غير كراء يلزمه في ذلك، ولا مناب، وقبل ذلك الزوج، وتطوع فيه بما عينه العرف والعادة في الإمتاع بمثل ذلك بموضع كذا ينفق ويؤدى بدوام متعته من غير رجوع فيه، وإن ضمن الدرك فهو أحسن وأحوط للزوج؛ فتقول: وضمن الممتع كل درك يلحق الزوج المذكور في ذلك في ماله وذمته وإن كان شواراً قلت فيه: وتطوع بإمتاعه باستعمال الشوار وامتهان الأسباب مدة الزوجية بينهما وبقاء أعيانها، فإن استغل الزوج مال الزوجة وأزدرعه وانتفع به وهي تحته من غير متعة ثم قامت تطلب الكراء كان لها ذلك، وإن زرعه بأمرها وأكله ولا يعلم هل كان عن طيب نفس منها أم لا ثم طلبته بالكراء كان لها ذلك بعد يمينها أنها لم تهب له ذلك، ولا خرجت عنه.

وثيقة تمكين الزوج من استغلال اموال الزوجة ودارها وأشياء أخرى[1]

[1] ابن سلمون : العقد المنظوم ، ص 31، 32.

ملحق رقم 7

وسُئل عن رجل تنصر وتزوج في أرض العدوّ نصرانيةً وأقام معها سنين، ثم عاد إلى الإسلام وأسلم وأسلمتْ هي معه في زمان واحد، وخرجا إلى بلاد المسلمين، هل يُقَران على نكاحهما أو يُفسخ بطلاق، وبعد ذلك يُنشئانِ عقداً آخر، وعلى أنهُ يفسخُ فما يكون الحكمُ فيهما اليوم، إذ هما باقيان على ما كانا عليه لم يفرق بينهما، وهل يؤدب كل واحدٍ منهما أم لا؟

فلجاب: تصفحت السؤال أعلاه، والجواب أنَّ المرتدَّ لا يُقَرُّ على نكاحه في حال ردته على المشهور، وهو مذهب المدونة .

وقال ابنُ الماجشون : إنه يقر، وذهب إليه ابنُ حبيب.

والمشهور المعول عليه هو الأول، فيفسخ النكاح المسؤول عنه بطلاق، وتتربصُ المرأةُ حتى يمضيَ لها ثلاثةُ أطهار ويردها الزوجُ إن أحَبَّ، ولا يلحق واحداً منهما أدبٌ في إبقاءِ الزوجة معه في الأيام التي أبقاها، مراعاةً للخلاف ، والولد لاحق.

نازلة توضح ظاهرة الردة والزواج من النصارى[1]

[1] ابن سراج : فتاوى ابن سراج ، ص 140

ملحق رقم 8

وسئل عن رجل التزم الإمامة بمسجد خطبة ثم جاءت أيام العصير فخرج الناس إلى عصيرهم ، فهل له أن يخرج معهم إلى عصير أو يقيم الصلوات في المسجد المذكور ؟ وهل يجوز له أن يخرج إلى بلد آخر لبعض حوائجه من غير أن يستخلف أم لا ؟ فإن خرج فما مقدار الخروج وحده ؟

فأجاب إن بقي مع هذا الإمام من يصلي معه وخرج سائر الناس إلى عصيرهم فتلزمه الإقامة بالمسجد لاقامة وظائفه،من آذان وإقامة وسائر شؤون المسجد، وإن أراد الإمام الخروج إلى عصيره فيلزمه أن يستخلف من يقوم مقامه في ذلك ، وأما إذا خرج إلى بلد آخر لما تعين له من الحوائج فلا بدله أن يستخلف من يقوم مقامه طول مغيبه، ولا يترك المسجد ضائعا،وذكر السائل أن الجماعة تخرج فيها إلى العصير،فإن كان كما ذكر حتى لا يبقى مثلا بالقرية أحد وتخلى كلها وذلك بعيد ، فإن كان ذلك ولم يبق بالموضع أحد أصلاً فيجوز له أن يخرج لعصيره معهم، لأن القرية على هذا التقدير خالية، ترك سكناها بطول المدة، فليس هناك من يدعو إلى الصلاة بإقامة ولا بمن يؤم .

نازلة توضح بعض الأعياد التي كان يحتفل بها الاعمة من أهل مملكة غرناطة[1]

[1] الونشريسي : المعيار ، ج 7 ، ص 114

ملحق رقم 9

وسئل عن أهلِ صنعةِ الحِيَاكة، وذلك أنهم كانوا يكترون المناسج من النَّيَّارين على عمل معلوم وأجرة معلومة، من غير أجل، فمُنعوا من ذلك، وقالوا: لا يجوز ولا يكون الكراء إلا لأجلٍ معلوم وأجرةٍ معلومة وكراء معلوم، وأنه ينبغي في ذلك أنهم يعقدون الأجرةَ لأجل معلوم كالشهر ونحوه والجمعة ونحوها، ومع ذلك يقول النيار للصانع: إن عملتَ مثلاً مِلْحَفَةً واحدةً إلى ذلك الأجل تعطني خمسة دراهم، وإن عملت اثنين تعطني عشرة؛ وقد لا يقول النيارُ شيئاً، على ما ذكر بعضُهم، ولكنه إذا جاءه بالمنسج يقول له: ما عملت فيه؟ فإن قال له: ملحفةً واحدةً، أخذ منه خمسةَ دراهم، وإن قال له اثنين: أخذ منه عشرة دراهم.

فهل يجوز ما قصدوه من جهة الفقه أم لا؟

وهل بنوا على وجه صحيح سائغ من جهة الفقه فيما مضى علينا من السنين الماضية؟.

فبينوا لنا ذلك وأجركم على الله.

وجوابكم رضي الله عنكم في مسألة ثانيةٍ أنَّ أهلَ الصناعة المذكورة كانوا إذا جاءهم صاحب شغل اتفقوا معه على أجرةٍ معلومةٍ، فإذا تمَّ الشغلُ أخبر بقدر ما نقص من غزله في خدمة الشغل وبقدر البجول (كذا) الذي بقي في المنسج فيسلم في ذلك من غير اعتراض لكون أصحاب الأشغال يعرفون ذلك عادةً وعرفاً، لا بد من ذلك للضرورة، فبيِّنوا لنا ذلك متفضلين، ثم بعد ذلك يحْملون المنسج ويأخذون آخر غيره، فلا الحائك يذكر البجول له الذي بقي في المنسج ولا النيار يذكر بجوله الذي في منسجه للحائك ويبقى عنده؛ فهل يجوز له تملكه أم لا؟ بينوا ذلك من جهة الفقه وثوابكم عند الله عظيم.

نازلة توضح طريقة عمل حرفة النسيج عند العامة في مملكة غرناطة[1]

[1] ابن سراج : فتاوى ، ص 201 ؛ 205.

ملحق رقم 10

وسئل عن رجل توفيت زوجه وتركت له أولاداً ذكوراً ولهم جدة للأم من سكان حصن بينه وبين موضعه ثمانية عشرة ميلًا، فأرادت الجدة أن تأخذ الأولاد وتحملهم للحصن تحضنهم به، فقال لها الوالد طريق الحصن مخوف وأنا أريد أن أقرىء أولادي وأعلمهم صناعة، والحصن ليس فيه شيء من ذلك، فلا أمكنك من حملهم، فتفضلوا بالجواب.

فأجاب وقفت على السؤال المكتتب فوقه، وقد قال مالك رضي الله عنه في مثل هذه المسألة وليس للأم أن تنقل الأولاد عن الموضع الذي فيه والدهم وأولياؤهم إلا أن يكون ذلك الموضع قريباً البريد ونحوه. والبريد هو اثنا عشر ميلًا، وقد قيل فيه قول آخر أنها تنتقل بهم لموضع يكون بعده بريدين . لكن ذكر في السؤال أن موضع سكنى الجدة ثغر مخوف وليس فيه من يعلم الأولاد كتاب الله، فإن ثبت ما ذكره الأب من الخوف في الطريق على من يسلكه. فيؤخذ بقول مالك، لأن الموضع أزيد من بريد، ولو كانت المسافة أقرب والخوف موجود لما مكنت الجدة من ذلك، لأن الأب لا بد له من تفقد ولده فيخاف على نفسه إن أتاهم ويخاف عليهم إن أتوه. فإذا ثبت ما ذكر فإما أن تسكن بهم مع الأب أو بموضع قريب منه لا خوف فيه، والسلام على من يقف على هذا من محمد الحفار وفقه الله.

نازلة توضح الاهتمام بتعليم الصغار من العامة في مملكة غرناطة[1]

---

[1] الونشريسي : المعيار، ج 4، ص 47.

ملحق رقم 11

للأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ــ رحمه الله ــ في جواب عن تعليم امرأةٍ من البادية شيئا من القرآن للنساء والبنات :

هذه المرأة إذا علّمت النساء والبناتِ ما لا بدّ لهُنّ منه في صحة الصلاةِ فحسن ، لكن ذلك كلّه بشرط أن تكون هذه المرأةُ عارفةً بالقرآن كيف تقرأه وتُقرئه وتؤديه كما أمر الله به من غير لحن ولا تحْريف ولا تبديل ، فإن كانت لا تقرأه ولا تؤديه إلا على اللحن والتغيير والتبديل فلا يحل لها أن تقرأه كذلك ولا أن تُعلّمَه أحدا ، لأنها إنما تعلم ما لا يصح أن تقرأ به ، وربّما بطلت صلاة من قرأ تلك القراءة ، ولا يحل لمن علم بذلك أن يسكت عليه ، بل ينكر ذلك عليها ، ويجب على أهل القرية منعُها من ذلك ، إذا كانت تبدل كلام الله ثم تعلمه مُبَدَّلا مغيرا، فإن لم يُعلمْ هذا ولا هذا مِنها، ولا عُرِف هل هي تلحن فيه أم لا، فيجب عليها أن تذهب إلى من يعلمها ما تُصلّي به ، ويجب البحث عنها من أهل القرية ، لأن الغالب على النساء ، بل على كثير من الرجال ، أنه لا يعرف يقرأ القرآن حق قراءته ، فهذه المرأة الغالب عليها الجهل بذلك كله . انتهى .

نازلة توضح وضعية التعليم في البوادي[1]

[1] الشاطبي : فتاوى ، ص 122.

ملحق رقم 12

وسئل عن شأن زاوية ببسطة حبستها امرأة ثم سافرت من بسطة من نحو تسعة أعوام، وبقيت الزاوية بيد الفقراء يجتمعون فيها وينزلون فيها من يرد عليهم من الغرباء، ورجعت المحبسة من مغيبها بعد المدة المذكورة؛ وسكنت في غير الزاوية إلى أن توفيت وورثها أخوها، فقام الآن وجعل يده على الزاوية وقال: إن الحبس لن يتم لكون الوثيقة لم تنبه على التخلي والحوز فيها؛ وأراد نقض الحبس وتملكه.

فأجاب: زعم أخو المحبسة المذكورة أن تلك الزاوية لم يقع فيها حوز حتى توفيت، وما ذكر في السؤال من نزول الفقراء بها المدة المذكورة دعوى من السائل وافتراء لم يقع منه شيء، وأن ذلك الموضع لم يزل تحت يد أخته حتى ماتت، فإن كان ما ذكره الأخ صحيحا، فقد بطل الحبس وبقي ملكا للأخت يورث عنها، ولو كان ذلك التحبيس قد وقع على أتم الوجوه مما يتم به الحبس لكان في هذه المسألة بخصوصها منقض[3]، لأنه حبس على منكر من أعظم المنكرات بسبب أن فقراء الوقت الذين وقع التحبيس عليهم لا سيما من يقصد منهم للقرى والحصون التي غلب على أهلها الجهل، لا يزالون يزينون لهم طريقتهم التي هي مشتملة على اللهو واللعب وأكل أموال الناس بالباطل، ويقررون لهم أن تلك هي طريقة الأولياء والصالحين، وانهم بفعلهم ينالون ضروب العِلْمَيْن، ولا يجدون هنالك من يغير عليهم ولا من يبين باطلهم، فتنفق هنالك طريقتهم، ويصلون إلى أغراضهم الفاسدة، فمن الواجب تخريب مجتمعاتهم وتعطيل أماكن لعبهم، حيث يتخذون الدين لهواً ولعبا. وهذا إذا كانوا سالمي العقائد. أما إذا كان هنالك من هو مضل العقائد قائلا بالاباحة، مسقطا للتكاليف الشرعية وهذه الصفة فاشية في كثير منهم، فهي الطامّة الكبرى، والمعصية العظمى، فكيف ينفذ التحبيس على أمثال هؤلاء، فهذا ما عندي في القضية.

نازلة توضح التصوف في مملكة غرناطة وعلاقة العامة به[1]

[1] الونشريسي : المعيار، ج 11 ، ص 42

ملحق رقم 13

وأجاب: عن السؤال الفقيه الصالح أبو عبدالله الحفار بما نصه: الحمد لله والصلاة على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. الجواب مستعيناً بالله. أن هذه الطائفة المنتمية للتصوف في هذا الزمان وفي هذه الأقطار، قد عظم الضرر بهم في الدِّين، وفشت مفسدتهم في بلاد المسلمين، لا سيما في الحصون والقرى البعيدة عن الحضرة هنالك، يُظهرون ما انطوى عليه باطنهم من الضلال؛ من تحليل ما حرم الله، والافتراء عليه وعلى رسوله. وبالجملة فهم قوم استخلفهم الشيطان على حل عرى الاسلام وإبطاله، وهدْم قواعده ولسنا لبيان حال هؤلاء، فهم أعظم ضرراً على الاسلام من الكفار، وإنما يقع الجواب على حال من ذكر في السؤال على تقدير سلامة عقيدته، وعدم تعرضه لما دخل فيه غيره ممن ننبه عليه بل نقتصر على ما ذكر من الغنا وسماعه فحال هذه الطائفة المسؤول عنها أخف بالنسبة إلى الطائفة الأولى وأحسن وما فيهم حسن، لاكنهم قوم جهلة، ليس لديهم شيء من المعارف ولا يُحسن واحد منهم أن يستنجي ولا يتوضأ دعْ ما سوى ذلك، لا يعرف ما فرض الله عليه. بهيمة من البهائم في دينه، وما أوجب الله عليه في يومه وليلته، ليس عنده من الدين إلا الغنا والشطح، وآكل أموال الناس بالباطل، واعتقاد أنه على شيء. وهذا كله ضلال من وجوه: أعظمها أنهم يوهمون على عوام المسلمين ومن لا عقل له من النساء، ومن يشبههن في قلة العقل من الرجال أن هذه الطريقة التي يرتكبونها هي طريقة أولياء الله وهي من أعظم ما يتقرب به إلى الله فيَضلون ويُضِلون، وفي ذلك افتراء على الله وعلى شريعته وأوليائه.

<u>نازلة توضح تعطي صورة عن علاقة العامة بالمتصوفة في مملكة غرناطة [1]</u>

[1] المعيار: الونشريسي، ج 11، ص 42.

ملحق رقم 14

وسئل عن شارع عمد بعض من فيه فبنى عرصة نحو الذراع في الشارع وبناها وادعاها وجعل عليها ساباطا يطل على الطريق وليس في أصل الشارع عدا العرصة المذكورة ، هل له ذلك وسواء كان الطريق واسعاً قدر السبعة أذرع أو أقل أو أكثر أم لا ؟ وكيف لو قابله ساباط لغيره أو أكثر وربما أظلم الطريق **بالعشي**؟ هل يكون لأصحاب الساباط الثانية مقال أم لا ؟ وربما قرب ساباط غيره جدّاً ، **فهل** يمنع من هذا أم لا ؟ .

فأجاب : كل ما عمل مما يلاصق حائطه من بنائه مما لا يضرُّ بأحد من الناس فذلك له وما أضر يمنع منه .

نازلة تبين العلاقات والمشاكل بين العامة من أهل مملكة غرناطة[1]

[1] الونشريسي ، ج 8 ، ص 439.

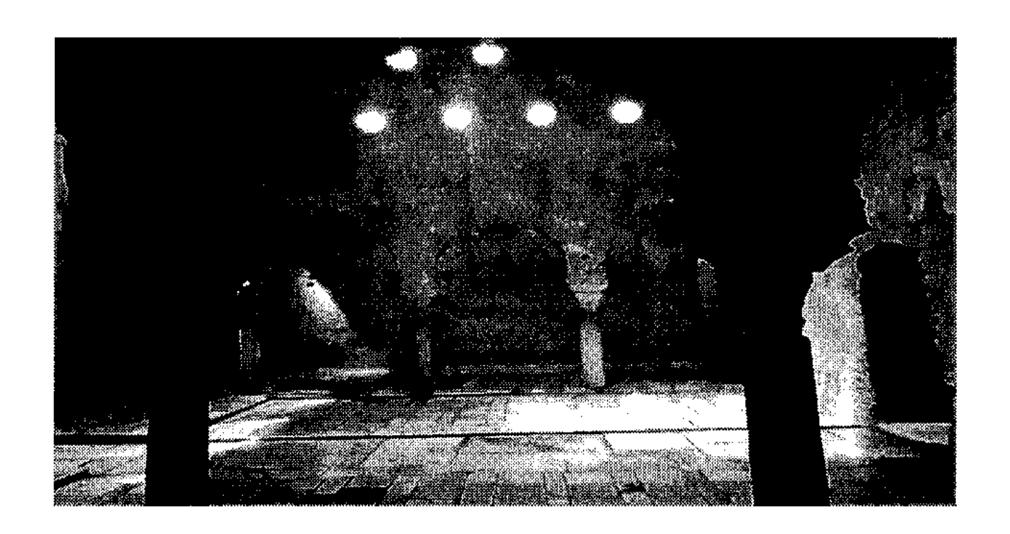
ملحق رقم 15

وسئل الأستاذ أبو الحسن بن سمعت رحمه الله عن مقدم شرطة بموضع أخذ لرجل من رعيه ذلك الموضع جبة على سبيل الغضب ثم باعها من رجل آخر لم يعلم أنها مغصوبة حين الشراء إلاّ أنه علم بذلك بعد الشراء ودفع الثمن فحين علم بذلك قال لصاحبها إن أردت جبتك فأعطني ثمنها وخذها فقال له احبسها علي بخلال ما أنظر في نفسي، فلبسها المبتاع حتى بذلت وصاحبها يريد الرجوع عليه بقيمتها ومشتريها يقول الشرطي الذي أخذ لك الجبة حاضر فاطلبه فهل لهذا الرجل اتباع مبتاع الجبّة بقيمتها لكونه لبسها بعد علمه أن بائعها منه أخذها على سبيل التعدي والظلم أو يكون له ذلك وإنما يطالب الغاصب.

نازلة تبين مظاهر البعد بعد السلطة وعامة مملكة غرناطة[1]

[1] الونشريسي ، المعيار، ج 9 ، ص 631

ملحق رقم 16

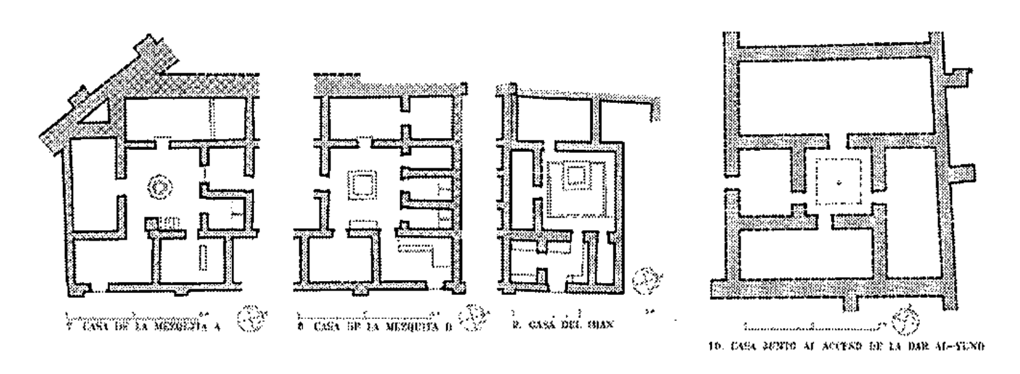


صور توضح حمام إسلامي عام (شعبي) لعامة غرناطة في عصر بني الأحمر

يقع في حي البيازين[1]

[1] صور التقطتها شخصيا من عين المكان

ملحق رقم 17



مخطط لمنازل حسب التنقيب الأثري [1]

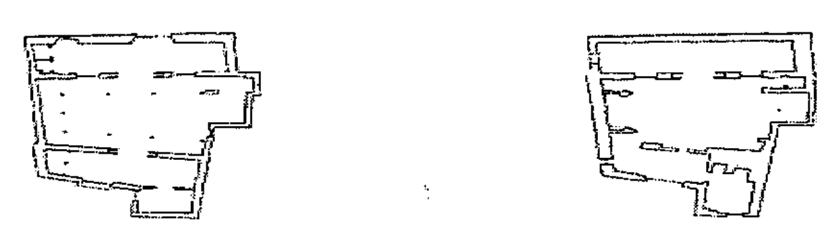


Figura 3



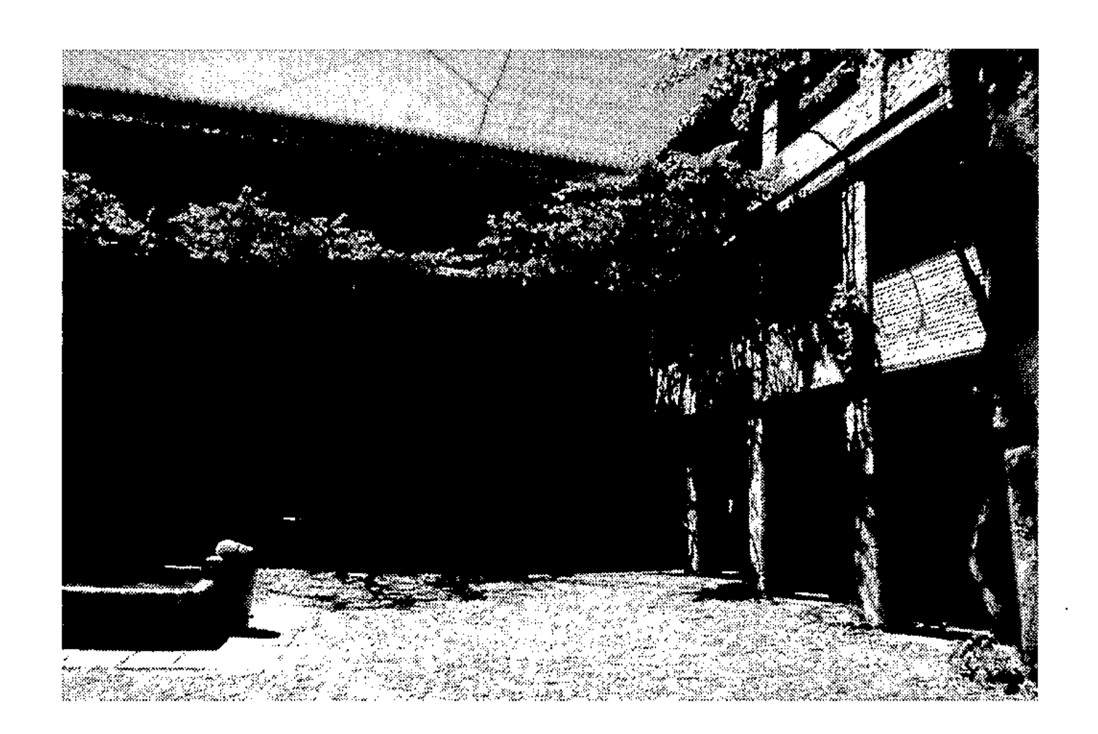
Figura 4

مخططات وأشكال لمنازل لعامة غرناطية من حي البيازين الشعبي في عهد بني الأحمر[2]

[1] antonio almagro. The dwellings of madina. Revisting ALAndalus. LEIDEN-BOSTON, 2007. P38.

[2] Antonio Orihuela Uzal. Técnicas constructivas en la arquitectura doméstica de los moriscos granadinos.digital.csic. Actas del I Congreso Nacional de Historia de la Construcción. Madrid, 1996. p. 396.

ملحق رقم 18



فندق الفحم بغرناطة، كان يقصده العامة من التجار والمسافرين في عصر مملكة غرناطة[1]

[1] صور التقطتها شخصيا من عين المكان

المصادر والمراجع

المصادر

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : المصادر المخطوطة

- ابن طركاظ أبو القاسم العكي(كان حيا 854هـ/1450م) : **مجموع فتاوى فقهاء غرناطة**، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط، رقم 1447د، ضمن مجموع.
- ابن ليون أبو عثمان سعد بن أبي جعفر التجيبي (ت750هـ/1346م): **إبداء المَلاحة وإنهاء الرجاحة في أصول صناعة الفلاحة** ، مخطوط المكتبة الوطنية ، الرباط ، رقم 1240د.
- الجزيري أبو الحسن علي بن يحيى بن القاسم (ت 585هـ/1189م) : **المقصد المحمود في تلخيص العقود** ، مخطوط المكتبة الوطنية ، الرباط ، رقم 592ق.
- الطغنري أبو عبد الله محمد (عاش بعد 512هـ/ 1118م): **زهر البستان ونزهة الأذان**، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط ، رقم 1394 د.
- مؤلف مجهول (القرنين 8-9هـ/ 14-15م): **الحديقة المستقلة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة** : مجموع رقمه 1596 بالأسكوريال ، نسخة ميكروفيلمية في المكتبة الوطنية، الرباط.

ثالثا : المصادر المطبوعة

1- ابن الأبار أبو عبد الله بن أبي بكر القضاعي(ت658هـ/1260م) : **الحلة السيراء** ، تحقيق حسين مؤنس ، ط 1 ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة، 1963.

: **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، 1995.

2- ابن أبي زرع الفاسي (ت726هـ/1325م) : ***الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس*** ، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ، 1972.

3- ابراهيم بن سليمان طروتيال : **كتاب التواريخ – تاريخ فاس** ، ترجمة عبد العزيز شهبر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية تطوان، 2007.

4- ابن الأحمر أبو الوليد (ت810هـ/1407م): **كتاب مستودع العلامة ومستبدع العلامة** ، تحقيق محمد التركي التونسي ومحمد بن تاويت ، تطوان ، 1964.

5- الإدريسي أبو عبد الله الشريف (ت 548هـ / 1154م) : **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1989.

6- الأزدي أحمد بن ابراهيم بن يحيى القشتالي (ت668هـ/1269م): **تحفة المغترب ببلاد المغرب لمن له من الإخوان في كرامات الشيخ أبي مروان**، تحقيق فرناندو دي لا جرانخا ، مدريد ، 1974.

7- الأزدي أبو محمد عبد الله (ت750هـ/1349م): **مقامة العيد** ، تحقيق أحمد مختار العبادي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الثاني، العددان 1 – 2، 1954.

8- ابن باق أبو الحسن علي بن محمد (ت763هـ/1362م): **زهرة الروض في تلخيص تقدير الفرض**، دراسة وتحقيق ليلى بوشعيب، رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2011/2012.

9- البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي(ت256هـ/869م) : **الجامع الصحيح**، طبعة مصطفى الحلبي، مصر ، 1345هـ.

10- ابن بصال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الطليطلي (ت499هـ/1105م): **كتاب الفلاحة** ، نشر خوسي ماريا مياس بيكروسا، محمد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1955.

11- ابن بطوطة أبو عبد الله محمد الطجي اللواتي (ت779هـ/1377م): **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ، نشر وترجمة ديفريمري وسانجنيتي ، باريس ، 1922.

12- أبو بكر الطرطوشي(ت520هـ/ 1126م): **الحوادث والبدع**، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1990، (دت).

13- البكري أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ/1094م): **جغرافية الأندلس وأوربا من كتاب المسالك والممالك**، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، دار الرشاد للطباعة والنشر ، ط 1 ، بيروت ، 1968.

14- ابن بلقين عبد الله بن زيري (ت 488هـ /1095م) : **مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان**، تحقيق ليفي بروفنسال ، دار المعارف، مصر، 1955.

15- التنبكتي أحمد بابا أبو العباس أحمد (ت1036هـ/1627م): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ، ط 1، مطبعة السعادة ، طرابلس، 1329 هـ.

16- الجرسيفي أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف (424هـ/ 1032م) : **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب** ، نشرت ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات الشرقية بالقاهرة، القاهرة ، 1955.

17- الجزري شمس الدين أبو الخير محمد (ت833هـ/1429م): **غاية النهاية في طبقات القراء**، نشره برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1980.

18- ابن جزي الغرناطي (ت471هـ/1340م): **قوانين الأحكام الشرعية** ، دار العلم للملايين ، بيروت، 1974.

: **القوانين الفقهية** ، تحقيق محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

19- أبو الحسن الماوردي (ت450هـ/1058م): **الأحكام السلطانية**، تحقيق أحمد البغدادي ، دار ابن قتيبة ، الكويت، 1989.

20- بن حنبل أحمد بن محمد(ت241هـ/855م) : **المسند** ، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة ، دار الحديث ، 1995.

21- الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ / 1228م) : **معجم البلدان** ، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1 ، 1997.

22- الحميري أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت . أواخر القرن التاسع الهجري/ 15م) : **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.

23- ابن حوقل أبو القاسم النصيبي (ت367هـ/ 977م): **صورة الأرض** ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (دت).

24- ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف (ت 469هـ / 1076م): **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تحقيق محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1973.

: **المقتبس في أخبار بلد الأندلس** ، تحقيق ب شالميتا و ف كورنيطي، وم صبيح، المعهد الأسباني العربي للثقافة، وكلية الآداب جامعة محمد الخامس ، مدريد ، 1979.

25- أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي(ت745هـ/1344م) : **ديوان أبي حيان** ، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، ط1 ، بغداد، 1969.

26- ابن خاتمة الأنصاري (ت770هـ/1368م): **تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد**، منشور ضمن كتاب محمد العربي الخطابي : **الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية** – دراسة وتراجم ونصوص – دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت، 1988.

: **ديوان ابن خاتمة الأنصاري** ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دمشق ، 1972.

27- ابن الخطيب أبو عبد الله محمد (ت 776هـ / 1374م): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1973.

: **أعمال الأعلام فيمن بويع من ملوك الاسلام قبل الاحتلام وما يجر ذلك من شجون الكلام** ، تحقيق ليفي بروفنسال، ط2 ، دار المكشوفة، بيروت ، 1956.

: **خطرة الطيف في رحلة الشتاء والصيف** ، تحقيق أحمد مختار العبادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

: **ديوان الصيب والجهام والماضي والكهام** ، دراسة وتحقيق محمد الشريف قاهر ، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1973.

: **ديوان لسان الدين ابن الخطيب**، تحقيق محمد مفتاح، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1989.

: **ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب**، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981.

: **الزواجر والعضات**، تحقيق محمد كمال شباتة، صندوق إحياء التراث الإسلامي، الرباط، 1977.

: **الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ، 1963.

: **كناسة الدكان بعد انتقال السكان** ، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط 1 ، 2003.

: **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2 ، 1978.

: **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، 2002.

: **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس**، الإسكندرية ، 1985.

: **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، تحقيق أحمد مختار العبادي، القاهرة، 1967.

: **مثلى الطريقة في ذم الوثيقة** ، تحقيق عبد المجيد تركي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

28- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ / 1406م) : **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،** دار ابن حزم ، بيروت ط 1، ص 2001.

: **المقدمة** ، تحقيق أحمد الزغبي، دار الأرقم، بيروت، (دت).

29- ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد (ت681هـ/1282م) : **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (دت).

30- ابن رزين التجيبي (توفي بعد 636هـ/ 1238م): **فضالة الخوان في طيبات الطعام** ، صورة من فن الطبخ في الأندلس والمغرب في بداية عصر بني مرين، تحقيق محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي ، ط 2 ، بيروت ، 1984 .

31- ابن رشد، أبو الوليد أحمد (ت520هـ/ 1126م): **كتاب الفتاوى،** تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

32- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن (ت399هـ/1009م): **لحن العامة،** تح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، 1964.

33- ابن الزبير أبو جعفر العاصي (ت708هـ/1308م): **صلة الصلة** ، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (د،ط)، 1995.

34- الزجالي أبو يحيى عبيد الله (694هـ/1294م) : **أمثال العوام في الأندلس** ، تحقيق محمد بن شريفة ، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، مطبعة محمد الخامس الثقافية الجامعية، فاس ، 1971.

35- السخاوي شمس الدين محمد (ت 902هـ / 1496م) : **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مكتبة القدس، 1355 هـ.

36- السقطي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد (ت631هـ/ 1234م) : **كتاب في آداب الحسبة**، نشر كولان وليفي بروفنسال، باريس، 1931.

37- بن سراج الأندلسي أبو القاسم محمد (ت848هـ/ 1444م): **فتاوى قاضي الجماعة أبي القاسم بن سراج الأندلسي** ، تحقيق محمد أبو الأجفان ، المجمع الثقافي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2000.

38- ابن سعيد المغربي أبو الحسن علي بن موسى (ت 685هـ / 1286م) : **كتاب الجغرافية** ، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1970.

: **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، 1964.

39- ابن سلمون أبو القاسم : **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام**، تحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول، دار الآفاق العربية، القاهرة ، 2001

40- ابن سهل أبو الأصبغ عيسى (ت486هـ/ 1093م) : **وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس** . مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى ، دراسة وتحقيق محمد عبد الوهاب خلاف ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، 1985.

41- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ / 1388م) : **الإعتصام** ، المطبعة التجارية، مصر، (د ت).

:**الإفادات والإنشادات**، تحقيق محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983.

: **فتاوى الإمام الشاطبي** ، تحقيق محمد بن الأجفان، مطبعة الكواكب ، ط2 ، تونس ، 1985.

42- الششتري أبي الحسن (ت668هـ/1269م): **الرسالة الششترية**، تلخيص أبي عثمان ابن ليون التجيبي ، تحقيق محمد العدلوني، دار الثقافة، الدار البيضاء، 2004.

43- شمس الدين الذهبي (ت748هـ/1348م): **تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبد السلام دمري، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1989.

44- الشنتريني أبو الحسن علي بن بسام (ت 542هـ / 1147م) : **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** ، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، بيروت، 1979.

45- ابن عاصم الغرناطي أبو بكر محمد (ت829هـ/1426م): **تحفة الحكام**، مطبعة الشرق،(د.ت).

: **جدائق الأزاهر في مستحسن الأجوبة والمضحكات والحكم والأمثال والحكايات والنوادر**، تحقيق أبو همام عبد اللطيف عبد الحليم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2014.

46- ابن عبد الحكم عبد الرحمن (257هـ/ 871م): **فتوح مصر والمغرب**، تحقيق عبد المنعم عامر، الأمل للطباعة والنشر، مصر، 1999.

47- عبد الكريم بن محمد البسطي القيسي(896هـ/1491م) : **ديوان عبد الكريم القيسي**، تحقيق جمعة شيخة ومحمد الهادي الطرابلسي، بيت الحكمة، تونس، 1988.

48- ابن عبد الملك المراكشي (ت 703هـ / 1303م): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**،تحقيق إحسان عباس، ج 2 ، السفر الخامس ،دار الثقافة، بيروت، 1965.

49- عبد الواحد بن علي المراكشي (ت647 هـ/ 1229م) : **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** ، تحقيق محمد سعيد العريان ، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1963.

50- ابن عبدون محمد بن أحمد التجيبي (من أهل القرن 6هـ/12م): **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب** ، نشرت ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب،تحقيق ليفي بروفنسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات الشرقية بالقاهرة، القاهرة ، 1955.

51- ابن عذارى أبو العباس أحمد بن محمد (كان حيا سنة 712هـ / 1312م): ***البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب***، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الثقافة ،ط 2، بيروت،1980.

52- ابن عذارى أبو العباس أحمد بن محمد (كان حيا سنة 712هـ / 1312م) : **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق إحسان عباس، ط 2، دار الثقافة، بيروت، (دت).

: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** – قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط 1 ، لبنان، 1985.

53- العذري أبو العباس أحمد بن عمر (ت478هـ/1085م) : **نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسلك إلى**

جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، 1965.

54- ابن العطار القرطبي محمد بن أحمد (ت399هـ/1009م): **كتاب الوثائق والسجلات**، تحقيق شالميتا وكورنيطي، المعهد الاسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983.

55- العمري شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت749هـ/1348م): **وصف إفريقية والمغرب والأندلس – مقتطف من كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة النهضة تونس، 1339 هـ.

56- ابن العوام أبو زكريا يحيا بن محمد (من أهل القرن 6هـ/12م) : **كتاب الفلاحة**، تحقيق غارسيا سانشيز وإستيفان فرنانديز ميخو، مدريد، 1988.

57- القاضي عياض وولده محمد : **الحكام في نوازل الأحكام**، تحقيق محمد بن شريفة، بيروت ، 1990.

58- ابن غالب أبو عبد الله محمد بن أيوب (ت767هـ/1366م) : **قطعة من كتاب فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس**، منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 1 ، ج1، القاهرة ، 1955.

59- ابن القاضي أحمد المكناسي (ت1025هـ/1616م): **درة الحجال في أسماء الرجال**، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة تونس ، 1972.

60- ابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت213هـ/ 828م): **كتاب تعبير الرؤيا**، تحقيق ابراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، 2001.

61- ابن قزمان محمد بن عيسى(ت554هـ/ 1149م) : ديوان ابن قزمان، دراسة وتحقيق ف كورنيطي، المعهد العربي للثقافة، مدريد، 1980.

62- القزويني زكريا بن محمد (ت628هـ/1230م): **آثار البلاد وأخبار العباد** ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، 1960.

63- القلقشندي أبو العباس أحمد (ت 821هـ / 1418م) : ***مآثر الإنافة في معالم الخلافة***، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت، ط 2 ، 1985.

: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق محمد إبراهيم، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر، (دت).

64- ابن قنفد القسنطيني (ت810هـ/1407م) : **أنس الفقير وعز الحقير** ، نشر محمد الفاس وأدولف فور ، الرباط ، 1965.

65- ابن القوطية أبي بكر (ت367هـ/ 977م) : **تاريخ افتتاح الأندلس** ، تحقيق إسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

66- الكلساني أبو بكر بن مسعود (ت587هـ/ 1191م) : **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** ، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2003.

67- ابن لب أبو سعد فرج بن قاسم (ت782هـ/1380م): **تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد**، تحقيق حسين مختاري وهشام الرامي، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2004.

68- لويس سيكو ذي لوثينا (حررت الوثائق أواخر القرن9هـ/15م): **وثائق عربية غرناطية من القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي**، مدريد، 1961.

69- ابن ماجة أبو عبد الله محمد القزويني (ت273هـ/886م) : **سنن ابن ماجة**، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (دت)

70- مؤلف مجهول : **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها** ، تحقيق إسماعيل العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989.

71- مؤلف مجهول : **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، تحقيق ونشر محمد بن أبي شنب، الجزائر ، 1920.

72- مؤلف مجهول : **كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس في عصر الموحدين**، نشر أويثي ميراندا، مجلة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1961- 1962.

73- مؤلف مجهول :**نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر** ، تحقيق الفريد البستاني ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2002.

74- محمد بن مخلوف (1360هـ/ 1941م): **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، (دت).

75- ابن مرزوق : **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، تحقيق ماريا خيسوس، الشركة الزطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

76- المدجن عبد الله بن الصباح (من القرن8هـ/ 14م): **أنساب الأحبار وتذكرة الأخيار** ، تحقيق محمد بن شريفة، دار أبي رقراق، الرباط، 2008.

77- المقري أحمد بن محمد (ت 1041هـ / 1632م): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ، بيروت ، 1988.

: **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض** ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، (دت).

78- ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد (ت711هـ/1311م): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1955.

79- المواق محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري : **سنن المهتدين في مقامات الدين**، تحقيق محمد بن سيدي محمد حمين، سلا ، 2002.

80- النباهي أبو الحسن علي محمد المالقي (ت أواخر القرن الثامن الهجري / 14م): **تاريخ قضاة الأندلس أو كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا** ، تحقيق صلاح الدين الهواري، ط 1 ، المكتبة العصرية ، بيروت، 2006.

81- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى (ت914هـ/1514م) : **وفيات الونشريسي** – ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط ، 1976.

: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب**، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981.

82- اليعقوبي أبو العباس أحمد بن إسحاق (ت284هـ/897م) : **البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

المراجع العربية والمعربة

1- إبراهيم القادري بوتشيش : **تاريخ العوام في مغرب العصر الوسيط بين فقر الوثائق وإمكانية التجاوز** (تاريخ الغرب الإسلامي قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة) دار الطلية ، بيروت ، 1994.

2- أحمد الطاهري : **عامة قرطبة في عصر الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.

3- أحمد عزاوي : **الغرب الإسلامي في أواسط القرن الثامن الهجري** – دراسة تاريخية لديوانيات ريحانة الكتاب لابن الخطيب ، جمعية الحسن الوزان للمعرفة التاريخية، القنيطرة، 2008.

4- أحمد محمد الطوخي : **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

5- أحمد مختار العبادي : **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس** ، ط1 ، الإسكندرية، 1968

: **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2000.

: **في التاريخ العباسي والأندلسي**، دار النهضة العربية ، بيروت، 1981.

6- امحمد بن عبود : **التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف**، تطوان ، 1983.

7- أنيس إبراهيم وآخرون: **المعجم الوسيط**، دار الفكر،(دت).

8- بنمليح عبد الإله : **ظاهرة الرق في الغرب الإسلامي** ، منشورات الزمن ، المملكة المغربية، الرباط ، 2002.

9- جمال يحياوي : **سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين** ، دار هومة ، الجزائر ، 2009.

10- حتاملة محمد عبده: **إيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين** ، المكتبة الوطنية، عمان ، ط1 ، 1996.

11- حسن أحمد النوش : **التصوير الفني للحياة الإجتماعية في الشعر الأندلسي**، دار الجيل، بيروت، (دت).

12- حسن حسني عبد الوهاب : **الجمانة في إزالة الرطانة في لغة التخاطب في الأندلس وتونس لبعض علماء القرن التاسع**، القاهرة ، 1935.

13- حسين مؤنس : **فجر الأندلس** ، ط 2 ، الدار السعودية ، 1985.

: **رحلة الأندلس** ، مطابع كوستا تسوماس ، القاهرة ، 1964.

: **فجر الأندلس ، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1959.

: **موسوعة تاريخ الأندلس** ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط 2 ، القاهرة، 1996.

14- خالد بن ناصر بن سعيد الغامدي : **الصراع العقائدي في الأندلس خلال ثمانية قرون بين المسلمين والنصارى**، مكتبة الكوثر ، ط 1 ، المملكة العربية السعودية، 1429 هـ.

15- خوليو كارو باروخا : **مسلمو مملكة غرناطة** ، ترجمة جمال عبد الرحمن ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2003،

16- **دائرة المعارف الإسلامية** : مادة زرياب ج 10 ، القاهرة.

17- الدعلي محمد سعيد : **الحياة الاجتماعية في الأندلس وأثرها في الأدب العربي وفي الأدب الأندلسي** ، منشورات دار أسامة ، ط 1 ،القاهرة، 1984.

18- دوزي رينهارت : **تكملة المعاجم العربية**، وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1987.

19- سامية مصطفى محمد مسعد : **الحياة الاقتصادية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين**، مكتبة الثقافة الدينية ن ط 1، القاهرة، 2003.

20- سحر السيد عبد العزيز سالم: **ملابس الرجال في الأندلس في العصر الإسلامي- بحوث ندوة الأندلس الدروس والتاريخ**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1994.

21- سعيد بنحمادة : **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8هـ/13و14م**، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت،2007.

22- السلاوي أحمد بن خالد الناصري : **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** ، القاهرة، 1894.

23- السيد عبد العزيز سالم : **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس** ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1988.

: **تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984.

: **تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس** ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 1985.

: **مدينة المرية موطن الشيخ الزاهد أبو العباس المرسي**، مطبوعات جمعية الآثار، الإسكندرية، 1969.

24- شكيب أرسلان : **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية** ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1997.

25- شوقي أبو خليل : **أطلس التاريخ العربي الاسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005.

26- عبادة كحيلة : **تاريخ النصارى في الأندلس** ، دار النهضة، ط 1 ، بيروت، 1996.

27- عبد الحليم حسين الهروط : **الرسائل الديوانية في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر**، دار جرير ، عمان ، 2005.

28- عبد الحميد العبادي : **المجمل في تاريخ الأندلس**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1958.

29- عبد الرحيم العلمي : **الحركة الصوفية بالأندلس خلال القرن 8هـ**، دار الأمان ، الرباط، 2010.

30- عبد العزيز فيلالي : **بحوث في تاريخ المغرب الأوسط في العصر الوسيط**، دار الهدى ، عين مليلة ، 2014.

: **تلمسان في العهد الزياني** ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

: **العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982.

: **دراسات في تاريخ الجزائر والغرب الإسلامي**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

31- عبد اللطيف الشادلي : **التصوف والمجتمع** ، منشورات جامعة الحسن الثاني، مطابع سلا، 1989.

32- عبد الواحد ذنون طه : **الفتح والاستقرار العربي في شمال إفريقيا والأندلس**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982.

33- عز الدين أحمد موسى : **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الشروق، بيروت، 1983.

34- فهمي عبد الرزاق سعد : **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين** ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983.

35- كمال السيد أبو مصطفى : **تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين**، مركز الإسكندرية للكتاب، (دت)

36- ليفي بروفنسال : **الإسلام في المغرب والأندلس** ، ترجمة ذوقان قرقوط ، دار الفكر العربي، بيروت، (دت).

: **حضارة العرب في الأندلس** ، ترجمة ذوقان قرقوط ، مكتبة الحياة ، بيروت، (دت).

: **سلسلة محاضرات عامة في آداب الأندلس وتاريخها**، ألقاها عامي 1947و 1948، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة، مطبوعات كلية الآداب جامعة فاروق الأول ، الإسكندرية، المطبعة الأميرية، القاهرة ، 1959.

37- ليوبولدو طريس بالباس : **الحواضر الأندلسية**، ترجمة الدكتور محمد يعلي ، دار أبي رقراق، الرباط ، 2007.

38- محمد بشير حسن : **التفاعل الحضاري بين أهل الأندلس المسلمين والإسبان النصارى في القرون الوسطى**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2002.

39- محمد العربي الخطابي : **الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية** – دراسة وتراجم ونصوص – دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت، 1988.

40- محمد الشريف : **المغرب والأندلس** – دراسات في التاريخ والأركيولوجيا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، 2009.

41- محمد عبد الله عنان : **الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال**، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، 1961.

دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي ، ط4 ،القاهرة ، 1987.

: **لسان الدين ابن الخطيب . حياته وتراثه الفكري** ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1 ، 1968.

42- محمد سهيل طقوش : **تاريخ المسلمين في الأندلس،** دار النفائس، بيروت، 2005.

43- محمد كمال شبانة : **يوسف الأول بن الأحمر سلطان غرناطة** ، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، القاهرة ، 2004.

44- مرزوق محمد : **الفنون الزخرفية الإسلامية في المغرب والأندلس** ، دار الثقافة، بيروت، (دت)

45- مريم قاسم طويل : **مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر،** مكتبة الوحدة العربية ، الدار البيضاء، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1994.

46- موفق سالم نوري : **العامة والسلطة في بغداد** ، دار الكتاب ، الأردن ، 2002.

47- واشنطن ايرفنغ : **أخبار سقوط غرناطة،** ترجمة هاني يحيى نصري ، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ، 2000

: **الحمراء** ، ترجمة هاني يحيى نصري ، مركز الإنماء الحضاري ، حلب ، 1996.

48- يوسف شكري فرحات : **غرناطة في ظل بني الأحمر . دراسة حضارية .** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1982.

الرسائل الجامعية

49- أحمد ثاني الدوسري : **الحياة الاجتماعية في غرناطة في عصر دولة بني الأحمر** – دكتوراه دولة، إشراف الدكتور إبراهيم حركات، جامعة محمد الخامس ، الرباط، 2002 / 2003 .

50- خالد يونس الخالدي : **اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (92 – 897 هـ / 711 – 1492م)**، رسالة دكتوراه تحت إشراف الدكتور خليل إبراهيم الكبيسي، جامعة بغداد ، 1999.

51- دلال لواتي : **عامة القيروان في العصر الأغلبي** – رسالة ماجستير، إشراف الدكتورة بوبة مجاني، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2002/2001.

52- الدهماني سالم الدهماني : **التاريخ السياسي والاجتماعي لمملكة غرناطة في ظل بني الأحمر** – دكتوراه دولة، إشراف الدكتور محمد رزوق ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء، 2002/2001.

53- لعناني مريامة : **الأسرة الأندلسية في عصري المرابطين والموحدين**، رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2008 / 2009.

54- ظاهر حمزة محمد : **صورة المرأة في الشعر الأندلسي في ظل بني الأحمر**، رسالة ماجستير إشراف حمدي منصور، الجامعة الأردنية، عمان، 2003

55- عبد القادر بوباية : **البربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي**، رسالة دكتوراه إشراف الدكتور غازي جاسم الشمري، وهران ، 2002.

المقالات

56- أحمد محمد الطوخي : **غرناطة الإسلامية في نظر الرحالة الأجانب** – مجلة أوراق، المعهد الإسباني العربي، 1981، المجلد 4.

57- أحمد مختار العبادي : **الأعياد في مملكة غرناطة**، صحيفة المعهد المصري الدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الخامس عشر ، 1970.

: **فترة مضطربة في تاريخ غرناطة** . صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد ، 1959 ، المجلد السابع والثامن.

: **لسان الدين ابن الخطيب وكتاباته التاريخية** ، مجلة عالم الفكر ، المجلد السادس عش، العدد الثاني.

58- بيير غيشار : **التاريخ الإجتماعي لإسبانيا المسلمة من الفتح إلى نهاية حكم الموحدين،** الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ج2.

59- حسن الوراكلي : **إشارات إجتماعية واقتصادية عن مدينة المرية من خلال مصدر فقهي،** بحوث الملتقى الإسباني المغربي الثاني للعلوم التاريخية، غرناطة ، 06-10 نوفمبر 1989.

60- حسن عزوزي : **التأليف في القراءآت القرآنية وخصائصه بالمغرب والأندلس في القرن الثامن الهجري،** مجلة الحضارة الإسلامية، العدد الأول، وهران 1993.

61- دايفد وينز : **فنون الطبخ في الأندلس،** الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

62- السيد عبد العزيز سالم : **العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها،** مجلة عالم الفكر، الكويت ، ج 1، 1984.

63- عبد الرحمن زكي : **غرناطة وآثارها الفاتنة**، المكتبة الثقافية ، العدد 276، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

64- عبد العزيز الأهواني : **ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة**، مجلة معهد المخطوطات ، المجلد الثالث، القاهرة، 1957.

65- عبد القادر الخلادي : **لمحة تاريخية وأدبية عن الحمامات في المجتمع الأندلسي** ، مجلة دعوة الحق ، العدد 9 . 10، 1965.

66- فيبغيرا ماريا ج : **أصلح للمعالي . عن المنزلة الاجتماعية لنساء الأندلس** – الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

67- لويس سيكو دي لوثينا : **الوثائق العربية الغرناطية وقيمتها التاريخية**، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد السابع والثامن ، 1959 . 1960.

: **الوثائق العربية الغرناطية وقيمتها التاريخية** ، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلدان السابع والثامن ، مدريد ، 1959 – 1960.

: **وثائق عربية غرناطية لم تنشر** ، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلد الرابع ، العدد 1 –2 ، مدريد 1956.

68- ليوبولدو طريس بالباس : **الأبنية الإسلامية** ، ترجمة علية إبراهيم العناني . مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد ، العدد الأول، السنة الأولى، 1953.

69- محمد الأمين البزاز: **الطاعون الأسود بالمغرب في القرن 14**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد16، 1991.

70- محمد بن تاويت الطنجي : **المائدة الأندلسية** . مجلة دعوة الحق ، العدد 11 ، السنة الأولى ، الرباط ، 1958.

71- محمد عبد الله عنان : **فترة مضطربة من تاريخ غرناطة** ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد ، المجلد الخامس عشر ، 1970.

: **وثيقة أندلسية قشتالية من القرن التاسع الهجري**، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد، العددان 1 ، 2 ، 1954.

72- نورة بنت محمد بن عبد العزيز التويجري : **الصراع بين أبناء يوسف الأول وأثره في إضعاف مملكة غرناطة**، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة، مكة ، 1997.

73- جيمس دكي : **غرناطة : مثال المدينة العربية في الأندلس** ، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

المراجع الأجنبية

1- almagro antonio y orihuela antonio. El Maristán Nazarí de Granada. Análisis del edificio y una propuesta para su recuperación. Granada. 2003.

2- antonio almagro. The dwellings of madina. Revisting ALAndalus. Liden – boston. 2007

3- Antonio Orihuela Uzal. Técnicas constructivas en la arquitectura

4- doméstica de los moriscos granadinos.digital.csic. Actas del I Congreso Nacional de Historia de la Construcción. Madrid.1996.

5- Carmen villanueva: habices de las mezquitas de la cuidad de granada y sus alquerias. Madrid.1961.

6- Chalmeta y jendron pedro : Concesiones territoriales en al-Andalus hasta la llegada de los almoravides. Cuadernos de historia .madrid , 1975.

7- Francisco fernandez y gonzalez : Mudejares de castilla, madrid, 1866.

8- Gonzalo Ramírez Macías : los juegos deportivos y el arte en elreino de granada. Revista de História do Esporte. Vol 4. Num 1.espna. 2011.

9- Gines Pérez de Hita: Guerras civiles de Granada. Madrid, 1975.

10- Jeronimo Munzer : Viaje por Espana Y Portugal en los anos 1494 y 1495.

11- John Keane : The Life and Death of Democracy. Simon and Schuster. 2009.

12- José maria casciaro : elvisirato en el reino nazari de granada , instituto nacional de estudios juridicos , madrid , 1947.

13- Lafuente Alcantara miguel: Historia de granada, 1843, tomo 3.

14- La dero quesada miguel : granada . historia de un pais islamico , madrid, 1969.

15- Ladero queseda. Miguel angel : Granada , historia de un pais islamico , madrid, 1969.

16- Laura Aparicio Sánchez : necropolis medieval islamica.arte arqueologia e historia. Cordoba. Num 14. Enero 2007.

17- Luis seco de lucena : las puertas de la cerca de granata en el siglo XIV . Alandalus vol VII 1942.

18- Maeinetto sanchez: Armas y enseres para la defensa nazari. Museo de la alhambra. Granada. 2013.

19- Manuel Acien almansa : Los epigrafes en la ceramica dorada nazari. Revista Mainake. Num 1. Malaga. 1979.

20- Manuel Argüelles Márquez : Sistema de vigilancia y control del Reino Nazarí en Granada. Revista :Arqueología y Territorio Medieval. Vol2. Universidad de Jaén (España). 1995.

21- Oritz josé lopez : Fatwas granadinas . revista de instituto egipto, vol ll, madrid, 1954.

22- P . de gayangos : the history of the mohammedan dynasties in spain , new York , 1964, vol 1.

23- Provençal Lévi : L'Espagne musulmane au x siécle, Institutions et vie sociale. Paris. La rose. 1932.

24- Provençal Lévi : histoire de l'Espagne musulmane , t 1 , paris, maisonneuve, 1950.

25- Reinhart dozy : Dictionnaire détaille des vétements chez les arabes, Amesterdam, 1945

26- Reinhart dozy : Recherches sur l'histoire et la littérature de l'Espagne pendant le moyen àge, 3 eme édition. Amsterdam. 1965.

27- Reinhart dozy : Supplément aux dictionnaires arabes , librairie du Liban, Beyrouth, 1968.

28- Rachel arie : l'Espagne musulmane au temps de nasrides, paris , 1973 .

29- *Rocío Lorenzo Martín* : La cultura musical del Reino Nazarí de Granada. Revista Digital de Educación. Año 1 - Volumen 1 . Número 8 - Octubre 2007.

30- See, john Dunn : democracy – A History. Atlantic Monthly press. 2005.

31- Sophie Gilotte: los banos de la tropa de la alcazaba: resultados preliminares de la intervencion arqueologica. Revista de difusión científica del Conjunto Arqueológico. Num 7. 2010.

32- Terrasse henri : histoire du maroc . édition atlantides . casablanca, 1950.

33- Torres Balbás : las Alhondigas his panomusulmans y el corral del carbon de granada – alandalus , vol XI , fasc 11 . 1946 .

34- Torres Balbás : plazas ,zocos y yiendas delas ccuindades hispano-musulmanas . Alandalus . VOL XII – fase 11 . 1947.

35- Torres Balbás : elmaristan de granada . Alandalus . vol Xll – fase 11 . 1944.

36- Torres Balbás : Las alhodigas hispanomusulmanas y el corral del carbon de Granada. Al-Andalus ,1946. v. XI .

37- Torres Balbás : Mozarabias y Juderias de las Ciudades Hispanomusulmanas - AL ANDALUS. VOL19 . 1954.

الفهارس

فهرس الآيات

سورة البقرة

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ آية 13 ص 19

﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ آية 142 ص20

سورة الأعراف

﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ آية 155 ص 20

سورة النساء

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ آية 05 ص 20

سورة يونس

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ ﴾

آية 108، 109 ص 20

سورة النمل

﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ آية 16 ص 20

سورة البقرة

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ آية 20 ص 21

سورة يوسف

﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ آية 27 ص 21

سورة يونس

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَشْكُرُونَ ﴾ آية 60 ص 21

سورة غافر

﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ آية 59 ص 21

سورة البقرة

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾آية 08 ص 21

سورة البقرة

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾
آية 165 ص 21

سورة البقرة

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ آية 204 ص 21

سورة البقرة

﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ آية 256 ص 42

سورة الأنفال :

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ آية 60 ص 205

فهرس الأحاديث

فهرس الأشعار

فهرس الأزجال

فهرس الأمثال

فهرس الأعلام

"ت"

"ج"

"ح"

" خ "

" ز "

" س "

" غ "

" ف "

" ق "

فهرس الأماكن

" خ "

" د "

" ذ "

" ر "

" س "

" ش "

، 83 ، 84 ، 88 ، 89 ، 90 ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 98 ، 99
، 101 ، 102 ، 103 ، 104 ، 105 ، 106 ، 107 ، 108 ، 109 ، 110 ،
111 ، 112 ، 113 ، 114 ، 115 ، 117 ، 118 ، 119 ، 120 ، 121 ،
122 ، 123 ، 124 ، 126 ، 128 ، 129 ، 130 ، 131 ، 132133 ،
135 ، 126 ، 139 ، 142 ، 144 ، 146 ، 147 ، 148 ، 149 ، 151 ،
154 ، 155 ، 156 ، 157 ، 158 ، 159 ، 160 ، 161 ، 162 ، 163 ،
164 ، 165 ، 166 ، 167 ، 168 ، 169 ، 170 ، 171 ، 172 ، 175 ،
176 ، 178 ، 179 ، 180 ، 181 ، 182 ، 183 ، 185 ، 187 ، 189 ،
192 ، 193 ، 195 ، 197 ، 198 ، 200 ، 203 ، 204 ، 205 ، 206 ،
208 ، 209 ، 211 ، 212 ، 213 ، 214 ، 215 ، 216 ، 217 ، 218 ،
219 ، 220 ، 221 ، 222 ، 223 ، 224 ، 225 ، 226 ، 227 ، 228 ،
229 ، 230 ، 231 ، 232 ، 233 ، 236 ، 238 ، 239 ، 240 ، 241 ،
242 ، 243 ، 244 ، 248 ، 249 ، 250 ، 251 ، 252 ، 253 ، 258 ،
260 ، 261 ، 262 ، 263 ، 264 ، 265 ، 266 ، 267 ، 268 ، 269 ،
270 ، 272 ، 276 ، 279 ، 280 ، 282 ، 283 ، 285 ، 286 ، 287 ،
288 ، 290 ، 291 ، 292 ، 293 ، 294 ، 295 ، 296 ، 297 ، 298 ،
299 ، 300 ، 301 ، 302 ، 303 ، 304 ، 305 ، 306 ، 307 ، 308 ،
309 ، 311 ، 312 ، 313

غمارة : 59

" ف "

فارة : 33

يحصب : 34

اليسانة : 70

اليمن : 214

فهرس الموضوعات

مقدمة